



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير





UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review



Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade
and Management sciences



مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة مستغانم



الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: د. العجال عدالة

مدير مساعد ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهيمى - فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا د. الحاج بن زيدان

د. بشار المنصور - السعودية أ. علي بوجلال

د. محمد بلبية أ. براحو حاج ملياني

د. أمحمد بلقاسم أ. العيد قريشي

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد بلال دقيوس

خلية الإعلام الآلي: أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أ. نبيل عليوات

لجنة القراءة:

- أ.د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر
د. وانا براندوسا ألبو - دتمارك
د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن
د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر
د. خالد عبد الوهاب البنداري - مصر
د. ساندرا سرياندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال
د. كربيالي بغداد (جامعة وهران) الجزائر
د. عبد الرحمن محمد سالم - اليمن
د. ماريا إيلينا لاباتيدا توفار - المكسيك
د. زوران د. سيمونوفيك (جامعة بلغراد) صربيا

اللجنة العلمية:

- د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية
أ.د. ألبار لورد - (سانغور أليكسونديري)
أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر
أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية) الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج. تلمسان) الجزائر
أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)
أ.د. عبد القادر جفلاط (جامعة ليل) فرنسا
أ.د. عطية أحمد منصور الجيار - مصر
أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
أ.د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. ميرجانا رادوفيتش - صربيا
أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فلاديمير سيموفي - صربيا
أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر
أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم - مصر
أ.د. رشيد يوسفني (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم)
د. محمد بن دليم القحطاني (ج م فيصل) السعودية
د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر
د. مليكة بوجاني (جامعة وهران) الجزائر
د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر
د. كراجل دافورين - سلوفينيا
د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر
د. رزق سعد الله بنحيت الجابري (ج حضرموت) اليمن
د. مصطفى محمد النشري - مصر
د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس
د. علاء الدين التجاني حمد - السودان
د. بلحاج فراحي (جامعة بشار) الجزائر
د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن
د. جمال لعمارة - السعودية
د. ناتاليا لوقفينوفا - فرنسا
د. نوري منير (عميد كلية/جامعة شلف) الجزائر
د. محمد محمود ولد محمد عيسى
د. عبد المجيد سعيدي (جامعة قرونوبل) فرنسا
د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر
د. ماريا إيلينا لاباتيدا توفار - المكسيك
د. إليزابيث ف. فيرا (جامعة سونتيياغو) برتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



مقاييس النشر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير — جامعة عبد الحميد بن باديس — مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

■ كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛

■ أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛

■ لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛

■ أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛

■ ألا يتجاوز البحث 25 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة

للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛

- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛

- الهوامش بالسنتيمتر: علوي/ سفلي: 1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,15 ؛
- حجم الورقة: عرض: 17 / طول: 24.
- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
 - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
 - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
 - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
 - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
 - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسله من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

المراسلات والاشتراكات: مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية - موقع خروبة - جامعة مستغانم - ولاية

مستغانم 27000 ، الجزائر

الفاكس: 00213 45 421150 / البريد الإلكتروني: strg.devp@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.revuesd.net

مجلة الاستراتيجية والتنمية
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي



التقديم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793



معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

العدد العاشر - جانفي 2016

الفهرس

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
07	د. بوالكور نورالدين (جامعة سكيكدة)	دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ
34	أ. ياسمينه إبراهيم سالم (جامعة سطيف 1)	قياس وتحليل كفاءة شركات التأمين التكافلي في السوق المالي، دراسة مقارنة مع عدد من الشركات التقليدية في السوق
63	أ. رياض عيشوش (جامعة أم البواقي)	أهمية عوامل الثقافة التنظيمية في دعم عمليات إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة
96	د. جريبة بن أحمد الحارثي (جامعة طيبة، السعودية)	العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري "مدخل إسلامي"
129	د. بوصبع هناء (جامعة عنابة)	عوامل نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ، دراسة تطبيقية باستخدام نموذج "Higgins"

الصفحة	اسم ولقب الباحث (ان)	عنوان المقال
166	د. كردودي سهام (جامعة بسكرة) د. بن قدور علي (جامعة سعيدة)	التيؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق، حالة مركب تكرير الملح E.NA.SEL (بسكرة) في الفترة 2010-2014
198	أ.د. جمام محمود (جامعة أم البواقي) أ. أميرة دباش (جامعة أم البواقي)	أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة البنوك التجارية بجيجل، الجزائر
229	أ.د. شريط عابد (جامعة تيارت) أ. بن الحاج جلول ياسين (جامعة شلف)	دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر
257	أ.د. نور الدين شنوفي (جامعة تيبازة) أ. مولاي خليل (جامعة شلف)	الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات، تجربة قطاع الضمان الاجتماعي
289	أ. العيد قريشي (جامعة جيجل) أ.د. لخضر مرغاد (جامعة بسكرة)	دور إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)

باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

د. بوالكور نورالدين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة سكيكدة، الجزائر

البريد الإلكتروني: nboulkour@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل وعلاقة طويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها، فعلى ضوء نتائج التقدير بلغت مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي 0.17% في المدى القصير و1.58% في المدى الطويل، بينما بلغت مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية (-0.78%) في المدى القصير و(-3.68%) في المدى الطويل، وأخيرا بلغت مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري (-1.90%) في المدى القصير و(-2.37%) في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الطلب على الواردات، الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري، التكامل المشترك.

Abstract:

This study aims to test basic impose is that the changes, that are occurring in the demand for imports in Algeria, behavior can be explained by changes that occur in real income, relative prices, and the Algerian dinar exchange rate against the US dollar. For it was used as a test standard

methods of modern time series: test the stability of time - series and co-integration and error correction model and Granger causality.

The study found there is a short-term relationship and long-term relationship between imports and determinants, In light of results of the assessment amounted flexibility imports for real income 0.17% in the short run and 1.58% in the long term, while total flexibility imports for relative prices (-0.78 %) in the short term and (-3.68%) in the long run, and finally it reached the flexibility of imports for the Algerian dinar exchange rate (-1.90%) in the short term and (-2.37%) in the long term.

Key words: demand for imports, real income, relative prices, Algerian dinar exchange rate, co- integration.

مقدمة:

تعتبر الواردات من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تلعب دورا كبيرا في رفع مستوى معيشة الأفراد، عن طريق زيادة مستوى إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، ضف إلى ذلك أنها ترفع من مستوى الاستثمار المحلي، وزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، من خلال السلع الرأسمالية المستوردة.

والجزائر كغيرها من الدول تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على القطاع الخارجي، كما تعتمد كل قطاعاتها تقريبا على ما يستورد من سلع وخدمات أجنبية، سواء في شكل منتجات للاستهلاك النهائي، أو شكل مواد خام و سلع وسيطة لأغراض الإنتاج المحلي.

مشكلة الدراسة:

لحجم الواردات دور كبير في تحديد مستوى التجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى أثارها المختلفة على القطاعات الاقتصادية، وعلى كل من: ميزان المدفوعات، الإنتاج المحلي حجم الاستهلاك والاستثمار. وبالتالي فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات يقودنا

إلى معرفة سلوك الطلب عليها. ومن هنا يمكن طرح التساؤل الأتي: ما هي المحددات الأساسية لحجم الطلب على الواردات في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي أن حجم الطلب على الواردات في الجزائر يتحدد بثلاث عوامل أساسية تتمثل في: الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف العملة الوطنية.

هدف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الوصول إلى نموذج ملائم للطلب على الواردات في الجزائر نستطيع من خلاله تحديد المتغيرات التفسيرية المناسبة وقياس مدى تأثيرها على سلوك الطلب على الواردات في الجزائر. كما أن هذه الدراسة قد تساعد متخذي القرار في القطاع العام والخاص على التنبؤ بسلوك الطلب على الواردات ووضع السياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. ضف إلى ذلك أن استخدام مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ومفهوم السببية، في تفسير سلوك الطلب على الواردات في الجزائر، من شأنه أن يساهم في إثراء أدبيات الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي قامت بتقدير دالة الطلب على الواردات في مختلف الدول سواء النامية أو المتقدمة ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة (Doroodian, et. AL, 1994)، حول تقدير دالة طلب الواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1963 - 1990)، وجدوا أن الدخل وأسعار الواردات وأسعار البدائل المحلية لها

تأثير معنوي على حجم الواردات، وكشفت النتائج بعدم مرونة الواردات الدخلية في المدى القصير والطويل، حيث بلغت (0.22) و(0.47) على التوالي، بينما كانت مرنة بالنسبة لسعرها في المدى الطويل (-1.45)، وكذلك أظهرت مرونة تقاطعية في المدى القصير (1.3) و(2.9) في المدى الطويل بالنسبة لأسعار البدائل الداخلية، مما يبين حساسية الطلب على الواردات بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة؛¹

- دراسات كل من: (Metwally, et al, 1985)، (Shaltout, 1987)، (Asseery, et al, 1990)، (Elsamadisy, 1995)، (Mohammed, 1998)، حول دالة الطلب على الواردات حيث توصلت أغلب هذه الدراسات أن الطلب على الواردات هو دالة في الدخل الحقيقي، كما تعتبر الأسعار النسبية محددا هاما للطلب على الواردات؛²
- دراسة (Festus O., 1999)، حول محددات إجمالي الواردات ومكوناتها لنيجيريا خلال الفترة (1953-1989)، حيث توصل إلى أن عوائد الصرف الأجنبي والأسعار النسبية والدخل الحقيقي هي المحددات

¹ - Doroodain, K. et al., An Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia, Applied Economics, Vol: 26, No: 9 (September), 1994, pp.909-915.

² أنظر في هذا الصدد إلى:

- Elsamadisy, E. M., An Extend Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data, Journal of the Social Sciences, Kuwait University, (Summer) Vol: 23, No: 3, 1995, p p. 263- 292.
- Mohammad, Y. H., The Demand for Import in Kuwait, Journal of Business Studies, 1998. P p 450 – 462.
- Metwally. M. M. and Abdel-Rahman, M. M., Determinants of Aggregate Expenditures of the Member States of the Gulf Cooperation Council, Asian Economic Review, Vol. 27, No:1, 1985, pp. 14-31.
- Asseery, A. and Perdakis N., Estimating the Aggregate Import demand Function of the GCCs Member States for the period 1970-1985, The Middle East Business and Economic Review, Vol: 2, 1990, p p 28-47.
- Shaltout, H. M, An Econometrics Model of UAE Imports, 1972-1985, The Administration and Political Science Review, Special Issue (November), No: 4, 1987, p p 17-39.

الأساسية لسلوك إجمالي الواردات، كما أن قرار الاستيراد يتأثر في المدى الطويل بمدى توافر الصرف الأجنبي في نيجيريا؛³

- دراسة (Zelal et. Al, 1999)، حول تقدير دالة الطلب على تركيا، باستثناء الواردات النفطية، من واقع بيانات ربع سنوية على مدى الفترة (الربع الأول من 1987 - الربع الأول من 1999)، مستخدما نموذج انجل - جرانجر ذو المرحلتين في تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. واشتملت دالة الطلب على الواردات على متغير الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل سعر الصرف الاسمي موزون بمتوسط سلة من العملات وبالتحديد الدولار الأمريكي والمارك الألماني، وحركة الاحتياطي من الصرف الأجنبي، ومؤشر سعر الاستهلاك، كمحددات رئيسية للطلب على الواردات غير نفطية. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر على المدى الطويل لكل من الدخل ومعدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم والاحتياطي الأجنبي، على حجم الواردات، بينما على المدى القصير اتضح تلاشي تأثير الاحتياطي الأجنبي ومعدل التضخم على حجم الواردات؛⁴

- دراسة (Kwabena A. et. Al, 2001)، حول محددات إجمالي الطلب على الواردات في برونائي خلال الفترة (1964-1997)، باستخدام نموذج لوجاريتمي مزدوج تضمن إجمالي قيمة الواردات كمتغير تابع وكل من متوسط دخل الفرد وإجمالي السكان ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كمتغيرات مستقلة، وقد استخدم مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي ينوب عن متغير الأسعار النسبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير السكان كان من أهم محددات الطلب على الواردات وبمرونة عالية (2.92)، ثم يأتي بعده متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمرونة (-0.67)، ثم متغير متوسط دخل

³ -Festus O. Egwaikhide, Determinants of Imports in Nigeria: A dynamic specification, African Economic Research Consortium, Research Paper 91, Nairobi, Nigeria, 1999, pp. 1-35.

⁴ -Zelal, et. al, Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic Turkey (Research Development), Discussion Paper No: 9909, 1999, p p. 1-27.

الفرد بمرونة (0.22). وقد أكدت الدراسة أن معدل سعر الصرف يمثل أحد أهم الأدوات المتاحة لدى صناع السياسة لتحقيق أهداف ذات صلة بالواردات؛⁵

- دراسة (Tang and Mohammad, 2000)، حول تقدير دالة الطلب على الواردات في ماليزيا باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك خلال الفترة (1970-1988)، إلا أنهم لم يجدوا علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدالة. وتلا ذلك محاولة كل من (Tang and Nair, 2002) في إعادة لدراسة دالة الطلب على الواردات في ماليزيا، ووجدوا علاقة تكامل مشترك بين الواردات وكل من الدخل والأسعار النسبية، وكشفت النتائج عن مرونة الواردات في المدى الطويل بالنسبة لكل من الدخل (1.5) والأسعار النسبية (-1.3)؛⁶

- دراسة (العبدلي، 2007)، حول محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة (1960-2005)، وقد تم التوصل إلى أن المحددات الرئيسية للواردات هي الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، كما توصلت نتائج التقدير إلى أن الواردات تصحح من اختلال توازنها كل فترة سابقة ما بين (30.7% - 33.5%) باتجاه قيمتها التوازنية، تستغرق سرعة التعديل باتجاه قيمتها التوازنية ما بين 2.9 إلى 3.2 سنوات، كما أوضحت النتائج انخفاض مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي في المدى القصير والطويل، بينما كانت مرونة بالنسبة للدخل في المدى الطويل؛

⁵ - Kwabena A. and Samantha M., Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997, Asian Economic Journal, Vol: 15, No: 1, 2001, p p 61-70.

⁶ -Tang T.C and Mohammad H.A, An aggregate import demand function for Malaysia: a cointegration and error correction analysis, Utara Management Review, No: 1, 2000, p p 43-57.

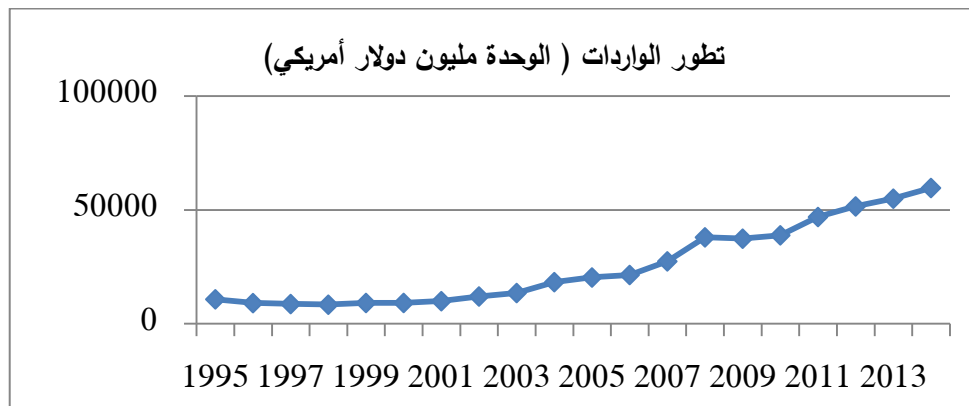
- دراسة (Khan and ROSS, 1977)، لتقدير دوال الطلب على الواردات للولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الأسعار النسبية والدخل الحقيقي في تحديد الطلب الكلي على الواردات.⁷

الجانب النظري للدراسة:

أولاً: تطور واردات الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعها الاستهلاكية والإنتاجية، وقد صاحب نمو العائدات البترولية نموا مطردا في الواردات انطلاقا من بداية الألفية الجديدة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، حيث بلغت مداها أعوام 2012، 2013، 2014. لتصل إلى حدود 51569 مليون دولار، 54984 مليون دولار، 59670 مليون دولار، على الترتيب. كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور واردات الجزائر خلال الفترة (1995-2014)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)، الفترة (1995-2005)؛

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، منشورات باللغة العربية، الفترة (2006-2014).

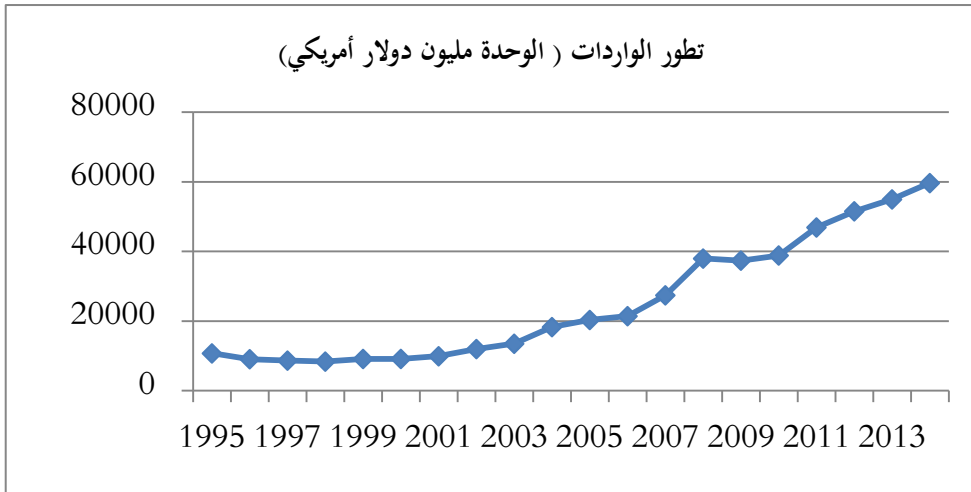
⁷ - Khan M. S. and K. Z. Ross, The Functional Form of the Aggergate Import Equation, Journal of International Economics, Vol: 7, 1977, p p 149-160.

في أواخر تسعينيات القرن الماضي شهدت حصيلة الواردات نوع من التذبذب والانخفاض مقارنة ببداية بالألفية الأخيرة، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تذبذب وانخفاض حصيلة الصادرات التي تعتمد بالدرجة الأولى على أسعار البترول التي كانت في تلك الفترة منخفضة مقارنة بـ: 15 سنة الأخيرة. كذلك يعود ارتفاع حصيلة الواردات عام 1995 مقارنة بسنوات 1996، 1997، 1998، 1999، إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة.

ثانيا: نمو الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مقارنة الواردات مع الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن أعلا نسبة وصلت لها كانت 46.50% عام 2012، وهذا يعكس ارتفاع معدل نفاذ الواردات للاقتصاد المحلي، مما يدل على انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، وذلك مقارنة بأواخر تسعينيات القرن الماضي والتي كانت في المتوسط لا تتجاوز 18%. كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): معدل نمو الواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة
(1995-2014)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)، الفترة (1995-2005)؛

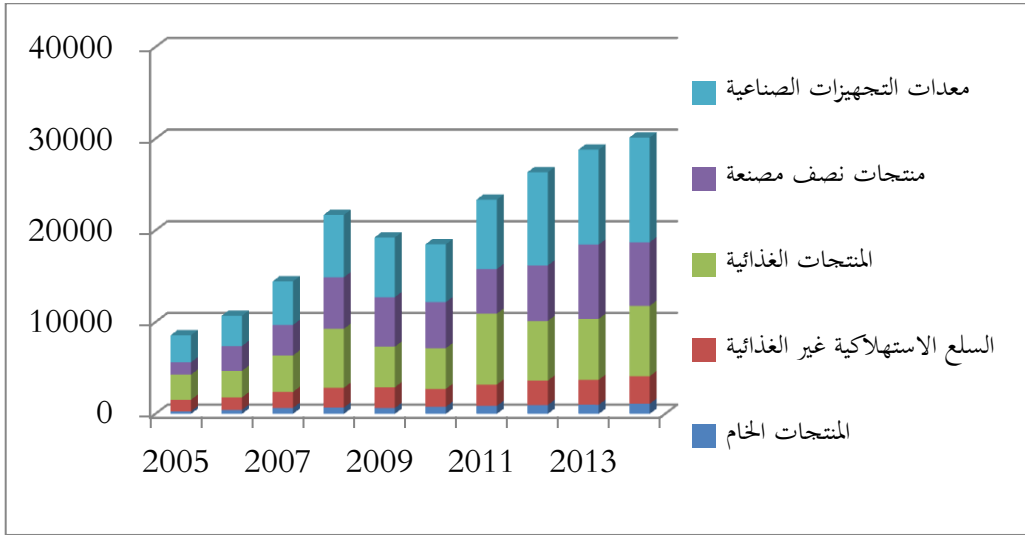
- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، منشورات باللغة العربية، الفترة (2006-2014).

إن انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2007) مقارنة مع الفترة (2008-2014)، يعود إلى انخفاض المقدرة الاستيرادية للاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض عوائد البترول، ومنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يخص انخفاض هذه النسبة حتى بعد سنة 2000، رغم ارتفاع الواردات فيعود إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من الواردات من جهة، وإلى بطء استجابة الواردات للتغيرات في الدخل من جهة أخرى.

ثالثا: نمو أهم المنتجات المستورة في الجزائر.

بالنظر إلى أهم المنتجات المستورة في الجزائر نجد بأن المعدات والتجهيزات الصناعية تسيطر على أعلى نسبة خلال الفترة (2005-2014)، هذه المواد تشتمل على سلع رأسمالية مما يبين سيطرة قطاع الأعمال على الطلب على الواردات. ومن خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): تطور أهم المنتجات المستورة في الجزائر خلال الفترة (2005-2014).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)؛

- المديرية العامة للجمارك، خلال الفترة (2005-2014)؛

- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS).

نلاحظ أن المعدات والتجهيزات الصناعية تأتي في المرتبة الأولى من إجمالي الاستيراد بنسبة 19.58% من إجمالي الاستيراد خلال الفترة (2005-2014)، يليها المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 13.16%، ثم تأتي المنتجات نصف مصنعة في المرتبة الثالثة بنسبة 11.89%، في المرتبة الرابعة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 5.15%، وفي المرتبة الخامسة المنتجات الخام بنسبة 1.89%. (المديرية العامة للجمارك، 2005-2014).

الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً: نموذج الدراسة:

رغم اختلاف نماذج محدّدات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاق عام على أن متغيرا الدخل والأسعار النسبية وأسعار الصرف تعتبر محدّدات رئيسية لدوال الطلب على الواردات خاصة في الاقتصاديات المفتوحة. فقيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي وسعر صرف العملة المحلية وفق الصيغة التالية:

$$M_t = f(Y_t, ER_t, \frac{P_m}{P_d}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y_t : الدخل الحقيقي.

ER_t : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

P_m : الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الجزائرية.

P_d : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر.

وبتحويل هذه الدالة إلى معادلة رياضية، فإن الصيغة تصبح كما يلي:

$$M_t = \alpha_0 (Y_t)^{\alpha_1} (ER_t)^{\alpha_2} \left(\frac{P_m}{P_d} \right)^{\alpha_3} (U_t) \dots \dots \dots (2)$$

وبأخذ لوغاريتم طرفي المعادلة نحصل على مايلي:

$$\log M_t = \log \alpha_0 + \alpha_1 \log Y_t + \alpha_2 \log ER_t + \alpha_3 \log \left(\frac{P_m}{P_d} \right) + \log U_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$\log Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل الحقيقي، تم الحصول عليه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

$\log ER_t$: اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

$\log \left(\frac{P_m}{P_d} \right)$: اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية.

U_t : حد الخطأ العشوائي.

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل.

حيث تعبر α_1 عن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي. α_2 مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. α_3 مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية.

ثانيا: التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

1. متغيرات الدراسة:

- الدخل الحقيقي Y_t : معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر له، حيث نحصل عليه بقسمة

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

- سعر الصرف E_t : يعبر هنا عن نسبة مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أي عدد وحدات

العملة الجزائرية (الدينار) مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار).

- الأسعار النسبية $\frac{P_m}{P_d}$: تعبر عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع، أي تمثل أسعار السلع الاقتصادية منظورا

إليها من خلال علاقاتها التبادلية. وتغيرها يؤثر في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يترتب عليه اختلاف

الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة من اقتصاد قومي لآخر.

- الواردات M_t : ونقصد بها السلع والخدمات التي تشتري من دول أجنبية منتجة لها، وتعتبر تسريا من الدخل القومي.⁸

2. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (P_d)، الرقم القياسي لسعر وحدة من الواردات (P_m)، حجم الواردات (M_t)، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (ER_t). وقد شملت بيانات هذه المؤشرات الفترة (1995 - 2014).

ثالثا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1. مصادر البيانات:

تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (P_d)، الرقم القياسي لسعر وحدة من الواردات (P_m)، حجم الواردات (M_t)، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (ER_t)). من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير مختلفة لبنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات ($CNIS$). وقد غطت هذه الدراسة الفترة (1995 - 2014). وقمنا بحساب لوغاريتم ل: الدخل الحقيقي (LY_t) وحجم الواردات (LM_t)، الأسعار النسبية ($L(\frac{P_m}{P_d})$)، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t). وكانت النتيجة كما بينها الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1995 - 2014)

	LYt	LERt	L(Pm/Pd)	LMt
1995	1.45	1.71	0.249	3.992
1996	1.48	1.74	0.248	3.947
1997	1.49	1.76	0.188	3.910

⁸ - بول إيه سامويلسون، ويليام دي نورهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 783.

1998	1.48	1.76	0.164	3.936
1999	1.53	1.82	0.147	3.952
2000	1.63	1.87	0.163	3.970
2001	1.62	1.88	0.131	3.976
2002	1.64	1.90	0.127	4.079
2003	1.69	1.88	0.125	4.124
2004	1.74	1.86	0.146	4.254
2005	1.83	1.86	0.170	4.297
2006	1.87	1.86	0.178	4.315
2007	1.89	1.82	0.199	4.420
2008	1.95	1.85	0.237	4.579
2009	1.88	1.86	0.202	4.572
2010	1.94	1.86	0.190	4.589
2011	2.00	1.86	0.263	4.652
2012	2.01	1.88	0.219	4.712
2013	2.01	1.89	0.210	4.740
2014	1.63	1.90	0.191	4.775

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء، المنشورات باللغة العربية.

- تقارير مختلفة لبنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

- تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي على الموقع: www.amf.org

2. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews 7) لمعالجة البيانات

المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة، وللتذكير فإن نموذج الدراسة قد أخذ الشكل التالي:

$$LM_t = L\alpha_0 + \alpha_1 LY_t + \alpha_2 LER_t + \alpha_3 L \left(\frac{P_m}{P_d} \right) + LU_t$$

رابعاً: تقدير نموذج الدراسة:

1. اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية):

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات. ويعد اختبار فيليب - بيرون من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح الالامعلمي، ويسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن كالتالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (5)$$

ويقوم اختبار فيليب - بيرون على اختبار t للمعلمة (ρ) إذ يتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

• فرضية العدم وتدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية: $H_0: \rho = 0$

• الفرض البديل والذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية: $H_1: \rho \neq 0$

فإذا كانت (ρ) سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل والعكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار استقرار السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي - فولر البسيط الموسع، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=0}^m \Delta Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (6)$$

μ_t : يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتياً

وتنص فرضية العدم: $\delta = 0$ ، بعدم استقرار السلسلة الزمنية. والفرض البديل $\delta \neq 0$ ، والتي تعني استقرار السلسلة الزمنية.

نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل على: لوغاريتم الدخل الحقيقي (LY_t) ولوغاريتم الواردات (LM_t) ، لوغاريتم الأسعار النسبية $(L(\frac{P_m}{P_d}))$ ، لوغاريتم سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t) .

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر الموسع (ADF)

الخصائص	مستوى المعنوية والاختبارات	intercept	Trend and intercept
المتغيرات	القيم الحرجة	1%	-3.770000
		5%	-3.190000
		10%	-2.890000
الدخل الحقيقي (LY_t)	المستوى	قيمة t	-2.255427
	الفرق الأول	قيمة t	-4.789125
حجم الواردات (LM_t)	المستوى	قيمة t	-2.629536
	الفرق الأول	قيمة t	-3.702261
الأسعار النسبية $(L(\frac{P_m}{P_d}))$	المستوى	قيمة t	-2.242002
	الفرق الأول	قيمة t	-3.772406
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (LER_t)	المستوى	قيمة t	-1.830394
	الفرق الأول	قيمة t	-3.547593

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج 7 EViews

من خلال الجدول رقم (02) السابق نجد:

- السلسلة الزمنية لمتغير (LY_t) غير ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة)؛

- السلسلة الزمنية لمتغير (LM_t) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة)؛
- السلسلة الزمنية لمتغير $(L(\frac{P_m}{P_d}))$ هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة)؛
- السلسلة الزمنية لمتغير (LER_t) هي أيضا غير ساكنة في المستوى وعند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

2. تحديد فترة الإبطاء: من الجدول رقم (03) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترة إبطاء واحدة وهما LR, SC, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترة إبطاء واحدة.

الجدول رقم (03): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج ال (VAR).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	112.4545	NA	1.29e-10	-11.41627	-11.21744	-11.38262
1	180.0041	99.54671*	5.99e-13*	-16.84253*	-15.84839*	-16.67429*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

3. اختبار التكامل المشترك

يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية إلى وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل بشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته، وكان يستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. وقد عرف كل من أنغل وجرانجر التكامل المشترك بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين. ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير. ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية، فالتغير في الأجور والأسعار، والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات.

وإذا حدث اختلال في هذه المتغيرات في الأجل القصير، يمكن أن تتدخل الحكومة لعلاج ذلك، أي أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة، خصوصا في الأجل الطويل. ويتميز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وتم تجميعها معا بصورة خطية، وبالترتيب نفسه، فإنها تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة، يمكن استخدامها في تحليل الانحدار من دون الخوف من النتائج المترتبة. ويتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المستخدم، إجراء اختبارين، هما: اختبار الأثر، واختبار الإمكانية العظمى.⁹

وتطبيق اختبار التكامل المشترك بين كل من: الدخل الحقيقي (LY_t) ، الواردات (LM_t) ، الأسعار النسبية $(L(\frac{P_m}{P_d}))$ ، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t) . كما هو موضح في الجدول رقم (04).

حيث تشير النتائج إلى رفض فرض العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين كل من: الدخل الحقيقي (LY_t) ، الواردات (LM_t) ، الأسعار النسبية $(L(\frac{P_m}{P_d}))$ ، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t) . والمعادلة طويلة الأجل هي كالآتي:

$$LM_t = 2.238036 + 1.577597LY_t - 3.685347L\left(\frac{P_m}{P_d}\right) - 2.371219LER_t$$

يتضح من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين حجم الواردات والدخل الحقيقي، وعلاقة عكسية بين حجم الواردات وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وبين حجم الواردات والأسعار النسبية.

⁹ - كريم حسن حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 152.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.970930	99.19356	47.21	54.46
At most 1 **	0.745531	39.04645	29.68	35.65
At most 2 *	0.565871	15.78063	15.41	20.04
At most 3	0.089589	1.595605	3.76	6.65
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.970930	60.14711	27.07	32.24
At most 1 *	0.745531	23.26581	20.97	25.52
At most 2 *	0.565871	14.18503	14.07	18.63
At most 3	0.089589	1.595605	3.76	6.65

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج 7 EViews

رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للواردات في إطار محدداتها، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ الواردات قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ.¹⁰

وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها كمتغيرات تفسيرية، وهي:

- علاقة طويلة المدى، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها وهي:
الدخل الحقيقي (Y_t)، الأسعار النسبية ($\frac{P_m}{P_d}$)، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (ER_t) كمتغيرات تفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

¹⁰ -عابد العبدلي، محدّدات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح

الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 18.

- علاقة قصيرة المدى وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين الواردات ومحدداتها في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

فيما يخص مستوى المتغيرات وتقدير نموذج تصحيح الخطأ فإن ذلك يتطلب:

أولاً: التحقق من مدى سكون النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده عن طريق اختبار جذر الوحدة.

وثانياً: التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

بعد التأكد من سكون النموذج ووجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وكانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول رقم (05):

الجدول رقم (05) مروانات الواردات قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المروانات قصيرة الأجل	المروانات طويلة الأجل
الدخل الحقيقي Y_t	0.173318	1.577597
الأسعار النسبية $\left(\frac{P_m}{P_d}\right)$	-0.737966	-3.685347
سعر صرف الدينار ER_t	-1.901702	-2.371219

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EVIEWS 7

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة المعلمات جاءت حسب المتوقع في الأجل القصير والأجل، أي أن الواردات تتأثر عكسياً بالأسعار النسبية وبسعر صرف الدينار الجزائري، وطردياً مع الدخل. كما أن الواردات تظهر بأنها مرنة بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وغير مرنة بالنسبة لكل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية في المدى القصير، أما في المدى الطويل فتصبح مرنة بالنسبة لكل المتغيرات (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، الأسعار النسبية، والدخل الحقيقي).

ومن النتائج نلاحظ أن:

- زيادة الدخل الحقيقي ب: 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ب: 0.173318، وتستمر الزيادة في المدى الطويل لتصل إلى: 1.577597%.
- زيادة في الأسعار النسبية ب: 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات ب: 0.737966، ويستمر الانخفاض في المدى الطويل ليصل إلى: 3.685347%.
- زيادة في سعر الصرف الأجنبي للدينار الجزائري مقابل الدولار (انخفاض قيمة العملة المحلية) ب: 1% يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات ب: 1.901702، ويستمر في المدى الطويل ليصل إلى: 2.371219%.

أيضا من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تحصلنا على الجدول رقم (06):

الجدول رقم (06) : معاملات التصحيح في الأجل القصير

Error Correction	D(LMT)	D(L_PM_PD)	D(LERT)	D(LYT)
CointEq1	-0.221285	0.143189	0.150362	0.343093

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EVIEWS 7

فمن خلال الجدول أعلاه نجد:

- أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الواردات معنوية وسالبة وهي: -0.221285 أي 22% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الواردات يتم تصحيحه في السنة، وبالتالي فإن فترة التعديل تستغرق تقريبا سنتين.
- سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الأسعار النسبية هي: 0.143189 أي 14% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الأسعار النسبية يتم تصحيحه في الأجل القصير. وبالتالي فإن فترة التعديل تستغرق تقريبا 14 شهرا و 5 أيام.
- سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الدخل الحقيقي هي: 0.343093 أي 34% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الدخل الحقيقي يتم تصحيحه في السنة. وبالتالي فإن فترة التعديل تستغرق ثلاث سنوات.

- سرعة تصحيح الخطأ في معادلة سعر الصرف (سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، هي: 0.150362 أي 15% من عدم التوازن في الأجل الطويل سعر الصرف يتم تصحيحه في السنة. وبالتالي فإن فترة التعديل تستغرق 15 شهرا و 4 أيام.

خامسا: اختبار العلاقة السببية:

يعتبر نموذج كرنجر من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون (X) سببا في حدوث التغير في (Y) هذا إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطل للمتغيرين (Y , X) والتي تكون أفضل حال من الاعتماد على القيم المبطل على متغير واحد، ويستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Y_t = \sum_{i=0}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (7)$$

$$X_t = \sum_{i=0}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (8)$$

حيث X_{t-i} ، Y_{t-j} المتغير التابع والمتغير المستقل على الترتيب المتباطئان زمنيا.

α_i, β_j : المعاملات التي توضح الآثار لطول الفجوة الزمنية.

i, j : عدد التباطؤات.

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 7، 8 هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية:

- الاتجاه الاعتيادي $X \rightarrow Y$

- الاتجاه المعاكس $X \leftarrow Y$

- التغذية العكسية $X \rightleftharpoons Y$

- انعدام السببية $X - Y$

وصياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي:

- فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية:

$$H_0 : \alpha_i = 0 \quad \text{المعادلة 6}$$

$$H_0 : \delta_j = 0 \quad \text{المعادلة 7}$$

الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية: ¹¹

$$H_1 : \alpha_i \neq 0 \quad \text{المعادلة 6}$$

$$H_1 : \delta_j \neq 0 \quad \text{المعادلة 7}$$

يوضح الجدول رقم (07) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة: الدخل الحقيقي

(LY_t) ، الواردات (LM_t) ، الأسعار النسبية $(L(\frac{P_m}{P_d}))$ ، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t) .

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LMT does not Granger Cause LYT	19	0.00139	0.9707
LYT does not Granger Cause LMT		11.4317	0.0038
LERT does not Granger Cause LMT	19	4.37610	0.0527
LMT does not Granger Cause LERT		0.05079	0.8245
L_PM_PD does not Granger Cause LMT	19	8.27865	0.0109
LMT does not Granger Cause L_PM_PD		3.29583	0.0882

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، في الجدول رقم (07) بين كل من:

- حجم الواردات (LM_t) والدخل الحقيقي (LY_t) ، أن F بلغت 11.4317 باحتمال قدره 0.0038 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في الدخل الحقيقي (LY_t) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات

¹¹ - كريمة حسن حمزة، مرجع سابق، ص 153 154.

- الحاصلة في حجم الواردات (LM_t)، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من حجم الواردات (LM_t) إلى الدخل الحقيقي (LY_t)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في حجم الواردات (LM_t) لا يسبب تغيرات في الدخل الحقيقي (LY_t)، حيث أن F بلغت 0.00139 باحتمال قدره 0.9707. (علاقة سببية ذات اتجاه واحد $LY_t \rightarrow LM_t$).
- حجم الواردات (LM_t) والأسعار النسبية ($L(\frac{P_m}{P_d})$)، أن F بلغت 8.27865 باحتمال قدره 0.0109 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في الأسعار النسبية ($L(\frac{P_m}{P_d})$) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في حجم الواردات (LM_t)، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من حجم الواردات (LM_t) إلى الأسعار النسبية ($L(\frac{P_m}{P_d})$)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في حجم الواردات (LM_t) لا يسبب تغيرات في الأسعار النسبية ($L(\frac{P_m}{P_d})$)، حيث أن F بلغت 3.29583 باحتمال قدره 0.0882. (علاقة سببية ذات اتجاه واحد $L(\frac{P_m}{P_d}) \rightarrow LM_t$).
- حجم الواردات (LM_t) وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t)، أن قيمة F بلغت 4.37610 باحتمال قدره 0.0527 وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في حجم الواردات (LM_t)، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من حجم الواردات (LM_t) إلى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في حجم الواردات (LM_t) لا يسبب تغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (LER_t)، حيث أن F بلغت 0.05079 باحتمال قدره 0.8245. (علاقة سببية ذات اتجاه واحد $LER_t \rightarrow LM_t$).
- لذا فإننا نقبل فرضية أن محددات الطلب على الواردات في الجزائر تتمثل في: الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف العملة المحلية.

خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تقدير محددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام تقنيات قياسية حديثة مثل تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، خلال الفترة (1995 - 2014). وكمدخل نظري لموضوع البحث استعرضت الدراسة بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بمحددات الطلب على الواردات، وخصائص الواردات الجزائرية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أهمية كل من الدخل والأسعار النسبية وسعر صرف العملة المحلية في تحديد الطلب على الواردات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- كشفت نتائج اختبار استقرارية كل من: الواردات، الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري. بأن هذه المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، مما أكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى؛
- كشف اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن وجود آلية لتصحيح في النموذج قيد الدراسة. كما تم من خلاله تقدير العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل؛
- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الواردات والدخل الحقيقي، الواردات والأسعار النسبية، الواردات وسعر صرف الدينار الجزائري. حيث أنها تتجه من الدخل الحقيقي إلى الواردات، من الأسعار النسبية إلى الواردات، من سعر صرف الدينار الجزائري إلى الواردات. أي أن الواردات الجزائرية تتحدد بكل من: الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف العملة الوطنية.
- متغير الدخل، الأسعار النسبية وسعر صرف الدينار الجزائري، هي المحددات الأنسب للطلب على الواردات في الجزائر؛
- يعتبر سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير أهم محدد للطلب على الواردات في الجزائر؛

- . في المدى الطويل يصبح أهم محدد للطلب على الواردات في الجزائر الأسعار النسبية ثم بعد ذلك سعر صرف الدينار الجزائري، فالدخل الحقيقي؛
- . الواردات غير مرنة لمحدداتها في المدى القصير، ماعدا بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري. لكن في المدى الطويل تصبح مرنة بالنسبة لجميع محددها (الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، سعر صرف الدينار الجزائري)؛
- . إن قيمة الواردات تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة بنحو 22% باتجاه قيمتها التوازنية، وأن فترة التعديل تستغرق ما يقارب 2 سنتين.

هذه النتائج في الواقع العملي تؤكد:

- . اعتماد واردات الجزائر على الدخل، الأمر الذي ينعكس سلبيا على ميزان المدفوعات في المدى الطويل. .
- كما أن مرونة الأسعار النسبية في المدى الطويل تدل على تدني أهمية الواردات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مما قد يؤدي إلى انخفاض تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي. على عكس المدى القصير الذي تظهر من خلاله أهمية معتبرة للواردات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي؛
- . ضف إلى ذلك أن مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري، يبين عدم الاستقرار الذي يميز سعر صرف العملة المحلية، الأمر الذي ينعكس سلبيا على ميزان المدفوعات بصفة خاصة، والاقتصاد المحلي بصفة عامة.

من خلال هذه النتائج يمكن وضع التوصيات الآتية:

- . ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري، من خلال استغلال كافة الموارد الإنتاجية المتاحة، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على عوائد البترول التي تشكل مصدرا أساسيا لتمويل الواردات.

- عند صياغة السياسات التجارية لابد من الأخذ بعين الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظرا لأهميته كمحدد للواردات في المدى الطويل، ولما له من أثر على الإنتاج المحلي وعلى ميزان المدفوعات. فالإنفاق على الواردات يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل على حساب الإنتاج المحلي، كما أنه في حالة انخفاض عوائد البترول قد تكون له آثارا سلبية على ميزان المدفوعات.
- كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف الدينار الجزائري عند صياغة السياسة التجارية أيضا، نظرا لأهميته كمحدد للواردات في المدى القصير والطويل، هذا من جهة، من جهة أخرى لعلاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات بحيث يمكن استخدامه كآلية للتخفيف من عجز الميزان التجاري عند انخفاض أسعار البترول.
- عند صياغة السياسة المالية والنقدية خاصة التوسعية منها، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الأسعار الداخلية، نظرا لأهمية الأسعار النسبية كمحدد للواردات في المدى الطويل من جهة، ولأن الأثر الصافي لتوليفة السياسة المالية والنقدية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، ومع هذه الزيادة في المستوى العام للأسعار تنخفض الصادرات وتزيد الواردات، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
2. بول إيه سامويلسون، ويليام دي نورهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
3. حسن كترم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asseery, A. and Perdakis N., Estimating the Aggregate Import demand Function of the GCCs Member States for the period 1970-1985, The Middle East Business and Economic Review, Vol: 2, 1990.
2. Doroodain, K. et al., An Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia, Applied Economics, Vol: 26, No: 9 (September), 1994.
3. Elsamadisy, E. M., An Extend Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data, Journal of the Social Sciences, Kuwait University, (Summer) Vol: 23, N^o: 3, 1995.
4. Festus O. Egwaikhide, Determinants of Imports in Nigeria: A dynamic specification, African Economic Research Consortium, Research Paper 91, Nairobi, Nigeria, 1999.
5. Khan M. S. and K. Z. Ross, The Functional Form of the Aggregate Import Equation, Journal of International Economics, Vol: 7, 1977.
6. Kwabena A. and Samantha M., Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997, Asian Economic Journal, Vol: 15, N^o: 1, 2001.
7. Metwally. M. M. and Abdel-Rahman, M. M., Determinants of Aggregate Expenditures of the Member States of the Gulf Cooperation Council, Asian Economic Review, Vol. 27, N^o:1, 1985.
8. Mohammad, Y. H., The Demand for Import in Kuwait, Journal of Business Studies, 1998.
9. Shaltout, H. M, An Econometrics Model of UAE Imports, 1972-1985, The Administration and Political Science Review, Special Issue (November), N^o: 4, 1987.
10. Tang T.C and Mohammad H.A, An aggregate import demand function for Malaysia: a cointegration and error correction analysis, Utara Management Review, N^o: 1, 2000.
11. Zelal, et. al, Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic of Turkey (Research Development), Discussion Paper N^o: 9909, 1999.

قياس وتحليل كفاءة شركات التأمين التكافلي في السوق المالي،

دراسة مقارنة مع عدد من الشركات التقليدية في السوق

ياسمينه إبراهيم سالم

طالبة دكتوراه، جامعة سطيف 1

البريد الإلكتروني: jasmenbrasal@yahoo.fr

ملخص:

تزايد نشاط شركات التأمين التكافلي بوتيرة سريعة في الآونة الأخيرة خصوصا بدول جنوب شرق آسيا، وأصبحت تسعى إلى منافسة الشركات التقليدية بالارتكاز على آليات تطوير الأداء ورفع الكفاءة، التي تعد أهم تحد لها لمواكبة التطورات الحديثة وضمان النمو والاستمرارية. تتمحور الورقة البحثية حول مفهوم التأمين التكافلي ومفهوم الكفاءة.

وتهدف في الجانب التطبيقي إلى قياس وتحليل الكفاءة لبعض شركات التأمين التكافلي ومقارنتها ببعض شركات التأمين التجاري بالسوق المالي لسنوات 2011، 2012، 2013. استخدمت الدراسة الأسقاط وعوائد الاستثمار كمخرجين وتكاليف الإدارة والعمولات كمدخلين، واستعملت نموذج التوجيه الإجمالي (CCR-I و BCC-I)*، باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.

بينت النتائج أن شركات التأمين التكافلي ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من الشركات التقليدية؛ حيث لم تحقق أي منها درجة الكفاءة 1 في نموذج ثبات غلة الحجم، بينما حققت اثنتان منها نسبة الكفاءة 1 في نموذج تغير غلة الحجم؛ ما يعني أنها تحسن استخدام الموارد، وليس هناك تكاليف غير مبررة. ويبقى عليها الوصول إلى الحجم الأمثل لنشاطها حتى تستفيد من وفورات الحجم.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، تحليل مغلف البيانات، الكفاءة التقنية، كفاءة الحجم.

* ظهرت نماذج عديدة لإيجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي أو أسلوب مغلف البيانات ومن أبرزها نموذج CCR نسبة إلى من وضعه (Charnes, Cooper and Rhodes 1978) أو ما يسمى بنموذج عوائد الحجم الثابتة (Constant returns to scale)، وثانيا نموذج BCC نسبة إلى (Banker, Charnes and Cooper 1984) أو ما يسمى بنموذج عوائد الحجم المتغيرة (Variable returns to scale).

Abstract

Takaful insurance companies' activity was increased at a rapid pace in recent times; especially in the countries of Southeast Asia, and it seek to compete with traditional companies, basing on mechanisms of performance development and increase efficiency, which is the most important challenge for them to keep abreast of modern developments and to ensure the growth and continuity. This paper is centered on the concept of Takaful insurance and the concept of efficiency. The aim of this research in the practical side is to measure and analyze the efficiency of some Takaful insurance companies, and to compare them with some commercial insurance companies in the Malaysian market in 2011, 2012 and 2013. The study used premiums and investment incomes as outputs and management costs and commissions as inputs, and applied the input-oriented DEA model (CCR-I and BCC-I), using the method of data envelopment analysis.

The results summarized in the Takaful insurance companies are weak compared with those of traditional companies; because they did not achieve the degree of efficiency 1 in constant returns to scale model, while the two of them achieved efficiency ratio 1 in variable returns to scale model; means they better use their resources, and there is no unjustified cost. And it remains to these companies to attain the optimum size of activity in order to benefit from economies of scale.

Key words: Takaful insurance, data envelopment analysis, technical efficiency, scale efficiency.

تمهيد

شهد نظام التأمين التكافلي تسارعا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية، سواء فيما يتعلق بعدد شركات التأمين التكافلي أو حجمها وتعدد آلياتها، وأصبح نتيجة لذلك صناعة قائمة بذاتها. وقد حظي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير على الساحة الدولية. كما تعرض للعديد من الانتقادات الفقهية فيما يخص صيغ إدارته، وتقنياته الفنية. وهو ما استدعى طرح إسهامات فكرية ومحاولات جادة لإيجاد حلول لأبرز

هذه المشكلات. مع البحث عن أساليب وطرق حديثة لإدارته بكفاءة اقتصادية عالية، بهدف الرفع من مساهمته كنظام في تنمية الاقتصاد، ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

يقوم نظام التأمين التكافلي على مبدأ التعاون والتكافل بين مشتركيه ومبدأ الفصل بين صندوق التكافل وصندوق المساهمين، أي وجود حسابين ماليين منفصلين محاسبيا. وتُعتبر الأقساط التي يدفعها حملة الوثائق لصندوق المشتركين بمثابة تبرعات لصندوق التكافل، والذي تُدفع منه التعويضات، في حالة وقوع الأخطار لحاملي الوثائق.

العمليات التي يركز عليها عمل شركات التأمين التكافلي المتمثلة أساسا في إدارة العملية التأمينية والاستثمارية، جعلت من الكفاءة أهم تحدّ تواجهه هذه الشركات؛ أي الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وإمكاناتها المادية والمالية والبشرية للوصول إلى أفضل المخرجات أو النتائج.

يعد مفهوم الكفاءة مفهوما مرنا ونسبيا. أساسه وضع تقييم لعمل الشركة مقارنة بمشيلاتها في السوق، أو تقييم عملها مقارنة بالأداء والنتائج المطلقة للشركة ذاتها، أو تقييم الشركة وأدائها لسنة ما مقارنة بسنوات أخرى. إن من أهم أساليب قياس الكفاءة أسلوب تحليل مغلف البيانات؛ الذي يركز أساسا على مقارنة نسبية بين الشركات ويعطي قيمة من الواحد لأداء الشركة بالنظر إلى حدود الإنتاج المثلى. وهو آلية تسمح لنا بالمقارنة بين كفاءة شركات التأمين التكافلي والشركات التقليدية. بهدف بحث النقائص والاستفادة من تجارب الشركات التقليدية.

إشكالية البحث:

من الاستراتيجيات العملية لرفع تحدي الكفاءة أن تقوم شركات التأمين التكافلي باستخدام مواردها بكفاءة عالية لا تقل عن شركات التأمين التجارية المنافسة، ويتطلب ذلك تقليل التكاليف قدر الإمكان مع الحفاظ على نفس مستوى منتجاتها، والحصول على أقصى قدر ممكن من المخرجات أو النتائج. ويتأتى لشركات التأمين ذلك من خلال بحث أو معرفة الحجم الأمثل لنشاطها، وكذا المزيج الأمثل للمدخلات والمخرجات.

من خلال الطرح السابق، يمكن طرح السؤال الرئيسي:

ما مستوى كفاءة شركات التأمين التكافلية المالية مقارنة بمثيلاتها من الشركات التقليدية العاملة في السوق؟

ويمكن إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التأمين التكافلي ومفهوم الكفاءة وتصنيفاتها المتعددة؟
- على أي أساس يقوم أسلوب تحليل مغلف البيانات كأداة لقياس الكفاءة؟
- ما مدى قدرة شركات التأمين التكافلي على منافسة شركات التأمين التجاري ذات الخبرة والتجربة؟

فرضيات البحث:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الكفاءة مفهوم نسبي ومتعدد الجوانب بتعدد المجالات والاستخدامات والأهداف؛
- تنسم شركات التأمين التكافلي بحداثتها لذا لم تصل إلى الحجم الأمثل في نشاطها؛
- تعتبر شركات التأمين التجاري أكثر كفاءة من شركات التأمين التكافلي بسبب عامل الخبرة والأقدمية في المجال التأميني.

أهمية البحث:

يمكن اختصار أهمية البحث في النقاط التالية:

- تعد شركات التأمين التكافلي حلقة في سلسلة الاقتصاد الإسلامي، وهذا يتطلب دراسات تحليلية وقياسية لوضعها في السوق، بهدف رسم سياسات وخطط مبنية على أسس سليمة لتطوير نشاطها، في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل الشركات التقليدية؛
- يساعد تقييم الكفاءة للشركات في السوق على رصد الانحرافات، ومعرفة معوقات تطور عمل شركات التأمين التكافلية، ومن ثم رسم منحى تصحيحي لمسارها، من أجل ضمان نموها، والرفع من تنافسيتها في السوق التأمينية.

أهداف البحث: تتمحور أهداف البحث الأساسية في:

- بحث مفهوم التأمين التكافلي ومفهوم الكفاءة؛
- شرح أسلوب من أساليب قياس الكفاءة وهو تحليل مغلف البيانات؛
- تحليل كفاءة شركات التأمين التكافلية مقارنة ببعض شركات التأمين التجارية العاملة بالسوق المالية كمرجع للتحليل.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- المحور الأول: مفهوم التأمين التكافلي؛ بما في ذلك ذكر ضوابط ممارسته والفروق الجوهرية بينه وبين التأمين التجاري؛
- المحور الثاني: مفهوم الكفاءة؛ مروراً إلى ذكر مختلف التصنيفات لها، ثم شرح أسلوب من أساليب قياسها وهو أسلوب تحليل مغلف البيانات؛
- المحور الثالث: تحليل وقياس كفاءة بعض شركات التأمين التكافلي في السوق المالي؛ بالاعتماد على عينة من شركات التأمين التكافلي، وأخرى لشركات التأمين التجاري كمرجع للتحليل والمقارنة بين النتائج.

المحور الأول: مفهوم التأمين التكافلي

التأمين التكافلي هو أقرب من غيره لجوهر التأمين القائم على مبدأ التعاون، ما جعله يحتل أهمية كبيرة في فترة وجيزة، ومع تطوره أصبح قائماً على أسس فنية وضوابط معينة تميزه عن التأمين التجاري.

أولاً: تعريف التأمين التكافلي

رغم الأهمية الكبيرة التي أصبح يحتلها التأمين التكافلي؛ إلا أنه لم تسبق صياغة تعريف محدد لهذا النظام أو مفهومه؛ ولكن هناك محاولات متعددة في هذا السياق.

من العلماء المعاصرين من عرّف التأمين التكافلي على أنّه: "تعاون مجموعة من الأفراد معرّضين لخطر معيّن على تفتيت وتوزيع آثار ذلك الخطر عليهم جميعاً، وذلك عن طريق دفع اشتراكات متساوية، تُقدّر وفقاً للضرر الفعليّ الذي أصاب المضرور؛ وذلك بغية تعويضه عمّا أصابه من ضرر"¹.
أمّا المعنى البسيط له فهو: "اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولّ باشتراك محدّد، يدفعه كلّ واحد منهم، ويأخذ كلّ منهم من هذا الصندوق نصيباً معيّناً إذا أصابه حادث، والفرق بينه وبين التأمين التجاري أنّ الأموال المجمّعة من الاشتراكات تبقى ملكاً للجميع بدل أن تؤوّل إلى أصحاب الشركة، فهو بهذا الشكل نوع من أنواع التكافل، ولكنه تكافل منظّم بدلاً من أن يكون متروكاً للظروف"²، ومن هنا ينفرد التأمين التكافلي ببعض الخصائص التي تميّزه عن التأمين التجاري.

ثانياً: الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

يمكننا تصنيف الاختلافات الأساسية كما يلي:

1. من حيث الشكل: التأمين التكافلي يجمع فيه العضو بين صفتي المؤمن والمستأمن في ذات الوقت، سواء قام بهذا التأمين الأعضاء أنفسهم أو شركات مستقلة، فرأس مال التأمين التكافلي هو الاشتراكات. أمّا التأمين التجاري فتقوم به شركات التأمين التجاري؛ حيث كلّ شركة مملوكة للمساهمين. والمشترون هم مجرد عملاء وليس لهم صلة بأموال الشركة ولا باستثمار الأقساط. العلاقة التي تربط الطرفين يحكمها عقد التأمين، الذي يفرض التزامات متبادلة في ذمّة كل طرف.
2. من حيث الهدف: التأمين التكافلي نظام تبرّعي ليس هدفه تحقيق الربح، بل هو تعاون وتضامن بين المشتركين على جبر آثار الكوارث، وليس هناك استرباح من الفرق بين الاشتراكات وتعويضات الأضرار التي حدثت.

¹ نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 218-219.

² صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص 382.

أمّا التأمين التجاري فتقوم به شركات التأمين بهدف تحقيق الربح للمساهمين بكل وسيلة، عن طريق الفروق بين الأقساط وقيم التعويضات المدفوعة، وعن طريق الاستثمار.

3. من حيث أقساط التأمين: عادة ما تكون اشتراكات التأمين التكافلي منخفضة؛ تعكس تكلفة فعلية كون التأمين التكافلي نظاماً تبرعياً ليس الهدف منه تحقيق الربح.

أمّا القسط في التأمين التجاري فعادة ما يكون مرتفعاً، لأنّ شركة التأمين تهدف إلى تحقيق الربح بأيّة وسيلة، كما تفرض على المستأمن فوائد تأخيرية تُضاف إلى القسط.

4. من حيث عائد الاحتياطي والاستثمارات: يقوم المساهمون في شركة التأمين التكافلي بإدارة عمليات التأمين مقابل أجر معلوم مسبقاً، كما يقومون باستثمار الأموال مقابل حصّة من العائد، ويكون الفائض حقاً خالصاً للمشتركين.

أمّا عائد الاحتياطي وعائد الاستثمارات في التأمين التجاري فإنّه يعود على المساهمين دون المستأمنين، لأنّهم عملاء لشركات التأمين وليسوا مساهمين فيها أو ملائكتها.

5. من حيث الفكرة التي يقوم عليها كل نظام: يقوم التأمين التكافلي على التضامن لجبر آثار الكوارث والأخطار التي تلحق بأحدهم، وهذا من قبيل التعاون على البر، وكلّ ذلك وفق الشريعة الإسلامية.

أمّا التأمين التجاري فإنّه يقوم على تجميع رأس المال ثمّ الاتجار في مجالات التأمين قصد تحقيق الربح بأيّ وسيلة، فالتأمين التجاري يقوم على الاستغلال والاتجار في أمور غير جائزة شرعاً.

كل الاختلافات سابقة الذكر تحكمها ضوابط لا بد من مراعاتها في ممارسات التأمين التكافلي.

ثالثاً: ضوابط ممارسة التأمين التكافلي

تمارس شركات التأمين الإسلامي التأمين التكافلي وفق الأسس والمبادئ التالية:³

³ أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص 101-104.

- أ- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في إدارة العمليات التأمينية والاستثمار، وعدم التأمين على الممتلكات المحرمة أو التي تُدار بالطرق غير المشروعة، كالبنوك التجارية؛
- ب- إدارة العمليات التأمينية وأموال التأمين من قبل شركات التأمين الإسلامي على أساس الوكالة بأجر معلوم يُحدّد ابتداءً فُيبل بداية كل سنة مالية، ويُدفع من اشتراكات المستأمنين (حملة الوثائق)؛
- ج- الفصل بين حقوق المساهمين في الشركة بوصفها مديرا لعمليات التأمين، وبين حقوق المشتركين؛ بحيث يكون رأسمال الشركة التابع للمساهمين مفصّلا فصلا كاملا عن أموال المشتركين؛
- د- تحقيق مبدأ التعاون والتكافل بين المشتركين، من خلال قيام الشركة بالاحتفاظ بالاشتراكات في حساب واحد تحقيقا لفكرة التكافل فيما بينهم؛ حيث يتمّ جبر أضرار المشترك من هذا الحساب؛
- هـ- استثمار المتوافر من الاشتراكات على أساس عقد المضاربة؛ بحيث تكون الشركة طرفا مضاربا، والمشترون الطرف صاحب المال، والأرباح بين الفريقين حصة شائعة؛
- و- تحقيق مبدأ العدالة بين المساهمين من جهة والمشاركين من جهة أخرى، وكذلك تحقيق مبدأ العدالة بين المساهمين أنفسهم، ففيما يتعلق بتحقيق العدالة بين المساهمين والمشاركين تُراعى الأمور التالية:
 - يُقدّم المساهمون رأسمال الشركة لإعطائها الوضع القانوني، ويُقدّم المشاركون أموال التأمين؛
 - يقوم المساهمون بدفع جميع المصاريف العامة، مثل الرواتب والإيجارات والمصاريف الإدارية الأخرى، بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية والتي تخصّ الأموال الثابتة؛
 - يتقاضى المتضرّرون ما يُستحق لهم من تعويضات من صندوق التأمين طبقا لشروط الوثائق؛
 - يستحقّ المساهمون أرباح استثمار رأس المال كاملة بصفتهم أصحابه؛
 - تُسدّد المطالبات ومصاريف إعادة التأمين، وكلّ ما يخصّ الوثائق من حساب الاشتراكات؛
 - يُؤخذ الاحتياطي المالي القانوني من مستحقّات المساهمين، حسب النّسب المنصوص عليها في قانون الشركات الذي أُسست الشركة على أساسه؛ حيث سيُردّ إليهم في نهاية عمر الشركة؛

- تُقْتطع من أموال المشتركين الاحتياطات الفنية؛ حيث يتمّ التبرع بها في وجوه الخير في نهاية عمر الشركة، بعد أن تكون الشركة قد قامت بتسديد كافة الالتزامات والحقوق المترتبة عن ممارساتها؛
- يتمّ توزيع الأرباح المستحقة للمساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم من إجمالي أسهم الشركة.
- ز- تقلّص الدعم المالي اللازم لحساب المشتركين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن، إذا لم تف الاشتراكات، ولم يكن لدى الشركة رصيد احتياطي من فائض الاشتراكات في صندوق التأمين؛
- ح- توزيع الفائض على المشتركين لأنهم أصحاب الحقّ فيه؛ وذلك وفق المعيار الذي تعتمده كل شركة من جملة معايير توزيع الفائض التأميني؛
- ط- وضع الأسس التفصيلية لكلّ شركة من قبل جماعة من الخبراء في التأمين التكافلي، وإدارة أعمال الشركات من خلال موارد بشرية فنية، تجمع بين الكفاءة في العمل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- يتّضح لنا ممّا سبق أنّ التأمين التكافلي له شروط وحدود لا بدّ من التقيّد بها، وإلاّ أصبحت شركات التأمين التكافلي اسما وشعارا لا غير.

المحور الثاني: مفهوم الكفاءة

يتسم مفهوم الكفاءة بالمرونة والنسبية وسنحاول توضيحه فيما يلي.

أولاً: تعريف الكفاءة

الكفاءة بالمفهوم البسيط عند بيتر دراكر (Peter Drucker) تعني القدرة على فعل الأشياء بشكل صحيح⁴، ورغم بساطة هذا الطرح إلا أنه يقدم مفهوما لغويا ومعنى واضحا وجليا.

يعرف لوفيل (Lovell 1993) الكفاءة بالفرق بين القيم المتحققة للمدخلات والمخرجات والقيم المثلى لها. وهي تعبر عن مجموعة المخرجات المثلى محسوبة على أساس المدخلات (أو مجموعة المدخلات المثلى محسوبة على أساس المخرجات)⁵.

⁴ Guy Callendar, **Efficiency and management**, Rout ledge Studies in Management USA, 2009, p:1.

كذلك يمكن القول أن الكفاءة هي النسبة بين كمية المدخلات والمخرجات وكمية المدخلات والمخرجات المعرفة بالحدود القصوى للإنتاج. أو هي حدود الإنتاج المحتملة للشركة في الصناعة⁶.
بتعبير آخر يمكننا القول أن الكفاءة ما هي إلا نسبة مستوى معدل الإنتاجية المحقق إلى أفضل مستوى معدل إنتاجية ممارس أو مسجل (كفاءة نسبية)، أو هي نسبة معدل الإنتاجية المحقق إلى أكبر معدل إنتاجية قابل للإنجاز⁷ (كفاءة مطلقة) في ظل المعطيات.
الكفاءة = الإنتاجية المحققة / أفضل إنتاجية ممارسة

إذا تعد الكفاءة تقييماً للإنتاجية وليست هي الإنتاجية؛ حيث أن النسبة التي تعبر عن المخرجات إلى المدخلات، لا تعطي أي دلالة على كفاءة أو عدم كفاءة الشركة. فقد يكون معدل الإنتاجية مرتفعاً، ولكن الشركة يمكنها رفعه من خلال نفس الموارد والإمكانات المتاحة، كما يمكن أن توجد شركات أخرى في نفس الصناعة تحقق معدل إنتاجية أعلى من هذا المعدل، ومن ثم يمكن اعتبار الإنتاجية الأداة المستخدمة لحساب الكفاءة.

وهذا ما يذهب إليه التعريف بأنها: "الكفاءة المبنية على أساس قياس إنتاجية العناصر المنتجة، بأسلوب المقارنة"⁸، وتعرف بكفاءة الحدود.

ثانياً: أنواع الكفاءة

الكفاءة كما سبق القول مفهوم نسبي ومتغير بحسب الظروف والشركات والقطاعات، لذا لا يمكن حصر أنواعها وتصنيفاتها، وارتأينا أن نكتفي بذكر أهم التصنيفات، والمرور على بعض الأنواع.

⁵ Harold O. Fried and all, **efficiency and productivity**, p 7, in website:
<http://pages.stern.nyu.edu/~wgreene/FrontierModeling/SurveyPapers/Lovell-Fried-Schmidt.pdf>.

⁶ Daraio C. and Simar L., **Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: Methodology and Applications**, 2007, p 14, in website:
<http://www.springer.com/978-0-387-35155-1>.

⁷ Chia-Yen Lee and Andrew L. Jhonson, **Operational Efficiency**, p 3, in website:
<https://www.yumpu.com/en/document/view/18940407/operational-efficiency>.

⁸ علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، مكتبة غريب، القاهرة، 1985، ص 14.

1) **التصنيف الرأسي:** يعتمد هذا التصنيف على التقسيم المبني على التدرج من كفاءة الاقتصاد إلى الكفاءة الهيكلية ثم إلى كفاءة الشركة أو المؤسسة، كما يلي:

أ) الكفاءة على مستوى الاقتصاد ككل

نقول عن نظام اقتصادي أنه كفء عندما يحقق حد أعلى من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ويلبي أقصى إشباع لحاجات المستهلك⁹.

وفقا لمفهوم الكفاءة عند باريتو، يبلغ النظام الاقتصادي بأسره أقصى درجات الكفاءة عندما يصبح من غير الممكن إعادة ترتيب عناصره من مشروعات، ومستهلكين، وأسواق وتدفقات، وقرارات الإنتاج والاستهلاك، أو أي شيء آخر، لجعل البعض في مركز أفضل دون جعل الآخرين في مركز أسوأ¹⁰.

ب) الكفاءة الهيكلية

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية Structural Efficiency عن الكفاءة التقنية لصناعة ما أو قطاع ما، وقد قدمه الأمريكي فاريل Farrell سنة 1957 وطوره جزئيا كلا من فورزند وجمالرسون Forsund and hjalmarsson في دراستهما سنة 1974. ونجحا في تطبيقه على صناعة اللب بالنرويج عام 1978 وعلى معامل الألبان بالسويد عام 1979. وطبق من قبل ألباش Albach على المنشآت الصناعية الألمانية عام 1980، ثم تلتها دراسات أخرى¹¹.

تقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب فاريل بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (average weighted) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة.

⁹ Dominick Salvatore and Eujenea Djulio, **Principles of economics**, McGrawHill, united states, 2003, p 79.

¹⁰ أحمد يوسف الشحات، **الخصخصة والكفاءة الاقتصادية**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 36.

¹¹ Shawna Grosskopf, **The Measurement Of Efficiency Of Production**, kluwer -Nijhoff Publishing, united states of America, 1985, p 9,10.

وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.¹²

ج) الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

لا يمكن معالجة كفاءة المؤسسة بصفة مطلقة، لما لهذا المفهوم من أبعاد مختلفة وجوانب متعددة، وقد طرح فاريل (Farrel, 1957) مقياسا بسيطا لكفاءة المؤسسات يغطي مدخلات متعددة. في هذا المقياس، يفترض فاريل أن كفاءة أي شركة تتألف من عنصرين هما: الكفاءة الفنية والكفاءة التوزيعية. ومن خلال دمج هذين المقياسين يمكن قياس الكفاءة الاقتصادية، وبينما ترتبط الكفاءة الفنية بالقرارات الإدارية داخل المؤسسة، ترتبط الكفاءة التوزيعية بالبيئة التشريعية وظروف الاقتصاد الكلي.¹³

— الكفاءة الفنية أو الإنتاجية: وتعني قدرة الشركة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات (تعظيم المخرجات) من كمية متاحة من المدخلات.¹⁴

— الكفاءة التوظيفية أو التوزيعية: وتسمى أيضا الكفاءة التخصيصية Allocative Efficiency، وتعني قدرة الشركة على استخدام الميزج الأمثل للمدخلات، آخذة بعين الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة.¹⁵

2) **التصنيف الأفقي:** ويتحدد هذا التصنيف حسب الأهداف التقليدية للشركات، حيث يمكن قياسها مجتمعة في نفس الشركة، وهي:

¹² قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية - دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003/1994-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 16.

¹³ محمد كبير حسن وبنيتو سانشيز، تحليل كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان النامية، المعهد المالي للشبكات بجامعة انديانا، ورقة عمل رقم 12 لعام 2009، ص 5، في الموقع الإلكتروني:

<http://ssrn.com/abstract=492238>

¹⁴ Timothy J.Coelli, , *An Introduction To Efficiency And Productivity Analysis*, Springer Science+ Business Media, United states, 2005, p: 51.

¹⁵ Idem, p: 51.

أ) كفاءة الإيراد

تقيس التغيرات في الإيرادات بالنسبة للإيرادات المقدرة أو الممكنة من عملية إنتاج حزمة المخرجات التي تحقق أفضل أداء، ولا يتم قياس هذه الكفاءة بشكل مباشر؛ وإنما يتم اشتقاقها من خلال دالة لفحوة الإنتاج تقيس الكفاءة. وتنشأ كفاءة الإيرادات عندما تتمكن شركات التأمين مثلاً من تحميل المستهلكين أسعاراً أعلى لخدمات ذات جودة عالية بوجود قوة سوقية لاستقطاب فائض المستأمن.¹⁶

ب) كفاءة التكلفة

تقيس التغير في تكاليف شركة التأمين مثلاً بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج حزمة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتضم دالة الكفاءة أسعار المدخلات وكميات المدخلات والمخرجات الثابتة والمتغيرة؛ ويرجع نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات، وتتميز بأنها أقل عرضة من كفاءة الإيرادات أو كفاءة الأرباح للعوامل غير الطبيعية.¹⁷

يمكن أن تنتج من اعتماد تقنيات وتكنولوجيا تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعملياً تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب الشركة من تكاليف أفضل ممارسة وبمحنى تكاليف عند حده الأدنى.¹⁸

ج) كفاءة الربح

تعبّر عن المدى الذي تقع فيه أرباح الشركة دون أفضل وأقصى ربح محقق من قبل أفضل ممارسة داخل العينة؛ حيث تقيس كفاءة الربح مدى اقتراب شركة التأمين مثلاً من تحقيق أقصى ربح ممكن عند

¹⁶ محمد إبراهيم السقا، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، ع2، 2008، ص 34.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 34، 35.

¹⁸ عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد3، 2007، ص 256.

مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى، وهي تعتمد في نتائجها على كل من التكاليف والإيرادات، ومن ثم توفر معلومات أشمل تفيد في تحليل الكفاءة، وهي فرعان: كفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل.*

1- أنواع أخرى للكفاءة

إن أنواع الكفاءة متعددة ومتشابهة؛ بحيث يصعب تحديد تصنيفاتها ولذا اكتفينا بأهم أنواع الكفاءة الأخرى ذات العلاقة.

✓ **الكفاءة الذاتية والكفاءة الفعلية:** الكفاءة الذاتية (المطلقة) تفرضها إمكانات وطاقات كل وحدة إنتاجية على حدة. وبالدراسة التحليلية لجميع العناصر المنتجة المستخدمة بوحدة صنع القرار؛ يمكن تحديد أقصى ما يمكن أن يحققه هذه العناصر من أداء، وأكبر ناتج يمكنها تحقيقه في الوقت المناسب وبتكلفة مناسبة. وبناء على النتائج تتضح المستويات الذاتية المفروض تحقيقها، أما الكفاءة الفعلية (النسبية) فتقاس الفرق بين مستويات الكفاءة الذاتية، والمستويات التي تحققت في الأزمنة السابقة، وكذا مستويات الكفاءة الفعلية في الصناعة.

ويتضح مما سبق أن الكفاءة تتحدد أساساً بالقياس والمقارنة بين عدد من المستويات؛ منها ما هو داخلي بالمقارنة بين فترات زمنية متقاربة أو متباعدة لتحديد الاتجاه العام الذي تسلكه الكفاءة الفعلية والانحرافات المسجلة، ومنها ما هو خارجي بالمقارنة بين المستويات الذاتية والمستويات التي تحققها شركات أخرى في نفس الصناعة المعينة¹⁹.

✓ **الكفاءة الديناميكية والكفاءة الاستاتيكية:** تتعلق بالآجال، فالكفاءة الاستاتيكية Static Efficiency يقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الأجل القصير (في نقطة معينة)، وهي في مفهومها الواسع تتضمن مفهومي الكفاءة الفنية والتوزيعية معاً؛ أما الكفاءة

* تفترض كفاءة الربح المعياري منافسة كاملة أي عدم وجود قوة السوق في التسعير، أما كفاءة الربح البديل فهي التمثيل الأقرب للواقع؛ حيث أنها تفترض وجود قوة السوق في تركيبة الأسعار وتشكك في فرضية المنافسة الكاملة.

¹⁹ أحمد محمد المصري، الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص18.

الديناميكية فتهتم بكفاءة الشركة خلال فترة زمنية معينة. وهي تهتم بالتجديد والاستثمار المثالي لتحسين طرق الإنتاج الذي يساعد على تخفيض التكلفة المتوسطة على المدى البعيد، ومن ثم تستوجب الكفاءة الديناميكية الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير ودعم أنشطة الابتكار والإبداع والاضطلاع بالتغيرات الهيكلية التي من شأنها المساهمة في خلق موارد جديدة.²⁰

✓ **الكفاءة السينية X-efficiency:** تتعلق الكفاءة السينية بظروف التنظيم الداخلي للشركة وبالظروف التنافسية الخارجية، فهي لا تتعلق بمشكلة فنية قدر تتعلق بطبيعة التنظيم الإنساني ذاته، سواء في داخل المشروع أو خارجه، وعلى ذلك فإن الكفاءة السينية تستوجب الاهتمام بكيفية التنظيم الداخلي للمشروعات وتعريضها لمنافسة خارجية قوية لإجبار الإدارة على بذل أقصى الجهود لتخفيض التكاليف ومن ثم المحافظة على وجودها في السوق، فالكفاءة السينية قد تعزى إلى أسباب تقع خارج نطاق سيطرة القائمين على إدارة الشركة.²¹

وتمثل بيانها بامتداد خط الكفاءة إلى الحدود المثلى للإنتاج.

ثالثاً: أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

يعود فضل بناء أسلوب DEA إلى طالب الدكتوراه Edwardo Rhodes سنة 1978، والذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا، لمقارنة أداء مجموعة من الطلاب في المناطق التعليمية المتماثلة. وكان التحدي الذي واجهه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها. وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه: كوبر وشارنز بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR (نسبة إلى Charnes-Cooper-Rhodes). والفائدة التي أضافها رودز هي استخدامه لمخرجات ومدخلات متعددة، وهذا ما لم يحصل لفاريل. أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات أو مغلف البيانات

²⁰ أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص 35.

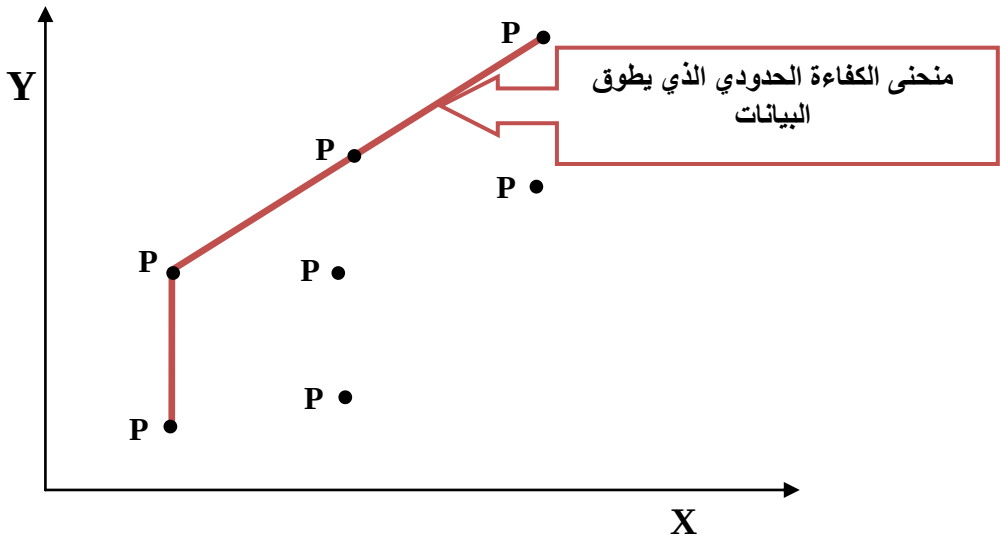
²¹ أحمد يوسف الشحات، المرجع نفسه.

فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفؤة.²²

يقوم الأسلوب على أساس تقييم كل وحدة بالنسبة لأفضل الوحدات، أو ما يطلق عليه الأداء الأفضل Best Practice.²³ يتم تصنيف الوحدات على أساس مستويات الكفاءة المحققة، أي على أساس أن أفضل أداء بين مفردات المجموعة يحصل على قياس يساوي 100% أما الوحدات الأقل كفاءة فتحصل على قيم أقل أو أكثر، وهكذا كلما انخفض القياس المحسوب للوحدة كلما انخفضت كفاءتها.

لتوضيح مفهوم التحليل التطويقي للبيانات نستعين بالشكل ونفترض لدينا سبع وحدات اقتصادية P1,P2,P3,P4,P5,P6,P7 تستخدم هذه الوحدات مدخلات ومخرجات متشابهة.

شكل رقم 01: تحليل تطويق البيانات



²² عبد الكريم منصور وريزن عكاشة، قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير "التحليل التطويقي للبيانات DEA"، الملتقى الوطني الأول حول: الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية (دراسة نظرية وتطبيقية) تلمسان، الجزائر، 8 و 9 ديسمبر 2010، ص 4، 5.

²³ طلال بن عايد الأحدي، تقييم كفاءة أداء الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009، ص 9.

حسب مفهوم DEA، تحسب الكفاءة النسبية لكل وحدة اقتصادية بالمقارنة إلى كل الوحدات الأخرى في المجموعة، فالوحدات P1, P2, P3, P4 هي وحدات كفاءة وهي تقع على سطح المنحنى الحدودي للأداء الذي يطوق البيانات (المخرجات / المدخلات)، أما الوحدات التي تقع أسفل من منحنى الكفاءة، فتعد وحدات غير كفاءة استخدمت مدخلات أكثر لإنتاج نفس مخرجات الوحدات الأخرى.

المحور الثالث: تحليل وقياس كفاءة بعض شركات التأمين التكافلي في السوق المالي

ترتبط نتائج أي بحث بالحدود التي يشملها، وقبل أن نوضح مسار العمل لابد من معرفة المتغيرات المختارة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالدراسة، وكذا تحديد مصادر البيانات.

أولاً: تحديد مصادر البيانات وعينة الدراسة

المصدر الأساسي للبيانات المستخدمة عبارة عن الميزانية العمومية وبيان الدخل، التي نشرت في التقارير السنوية على مستوى مواقع شركات التأمين المدروسة (سواء كانت شركات تأمين تكافلي أو شركات تقليدية). ولم يقتصر هذا الجانب على عملية تجميع البيانات، وإنما تم تعديلها وتصحيحها. يرجع ذلك إلى اختلاف السنوات المالية لكل شركة ما جعلنا نقوم بإزاحة لبعض البيانات عن طريق العمل بالمتوسطات، فبعض الشركات تنتهي السنة المالية بها شهر مارس وأخرى شهر جوان وأخرى شهر نوفمبر، وأخرى شهر ديسمبر. لهذا السبب تم تصحيح البيانات تفادياً للحصول على نتائج مغلوطة بشكل كبير، وللحصول على نتائج سنة ما نحتاج إلى بيانات هذه السنة والسنة التي تليها ولذلك تحصلنا على بيانات سنوات 2011، 2012، 2013، واستخدمنا بيانات 2014 في التصحيح.

تتكون عينة الدراسة من 11 شركة تأمين، منها ستة شركات تأمين تكافلية، أما شركات التأمين التجاري فهي عشوائية وقد اقتصر العدد على خمسة حتى توازي العينة الأساسية في دراسة شركات التأمين التكافلي ولا تتعدها، كما أنها شركات تعمل في نفس الشروط والظروف التي تعمل بها شركات التأمين التكافلي، وهي عينة تُعتبر كمرجع للتحليل والمقارنة بين أداء الشركات التقليدية والشركات التكافلية لسنوات 2011، 2012، 2013.

جدول رقم 01: عينة شركات التأمين التكافلية متنوعة بشركات التأمين التجارية في ماليزيا

اسم الشركة	ترتيب الشركة	
Etiqua Takaful Berhard	DMU1	شركات تأمين تكافلي
Takaful Ikhlas	DMU2	
Prudential BSN Takaful	DMU3	
MAA Takaful	DMU4	
Sun Life Takaful	DMU5	
Hong Liong MSIG Takaful	DMU6	
Prudential Assurance Malaysia	DMU7	شركات تأمين تجاري
AIA (American International assurance)	DMU8	
MAA Assurance	DMU9	
Etiqua Insurance	DMU10	
MCIS Zurich Insurance	DMU11	

نشير إلى أن تحليل البيانات يتم عن طريق برنامج Deap، ووفق أسلوب تحليل مغلف البيانات.

بعد أن تم تحديد مصادر البيانات وعينة الدراسة لابد من حصر واختيار مدخلات ومخرجات العينة

بالشكل الذي يخدم أهداف ومحتوى البحث.

ثانياً: تحديد المدخلات والمخرجات وعرض البيانات

يخضع تحديد مخرجات ومدخلات أي شركة إلى عدة مداخل:

- مدخل الوساطة: تأخذ بعين الاعتبار البعد المالي للعمليات التي تحصل في شركات التأمين التكافلي

خلال فترة زمنية معينة، وينظر إليها كوسيط مالي يقوم بتجميع المدخرات ثم يعيد استثمارها؛

- مدخل الإنتاج: من خلاله تعتبر شركات التأمين منتجة للخدمات، ومن ثم تضم المدخلات العمل

ورأس المال وعناصر أخرى، أما المخرجات فتتمثل في الخدمات المقدمة أي منتجات الشركات التأمين؛

- المدخل التشغيلي: ويسمى كذلك مقارنة الدخل؛ حيث ينظر إلى شركة التأمين التكافلي كأنها وحدة

تجارية هدفها النهائي هو تحقيق المداخيل عن طريق مجموع التكاليف المتحملة، ومن ثم فمخرجات شركة

التأمين التكافلي هو مجموع الإيرادات، بينما المدخلات فتتمثل في مجموع التكاليف.

- المدخل الحديث: أدخل هذا الأسلوب بعضاً من المقاييس المتعلقة بالخطر ونوعية الخدمات... وغيرها.
إن اختيار نوع المدخلات والمخرجات يرتبط أساساً بأهداف الباحث، وكذا المدخل المختار،
فالدراسة تركز على قياس كفاءة شركات التأمين؛ وعليه تم اختيار مدخلات ومخرجات تتماشى مع
المدخل التشغيلي الذي يتمثل أساساً في عملية تسيير الاشتراكات وتوسيع دائرة الاستثمارات.
يعرض الجدول الموالي قائمة المدخلات والمخرجات المختارة للدراسة.

المدخلات	المخرجات
Commissions عمولات	Premiums الاشتراكات أو الأقساط
Management expenses تكاليف الإدارة	investement income مداخيل الاستثمار

ويتم عرض بيانات سنوات 2011، 2012، 2013 فيما يلي كما بينها الجداول الموالية:

جدول رقم 02: عرض بيانات المدخلات والمخرجات لسنة 2011 (الوحدة ب 1000 رينجت)

الشركات	الأقساط	مداخيل الاستثمار	عمولات	تكاليف الإدارة
DMU1	2080681	325388	378297	222274
DMU2	516630	33818	104301	87847
DMU3	568918	14444	145831	112223
DMU4	288222	13253	67347	37349
DMU5	141430	16305	16945	33614
DMU6	107137	7890	14622	15987
DMU7	4118207	571447	757896	347692
DMU8	2864385	934486	393528	271969
DMU9	1427721	329300	164726	184835
DMU10	2501712	538816	203829	262716
DMU11	778135	175697	129311	85942

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك نيجارا الماليزي والتقارير السنوية للشركات لسنة 2011

جدول رقم 03: عرض بيانات المدخلات والمخرجات لسنة 2012

المدخلات		المخرجات		RM'000
تكاليف الإدارة	عمولات	مداخيل الاستثمار	الأقساط	الشركات
289629	302064	372186	2552340	DMU1
97720	109136	65364	720565	DMU2
133455	188703	18128	782315	DMU3
51900	80292	15904	362006	DMU4
42885	29016	18714	146076	DMU5
20149	16918	9409	117936	DMU6
361187	850885	668929	4620168	DMU7
320688	430892	984660	3306334	DMU8
196787	160253	320909	1328303	DMU9
301021	209153	588088	2830263	DMU10
88976	119928	184197	806354	DMU11

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك نيجارا الماليزي والتقارير السنوية للشركات لسنة 2012

جدول رقم 04: عرض بيانات المدخلات والمخرجات لسنة 2013

المدخلات		المخرجات		RM'000
تكاليف الإدارة	عمولات	مداخيل الاستثمار	الأقساط	الشركات
260642	272726	428877	2341591	DMU1
112695	106362	79544	747023	DMU2
156109	199528	24854	907810	DMU3
59257	97168	19182	473919	DMU4
78758	36003	59191	379158	DMU5
21718	14571	9845	110351	DMU6
494198	959546	745558	5035494	DMU7
535816	669789	1397443	5193011	DMU8
217984	154912	343376	1275571	DMU9
276846	168185	606578	2351311	DMU10
67978	85502	182074	573812	DMU11

المصدر: بالاعتماد على بيانات بنك نيجارا الماليزي والتقارير السنوية للشركات لسنة 2013

ثالثا: عرض وتحليل نتائج تحليل مغلف البيانات (CCR, BCC)

يتناول هذا الجزء قياس الكفاءة التقنية والكفاءة التقنية البحتة وكفاءة الحجم للشركات.

جدول رقم 05: نتائج الكفاءة خلال سنة 2011

الشركات	نوع الشركة	الكفاءة التقنية في ظل ثبات غلة الحجم (CCR)	الكفاءة التقنية في ظل تغير غلة الحجم (BCC)	كفاءة الحجم	غلة الحجم
DMU1	شركات تأمين تكافلي	0.847	0.855	0.990	متزايدة
DMU2		0.576	0.623	0.925	متزايدة
DMU3		0.488	0.523	0.932	متزايدة
DMU4		0.688	0.829	0.830	متزايدة
DMU5		0.680	1.000	0.680	متزايدة
DMU6		0.687	1.000	0.687	متزايدة
	المتوسط	0.661	0.805	0.840	
DMU7	شركات تأمين تجاري	1.000	1.000	1.000	ثابتة
DMU8		1.000	1.000	1.000	ثابتة
DMU9		0.796	0.810	0.983	متزايدة
DMU10		1.000	1.000	1.000	ثابتة
DMU11		0.847	0.889	0.953	متزايدة
	المتوسط	0.928	0.940	0.987	
	المتوسط العام	0.783	0.866	0.907	

المصدر: من البيانات المجمعة سابقا والتي تم تحليلها باستخدام برنامج Deap

حيث: كفاءة الحجم = الكفاءة التقنية في ظل ثبات غلة الحجم / الكفاءة التقنية في ظل تغير غلة الحجم
أو الكفاءة التقنية = الكفاءة التقنية البحتة × كفاءة الحجم.

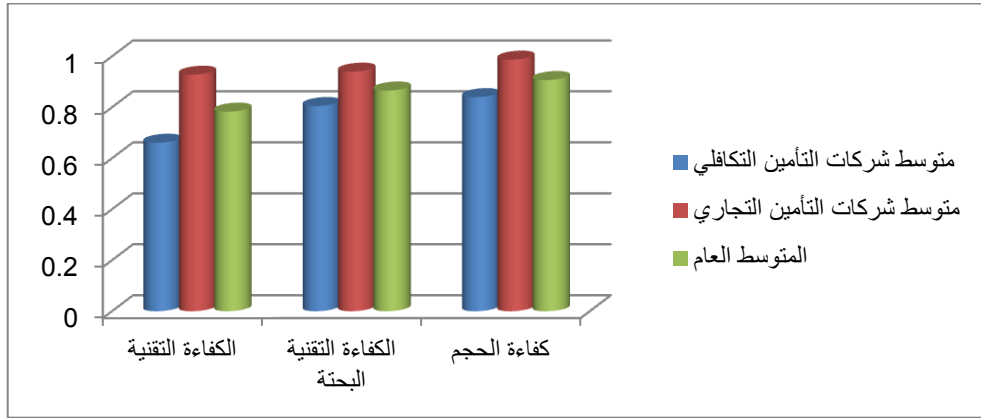
برنامج DEAP: هو برنامج MS-DOS لكن يمكن تشغيله في Windows، باستخدام File Manager (إدارة الملفات). يحتوي البرنامج على ملفات بسيطة، ملف يرفع على مستواه البيانات

الخاصة بالمدخلات والمخرجات، وملف صغير للتعليمات الخاصة بالبحث فيما يتعلق بعدد الشركات، عدد السنوات...، ومن ثم يطبق البرنامج التعليمات على البيانات المسجلة للوصول إلى النتائج السابقة.

تحليل النتائج: يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنه على مستوى المتوسط العام، بلغت الكفاءة التقنية حوالي 78.3%، وهذا يعني أن نسبة عدم الكفاءة هي 21.7%، أي أن شركات التأمين للعينة يمكنها زيادة إنتاجها بنسبة 21.7% دون أي زيادة في كمية أو مقدار الموارد أو التكاليف؛ أي أن الشركات تستخدم تكاليف غير مبررة بنسبة 21.7%.

في حين أن متوسط كفاءة الحجم حوالي 90.7%، أي أن عدم كفاءة الحجم تبلغ نسبة 9.3% فقط، وهذا دليل على أن عدم الكفاءة التقنية يعود في الأساس إلى عامل عدم الكفاءة التقنية البحتة (الكفاءة الإدارية)، أي أن هناك تكاليف غير مبررة ناتجة عن استخدام تكاليف إضافية لكل وحدة.

شكل رقم 03: نتائج متوسطات الكفاءة لسنة 2011



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 5

وإذا ما نظرنا إلى الجزئيات نجد أن عدم الكفاءة التقنية يعود بشكل كبير إلى ضعف كفاءة شركات التأمين التكافلي؛ حيث يبلغ متوسط الكفاءة التقنية لها 66.1%، بما يعادل نسبة 43.9% من عدم الكفاءة. أما بالنسبة لمتوسط الكفاءة التقنية لشركات التأمين التجاري فقد بلغ نسبة 92.8%، يعود هذا بالأساس إلى تحقيق ثلاث شركات من أصل خمسة لمعدل كفاءة كاملة 100%.

باقي الشركات التي حققت كفاءة حجم أقل من 1، تتميز بغلة حجم متزايدة؛ أي أن كل زيادة في المخرجات تحتاج إلى زيادة بنسبة أقل في المدخلات. (أنظر الشكل 03)

نلاحظ أن متوسطات كفاءة الحجم أقرب إلى الواحد مقارنة بمتوسطات الكفاءة التقنية البحتة، ما يجعل هذه الأخيرة السبب الرئيسي في نسب عدم الكفاءة، أي أن هناك تكاليف إضافية غير مبررة يمكن الاستغناء عنها. كما يلاحظ تفوق شركات التأمين التجاري على شركات التأمين التكافلي.

وفيما يلي جدول بالترتيب التنازلي للشركات حسب درجة الكفاءة.

جدول رقم 06: ترتيب الشركات حسب الكفاءة التقنية

الرتبة	نسبة الكفاءة	ترتيب الشركة	اسم الشركة
01	1.000	DMU7	Prudential Assurance Malaysia
01	1.000	DMU8	AIA (American International assurance)
01	1.000	DMU10	Etiqua Insurance
04	0.847	DMU1	Etiqua Takaful Berhard
04	0.847	DMU11	MCIS Zurich Insurance
06	0.796	DMU9	MAA Assurance
07	0.688	DMU4	MAA Takaful
08	0.687	DMU6	Hong Liong MSIG Takaful
09	0.680	DMU5	Sun Life Takaful
10	0.576	DMU2	Takaful Ikhlas
11	0.488	DMU3	Prudential BSN Takaful

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 5

يلاحظ من الجدول سيطرة الشركات التجارية على المقدمة بالنظر إلى أقدميتها وخبرتها الطويلة، ثم تليها شركات التأمين التكافلية على رأسها شركة Etiqua takaful التي استفادت من خبرة الشركة الأم، على أساس أنها تعمل تحت لواء شركة التأمين التجارية Etiqua.

وفيما يلي نتعرض لتحليل تطور الكفاءة لسنة 2012.

جدول رقم 07: نتائج الكفاءة خلال سنة 2012

الرتبة	الشركات	نوع الشركة	الكفاءة التقنية	الكفاءة التقنية البحنة	كفاءة الحجم	غلة الحجم
04	DMU1	شركات تأمين تكافلي	0.871	0.877	0.994	متزايدة
07	DMU2		0.718	0.781	0.920	متزايدة
10	DMU3		0.539	0.583	0.925	متزايدة
08	DMU4		0.626	0.752	0.832	متزايدة
11	DMU5		0.372	0.690	0.539	متزايدة
09	DMU6		0.604	1.000	0.604	متزايدة
		المتوسط	0.621	0.780	0.689	
01	DMU7	شركات تأمين تجاري	1.000	1.000	1.000	ثابتة
01	DMU8		1.000	1.000	1.000	ثابتة
06	DMU9		0.755	0.798	0.947	متزايدة
01	DMU10		1.000	1.000	1.000	ثابتة
05	DMU11		0.859	0.928	0.926	متزايدة
		المتوسط	0.927	0.945	0.974	
		المتوسط العام	0.759	0.855	0.881	

المصدر: من البيانات المجمعة سابقا والتي تم تحليلها باستخدام برنامج Deap

والجدول السابق يوضح نتائج الكفاءة. وما يلاحظ أنه ليس هناك تغيير في ترتيب الشركات إلا فيما يخص شركة وحيدة هي Takaful Ikhlas، التي انتقلت من الرتبة العاشرة إلى الرتبة السادسة؛ نتيجة للتطور الملحوظ في مخرجاتها ومدخلاتها.

تحليل النتائج: يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 07 أنه على مستوى المتوسط العام، بلغت الكفاءة التقنية حوالي 75.9%. وهذا يعني أن نسبة عدم الكفاءة هي 24.1%، أي أن شركات التأمين للعينة يمكنها زيادة إنتاجها بنسبة 24.1% دون أي زيادة في كمية أو مقدار الموارد أو التكاليف؛ أي أن الشركات تستخدم تكاليف غير مبررة بنسبة 24.1%.

في حين أن متوسط كفاءة الحجم حوالي 88.1%؛ أي أن عدم كفاءة الحجم تبلغ نسبة 11.9%. وهذا دليل على أن عدم الكفاءة التقنية يعود في الأساس إلى عامل عدم الكفاءة التقنية البحتة (الكفاءة

الإدارية)؛ أي أن هناك تكاليف غير مبررة ناتجة عن استخدام تكاليف إضافية لكل وحدة من المخرجات، إضافة إلى عدم وصول الشركات إلى الحجم الأمثل. وفيما يلي نتعرض لتحليل تطور الكفاءة لآخر سنة مدروسة 2013. والجدول الموالي يوضح نتائج الكفاءة.

جدول رقم 08: نتائج الكفاءة لسنة 2013

الرتبة	الشركات	نوع الشركة	الكفاءة التقنية في ظل ثبات غلة الحجم (CCR)	الكفاءة التقنية في ظل تغير غلة الحجم (BCC)	كفاءة الحجم	غلة الحجم
05	DMU1	شركات تأمين تكافلي	0.965	0.978	0.987	متزايدة
08	DMU2		0.727	0.788	0.922	متزايدة
10	DMU3		0.599	0.649	0.922	متزايدة
06	DMU4		0.802	0.955	0.840	متزايدة
07	DMU5		0.753	0.917	0.822	متزايدة
11	DMU6		0.590	1.000	0.590	متزايدة
		المتوسط	0.739	0.881	0.847	
01	DMU7	شركات تأمين تجاري	1.000	1.000	1.000	ثابتة
01	DMU8		1.000	1.000	1.000	ثابتة
09	DMU9		0.694	0.709	0.979	متزايدة
01	DMU10		1.000	1.000	1.000	ثابتة
01	DMU11		1.000	1.000	1.000	ثابتة
		المتوسط	0.927	0.945	0.974	
		المتوسط العام	0.938	0.942	0.995	

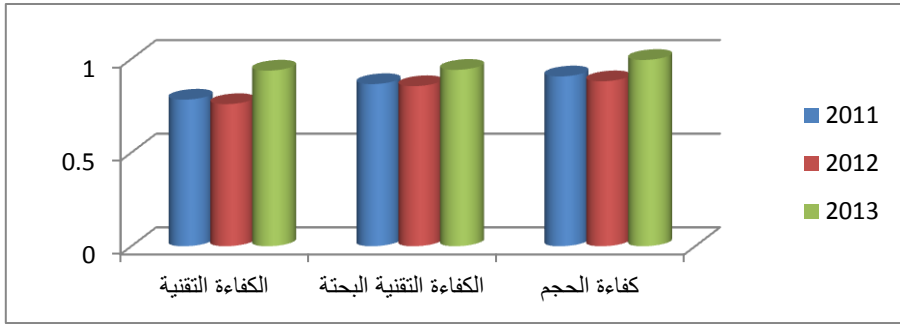
المصدر: من البيانات المجمعة سابقا والتي تم تحليلها باستخدام برنامج Deap

تحليل النتائج: يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 08 أنه على مستوى المتوسط العام، بلغت الكفاءة التقنية حوالي 93.8%. وهذا يعني أن نسبة عدم الكفاءة هي 6.2%، وهي نسبة عالية تدل على زيادة تنافسية عينة الدراسة فيما بينها.

تحسنت قيم الكفاءة لشركات التأمين التكافلي إجمالاً، وهذا يدل على تطور أدائها في السوق، واكتسابها لبعض الخبرة تدريجياً. أما فيما يخص شركات التأمين التجاري فتبقى رائدة، إضافة إلى أن شركة أخرى قد تصدرت هي الأخرى المجموعة بنسبة كفاءة كاملة 1 وهي MCIS Zurich Insurance. غير أن شركة MAA assurance قد ضعفت كفاءتها في السوق، وتراجع ترتيبها كثيراً وذلك راجع بالأساس إلى تدني قيم الاشتراكات مع ارتفاع تكاليف الإدارة.

والشكل الموالي يوضح تطور متوسطات الكفاءة مجتمعة لسنوات: 2011، 2012، 2013.

شكل رقم 04: تطور نتائج متوسط الكفاءة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جداول النتائج السابقة.

وما يلاحظ من الشكل التحسن العام لقيم الكفاءة في آخر سنة؛ راجع بالأساس إلى تحسن أداء شركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التأمين التجاري.

خاتمة

تعد هذه الدراسة لبنة في مجال بناء قاعدة بيانات في المجال حيث تفتقر سوق التأمين بالجزائر لمثل هذا النوع؛ حيث تتواجد به شركة تأمين تكافلي واحدة فقط. لذا فقد سطر البحث دراسة سوق تأمينية متطورة في هذا المجال وهي السوق الماليزية؛ التي تتوفر حالياً على عدد شركات تأمين تكافلي تفوق 12 شركة بالنظر لإحصائيات عام 2013، حسب الموقع الرسمي لبنك نيجارا بماليزيا.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نموذج مغلف البيانات يستخدم بشكل واسع في قياس كفاءة المؤسسات سواء الربحية وغير الربحية ومن بينها شركات التأمين التجاري وشركات التأمين التكافلي، وهو نموذج لا معلمي. يستخدم البرمجة الخطية لإيجاد نقاط التجزئة لمنحنى الحدود القصوى؛ ومن ثم يقيس درجة الكفاءة مقارنة بهذا المنحنى. تم استخدامه في هذا البحث من خلال نموذجي ثبات غلة الحجم CCR وتغير غلة الحجم BCC في قياس: الكفاءة الفنية، الكفاءة الفنية البحتة، كفاءة الحجم لـ 6 شركات تأمين تكافلي ومقارنتها بـ 5 شركات تأمين تجاري في السوق الماليزي لسنوات 2011، 2012، 2013؛
- يلاحظ على نتائج الدراسة أنها تنتج أكثر من شركة واحدة ذات الكفاءة الكاملة 1؛ حيث تم تسجيل 3 و 4 شركات كفؤة بالنسبة لنموذج ثبات غلة الحجم، و 5 شركات كفؤة بالنسبة لنموذج تغير غلة الحجم، لذا وجب البحث عن أساليب أخرى تعطي قيمة 1 للكفاءة لشركة واحدة هي الأجدر وباقي الشركات تأخذ نسب تنازلية حتى نقوي من القدرة التمييزية بين الشركات؛
- بالنسبة لشركات التأمين التكافلي لم تحقق أي منها درجة الكفاءة 1 في نموذج ثبات غلة الحجم، بينما حققت اثنتان منها نسبة الكفاءة 1 في نموذج تغير غلة الحجم؛ ما يعني أنها تحسن استخدام التكاليف، وليس هناك تكاليف غير مبررة. غير أنه عليها الوصول إلى الحجم الأمثل لنشاطها حتى تستفيد من وفورات الحجم الناتجة عن التوسع، وكذلك فإنه على باقي الشركات العمل على تحسين استغلالها للموارد للوصول إلى درجات الكفاءة المطلوبة ومنافسة شركات التأمين التقليدية ذات الخبرة والتجربة الطويلة؛
- على الرغم مما سبق فإن التقارب في درجات الكفاءة كان نتاجا لأن أغلب شركات التأمين التكافلي تعمل في اتحادات تأمينية رفيعة شركات تجارية، ما جعلها تستفيد من خبراتها، وتختصر الكثير من المراحل في سبيل نموها وتطورها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد سالم ملحم، *إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.
2. أحمد محمد المصري، *الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
3. أحمد يوسف الشحات، *الخصخصة والكفاءة الاقتصادية*، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
4. صالح صالح، *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي*، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
5. طلال بن عايد الأحمد، *تقييم كفاءة أداء الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي*، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.
6. عبد الكريم منصوري ورزين عكاشة، *قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير "التحليل التطويقي للبيانات DEA"*، *الملتقى الوطني الأول حول: الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية (دراسة نظرية وتطبيقية)* تلمسان، الجزائر، 8 و9 ديسمبر 2010.
7. عز الدين مصطفى الكور ونضال أحمد الفيومي، *أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان*، *الجلد 3 بالاردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 3، العدد 3، 2007.
8. علي السلمي، *إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية*، مكتبة غريب، القاهرة، 1985.
9. قريشي محمد الجموعي، *قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية -دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية 2003/1994*، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.

10. محمد كبير حسن وبنيتو سانشيز، *تحليل كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان النامية*، المعهد المالي للشبكات بجامعة انديانا، ورقة عمل رقم 12 لعام 2009، في الموقع الالكتروني: <http://ssrn.com/abstract=492238>.
11. محمد إبراهيم السقا، *هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، ع2، 2008.
12. نعمات محمد مختار، *التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Chia-Yen Lee and Andrew L.Jhonson, **Operational Efficiency**, p 3, in website: <https://www.yumpu.com/en/document/view/18940407/operational-efficiency>.
2. Daraio C. and Simar L., **Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: Methodology and Applications**, 2007, in website: <http://www.springer.com/978-0-387-35155-1>.
3. Dominick Salvatore and Eujenea Djulio, **Principles of economics**, McGrawHill, united states, 2003.
4. Harold O.Fried and all, **efficiency and productivity**, in website: <http://pages.stern.nyu.edu/~wgreene/FrontierModeling/SurveyPapers/Lovell-Fried-Schmidt.pdf>.
5. Guy Callendar, **Efficiency and management**, Rout ledge Studies in Management, USA, 2009.
6. Shawna Grosskopf, **The Measurement Of Efficiency Of Production**, kluwer -Nijhoff Publishing, united states of America, 1985.
7. Timothy J.Coelli, , **An Introduction To Efficiency And Productivity Analysis**, Springer Science+ Business Media, United states, 2005.
8. www.economicshelp.org/microessays/costs/dynamic-efficiency.html.

أهمية عوامل الثقافة التنظيمية في دعم عمليات إدارة المعرفة في منظمات الأعمال

دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة

أ. رياض عيشوش

أستاذ مساعد، بكلية العلوم الاقتصادية - جامعة أم البواقي

البريد الإلكتروني: r.aichouche@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة بين الثقافة التنظيمية ونجاح عمليات إدارة المعرفة، بحيث أثبتت الكثير من الدراسات فشل بعض المبادرات خاصة بسبب التركيز على جوانب تكنولوجيا المعلومات، وتبقى الثقافة التنظيمية الملائمة حسب رأي الكثيرين أهم عائق في نجاح تبني إدارة المعرفة. تم بناء نموذج الدراسة بالتركيز على أربعة عوامل ثقافية أساسية: إدراك مفاهيم إدارة المعرفة، البيئة التعاونية، الرؤية التنظيمية المشتركة، وأخيرا ممارسات الإدارة العليا. وبالنسبة لعمليات إدارة المعرفة تم التركيز على: التوليد، المشاركة، والتطبيق.

أظهرت نتائج الدراسة الى أن للعوامل الثقافية تأثيرا هاما على عمليات إدارة المعرفة في البنوك محل الدراسة، وأنّ هناك علاقة ايجابية متوسطة بين الثقافة السائدة في البنوك ونجاح عمليات إدارة المعرفة، وأن أكبر عامل مؤثر هو ممارسات الإدارة العليا، ثم ضرورة ادراك معنى وأهمية إدارة المعرفة، وتعزيز البيئة التعاونية، وأخيرا ضرورة وجود رؤية تنظيمية يشترك فيها كل أعضاء المنظمة تدعم التوجه نحو تبني هذا المنهج الإداري الحديث. قدمت الدراسة بعض المقترحات الضرورية يمكن أن تساهم في التغيير نحو الثقافة المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، الثقافة التنظيمية، عمليات إدارة المعرفة، البنوك.

Abstract:

This study sought to explore the role of organizational culture in successful implementation of knowledge management Processes. Previous studies have shown the failure of Knowledge management initiatives that

depend on the technological aspects. The organizational culture factors remain an important obstacle to the success of KM adoption. The study model focuses on four main cultural factors: the awareness of knowledge management concepts, collaborative environment, shared organizational vision, and top management practices. For knowledge management processes, the study focuses on three processes: Knowledge generation, sharing, and application.

The results showed that there is a moderate positive relationship between Bank's culture factors and the success of knowledge management processes, and also showed that the most important factor is the administrative practices, then the awareness of the meaning and the importance of knowledge management, enhancing the collaborative environment, and finally the importance of sharing a common vision supports the adoption of this new management approach. This study also provided some suggestions may lead to the change towards a culture of knowledge management.

Keywords: knowledge management, organizational culture, knowledge management process, the banks.

مقدمة

لقد ساهمت العديد من المقاربات وخاصة المقاربة المبنية على الموارد في تغيير الكثير من وجهات النظر وخاصة مع بداية التسعينيات في ظل المنافسة الشديدة والعولمة، بدأت المنظمات تعطي اهتماماً كبيراً أن تصبح لديها مستوى أفضل من المعرفة كأفضل مورد استراتيجي على الاطلاق، بمعنى أن تكون ذات مستوى متميز ومتفوق في مجال كيفية الحصول على المعرفة والتعامل معها وتطبيقها، وذلك لتحقيق الميزة التنافسية. فلقد أصبح نجاح المنظمات يعتمد بدرجة متزايدة علي استغلالها الكفاء لمصادر المعرفة الداخلية والخارجية في التكيف مع المتغيرات التي تحدث في محيطها. فبعد أن كان التركيز على تكنولوجيا المعلومات وجمع المعلومات، أصبح الاتجاه هو الاهتمام بالأفراد وبقدراهم وإمكانياتهم، باعتبارهم حجر الأساس في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

لقد كانت المقاربة المبنية على المعرفة كجزء هام من المقاربة المبنية على الموارد، انطلاقة هامة لمفهوم المنظمات المبنية على المعرفة، حيث أصبح النموذج الجديد للإستراتيجية يرى أن المؤسسة كمحفظة للمعارف والكفاءات وليس كمحفظة للنشاطات؛ وبالتالي ازداد الاهتمام بالمعرفة كمورد إستراتيجي أكثر قيمة من المعلومات وظهرت الحاجة إلى إدارتها.

I. الاطار المنهجي للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

الكثير من المنظمات تتحمس بداية في تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، وقد أثبتت التجارب التي خاضتها بعض المنظمات الرائدة أمراً أساسياً: ليست كل المنظمات سواء في تبني أي أسلوب وتطبيقه، خاصة وأنّ تطبيق بعض الأساليب الحديثة يكلف المنظمات مبالغ كبيرة وأن نتائجها يمكن أن تطول أو تقصر. لقد شكلت مسألة كيفية التطبيق السليم لإدارة المعرفة في منظمات الأعمال قضية جوهرية في بعض الكتابات والمقالات خاصة في الآونة الأخيرة، أين تساءل كثيرون عن النموذج الأمثل الذي يجب أن يتبع في تبني أي مشروع لإدارة المعرفة، وأكد بعض الباحثين أن الكثير من المنظمات لازالت تخطأ في النظر إلى هذا المفهوم على أنه مجرد إدارة للمعلومات وأن التركيز يجب أن يكون حول التكنولوجيا واستعمالها. غير أن الجوانب السلوكية لها أهمية كبيرة في تبني ونجاح إدارة المعرفة؛ وعليه تم صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

ما هي أهمية العوامل الثقافية في منظمات الأعمال في نجاح عمليات إدارة المعرفة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك الأفراد لإدارة المعرفة ونجاح عملياتها؛
- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة التعاونية ونجاح عمليات إدارة المعرفة؛
- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الرؤية التنظيمية المشتركة ونجاح عمليات إدارة المعرفة؛

- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الإدارة العليا ونجاح عمليات إدارة المعرفة.

ثانيا: أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة للتنبيه في إطار أهمية تبني إدارة المعرفة لمواكبة التطورات في الاقتصاديات. ففي الاقتصاديات المتقدمة نجد هناك اهتمام أكبر بموضوع إدارة المعرفة، ويقل هذا في مجتمعاتنا بشكل عام، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال المصرفية، والانفتاح على المنافسة العالمية، يتطلب الأمر من البنوك ضرورة الاهتمام بالأدوات الإدارية الحديثة، لتحقيق التميز والإبداع المستمر، وتعد إدارة المعرفة أحد تلك الأدوات الهامة لتحقيق ذلك. ورغم أهمية هذا القطاع إلا أن الدراسات التي أجريت عليه مازالت محدودة بالمقارنة بالبحوث والدراسات التي أجريت على القطاع الصناعي مما جعله مجالا خصبا للبحث.

ثالثا: أهداف الدراسة

- التعرف على الثقافة التنظيمية السائدة في البنوك الجزائرية ودرجة دعمها لإدارة المعرفة.
- التأكيد على دور إدارة المعرفة في رعاية وتعزيز وتنشئة الثقافة التنظيمية الداعمة للتميز والإبداع، وبناء قيم ومعايير لدعم الأداء والانجاز والمزايا التنافسية.
- معرفة ما إذا كانت البنوك الجزائرية تدرك أهمية إدارة المعرفة، وما إذا كانت قد بدأت فعليا في تبني مبادرات إدارة المعرفة.

رابعا: منهج الدراسة

سيعتمد في البحث على المنهج الاستكشافي أو الاستطلاعي¹ l'exploration فالاستطلاع هو اكتشاف أو تعميق نشاط معين لتحقيق هدفين هما التفسير والفهم، حيث ينطلق من الخاص إلى العام بهدف جعل نتائج البحث معممة، من جانب آخر سيتم استخدام تقنية دراسة حالة بعض وكالات

¹ Pour aller loin voir: Raymond-Alain Thiétart et coll, *Méthodes de recherche en management*, Dunod, Paris, France, 1999, pp 65-69.

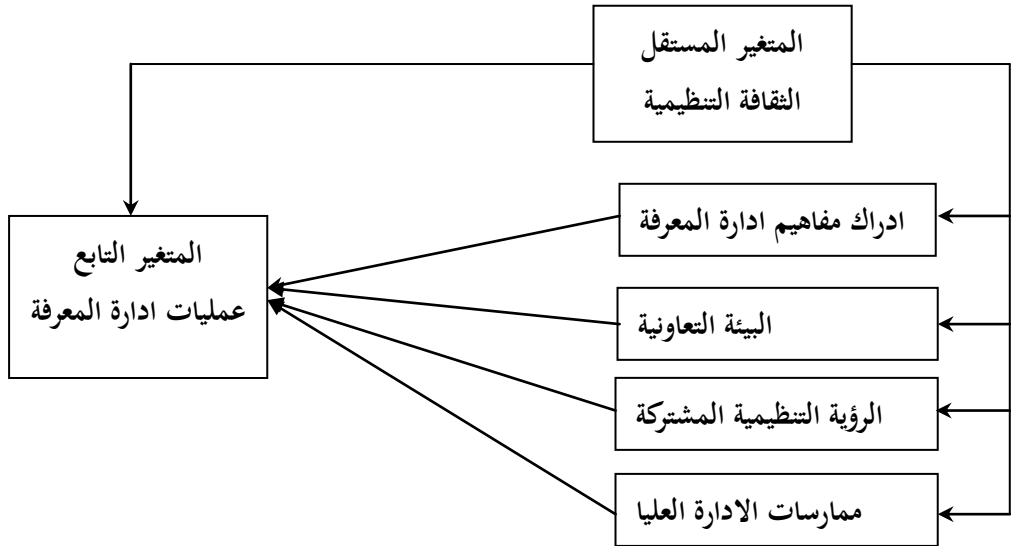
البنوك العمومية الجزائرية من خلال استبيان لغرض اختبار فرضيات الدراسة وإعطاء بعض الاقتراحات الضرورية.

خامسا: محددات الدراسة

1. اقتضت الدراسة على الاستبيان لجمع المعلومات وفق إطار زمني ومكاني معين.
2. تتحدد نتائج الدراسة بطريقة اختيار العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة وكذلك بمدى صدق تقييم أفراد العينة كما عبروا عنها في مقياس الدراسة.

سادسا: نموذج الدراسة

الشكل الموالي يمثل النموذج النظري للدراسة الذي يحدد طبيعة كل متغير من متغيرات الدراسة:



II. الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم إدارة المعرفة

لقد أشار ويج Wiig 1997 أنه شبيهها بما يحدث مع المفاهيم الإدارية التي أثبتت أهمية بالنسبة لبقاء المنظمات، فإن إدارة المعرفة وتطبيقاتها سيتم استيعابها بشكل تدريجي في العمل اليومي للمنظمات، وستعتبر كمنهج لإدارة القيمة أو ما يشبهها من التوجهات الإستراتيجية، وسوف تندمج وتتكامل مع التطبيقات الأخرى على أن تكون مستقلة بذاتها.² بالتالي فإن التوقعات تشير أن إدارة المعرفة ستواصل النمو، وستغطي أغلب المنظمات في العالم، وسيزداد الإنفاق عليها، وتبني المزيد من تكامل المفاهيم الشاملة لإدارة المعرفة، أي بناء منظمة المعرفة، بل إن المنظمات ستمكن من حساب أصولها الفكرية بدقة في خلال السنوات القليلة القادمة. من جهة أخرى يعرف كل من كابشاو وفراپولا & Capshow Frappola إدارة المعرفة على أنها "الممارسات والتقنيات التي تسهل توليد وتبادل المعرفة على مستوى المنظمة"³ حيث يشير هذا التعريف إلى أن إدارة المعرفة تعبر عن ممارسات تنظيمية وأيضاً إلى تقنيات ولا تعبر فقط عن تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يؤكدته كارلايل Carlisle 2002 أن "إدارة المعرفة أكثر من مجرد إدارة لأجهزة وبرمجيات وحلول المشاكل، بل تتعلق أيضاً بخلق أفضل إمكانيات لاستخدام إبداع وخبرة البشر والإدارة الفعالة للعمليات الاجتماعية لتوليد واستغلال أنواع عديدة من المعارف".⁴

أيضاً فإدارة المعرفة لا تركز على استغلال المعرفة الفردية فقط، حيث يرى بيسيرا I. Becerra أنّها " تشير إلى تحديد المعارف الجماعية والاستفادة منها لدعم تنافسية المنظمة، حيث يتوقف أداء الشركة عموماً على مدى القدرة على حشد الموارد المعرفية التي يمتلكها الأفراد وفرق العمل، وتحويلها إلى أنشطة

² KARL M. WIIG: *Knowledge Management: Where Did It Come From and Where Will It Go?* The Journal of Expert Systems with Applications, Vol.13, No. I, 1997, p08

³ عليان رحي مصطفی، إدارة المعرفة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص138.

⁴ Hafizi Muhamad, Nor Hayati Ahmad Ali: *knowledga management in malysian banks- a new paradigm-*, Journal of Knowledge Management Practice, Vol. 7, No. 3, September 2006.

لخلق القيمة"⁵. إنّ جوهر إدارة المعرفة يتمثل بتنظيم وتوجيه الأنشطة الجماعية، حيث يرى شولتز وليدner Schultze & Leidner أنّها تشمل "توليد، تمثيل، تخزين، نقل، تحويل، تطبيق، دمج وحماية المعرفة التنظيمية، وتعتبر مفاهيم الذاكرة التنظيمية وتبادل المعلومات والعمل التعاوني مرتبطة جدا بإدارة المعرفة"⁶. إنّ هذه التعاريف تتفق مع ما ذهب إليه البعض من أنّ هذا المصطلح-إدارة المعرفة-، يعبر حقيقة عن تهيئة البيئة الثقافية والتنظيمية الملائمة لخلق ومشاركة وتطبيق المعرفة. من جهة أخرى يرى أحمد بارفيز وآخرون Ahmed Pervaiz & al أنّ إدارة المعرفة ليست وظيفة أو عملية مستقلة، بل هي عملية تنظيمية متعددة الارتباطات، تهدف إلى تعزيز ومواصلة خلق المعرفة الجديدة، من خلال تعزيز رافعة التكامل الحاصل بين تكنولوجيا المعلومات والقدرة الخلاقة والإبداعية للبشر، ولا يمكن فصل إدارة المعرفة عن التوجه الاستراتيجي للمنظمة ولا عن ثقافتها وعملياتها.⁷ وبذلك فكل تلك العوامل تشكل عناصر أساسية لا يمكن فصلها عن إدارة المعرفة في مفهومها المتكامل.

ثانيا: عمليات إدارة المعرفة

تتعلق عمليات إدارة المعرفة بتحديد الآليات التي تستخدم لكي تكون المعرفة متاحة للنشاط المعين، بهذا المعنى فإن العمليات ترتب وتهيكل حسب المتطلبات المتكررة والمنطقية للحاجة والنشاط المطلوب.⁸ واختلف الباحثون في مراحل دورة إدارة المعرفة من حيث تعداد هذه المراحل، ويرى كيرلي وكيفوتز K F. Curley & B. Kivowitz أنّ إدارة الأصول المعرفية في المنظمة يتضمن ثلاث عمليات

⁵ IRMA BECERRA et al. **Knowledge Management: An Evolutionary View**, M.E Share, New York, USA, 2008, p 06.

⁶ Imed Boughzala & Jean-Louis Ermine: **Trends in Enterprise Knowledge Management**, ISTE Ltd, UK, London, 2006, p 118.

⁷ Pervaiz K. Ahmed, Kwang Kok Lim, Ann Y. E. Loh, **Learning Through Knowledge Management**, Butterworth-Heinemann, First edition, 2002, p 12.

⁸ لطيف عبد الرضا عطية، رأس المال الفكري وإدارة المعرفة والعلاقة والأثر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف الحكومية في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10) العدد(3)، جامعة القادسية، العراق، 2008، ص 155.

أساسية:⁹ توليد المعرفة؛ مشاركتها أي جعلها متوافرة في المكان والوقت المناسبين؛ وأخيرا تطبيقها. بالتالي ولأغراض هذه الدراسة سيتم التركيز على ثلاث عمليات أساسية:

1. توليد أو إنشاء المعرفة

يتزايد الاهتمام بتوليد المعرفة التنظيمية داخل المنظمات بمعدل لا مثيل له، ومن أسباب ذلك هو أن المعرفة تنتشر بسرعة أكبر في الأسواق هذه الأيام التي يحتدم فيها التنافس المستند إلى حد كبير للمعرفة وبالرغم فإن هذه العملية هي الأصعب في الإدارة، إلا أن إدارتها بالنسبة إلى بعض المنظمات معناه البقاء والاستمرار.¹⁰ وحسب نموذج نوناكا المعروف فإن المعرفة السابقة التي تم التوصل إليها تكون ذات رشيمية Seminal Feature وهي سمة أن يكون المنتج الحالي أو المعرفة الحالية تحمل بذور التطوير لمنتجات أو معارف أخرى فيما بعد؛ مما يعني أنها ذات إمكانية أكبر لتحقيق دورة التعزيز الذاتي خلافا للأشياء عموما التي تمر بدورة التدهور الذاتي.¹¹

2. مشاركة المعرفة

تزداد المعرفة بالاستخدام والمشاركة، وتبادل الأفكار والخبرات والمهارات بين الأشخاص تنمو وتعظم لدى كل منهم، لذا سعت المنظمات إلى تشجيع المشاركة، حيث يرى الكثير من الباحثين أن أهم عناصر النجاح في تبني نظم إدارة المعرفة وتحقيقه لأهداف المنظمة هو نجاح الجزء المتعلق بمشاركة المعرفة.

يعتبر البعض أن المشاركة بالمعرفة أصعب من توليدها، فإذا كانت المعرفة موردا فريدا ومصدرا للميزة والتميز، فلماذا ولأي مبررات عقلية وعملية يمكن المشاركة بها مع الآخرين، وقبول انتقالها وربما خسارتها

⁹ Kathleen Foley Curley & Barbara Kivowitz, **The manager's guide to knowledge management**, HRD PRESS, Canada ,USA, 2001, p 43.

¹⁰ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منهجية إدارة المعرفة: مقارنة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكو الأعضاء، نيويورك، 2004، ص 13.

¹¹ نجم عبود نجم، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات-، الأوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 68.

كقيمة حقيقية، فالمنطق السائد عند الأفراد أن "المعرفة قوة"، بالتالي فإن المشكلة الحقيقية في إدارة المعرفة تتعلق بمسائل المشاركة بالمعرفة. فالمنظمات التي تستطيع إيجاد الطرق الكفيلة بتسهيل المشاركة وغالبا من خلال طرق تحفيزية للأفراد، ستكتسب ميزة هامة من مزايا المنظمات المتعلمة. ولم يبق لها إلا أن تحقق قيمة تلك المعرفة من خلال تطبيقها.

3. تطبيق المعرفة

من الملاحظ في أدبيات إدارة المعرفة عدم التركيز كثيرا على هذه العملية بالاستناد إلى أنه من المفترض أنه طالما تم توليد المعرفة فإنه حتما سيتم لاحقا التطبيق الفعال لها والاستفادة منها. و"يعني تطبيق المعرفة جعلها أكثر ملائمة للاستخدام في تنفيذ الأنشطة المؤسسة وأكثر ارتباطا بالمهام التي تقوم بها"¹². ويبين بافر وسوتن Peffer & Sutton 1999 أن المعرفة تأتي من العمل وكيفية تعليمها للآخرين، حيث تتطلب المعرفة التعلم والشرح، فالتعلم يأتي عن طريق التجريب والتطبيق مما يحسن مستوى المعرفة ويعمقها، ولذلك لا بد من أن يؤخذ تطبيق المعرفة في المقام الأول، وأنه لا يوجد عمل بدون أخطاء، وما على الشركة إلا أن تستوعب ذلك وتطبق مفهوم التسامح كثقافة تنظيمية، لأن الوحيد الذي لا يخطئ هو من لا يعمل، فإذا فعلت الشركة ذلك فإنها تستوجب الاحترام والإعجاب وليس الخوف.¹³

يمكن القول أن توليد المعرفة يعني الإبداع ومشاركتها تعني تحقيق التعلم التنظيمي واستخدامها يعني خلق القيمة، فإدارة المعرفة تشمل إدارة الإبداع وتعزيز التعلم التنظيمي نحو تحقيق القيمة أو خلق المزايا التنافسية وبالتالي الاستمرار والبقاء. ولكي تستطيع المنظمات تنفيذ ما تعرفه عليها أن تحدد النموذج، فمادج إدارة المعرفة هي التي ترشد الإدارات إلى كيفية استثمار المعرفة وتحويلها إلى التنفيذ.

¹² نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، الطبعة الأولى، ص36.

¹³ عبد الستار العلي غسان العمري، مفهوم خريطة المعرفة: دراسة استعراضية تحليلية، مداخل ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن" 26-28/4/2004، ص 09.

ثالثا: الثقافة التنظيمية: كمدخل لنجاح عمليات إدارة المعرفة

يعرف آتل (1983) Uttal الثقافة التنظيمية بأنها "مجموعة القيم المشتركة (ما هو مهم) والاعتقادات (كيف تعمل الأشياء) التي تتفاعل مع الهيكل التنظيمي ونظم الرقابة لتنتج قيم سلوكية".¹⁴ يركز هذا التعريف على المكونات الخاصة بالثقافة وخاصة غير العلنية منها، بحيث تتضح القيم بناء على الأثر بين تلك المكونات، غير أن التعريف لم يذكر الهدف أو الدور الذي تقوم به الثقافة. بخلاف شاين Schein الذي عرف الثقافة على أنها "مجموعة المبادئ والقيم الأساسية التي اخترعتها الجماعة أو اكتشفها أو طورها أثناء حل مشكلاتها المتعلقة بالتكيف الخارجي والاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها والتي يتم تعليمها للأعضاء الجدد واعتبارها أفضل طريقة بمعالجة المشكلات وإدراكها"¹⁵. فالثقافة التنظيمية هي "مجموعة القيم والعادات والمعايير والمعتقدات والافتراضات المشتركة التي تحكم الطريقة التي يفكر بها أعضاء المنظمة وطريقة اتخاذ القرارات وأسلوب تعاملهم مع المتغيرات البيئية، وكيفية تعاملهم مع المعلومات والاستفادة منها لتحقيق الميزة التنافسية".¹⁶

1. تأثيرات الثقافة على المعرفة التنظيمية

الثقافة كجزء من المعرفة التنظيمية: إنّ جزءا هاما من ثقافة المنظمة يمثل الجانب المخفي أو غير الرسمي، والمتمثل أساسا في المعتقدات والتصورات، الاتجاهات، والقيم والمعايير وغيرها. ولعل هذا يفسر مسألة هامة تتعلق بصعوبة فهم بعض العاملين الجدد للثقافة الموجودة ولماذا يستغرقون بعض الوقت للتكيف مع الثقافة التنظيمية الحالية. وباعتبار أهمية مكونات الثقافة وتأثيرها يرى جو Choo أن الضرورة تقتضي إضافة نوع آخر ويسميه بالمعرفة الثقافية Cultural Knowledge. وتتكون من مجموعة من القيم، الافتراضات

¹⁴ Shili Sun, *Organizational Culture and Its Themes*, International Journal of Business and Management, Vol. 3, N. 12, December 2008, p 137.

¹⁵ Edgar Schein, *The corporate culture: survival guide*, Published by Jossey-Bass, New and Revised Edition, San Francisco, United States of America, 2009, p 27.

¹⁶ مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 406.

والأعراف والاتجاهات المشتركة التي يستخدمها الأفراد في تحديد المشاكل والفرص وإدراك قيمة المعارف الجديدة.¹⁷ ويعتبر هذا النوع مبررا للإشارة إلى الأهمية الكبيرة للثقافة في تشكيل المعرفة التنظيمية، بالرغم من أن البعض ومنهم ستانمارك D. Stenmark¹⁸ يرى أن الصنف الذي أضافه جو Choo غير واضح ولا يضيف جديدا؛ فالمعرفة الثقافية متضمنة أصلا في الصنفين السابقين. فالثقافة التنظيمية تتعلق بالممارسات اليومية التي هي جزء من المعرفة الضمنية، وأن الروتينيات والقواعد والإجراءات ما هي إلا جزء من المعرفة الصريحة؛ فالثقافة ذاتها منها ما هو ظاهر ومنها المخفي.

2.1 الثقافة كعنصر مؤثر في المعرفة التنظيمية

1.2.1 الثقافة تحدد التوقعات حول المهم من المعرفة

إن أغلب المعرفة ضمني وترتبط أكثر بما يعتقد به ويتوقعه الأفراد، وأيضا فالاعتقادات في حد ذاتها مكون أساسي من مكونات الثقافة التنظيمية، وعليه فالثقافة تحدد المعرفة، أي تحدد ما يعتقد به الأفراد أنه صحيح، وبالتالي يضاف إلى معارفهم الضمنية المتراكمة السابقة.

2.2.1 الثقافة وسيط للتفاعل بين المعرفة الفردية والمعرفة التنظيمية

يرى De Long & Fahey أن جزءا هاما من الثقافة يمثل قواعد غير مكتوبة تحدد سلوك الأفراد، ومنها يحدد كيف تتحول المعرفة من المستوى الفردي إلى الجماعي ومن ثم إلى المستوى التنظيمي.¹⁹

¹⁷ Chun Wei Choo, *The Knowing Organization: How Organizations Use Information to Construct Meaning, Create Knowledge and Make Decisions*, Oxford University Press, Second Edition, New York, USA, 2006, p 144.

¹⁸ Stenmark, D: *The Relationship between Information and Knowledge*, in *Proceedings of IRIS 24*, Ulvik, Norway, August, 2001, p 17.

¹⁹ David W. De Long and Liam Fahey: *Diagnosing cultural barriers to knowledge management*, academy of Management Executive, Vol. 14, No. 4, 2000, p 118.

3.2.1 الثقافة تنشئ إطارا للتفاعل الاجتماعي لاستخدام المعرفة

إن المعرفة التنظيمية ينظر لها كنتاج للتفاعل الجماعي داخل المنظمة الذي يقرر بدوره كيف سوف تستخدم المعرفة في مواقف معينة، فالثقافة كما عرفنا تحدد وتؤطر السلوك التنظيمي؛ فإذا كان تدعم توجهها معيناً نحو تبني معرفة معينة؛ فإن ذلك يساعد على تعزيز الاستفادة منها من خلال نشرها وتطبيقها.

عندما لا يكون معروفاً أن يتشارك الأفراد المعارف والخبرات والدروس التي يتعلمونها، حينئذ لن تنفع تكنولوجيا التشارك أو غيرها، إذن فالقيمة المضافة من المعرفة تكون ضائعة. من جهة أخرى يرى **Leidner & al** وآخرون أن السياق الاجتماعي هو الذي يظهر تأثيرات القيم الجوهرية على سلوكيات إدارة المعرفة.²⁰ فالسياق الاجتماعي للثقافة التنظيمية هو المسؤول عن تحويل القيم والاعتقادات الجوهرية لتتخدم ممارسات إدارة المعرفة، وبالضبط في تحويلها من جانبها الضمني إلى جانبها الظاهر، ويصبح ظاهراً أن المنظمة تتبع بشكل واضح ممارسات سلوكية تدعم إدارة المعرفة.

4.2.1 الثقافة تحدد التفاعل (ردة الفعل) اتجاه المعرفة الجديدة

الثقافة تعني ما تعلمه الأفراد خلال فترة زمنية معينة من خلال محاولتهم التعامل مع مشاكل بيئتهم الخارجية التي تحدد بقاء المنظمة، إضافة إلى المشاكل الداخلية للتنظيم. وأكثر الثقافات تميزاً هي التي يصل أفرادها إلى مرحلة من الإدراك المشترك وطريقة التفكير الموحد بحيث تتحكم في شعور وأحاسيس المجموعة واتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم في نهاية المطاف. يرى **David De Long** أن الثقافة التنظيمية تحدد الاستجابة اتجاه المعرفة الجديدة²¹؛ أي كيفية التقاطها واستقبالها (إجازتها أو رفضها) وأيضاً توزيعها داخل المنظمة. ديناميكية هذه العملية تمثل مشكلة لدى كثير من المنظمات اليوم والتي تواجه الكثير من التغيرات

²⁰ Dorothy Leidner & al: **The Role of Culture in Knowledge Management: A Case Study of Two Global Firms**, International Journal of e-Collaboration, V 2(1), January-March 2006, p 21.

²¹ David De Long: **Building the Knowledge-Based Organization: How Culture Drives Knowledge Behaviors**, WORKING PAPER, CENTER FOR BUSINESS INNOVATION, may 1997, p 21.

التكنولوجية وأيضاً المنافسة الشديدة التي تهدد بقاءها، والتي يتوجب عليها الاستجابة بالسرعة الكافية وتحديد التوجه الاستراتيجي وتخصيص الموارد.

III. الجانب التطبيقي للدراسة

لتحديد صحة الفرضيات تم اختيار عينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة، ويعالج الجانب التطبيقي الاختبارات الإحصائية التي تم اعتمادها لاختبار الفرضيات، انطلاقاً من كيفية تحديد أداة الدراسة الى غاية دراسة الشروط الأساسية لتطبيق كل اختبار احصائي.

أولاً: تحديد أداة الدراسة

لقد تمّ استخدام تقنية الاستبيان من أجل جمع البيانات يتكون من قسمين: القسم الأول خاص بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة وتشمل: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي. والثاني خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي هي: الثقافة التنظيمية كمتغير مستقل وإدارة المعرفة كمتغير تابع، حيث تم وضع لكل متغير متغيرات فرعية لغرض قياسه.

1. المحور الأول: الثقافة التنظيمية

يمثل متغير الثقافة التنظيمية المتغير المستقل للدراسة ولقياسه تم تقسيمه لأربعة أبعاد تمثل كل منها متغيرات مستقلة فرعية، يمثل كل متغير فرعي فرضية من الفرضيات الفرعية وهي:

البعد الأول (مستوى إدراك إدارة المعرفة): حيث تضمن سبع فقرات لغرض قياس مدى إدراك أفراد العينة لمفهوم إدارة المعرفة؛

البعد الثاني (البيئة التعاونية): تضمن سبع فقرات لقياس متغير البيئة التعاونية داخل البنوك الأربعة؛

البعد الثالث (الرؤية المشتركة): تضمن سبع فقرات لغرض معرفة هل هناك رؤية تنظيمية مشتركة؛

البعد الرابع (ممارسات الإدارة العليا): تضمن سبع فقرات تتمحور حول الممارسات الإدارية.

2. المحور الثاني: إدارة المعرفة

يعد المتغير التابع للدراسة تم قياسه من خلال متغيرات فرعية تمثل العمليات الأساسية لإدارة المعرفة

وهي:

البعد الأول: متعلق بتوليد المعرفة، وتتضمن أسئلة حول اتجاه البنوك محل الدراسة في جانب توليد المعارف.

البعد الثاني: المشاركة بالمعرفة، يتضمن سبع فقرات تتمحور حول عملية المشاركة بالمعرفة داخل البنوك.

البعد الثالث: تطبيق المعرفة تضمن خمس فقرات تتعلق بعملية تطبيق المعرفة داخل البنوك محل الدراسة.

وبذلك بلغ عدد الفقرات جميعها 50 فقرة.

وقد كانت إجابة كل فقرة من محاور الدراسة وفق أسلوب ليكارت الخماسي كما يلي:

5	4	3	2	1
متفق تماما	متفق	متفق نوعا ما	غير متفق	غير متفق تماما

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى ثم

تقسيمه على عدد الخلايا ($0.8=4/5$) ، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد

الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1: إجابات الأسئلة ودلالاتها

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الرمز	الإجابة على الأسئلة
أقل من 36%	من 1 إلى أقل من 1.80	1	غير موافق تماما
36%-أقل من 52%	1.80 إلى أقل من 2.6	2	غير موافق
52% - أقل من 68%	من 2.6 إلى أقل من 3.4	3	موافق إلى حد ما
68% - أقل من 84%	3.4 إلى أقل من 4.2	4	موافق
84% فأكثر	4.2 فأكثر	5	موافق تماما

المصدر: اعتمادا على: عبد الفتاح عز: مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم

العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص 540.

تم القيام بقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وتعد نسبة 60% بالنسبة لمعامل ألفا مقبولة إحصائياً. من الجدول المقابل أن كل النسب بالنسبة لكل المحاور والأبعاد وفقرات الاستبيان كانت أعلى بكثير من هذه النسبة، مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية.

الجدول رقم 2: نتائج اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

الرقم	الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق Validity c
1	مستوى إدراك إدارة المعرفة	09	0.795	0.891
2	البيئة التعاونية	07	0.799	0.893
3	الرؤية المشتركة	07	0.735	0.857
4	ممارسات الإدارة العليا	09	0.854	0.924
5	توليد المعرفة	06	0.755	0.880
6	المشاركة بالمعرفة	07	0.749	0.865
7	تطبيق المعرفة	05	0.786	0.886
8	محور إدارة المعرفة	18	0.858	0.926
9	محور الثقافة التنظيمية	32	0.784	0.885
	كل عبارات الاستبيان	50	0.885	0.940

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

إن زيادة قيمة معامل ألفا تعني زيادة مصداقية وثبات البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق The validity عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان المقياس وهو استبيان الدراسة يقيس فعلاً ما وضع لقياسه، ويلاحظ أن كل النسب كانت عالية واكبر من النسبة المعتمدة إحصائياً والبالغة 60%، الأمر الذي يدل على صدق أداة الدراسة.

- تم القيام بتحليل البيانات الأولية (محل البحث) باستخدام الحزمة الإحصائية لتطبيقات العلوم الاجتماعية {SPSS Statistical Package for Social Science} وتمت الاستعانة بما يلي:
- المتوسطات والانحرافات المعيارية (Mean & Standard Deviation)، ومعامل الاختلاف لقياس درجة تشتت النسبي لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي؛
 - معامل الارتباط بيرسون لبيان العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة وكذلك درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض؛
 - اختبار (Kolmogorov-Smirnov(K-S)) الخاص باختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛
 - مصفوفة معامل الارتباط Matrix Correlation وذلك للتعرف على درجة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة؛
 - تحليل التباين وتطبيق اختبار شيفيه البعدي Scheffe لإيجاد الفروق بين المتوسطات والتعرف على اتجاه تلك الفروق ودلائلها.
- ومن المعروف أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط، وتعتمد فرضيات أساسية يجب اختبارها عند التطبيق العملي، وأهمها:²² الخطية، استقلالية الأخطاء، إعتدالية توزيع الأخطاء، تجانس الخطأ.

²² للمزيد حول هذه الفروض ومشاكلها من الجانب النظري يمكن الرجوع إلى:

- دومينيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ملخصات شوم، دار ماكروهيل، 1982، ص ص 210-231.

ولكيفية التعامل معها من خلال برنامج spss يمكن مراجعة:

- Julie Pallant: *SPSS Survival; Manual A Step by Step Guide to Data Analysis using SPSS for Windows*, Open University Press, third edition, England, 2007, pp 155-165.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدودا لأن الدراسة تهدف إلى معرفة مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح إدارة المعرفة بالتطبيق على بعض وكالات البنوك العمومية بولاية المسيلة، ويرجع اختيار العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، تم توزيع 45 استبيان على عينة اختيارية من العاملين في البنوك محل الدراسة، وقد أعيدت بأكملها ونسبة الاسترجاع 100%. الجدول التالي يلخص الخصائص المتعلقة بأفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم 3: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئات والسمات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	34	75.6
	أنثى	11	24.4
	المجموع	45	100
العمر	20-29 سنة	08	17.8
	30-39 سنة	23	51.1
	40-49 سنة	11	24.4
	50 فأكثر	3	6.7
	المجموع	45	100
المستوى العلمي	ثانوي أو أقل	6	13.3
	ليسانس	37	82.2
	ماجستير	2	4.5
	دكتوراه	00	00
	المجموع	45	100
الخبرة الوظيفية	1-5 سنوات	13	28.9
	6-10 سنوات	23	51.1
	11-15 سنة	4	8.9

11.1	5	أكثر من 15 سنة	المركز الوظيفي
100	45	المجموع	
2.2	1	مدير عام	
8.9	4	نائب المدير	
6.7	3	رئيس فرع	
33.3	15	رئيس مصلحة	
48.9	22	موظف	
100	45	المجموع	
28.9	13	BADR	اسم البنك
26.7	12	CPA	
22.2	10	BNA	
22.2	10	BEA	
100	45	المجموع	

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادات الليسانس؛ ويعود ذلك من جهة،

لوجود حاملي الشهادات بنسبة معتبرة داخل البنوك نتيجة شروط التوظيف التي يتطلبها العمل فيها

خصوصا خلال السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى إلى التركيز على هذه الفئة في توزيع الاستبيان، مما يؤثر

إيجابا على مصداقيته. كل ذلك مؤشر على أن البنوك تستقطب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية

العالية، مما ينعكس إيجابيا على المعرفة الموجودة بالبنك وكذلك على تنافسيتها.

من حيث مدة الخدمة أو الخبرة الوظيفية في العمل المصرفي، فإن الفئة الثانية (6-10 سنوات)

بلغت نسبة 51.5% ثم تلتها الفئة الأولى [1- 5 سنوات] بنسبة 28.9%، بينما بلغت فئة أكبر من

15 سنة نسبة لا بأس بها بنسبة 11.1% وأخيرا فئة [11-15 سنة] بنسبة 8.9%. كل هذه الأرقام

تؤشر على تراكم الخبرة المعرفية في العمل المصرفي لأفراد العينة؛ مما يؤثر على صدق الإجابات على استبيان

الدراسة، لما تمنحه هذه الخبرة من قدرات ومهارات تنعكس في سهولة فهم المتغيرات المراد الاستفهام عنها. و يلاحظ من الجدول أن نسبة لا بأس بها من أفراد العينة تشغل مراكز إدارية عليا، ويوضح الجدول أن أكبر من 50% من أفراد العينة هم من بين المسؤولين في وكالات البنوك محل الدراسة.

ثالثا: اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

لتبسيط النتائج تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية المرجحة ($\bar{X}_w$) والانحرافات المعيارية (S_i) والأوزان المثوية لنسب الاتفاق المحققة . وفيما يلي نتائج كل متغير من متغيرات الدراسة: بخصوص الأبعاد المتعلقة بمتغير الثقافة التنظيمية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 4: ملخص لنتائج أبعاد المحور الأول: الثقافة التنظيمية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب حسب الأهمية	معامل الاختلاف C.V %
مستوى إدراك إدارة المعرفة	3.21	0.9880	64.20%	2	30.778
البيئة التعاونية	3.54	1.0180	70.80%	1	28.757
الرؤية المشتركة	2.95	0.9658	59.00%	3	32.738
ممارسات الإدارة العليا	2.65	0.9775	53.00%	4	36.886
(محور الثقافة التنظيمية)	3.08	0.9873	61.60%		32.055

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

بشكل إجمالي حقق المحور الأول الخاص بالثقافة التنظيمية متوسطا حسابيا قدره 3.08 بوزن نسبي 61.60% ومعامل اختلاف 32.05%، مما يشير إلى درجة موافقة متوسطة على هذا المحور من قبل أفراد العينة. بحيث جاء متوسط العام لفقرات البيئة التعاونية أولا ثم يليه متوسط فقرات الرؤية المشتركة ثم مستوى إدراك إدارة المعرفة وأخيرا المتوسط المتعلق بممارسات الإدارة العليا داخل البنك، وهذه النتائج

تعكس أن الأفراد لديهم الرغبة في العمل الجماعي وفي العمل وفق رؤية مشتركة ولكن تبقى ممارسات الإدارة في أحيان كثيرة عائقا أمام الاستفادة من كل نتائج ذلك.

ويمكن تلخيص نتائج الأبعاد الثلاثة الخاصة بمتغير إدارة المعرفة في الجدول التالي:

جدول رقم 5: ملخص لنتائج أبعاد المحور الثاني: إدارة المعرفة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب حسب الأهمية	معامل الاختلاف C.V %
توليد المعرفة	2.94	1.098	58.80%	3	37.346
المشاركة بالمعرفة	3.08	0.974	61.60%	1	31.623
تطبيق المعرفة	2.97	1.030	59.40%	2	34.680
إجمالي الأبعاد (محور إدارة المعرفة)	3.007	1.034	60.14%		34.386

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

بشكل إجمالي حقق المحور الثاني الخاص بإدارة المعرفة متوسطا حسابيا قدره 3.007 بمعامل اختلاف 34.38%، مما يشير إلى درجة موافقة متوسطة على هذا المحور من قبل أفراد العينة.

رابعا: دراسة اتفاق أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

لقد تعرفنا في ما سبق إلى اتجاهات أفراد العينة نحو محاور وفقرات الاستبيان، لكن يرد سؤال هام: هل هناك اتفاق لدى أفراد العينة في البنوك الأربعة نحو فقرات الاستبيان؟ أي هل نستطيع إن نقبل بشكل عام أن هناك توافقا بين الأفراد المبحوثين لكل بنك على الإجابة على فقرات الاستبيان؟ للإجابة على هذا السؤال، نستخدم تحليل التباين الأحادي، من خلال تحليل متوسطات الخاصة بكل بنك، بحيث إذا كانت المتوسطات متساوية نقبل بأن هناك اتفاقا. لكن قبل إجراء تحليل التباين فإنه لا بد من تحقيق فرض تجانس

التباين حيث يعد أحد الفروض الأساسية لإجراء هذا الاختبار. يوفر برنامج SPSS اختبارا لهذا الغرض وهو اختبار ليفني Levene test، والذي بين ما يلي:

الجدول رقم 6: اختبار ليفني لتجانس التباين

المتغيرات	Levene Statistic	df1	df2	مستوى المعنوية Sig.
الثقافة التنظيمية	.494	3	41	.689
إدارة المعرفة	2.633	3	41	.063

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول يبين نتيجة اختبار فرضية العدم (تجانس التباين) في مقابل الفرضية البديلة (عدم التجانس) وما أن مستوى المعنوية بالنسبة للمتغيرين أكبر من 0.05؛ فإن ذلك يدعونا إلى قبول فرضية العدم القائلة بتجانس التباين وهو ما يمكننا من إجراء التحليل. نبدأ أولا بتحليل التباين باتجاه محوري الدراسة (إجمالي الأبعاد) على النحو التالي:

الجدول رقم 7: تحليل التباين لاتجاهات أفراد العينة نحو محوري الدراسة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الثقافة التنظيمية	بين المجموعات	1.992	3	.664	2.952	.044
	داخل المجموعات	9.219	41	.225		
	الإجمالي	11.211	44			
إدارة المعرفة	بين المجموعات	.815	3	.272	.873	.463
	داخل المجموعات	12.762	41	.311		
	الإجمالي	13.578	44			

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول يبين نتيجة اختبار فرضيتين:

الفرضية الصفريّة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاه الأفراد تعزى إلى متغير اسم البنك.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير اسم البنك.

بالنسبة لمحور إدارة المعرفة فإن مستوى المعنوية بلغ 0.463 وهو أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. ويلاحظ أن مستوى المعنوية بالنسبة لمحور الثقافة التنظيمية بلغ 0.044 وهي أقل من 0.05 مما يدعونا إلى القول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية. ولكن أين تكمن الفروق أساسا. للإجابة على السؤال لا بد من إجراء تحليل التباين خاص بأبعاد الثقافة التنظيمية كل على حدة. أولا لا بد من إجراء اختبار خاص بالفرض المتعلق بتجانس التباين:

الجدول رقم 8 : اختبار ليفن لتجانس التباين

	Levene Statistic	df1	df2	Sig.
مستوى إدراك إدارة المعرفة	1.668	3	41	.189
البيئة التعاونية	.927	3	41	.436
الرؤية المشتركة	1.693	3	41	.184
ممارسات الإدارة العليا	.333	3	41	.801

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

مستوى المعنوية Sig. لكل الأبعاد أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض القائل بتجانس التباين (أنظر الجدول 9). حيث يلاحظ أن مستوى المعنوية بالنسبة للأبعاد الثلاثة الأولى كان أكبر من 0.05؛ مما يجعلنا نقبل بالفرض القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، ماعدا البعد الرابع فإن مستوى المعنوية أقل من 0.05؛ مما يشير إلى وجود فروق تتعلق بالممارسات الإدارية. ولكي نعرف ترتيب البنوك؛ أي البنك الذي يحقق أكبر فروق معنوية يأتي أولا، والذي كانت الممارسات الإدارية فيه تتلاءم أكثر مع متطلبات إدارة المعرفة. يستخدم اختبار شيفيه scheffe البعدي الخاص بإيجاد الفروق بين المتوسطات والتعرف على اتجاه تلك الفروق ودالاتها.

جدول رقم 9: تحليل التباين لانتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

المتغيرات	المصدر	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	قيمة F	Sig.
مستوى إدراك إدارة المعرفة	بين المجموعات	1.676	3	.559	1.543	.218
	داخل المجموعات	14.838	41	.362		
	الإجمالي	16.514	44			
البيئة التعاونية	بين المجموعات	2.601	3	.867	1.927	.140
	داخل المجموعات	18.444	41	.450		
	الإجمالي	21.045	44			
الرؤية المشتركة	بين المجموعات	1.440	3	.480	1.356	.270
	داخل المجموعات	14.512	41	.354		
	الإجمالي	15.952	44			
ممارسات الإدارة العليا	بين المجموعات	4.170	3	1.390	3.700	.019
	داخل المجموعات	15.406	41	.376		
	الإجمالي	19.576	44			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نستطيع الحصول على نتائج الاختبار كما بينها الجدول 10، حيث يلاحظ من الجدول أن بنك البدر BADR حقق أكبر فروق معنوية 0.815 بدلالة إحصائية 0.029 وهي أقل من 0.05، مما يشير أنه حسب إجابات أفراد العينة فإن بنك البدر أحسن من البنوك الأخرى في جانب الممارسات الإدارية التي تدعم إدارة المعرفة.

الجدول رقم 10 : نتائج اختبار شيفيه البعدي لاتجاهات الأفراد نحو متغيرات الدراسة

Multiple Comparisons

			Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
اسم البنك	BADR	BADR					
		CPA	.34687	.24539	.578	-.3685	1.0622
		BNA	.58205	.25783	.182	-.1696	1.3337
		BEA	.81538*	.25783	.029	.0638	1.5670
	CPA	BADR	-.34687	.24539	.578	-1.0622	.3685
		CPA					
		BNA	.23519	.26246	.848	-.5299	1.0003
		BEA	.46852	.26246	.376	-.2966	1.2336
	BNA	BADR	-.58205	.25783	.182	-1.3337	.1696
		CPA	-.23519	.26246	.848	-1.0003	.5299
		BNA					
		BEA	.23333	.27413	.867	-.5658	1.0325
	BEA	BADR	-.81538*	.25783	.029	-1.5670	-.0638
		CPA	-.46852	.26246	.376	-1.2336	.2966
		BNA	-.23333	.27413	.867	-1.0325	.5658
		BEA					

*. The mean difference is significant at the .05 level.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة

من الهام جدا إجراء بعض الاختبارات الإحصائية قبل استخدام الاختبارات المعلمية، حيث تعد شروطا أساسية لتطبيقها، ومن ثم استخدامها في إثبات أو نفي تلك الفرضيات.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار **K.S**، تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية؛ لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

المتغيرات									
محور إدارة المعرفة (إجمالي الأبعاد)	محور الثقافة التنظيمية	تطبيق المعرفة	مشاركة المعرفة	توليد المعرفة	الممارسات الإدارية	الرؤية المشتركة	البيئة التعاونية	إدراك إدارة المعرفة	
45	45	45	45	45	45	45	45	45	N
.150	.101	.116	.121	.091	.116	.109	.082	.089	Positive Negative
-.075	-.072	-.070	-.082	-.091	-.114	-.111	-.094	-.098	
1.005	.675	.777	.810	.611	.780	.745	.632	.656	قيمة اختبار ks
.265	.753	.582	.527	.850	.577	.636	.819	.783	مستوى المعنوية Asymp. Sig. (2- tailed)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول يعطي نتائج اختبار الفرضيتين التاليتين:

(H_0): تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

(H_1): لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية

الصفريّة وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى وكذلك تحليل التباين.

2. الفرضيات المتعلقة باستخدام الانحدار المتعدد

سيتم استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضية الرئيسية وباعتبار أهمية هذه الأخيرة فإنه سيتم اختبار الفروض الأساسية المتعلقة بنموذج الدراسة. فيما يتعلق بخطة النموذج وملائمة خط الانحدار للبيانات تم إجراء جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل B1، حيث ظهر أن خط الانحدار يمثل البيانات تمثيلا جيدا والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

جدول رقم 12: نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد

تحليل التباين			
المصدر	مجموع مربعات	درجات الحرية df	متوسط مربعات
الانحدار SSR	10.276	4	2.569
البواقي SSE	3.302	40	0.083
الكل SST	13.578		
قيمة F = 31.118	عند مستوى معنوية: Sig. = 0.000		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

إن الفروض اللازمة لتطبيق الانحدار المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج البسيط، إضافة إلى شرط أساسي آخر وهو عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity). ولغرض الكشف عن ذلك سيتم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث أن الحصول على معامل التباين VIF يتجاوز 10 أو كانت قيمة التباين أقل من 0.1 يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة بمشكلة التعدد الخطي. حيث:

$$\text{Tolerance} = 1 - R^2_{Xi.others} ; \text{VIF} = \frac{1}{\text{Tolerance}}$$

ومن خلال برنامج SPSS فإنه يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 13 : نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة

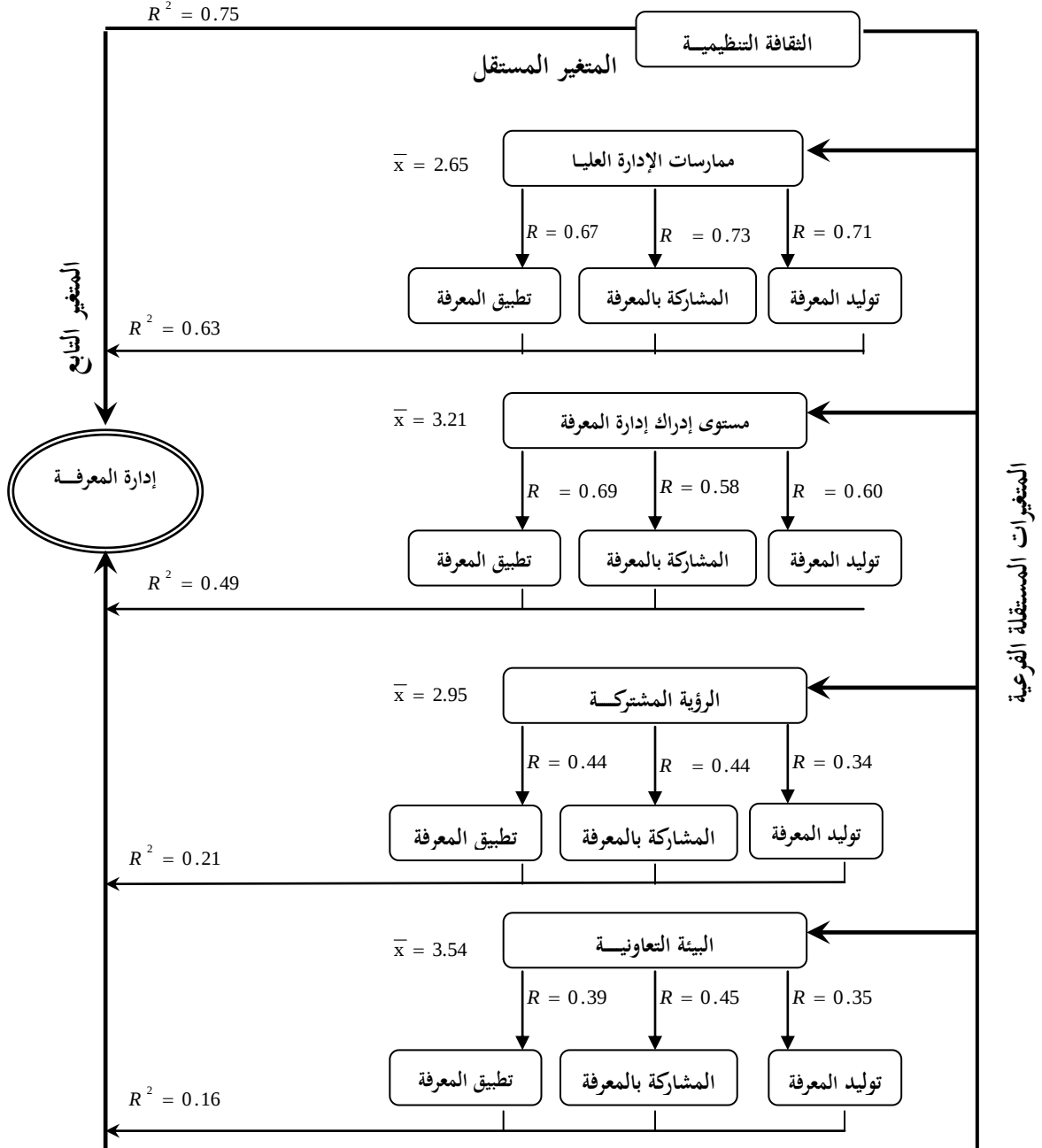
Normality test			Collinearity Statistics		المتغيرات المستقلة
نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري Std. Error	معامل الالتواء Skewness	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين VIF	
0.983-	0.354	0.348-	0.377	2.655	إدراك إدارة المعرفة
1.254-	0.354	0.444-	0.499	2.003	البيئة التعاونية
0.330-	0.354	0.117-	0.760	1.316	الرؤية المشتركة
0.028	0.354	0.001	0.598	1.673	ممارسات الإدارة العليا

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول يمكن ملاحظة أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة يمكن أن يسبب مشكلة، حيث يلاحظ تحقق الشرط ($VIF < 10$, $Tolerance > 0.1$) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة. كما يوضح الجدول اختبارا آخر للتوزيع الطبيعي، انطلاقا من معامل الالتواء Skewness إلى الخطأ المعياري له. في حالتنا هذه فإنه في كل المتغيرات: النسبة تقع ضمن المدى المطلوب (-2،2)، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بالتوزيع الطبيعي للبيانات، وهذا ما يدعم النتيجة السابقة. كل ما سبق من الاختبارات يمكننا من اعتماد الطرق العلمية في اختبار الفرضيات، ويعطي مصداقية أكبر لنتائجها، وبالتالي الاعتماد عليها في رفض أو قبول الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة وفق النموذج المقترح، بإدراج معاملات الارتباط وكذلك درجة التأثير ومعامل التحديد في كل علاقة تأثير بين المتغيرات، وترتيب المتغيرات بحسب درجة تأثيرها. تختصر النتائج المتعلقة

بالاختبارات في الشكل رقم 1 الذي يوضح نموذج الدراسة بأن كل النتائج المتوصل إليها تدعم الجانب النظري للدراسة.

الشكل رقم 01: يمثل نتائج اختبار الفرضيات وفق نموذج الدراسة



حيث أظهرت النتائج صحة الفرضية الفرعية المتعلقة بدور ممارسات الإدارة العليا، حيث جاء هذا المتغير أولا من حيث نسبة تفسيره للمتغير التابع إدارة المعرفة 63%، ثم مستوى الادراك لمفاهيم إدارة المعرفة 49%، ثم الرؤية المشتركة 21%، وأخيرا البيئة التعاونية 16%.

وقد أظهر اختبار فيشر معنوية معاملات التحديد. كما يظهر الشكل نتائج معاملات الارتباط بين عمليات إدارة المعرفة المتمثلة في توليد المعرفة ومشاركتها وتطبيقها والبعد المرتبطة به، بحيث جاءت كل معاملات الارتباط إيجابية ومعنوية. وتأتي أهمية ممارسات الإدارة العليا من جانب أن البنوك الجزائرية محل الدراسة لازالت تتبع الهياكل التنظيمية الهرمية والمركزية في اتخاذ القرارات، مما يؤثر سلبا على عمليات إدارة المعرفة، فبدون إدارة داعمة من الصعب جدا أن تؤثر العوامل الأخرى بشكل كاف لدعم إدارة المعرفة. بالنسبة للفرضية الرئيسية فقد فسر متغير الثقافة التنظيمية عموما 75% من التغيرات في متغير إدارة المعرفة مما يظهر أهمية توفير بيئة تشجع ثقافة إدارة المعرفة من أجل ضمان نجاحها ومساهمتها في دعم المزايا التنافسية لأي منظمة في أي قطاع نشاط.

خاتمة

إن أهم ما يمكن الوصول اليه من خلال هذه الدراسة: أن الجزء الأصعب في تطبيق برامج إدارة المعرفة هو توفير الثقافة الصحيحة والمناسبة لها. فقد ظهرت أهمية الجوانب السلوكية والثقافية في نجاح إدارة المعرفة، وأنه ينبغي إعطاؤها اهتماما أكبرا في تبني هذا المنهج الإداري الحديث في بيئة أعمال المنظمات. وبخصوص الجانب التطبيقي، فرغم التأثيرات التي تركتها التحولات المختلفة في بيئة الأعمال المصرفية، فإن التوجهات الحالية تشير إلى ضعف توجه البنوك العمومية في تبني الممارسات الحديثة، فرغم العديد من الإصلاحات التي مست البنوك إلا أنها لم تؤثر بالشكل المطلوب، ربما يكون ذلك لان الإصلاحات التي شملت البنوك الجزائرية، لم تكن تهدف في أساسها إلا إلى تطوير عمل البنوك ورفع مشاركتها في تنمية الاقتصاد بصورة مادية، مع تجاهل أهمية العناصر غير المادية؛ وهذا ما يوضح مدى البعد الشاسع للبنوك العمومية الجزائرية عن درجة تطور البنوك الأجنبية التي أصبحت إدارة المعرفة من بين أهم اهتماماتها.

ولعل المرحلة الحالية التي يمر بها النظام المصرفي الجزائري، جدير بأن تدرك الإدارة في البنوك والمؤسسات المالية طبيعة ومعطيات هذه المرحلة. لذلك فإن امتلاك المعرفة وحسن توظيفها يساهم في خلق قيمة مضافة للأعمال في قطاع نشاط أي مؤسسة.

الاقتراحات:

- أظهرت النتائج فإن لممارسات الإدارة العليا أكبر تأثير، مما يشدد على ضرورة انخراط الإدارة العليا بشكل أكبر في برامج إدارة المعرفة وفهم مضمونها؛
- إن مستوى إدراك إدارة المعرفة في البنوك محل الدراسة دون المستوى المنشود. مما يتطلب الأمر من المسؤولين في هذه البنوك بذل جهود حثيثة مكثفة ومخططة، من خلال عقد دورات تدريبية في البنوك لزيادة إدراك المستويات الإدارية المختلفة والعاملين؛
- إن الثقافة التنظيمية السائدة في البنوك العمومية محل الدراسة، تدعم وتشجع تبني إدارة المعرفة بدرجة متوسطة، وهذا غير كافٍ. بحيث من الضروري تشخيص الجوانب والأبعاد الثقافية المختلفة وأن تعمل الإدارة على تغييرها بما يشجع ويدعم إدارة المعرفة؛
- تجدر الإشارة إلى ضرورة تخصيص فريق مهني متخصص ضمن قسم إدارة الموارد البشرية مثلا، يكون هدفه الأساسي هو إدارة أنشطة وجهود إدارة المعرفة؛
- ضرورة الاهتمام بالندوات والمؤتمرات العلمية وتشجيع الأبحاث والدراسات والعمل بنتائجها ومخرجاتها.
- الاهتمام بأسلوب الدافعية والتحفيز لما ثبت من تأثيره الهام في تحسين جوانب المشاركة بالمعرفة؛
- نتيجة اقتناع الدولة الجزائرية بضرورة التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، من خلال تخصيص مبالغ معتبرة للاستثمار في هذا الباب في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، يمكن إنشاء هيئة حكومية تعنى بشؤون إدارة المعرفة، وتلخص مهمتها برسم السياسات العامة المتعلقة بإطلاق مبادرات إدارة المعرفة في مختلف البنوك والمؤسسات المالية العمومية؛

- استحداث مساق دراسي في الجامعات الجزائرية يتمكن الطالب من خلاله من استيعاب مفاهيم إدارة المعرفة، وفوائدها، وأهدافها، وعملياتها، مما يعزز من مساهمته في تنفيذ مبادرات إدارة المعرفة عند التحاقه بسوق العمل؛
- على البنوك العمومية ومنظمات الأعمال الجزائرية عموماً اعتماد المستوى المعرفي كأساس لتقسيم الوظائف. وضرورة الانفتاح على التجارب الدولية في مجال إدارة المعرفة للاستفادة من تطبيقاتها؛
- إجراء المزيد من البحوث النوعية المتعمقة حول المعرفة وإدارتها في المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. دومينيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ملخصات شوم، دار ماكروهيل، 1982.
2. عبد الستار العلي غسان العمري، مفهوم خريطة المعرفة: دراسة استعراضية تحليلية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع " إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن " 26-28/4/2004.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منهجية إدارة المعرفة: مقارنة تجريبية في قطاعات مركزية في دول الاسكو الأعضاء، نيويورك، 2004.
4. مصطفى محمود أبو بكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
5. عبد الفتاح عز: مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007.
6. ربحي مصطفى. عليان: إدارة المعرفة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

7. لطيف عبد الرضا عطية: رأس المال الفكري وإدارة المعرفة العلاقة والأثر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف الحكومية في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10) العدد (3)، جامعة القادسية، العراق، 2008.
8. نجم، عبود نجم : إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات - ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،الطبعة الثانية، 2008.
9. نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،الطبعة الأولى، 2009

المراجع باللغة الأجنبية:

1. David De Long: **Building the Knowledge-Based Organization: How Culture Drives Knowledge Behaviors**, WORKING PAPER, CENTER FOR BUSINESS INNOVATION, may 1997.
2. KARL M. WIIG: **Knowledge Management: Where Did It Come From and Where Will It Go?** The Journal of Expert Systems with Applications, Vol.13, No. I, 1997.
3. Raymond-Alain Thiétart et coll, **Méthodes de recherche en management**, Dunod, Paris, France, 1999.
4. David W. De Long and Liam Fahey: **Diagnosing cultural barriers to knowledge management**, academy of Management Executive, Vol. 14, No. 4, 2000.
5. Kathleen Curley Foley & Barbara Kivowitz :The manager's guide to knowledge management, HRD PRESS, Canada ,USA, 2001
6. Stenmark, D: **The Relationship between Information and Knowledge**, in Proceedings of IRIS 24, Ulvik, Norway, August, 2001.
7. Pervaiz K. Ahmed, Kwang Kok Lim, Ann Y. E. Loh, **Learning Through Knowledge Management**, Butterworth-Heinemann, First edition, 2002.
8. Chun Wei Choo, **The Knowing Organization: How Organizations Use Information to Construct Meaning, Create Knowledge and Make**

- Decisions*, Oxford University Press, Second Edition, New York, USA, 2006.
9. Hafizi Muhamad, Nor Hayati Ahmad Ali: ***knowledga management in malysian banks- a new paradigm-***, Journal of Knowledge Management Practice, Vol. 7, No. 3, September 2006.
10. Dorothy Leidner & al: ***The Role of Culture in Knowledge Management: A Case Study of Two Global Firms***, International Journal of e-Collaboration, V 2(1), January-March 2006.
11. Imed Boughzala & Jean-Louis Ermine: ***Trends in Enterprise Knowledge Management***, ISTE Ltd, UK, London, 2006.
12. Julie Pallant: ***SPSS Survival; Manual A Step by Step Guide to Data Analysis using SPSS for Windows***, Open University Press, third edition, England, 2007.
13. IRMA BECERRA et al. ***Knowledge Management: An Evolutionary View***, M.E Share, New York, USA, 2008.
14. Shili Sun, ***Organizational Culture and Its Themes***, International Journal of Business and Management, Vol. 3, N. 12, December 2008.
15. Edgar Schein, ***The corporate culture: survival guide***, Published by Jossey-Bass, New and Revised Edition, San Francisco, United States of America, 2009.

العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري "مدخل إسلامي"

د. جريبة بن أحمد الحارثي

أستاذ مساعد، كلية إدارة الأعمال، جامعة طيبة
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

ملخص:

يهدف البحث إلى بيان التأثير المتبادل بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري، سواءً من حيث النظريات الاقتصادية، أو من حيث السلوك والوضع الاقتصادي، وذلك وفق رؤية إسلامية، حيث تم توضيح مفهوم كلٍّ من الأمن الفكري والأمن الاقتصادي، وأهمية كل منهما، وبيان أثر العوامل الاقتصادية للفرد والمجتمع في الفكر والسلوك، وأثر الفكر في الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع، والإشارة إلى أهم وسائل تحقيق الأمن الاقتصادي، والأمن الفكري.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- يتحقق الأمن الاقتصادي بالفهم الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير المستوى المعيشي المناسب؛
- ثمة تأثير متبادل بين كلٍّ من الأمن الاقتصادي والأمن الفكري، حيث لا يتحقق أيٌّ منهما كما ينبغي دون تحقيق الآخر بالصورة الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي، الأمن الفكري، النظرية الاقتصادية، الرؤية الإسلامية

Abstract:

This research aims to clarify the reciprocal impact of the intellectual and economic security, both in terms of economic theory, and in terms of behavior and economic status from Islamic perspective. It explains the concepts of intellectual security and economic security showing their importance. It reveals the impact of economic factors on individuals' and society' thoughts and behavior, depicting the influence of thought on

individual's and society's economic life, highlighting the most important means of achieving economic security.

The research findings include:

- Economic security is realized by proper understanding of the objectives of economic activity; the achievement of economic justice; and the provision of suitable standard of living;
- There is a mutual effect between economic security and intellectual security, where the achievement of the former cannot reach without proper realization of the latter.

مقدمة

تسعى كل المجتمعات والدول لتحقيق الأمن الفكري، لأهميته في تحقيق الأمن العام؛ حيث إن الحياة الآمنة المطمئنة للفرد والمجتمع لا تتحقق بدون تحقيق الأمن الفكري على مستوى الفرد والمجتمع، حيث إن الأمن الفكري هو أساس الأمن في كل مجالات الحياة، ولا يكتمل الأمن الفكري دون تحقيق الأمن الاقتصادي، الذي يتطلب تحقيق العدالة الاقتصادية وتوفير المعيشة المناسبة للفرد والمجتمع.

وقد بحث كثير من المختصين في العوامل المختلفة ومدى تأثيرها في الاقتصاد، والعوامل المؤثرة في الفكر، ولم تحظى العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري بعناية كافية، بل سعت أغلب الدراسات الاقتصادية الوضعية إلى تجريد الاقتصاد عن القيم والمعتقدات والأخلاق، ولكن الواقع يدل على عدم نجاح ذلك التجريد، بل ثمة من يرى أن (نشأة علم الاقتصاد كانت نتيجة لظهور تحيزات وأهواء جديدة لدى المنشغلين بالمسائل الاقتصادية)⁽¹⁾ ويستطيع الدارس لتطور الفكر الاقتصادي أن يكتشف العلاقة بين كثير من النظريات الاقتصادية والظروف المختلفة التي نشأت فيها تلك النظريات.

إشكالية البحث: يسعى البحث إلى الإجابة عن السؤال الآتي:

⁽¹⁾ جلال أمين: فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين، وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، ص 10 بتصرف.

هل توجد علاقة بين كل من الأمن الاقتصادي والأمن الفكري؟

كما يسعى البحث للإجابة على السؤالين الفرعيين الآتيين:

- هل يؤثر المستوى المعيشي للفرد على فكره وسلوكه؟
- هل يؤثر الفكر على نظريات الاقتصاد والحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع؟

أهمية البحث:

تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تحقيق أمن فكري، ينعم الجميع في ظلّه بحياة آمنة مطمئنة، وقد أقيمت مؤتمرات، وعقدت ندوات، وقدمت أبحاث، حول الأمن الفكري، وأهميته ووسائل تحقيقه...، ولكن لم تقدم دراسات كافية لبيان تأثير العوامل الاقتصادية، ودور الأمن الاقتصادي للأفراد والمجتمعات في تحقيق الأمن الفكري، والحد من الأفكار الفاسدة، والسلوكيات المنحرفة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتوضيح التأثير المباشر للأمن الاقتصادي على أفكار وسلوكيات الأفراد، وتأثير الاقتصاد بالأفكار والمعتقدات الفاسدة، وذلك من خلال استعراض النصوص الشرعية والوقائع الاقتصادية التي يقتضيها المدخل الإسلامي.

الدراسات السابقة:

ركزت كثير من الأبحاث على العلاقة بين الاقتصاد والأمن بمعناه العام، ولم يعثر الباحث على دراسة عن العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث من حيث أهدافه وأهميته ومجالاته اتباع المنهج الوصفي، والاستقراء النظري للنصوص والأدلة الشرعية، والوقائع الاقتصادية ذات العلاقة؛ للتعرف على مدى التأثير المتبادل بين الأمن الاقتصادي والأمن الفكري، وعدم تحقق أي منهما على الوجه المطلوب دون تحقق الآخر، وعدم صحة دعوى تجريد الاقتصاد ونظرياته عن الأخلاق والمعتقدات والأفكار.

خطة البحث: يتألف البحث من ثلاث محاور أساسية هي:

- المبحث الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي والأمن الفكري؛
- المبحث الثاني: تأثير الفكر الاقتصادي في الفكر والسلوك؛
- المبحث الثالث: تأثير الفكر في الاقتصاد.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي والأمن الفكري.

أولاً: مفهوم الأمن الاقتصادي.

يتحقق الأمن الاقتصادي بالفهم الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير المستوى المعيشي المناسب للفرد.⁽²⁾

1- أبعاد التصور الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي وآثاره.

أ- أبعاد التصور الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي:

يتضح التصور الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي من خلال عدة أبعاد لعل أهمها:⁽³⁾

- إيمان المسلم بأن ممارسة النشاط الاقتصادي جزء من وظيفته في الحياة، قال تعالى: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)،⁽⁴⁾ أي أمركم بعمارها من خلال ممارسة النشاط الاقتصادي؛ مثل بناء المساكن وغرس الأشجار وحفر الآبار، ونحو ذلك، وفي الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض.⁽⁵⁾

⁽²⁾ لا يتحقق "الأمن الاقتصادي" بدون تحقيق العدالة الاقتصادية؛ لأن تحقيق العدالة الاقتصادية يجعل الأفراد والمجتمعات يشعرون بالأمن والرضا، والاستقرار المادي والنفسي، حتى وإن قصرت الموارد أو الظروف عن تحقيق المستوى المعيشي المناسب لهم، وتتحقق العدالة في الاقتصاد الإسلامي بإعطاء كل ذي حق حقه، دون بخس ولا تأخير، ومنع الظلم بجميع صوره وأشكاله.

⁽³⁾ انظر للباحث: الفقه الاقتصادي لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله، دار الأندلس الخضراء، جدة، 1424هـ، المملكة العربية السعودية، ص 61-68.

⁽⁴⁾ سورة هود، الآية (61).

⁽⁵⁾ انظر: الجصاص: أحكام القرآن (213/3)، الشوكاني: نيل الأوطار (706/2)، الزمخشري: الكشاف (384/2).

ويترتب على ذلك أن يستهدف المسلم من ممارسة النشاط الاقتصادي الاستجابة للتوجيه الرباني بعمارة الأرض، وتهيئتها للانتفاع بها، وأن يمارس المسلم النشاط الاقتصادي بهمة، ويسعى لتحقيق أعلى درجات الإلتقان؛

- الإيمان بأن توفير احتياجات الأمة من صناعات وتجارات وزراعات يعد من فروض الكفاية على الأمة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن هذه الصناعات فرض على الكفاية؛ فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها، .. فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم، أو نساجتهم، أو بنائهم، صار هذا العمل واجباً؛ يجبرهم ولي الأمر عليه - إذا امتنعوا - بعوض المثل)⁽⁶⁾

- الإيمان بأن ممارسة النشاط الاقتصادي عبادة من العبادات، وأن ممارسة نشاط اقتصادي يحقق للإنسان كفايته وكفاية من تلزمه نفقتهم أفضل من الانقطاع لنوافل العبادات، يدل على ذلك ما رواه أبو داود أن رجلاً خرج حاجاً مع قوم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رجعوا ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم كثرة تعبد ذلك الرجل، وأنه إذا نزل منزلاً لم يزل يصلي حتى يرحل، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فمن كان يكفيه علف ناقته، وصنع طعامه؟، قالوا: كلنا يا رسول الله، قال: (كلم خير منه)⁽⁷⁾ وعندما رغب بعض الصحابة أن يترك شاب ممارسة النشاط الاقتصادي ويخرج معهم في غزوة تبوك، صحح لهم النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفهم، ووضح لهم أن ممارسة ذلك الشاب للنشاط الاقتصادي تعتبر في سبيل الله، يقول أنس بن مالك: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوكاً، فمر بنا شاب نشيط يسوق غنيمة له، فقلنا: لو كان هذا الشاب في سبيل الله، كان خيراً له!، فانتهى قولنا حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (ما قلتم؟)، قلنا: كذا

⁽⁶⁾ ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص 14، 16.

⁽⁷⁾ أبو داود: المراسيل، حديث رقم (306).

وكذا، قال: (أما إنه إن كان خرج يسعى على والديه، أو أحدهما، فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على عيالٍ يكفيهم فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه فهو في سبيل الله)؛⁽⁸⁾

- الإيمان بوجوب ممارسة المسلم نشاطاً اقتصادياً يحقق من خلاله كفايته وكفاية من يعول، وأن التفريط في ذلك يعرضه للإثم، وفي الحديث: (كفى الأمر إثماً أن يضيع من يقوت)؛⁽⁹⁾
- تعلم الأحكام الشرعية للنشاطات الاقتصادية التي يمارسها المسلم، والالتزام بتلك الأحكام، مما يؤدي إلى اتساق الإنتاج والاستهلاك؛ فلا ينتج المجتمع المسلم ما لا يجوز استهلاكه، ولا يكفي أن تكون المنتجات مباحة، بل ينبغي أن تكون وسائل إنتاجها مباحة، وأن يتحلى المسلم بالأخلاق الفاضلة في ممارسته للنشاط الاقتصادي، وأن يتعد عن السلوكيات الضارة بالآخرين، مما يوجد بيئة مترابطة مستقرة، تسودها المحبة والتعاون.

ب- الآثار الإيجابية للفهم الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي:

- إن التصور الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي تترتب عليه نتائج إيجابية مهمة تؤثر إيجابياً في تكوين أمن فكري، ومن تلك النتائج:
- عندما يسود هذا الفهم لأهداف النشاط الاقتصادي لدى المسلم فإنه لا يمكن أن يقبل فضلاً عن أن يسعى لتدمير وتفجير المقومات الاقتصادية للأمة؛
 - هذا الفهم يدفع المسلم نحو ممارسة نشاط اقتصادي يحقق كفايته وكفاية من تلزمه نفقته، ولكي يستغني عن الناس، ولا يكون عرضة للابتزاز، واستخدام الإغراء المادي للتأثير في أفكاره ومعتقداته، وبالتالي يسلم من التأثير السلبي للفقر والحاجة؛
 - إن تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم نظرة الصحابة لأهداف النشاط الاقتصادي، وتأكيده أن هذا النشاط يعتبر في سبيل الله إذا صحت نية من يمارسه، كل هذا يحول دون النظرة الدونية للنشاط

⁽⁸⁾ البيهقي: السنن الكبرى (7/787)، والمنذري: الترغيب والترهيب (2/513-514)، وفي آخره (وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان).

⁽⁹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم (996)، و داود: السنن، حديث (1692) واللفظ له .

الاقتصادي، مما يكون لدى المسلم نظرة متوازنة، تجعله ينظر بإيجابية إلى النشاط الاقتصادي، واعتقاده أن من يمارس نشاطاً اقتصادياً فإنه يتقرب بذلك إلى الله تعالى، كما أن تصحيح تلك المفاهيم يؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات في حياة المسلم؛ بحيث لا يطغى جانب على آخر؛ - هذا التصور يدفع الأفراد نحو العمل، وبالتالي تنقلص البطالة في المجتمع، وما يترتب عليها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ففي أوساط العاطلين تتولد الأفكار الضالة، والسلوكيات المنحرفة. إن البطالة مرض اجتماعي خطير يفتك بالعاطلين، ويولد لديهم مشكلات نفسية، ومشكلات اجتماعية، ومشكلات أمنية وسياسية، فنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، ويضعف لديهم الانتماء للوطن، ويكرهون مجتمعاتهم، وينقمون عليها، لاسيما أصحاب السلطة وأصحاب رؤوس الأموال باعتبارهم في نظر العاطلين يتحملون مسؤولية البطالة التي يعانون منها، مما قد يترتب عليه ممارسة العنف والإرهاب ضد وطنهم ومقدراته.⁽¹⁰⁾

2 - تحديد الجانب المادي للأمن الاقتصادي وأهميته:

أ - مفهوم الجانب المادي للأمن الاقتصادي:

يتكون الأمن الاقتصادي من جانب فكري معنوي يرتبط بالتصور الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي، وجانب مادي يتعلق بتحقيق آثار ذلك التصور في حياة الفرد والمجتمع. والمقصود بالجانب المادي أن يتحقق للفرد المستوى المعيشي الملائم "حد الكفاية"، بحيث يملك الوسائل التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية، وتهيئ له حياة آمنة مستقرة. والأصل أن مسؤولية تحقيق حد الكفاية يقع على عاتق الفرد نفسه أولاً؛ ويكون ذلك من خلال السعي للحصول على المال وتنميته، والامتناع عن كل سلوك يترتب عليه ضياع المال أو تبذيره، فإذا عجز

⁽¹⁰⁾ انظر: سعيدي يحيى، بوقرة رابح، قرين علي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر، بدون تاريخ.

الفرد عن تحقيق كفايته انتقلت المسؤولية إلى القادرين من أقاربه الذين تلزمهم نفقته، فإن لم يتوفر له أقارب قادرين على تحقيق كفايته انتقلت المسؤولية إلى المجتمع، والأصل أن ولي الأمر (الدولة) يمثل المجتمع في تحقيق الكفاية لأفراد المجتمع عاجزين عن تحقيق كفايتهم.⁽¹¹⁾ وسيأتي بيان التأثير السلبي لانعدام توفر حد الكفاية في الفرد والمجتمع في المبحث الثالث.

ب- أهمية الأمن الاقتصادي:

إن الأمن الاقتصادي-كالأمن الفكري- يعتبر أحد مقاصد الشريعة الخمسة الضرورية (حفظ المال)،⁽¹²⁾ ولذلك فإن سعي الفرد لتحقيق الأمن الاقتصادي له ولمن يعول يعد من الفروض العينية عليه إذا كان من القادرين على السعي، وكما سبق فإن سعيه وممارسته للنشاط الاقتصادي بقصد التعفف عن الحاجة للآخرين يعد من الأعمال الصالحة، وعبادة من العبادات التي يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل. ولم يقف الأمر عند ذلك، بل أوجب الإسلام على الفرد أن يسعى كذلك لتحقيق الأمن الاقتصادي لأقاربه الذين تلزمه نفقتهم إذا عجزوا عن تحقيق كفايتهم، وفوق ذلك ندب الإسلام الفرد لتحقيق الأمن الاقتصادي لورثته بعد وفاته، وفي الحديث (إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس).⁽¹³⁾

ومما يدل على أهمية الأمن الاقتصادي أن الشريعة جعلته متطلباً أساسياً لتطبيق بعض الحدود الشرعية، يدل على ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله رفع حد السرقة في عام المجاعة لعدم قدرة بعض الأفراد على تحقيق الأمن الاقتصادي لأنفسهم، فقد سرق غلمان لحاطب بن أبي بلتعة ناقة لرجل من مزينة، وأقروا على أنفسهم، فقال عمر: (يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع أيديهم، فلما ولى بهم ردهم عمر، ثم قال: أما والله لو لا أنني أعلم أنكم تستعلمونهم وتجيعونهم، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله

⁽¹¹⁾ انظر: محمد أبو زهرة: التكافل الاجتماعي في الإسلام، ص64

⁽¹²⁾ انظر: محمد سعد بن أحمد البوي: المرجع السابق، ص286-303.

⁽¹³⁾ متفق عليه، البخاري، حديث رقم (2742)، مسلم، حديث رقم (1628).

عليه حلّ له، لقطعت أيديهم، وإيم الله إذ لم أفعل لأغرمك غرامة توجعك، ثم قال: يا مني بكم أريدت منك ناقتك؟ قال: بأربعمائة، قال عمر: اذهب فأعطه ثمانمائة⁽¹⁴⁾.

يوضح الأثر السابق أنه إذا لم يتحقق للفرد الأمن الاقتصادي لأسباب خارج عن إرادته، كالأزمات الاقتصادية والمجاعات، بحيث يغلب على الناس الحاجة والضرورة، وبالتالي لا يكاد يسلم الفرد من ضرورة تدعوه إلى السعي للحصول على ما يسد به رمقه، وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج، وبعبارة أخرى فإنه لا بد من إزالة أسباب الجرائم قبل إيقاع العقوبة على مرتكبيها، وعام المجاعة يكثر فيه المحاويع والمضطرون الذين لا يجدون ما يحصلون به على حاجاتهم الأساسية، وفي تلك الحال لا يتميز المستغني عن السارق المضطر بسبب حاجة ضرورية، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه، فدرئ الحد، فإن علم أن السارق لا حاجة له أو أنه مستغن لوجود مال عنده يكفيه لسد رمقه، فإن الحد يقام عليه لسقوط الضرورة في حقه⁽¹⁵⁾.

ومما يدل على أهمية الأمن الاقتصادي أن الأفراد والمجتمعات مفطورون على بذل الجهود لتحقيق الأمن الاقتصادي، وتتنافس الدول بل وتتصارع للاستحواذ على الموارد الاقتصادية، وفتح الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، وكانت الحرب الاقتصادية من أقدم أنواع الحروب التي عرفتها البشرية، وفي العصر الحديث كانت الأسباب الاقتصادية من أهم أسباب قيام الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية⁽¹⁶⁾.
وأخيراً فإن أهمية الأمن الاقتصادي تظهر - أيضاً - في كونه من أهم مقومات الأمن الفكري، وسيوضح ذلك في ثنايا البحث.

⁽¹⁴⁾ مالك: الموطأ (2/748)، عبد الرزاق: المصنف (10/238-239)، ابن عبد البر: الاستذكار (22/258-261).

⁽¹⁵⁾ انظر: ابن القيم: اعلام الموقعين (3/11-12)، د. رويحي بن راجح الرحيلي: فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقه أشهر المجتهدين (1/290-291).

⁽¹⁶⁾ انظر: أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ص 448، 451.

ثانياً: مفهوم الأمن الفكري وأهميته.

1- مفهوم الأمن الفكري:

يقصد بالأمن الفكري أن يتحلى الفرد بصحة الفهم وحسن القصد، وصحة الفهم تجعل الشخص يميز (بين الصحيح والفساد، والحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد)،⁽¹⁷⁾ وتحقق صحة الفهم ب(فهم الواقع والفقه فيه؛.. حتى يحيط به علماً، وفهم الواجب في الواقع؛ وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر...) (18).

وبعبارة أخرى فإن الأمن الفكري يعني أن الأفكار والقيم التي يحملها الإنسان صحيحة وسليمة، وأن عقله لم يقع تحت تأثير الشبهات والشهوات؛ فالشبهات تنحرف بالفهم، والشهوات تنحرف بالقصد، وهذه التأثيرات قد تكون بأسباب خارجية (غزو فكري)، وقد تكون بأسباب داخلية (انحراف فكري).

وفي بيان تأثير الشبهات في الفكر؛ يقول الله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)،⁽¹⁹⁾ وهذا يعني أن المنحرفين فكرياً مالت قلوبهم عن الاستقامة؛ بأن فسدت مقاصدهم، وصار قصدهم الغي والضلال، وانحرفت قلوبهم عن طريق الهدى والرشاد، يثيرون الشبهات، وبذلك تحصل الفتنة وتضطرب المجتمعات.⁽²⁰⁾

وفي بيان تأثير الشهوات في الفكر؛ يقول الله تعالى: (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا)،⁽²¹⁾ والمعنى أن الذين يميلون مع الشهوات حيث مالت (ويقدمونها على ما فيه رضا محبوبهم،

⁽¹⁷⁾ ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين (164/2 – 165).

⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه (165/2).

⁽¹⁹⁾ سورة آل عمران، الآية (7).

⁽²⁰⁾ انظر: ابن سعدي: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص122.

⁽²¹⁾ سورة النساء، الآية (27).

ويعبدون أهواءهم، ويقدمونها على طاعة ربهم، هؤلاء يريدون أن تنحرف الأمة عن الصراط المستقيم، وعن طاعة الرحمن إلى طاعة الشيطان)،⁽²²⁾ وبالتالي يتصدع السياج الفكري للأمة، وتكون عرضة للأزمات والصراعات.

إن الأمن الفكري بالمفهوم السابق لا يتحقق إلا للمسلم الذي رزقه الله فهماً صحيحاً للإسلام، ومنحه قصداً نبيلاً، ونية حسنة، ولقد جاء في الحديث (من يرد الله به خيراً يفقه في الدين).⁽²³⁾ ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن تحقيق الأمن الفكري يتطلب أمرين: أولهما، بناء الفكر السليم (صياغة)؛ وثانيهما، المحافظة على الفكر من الانحراف (صيانة).

2- أهمية الأمن الفكري:

إن الأمن الفكري مطلب ضروري لتحقيق الاستقرار والازدهار؛ فبه تتحقق الحياة الآمنة المطمئنة للفرد والمجتمعات، وبه يعيش الناس في أمن وسلام، وبدونه تحدث الحروب والنزاعات، ويتفاقم الفقر، وتنتشر المجاعات، يقول ابن القيم موضعاً أهمية الأمن الفكري: (صحة الفهم وحسن القصد من أعظم نعم الله التي أنعم بها على عبده؛ بل ما أعطي عبداً عطاءً - بعد الإسلام - أفضل ولا أجل منهما؛ بل هما ساقا الإسلام، وقيامه عليهما..)،⁽²⁴⁾ وإذا تحقق الأمن الفكري بمفهومه الصحيح تحقق الأمن في كل مجالات الحياة.

ولأهمية الأمن الفكري (صحة الفهم وحسن القصد) أمرنا الله أن نسأله في كل ركعة من الصلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط المنعم عليهم؛ الذين صحت فهمهم وحسنت قصودهم، وأن يجنبنا طريق الذين انحرف فكرهم، وهم المغضوب عليهم الذين فسد قصدهم، والضالين الذين فسدت فهمهم،⁽²⁵⁾ وبعبارة أخرى فإن المسلم يدعو الله في كل ركعة من صلاته بأن يحقق له الأمن الفكري،

⁽²²⁾ المرجع نفسه، ص 175 بتصرف.

⁽²³⁾ متفق عليه؛ أخرجه البخاري : الجامع الصحيح، حديث رقم (71)، مسلم: الصحيح ، حديث رقم (4994).

⁽²⁴⁾ ابن القيم : المرجع السابق (2/164).

⁽²⁵⁾ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وذلك في قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)،⁽²⁶⁾ ويسلمه من الانحراف الفكري، وذلك في قوله تعالى: (عَبْرَ الْمُعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)،⁽²⁷⁾ وهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق؛ فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة،⁽²⁸⁾ والاستقامة تعني الاعتدال؛ وهي ضد الاعوجاج والانحراف؛ فالشيء المستقيم هو المعتدل الذي لا اعوجاج فيه؛ أي أنها تعني سلامة الفكر من الانحراف، واستقامته على الجادة.

ومما يدل على أهمية الأمن الفكري أن العقل الذي هو مناط التفكير، جعلت الشريعة الغراء (حفظ العقل) أحد مقاصدها الخمسة الضرورية، بل إن تحقيق كل مقصد من تلك المقاصد الخمسة يقتضي سلامة الفكر، وبقدر التزام الأمة بالسعي لتحقيق تلك المقاصد؛ يتحقق لها الأمن الفكري. وحفظ العقل يترتب عليه حفظ باقي الضرورات، ويكون حفظه من خلال صياغته وصيانه، وذلك ببناء الفكر الصحيح ومحاربة الفكر الفاسد، وتحريم مفسدات العقل سواء أكانت مادية (مثل شرب الخمر) أم معنوية مثل التصورات الفاسدة في الدين أو الاجتماع أو السياسة أو غيرها من أنشطة الحياة...⁽²⁹⁾

ومن جهة أخرى فإن سلامة الفكر طريق لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ)،⁽³⁰⁾ والقلب السليم هو (الذي سلم من الشرك والشك ومحبة الشر والإصرار على البدعة والذنوب، ويلزم من سلامته مما ذكر؛ اتصافه بأضدادها من الإخلاص والعلم واليقين، ومحبة الخير وتزيينه في قلبه، وأن تكون إرادته ومحبه تابعة لمحبة الله، وهواه تبعاً لما جاء عن الله)⁽³¹⁾، وقد ذكر الله سلامة القلب لأنه مؤثر؛ واللسان والجوارح تبع؛ فلو كان القلب سليماً

⁽²⁶⁾ سورة الفاتحة ، الآية (7) .

⁽²⁷⁾ سورة الفاتحة ، الآية (7) .

⁽²⁸⁾ ابن تيمية : مجموع الفتاوى (330/8، 320/14).

⁽²⁹⁾ انظر: محمد سعد بن أحمد اليوبي : مقاصد الشريعة الإسلامية ..، ص 236-243

⁽³⁰⁾ سورة الشعراء ، الآيتان (88 - 89) .

⁽³¹⁾ ابن سعدي: المرجع السابق، ص 593.

لكانا سليمين لا محالة، والعكس عندما ينحرف القلب تنحرف الجوارح، وتعبث في الأرض⁽³²⁾، ولذلك فكل طغيان أو عدوان أو فساد في الأرض، سواءً أكان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المجتمعات والدول فإنما يكون نتاجاً للانحراف الفكري، وهذا يعني أن الأمن الفكري هو أساس الأمن الشامل.

ثالثاً: الارتباط بين الأمن الاقتصادي وبين الأمن الفكري:

بيان الارتباط بين الأمن الاقتصادي وبين الأمن الفكري، في قوله تعالى: (أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ)⁽³³⁾ يقول الله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ..)⁽³⁴⁾ فالإطعام من الجوع إشارة إلى الأمن الاقتصادي، والأمن من الخوف يتضمن الأمن الفكري، لاسيما وأن بعض المفسرين قد أشار إلى معاني للأمن في الآية تدل على أنه يشمل: الأمن المادي (أمن الطريق، والسلامة من اعتداء الآخرين عليهم). والأمن الفكري؛ أي (آمنهم بالإسلام، فأصبحوا على معرفة بالدين الذي يجب على العاقل أن يتمسك به، وآمنهم من خوف الضلال ببيان الهدى).⁽³⁵⁾ و(في الجمع بين إطعامهم من جوع وآمنهم من خوف نعمة عظمى؛ لأن الإنسان لا ينعم ولا يسعد إلا بتحصيل النعمتين معاً؛ إذ لا عيش مع الجوع، ولا أمن مع الخوف، وتكمل النعمة باجتماعهما).⁽³⁶⁾

المبحث الثاني: تأثير الوضع الاقتصادي في الفكر والسلوك.

من المهم أن نوضح أن الإنسان عندما يتحقق لديه الأمن الفكري، من خلال فهم صحيح، وقصد سليم، فإن ذلك يحصنه من التأثير بالعوامل الخارجية، ويجعله أكثر قدرة على الثبات في مواجهة التيارات الفكرية المنحرفة، وبالتالي فإن التأثير المقصود هنا هو التأثير في ذوي البناء الفكري الهش.

(32) انظر: الفخر الرازي : التفسير الكبير (517/8).

(33) سورة قريش، الآية (4).

(34) سورة قريش، الآية (3،4).

(35) الفخر الرازي : المرجع السابق (299/11) بتصرف.

(36) محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان، تمة تلميذه: عطية محمد سالم (293/9).

إن الواقع البشري في الماضي والحاضر يؤكد أن أفكار الأفراد والمجتمعات تتأثر بظروفهم المعيشية، والحياة الاقتصادية السائدة، وثمة أدلة توضح تأثير الاقتصاد في الفكر، نذكر منها ما يلي:
أولاً: تأثير الوضع الاقتصادي للفرد في فكره وسلوكه.

1- تأثير الغنى في الفكر والسلوك:

قال الله تعالى: (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ) (37) وقال تعالى (وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ). (38) إن الغنى قد يكون سبباً للبغي والطغيان؛ لأن الغنى - إذا لم يكن قوي الإيمان - يتحدث نفسه بأنه غير محتاج إلى غيره، وأن غيره محتاج، فيرى نفسه أعظم من أهل الحاجة، ولا يزال ذلك التوهم يربو في نفسه حتى يصير خلقاً؛ حيث لا وازع يزعجه من دين أو تفكير صحيح، فيطغى على الناس لشعوره بأنه لا يخاف بأسهم؛ لأنه له ما يدفع به الاعتداء... (39)
ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخشى على أمته الغنى أكثر من خشيته عليهم الفقر، ويقول: (والله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتلهيكم كما ألهتهم). (40)

وثمة أدلة واقعية تدل على حدوث انحراف فكري بسبب الغنى نذكر منها:

- الانحراف الفكري لدى قارون، فقد أخبر الله تعالى بأنه أغنى قارون، وأعطاه من الكنوز والثروات الشيء الكثير، فقال قارون (قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي). (41)
- الانحراف الفكري لدى صاحب الجنتين، فقد أعطاه الله جنتين من الزروع والثمار المختلفة، فقال لصاحبه الفقير مستعلياً عليه: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا). (42)

(37) سورة العلق، الآية (6-7).

(38) سورة الشورى، الآية (27).

(39) محمد الطاهر ابن عاشور: تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) (392/30).

(40) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم (6425-6427).

(41) سورة القصص، الآية 78.

● قصة ثلاثة من بني إسرائيل كانوا يعانون من الفقر والعاهات، وكانوا على استقامة وفكر سليم، فمن الله عليهم بالصحة والمال، وبعد أن أغناهم الله وامتنحهم انحرف منهم اثنان، وأنكروا نعمة الله عليهما.⁽⁴³⁾

2- تأثير الفقر في الفكر والسلوك:

إذا كان للغنى آثاره السلبية في بعض الأفراد، فإن ذلك لا يعني تفضيل الفقر عليه، لأن للفقر كذلك تأثيراته السلبية، ومن ذلك أنه يدفع الإنسان ضعيف الإيمان لارتكاب الجرائم، ومخالفة تعاليم الإسلام، فيدمر المجتمعات، ويفسد القيم والأخلاق والسلوك، قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِفْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)،⁽⁴⁴⁾ وقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِفْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ):⁽⁴⁵⁾ ففي هاتين الآيتين الكريمتين توضيح لتأثير الوضع الاقتصادي للفرد في فكره وسلوكه، حيث قد يقدم على ارتكاب جرائم كبرى تجاه أقرب الناس إليه؛ تفقده فلذة كبده، لأن المعاناة من الفقر أو الخوف من الوقوع في الفقر قد يترتب عليه عدوان الشخص على أقرب الناس منه، فكيف بالأبعدين؟!، والقرآن الكريم يصحح تلك العقائد الباطلة والأفكار السقيمة، ويؤكد أن الرزق بيد الله سبحانه، فلا تؤثر كثرة الأولاد ولا قلتهم في الرزق، ولا شك أن تصحيح تلك الأفكار يقضي على دوافع تلك الجريمة البشعة (قتل الأولاد) التي تقشع منها الأبدان، وتأبأها الفطرة السليمة.

ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيز من المغرم (الدَّيْن) ويقول: (إن الرجل إذا غرم حدّث فكذب، ووعد فأخلف)،⁽⁴⁶⁾ واعتبر الإسلام الفقر بلاء ومصيبة، وحث على دفعه، وأن يستعاذ

⁽⁴²⁾ سورة الكهف، الآية (34).

⁽⁴³⁾ انظر تفصيل قصتهم في البخاري، حديث رقم (3464).

⁽⁴⁴⁾ سورة الأنعام، الآية (151)

⁽⁴⁵⁾ سورة الإسراء، الآية (31) وانظر في تفسير تلك الآية وآية سورة الأنعام: الألوسي: روح المعاني (4/297).

⁽⁴⁶⁾ الحديث أخرجه البخاري، حديث رقم (٢٣٩٧).

بالله من شره، وكان من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر..)،⁽⁴⁷⁾
ولعل في الربط بين الكفر والفقر في الحديث إشارة إلى تأثير كل منهما في الآخر.⁽⁴⁸⁾

ومن جهة ثانية، فإن الفقير قد ينشغل بالسعي في طلب الكسب عن تربية أولاده، وبذلك
يكونون عرضة للضياع، وربما تعرضوا للأفكار الهدامة، والآراء الفاسدة، تحت وطأة الحاجة والإغراء المادي.
ومما ينبغي فهمه هو أن الفقر والغنى ليس لهما تأثير ذاتي، فقد يكون الإنسان غنياً شاكراً، وقد
يكون فقيراً صابراً، ولذلك فإن (الفقر والغنى ليسا حسنين لذاتهما، ولا سيئين لذاتهما، بل لآثارهما في
الناس)،⁽⁴⁹⁾ (ولا يقع التفاضل بالغنى والفقر، بل بالتقوى، فإن استوى الفقير والغني في التقوى استويا في
الدرجة).⁽⁵⁰⁾

3- الأثر الإيجابي للتوسط في الاستهلاك في الفكر والسلوك:

إذا كان لكل من الفقر والغنى آثاره في فكر الإنسان وسلوكه، فإن التوسط يكون أسلم، ولذلك
كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (اللهم لا تكثر من الدنيا فأطغى، ولا تقل لي منها فأنسى،
فإن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى)،⁽⁵¹⁾ فالغنى قد يسبب طغياناً يتجاوز الحدود، والفقر قد يحدث نسياناً
يترتب عليه نسيان الحقوق، والسلامة في التوسط.

4- تأثير التوسع في الاستهلاك في الفكر والسلوك:

عندما يتوسع القادرون في الاستهلاك، ويتجاوزون حد الاعتدال في الإنفاق على السلع
والخدمات، ويبالغون في الملذات والشهوات، فإن ذلك يولد الأحقاد والكراهية داخل المجتمع؛ ويؤدي إلى

⁽⁴⁷⁾ انظر: يوسف القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، ص151، والحديث أخرجه أبو داود، السنن،
حديث رقم (5090).

⁽⁴⁸⁾ انظر: الملا علي القاري: مرقاة المفاتيح (339/5-340).

⁽⁴⁹⁾ القرائي: الذخيرة (24/4) بتصرف.

⁽⁵⁰⁾ بتصرف من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: انظر: ابن القيم: مدارج السالكين (442/2).

⁽⁵¹⁾ ابن أبي شيبه: المصنف، (56/6).

تقطع أواصر المحبة والتآلف بين أفراد المجتمع؛ فالفقراء الذين لا يجدون حاجاتهم الأساسية، وفي الوقت نفسه يرون الأغنياء من حولهم ينفقون الأموال الكثيرة في كل ما لذ وطاب، ويهتمون بمصالحهم الذاتية، يتولد لديهم نقمة على ذلك المجتمع، ويضعف لديهم الولاء لأوطانهم ومجتمعاتهم، وبالتالي يتزعزع الأمن بمعناه الشامل داخل المجتمع، مما يؤثر في تماسكه واستقراره، ويكون عرضة للاضطرابات والأزمات.

ثانياً: تأثير طريق توزيع الدخل والثروة في الفكر والسلوك.

من أهم معايير تقييم النظم الاقتصادية أن يكون النظام قادراً على تحقيق العدالة في توزيع الثروات وإعادة توزيعها بين أفراد المجتمع،⁽⁵²⁾ ولقد نتج عن السياسات الاقتصادية المنحرفة انحراف كبير في توزيع الثروات على مستوى المجتمعات وعلى المستوى العالمي، ويرى كثير من الاقتصاديين أن من الأسباب الرئيسة للكساد العالمي والأزمات الاقتصادية هو حصر الثروات وتركزها في أيد قليلة، بحيث أصبحت نسبة لا تتجاوز خمسة في المئة من سكان العالم يستحوذون على ثمانين في المئة من ثروات العالم.⁽⁵³⁾

1- تأثير عدالة التوزيع في الفكر والسلوك

إن عدالة التوزيع تساعد على تلبية حاجات الفقراء، وتحيي مبدأ التكافل في المجتمع، وتقوي روابط المحبة والألفة بين الأفراد والمجتمعات، فالأفراد يشعرون بالرضا حتى وإن كانوا يعانون من الفقر والحاجة ما داموا يشعرون بوجود عدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع، وبذلك يتم الحد من أسباب التشاحن والتباغض بين مكونات المجتمع، ويتحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي، ويستفيد من جراء ذلك الفقراء والأغنياء معاً،⁽⁵⁴⁾ بينما يترتب على سوء توزيع الثروات انتشار الفقر والبطالة، وتكون نتيجة لذلك فئات ومناطق فقيرة تتكون فيها البيئة المناسبة لنشوء الأفكار والسلوكيات المنحرفة، مما يترتب عليه ازدياد معدلات الجريمة، وبالتالي يتزعزع الأمن والاستقرار الاجتماعي، وقد أصدرت الأمم المتحدة تقييماً لانعدام

(52) انظر: ماجد المنيف: مبادئ الاقتصاد، التحليل الجزئي، ص 68.

(53) انظر: رافي باترا: الكساد الكبير في التسعينات، ترجمة موسى الزعبي، ص 111-112، مجلة المجتمع، العدد (1142)، شوال 1415هـ، ص 42.

(54) انظر: عبد الله الشيخ محمود الطاهر: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ص 89-90.

الأمن الاقتصادي، وجاء في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم للعام 2008م أن البلدان الأكثر فقراً تشعر بانعدام الأمن بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، وانعدام المساواة، وعدم استقرار احتمالات فرص العمل، وما يترتب على ذلك من تحويل الاقتصاد إلى نقطة من النقاط التأثير في قضايا الأمن العالمي.⁽⁵⁵⁾

ومما يؤكد تأثير طريقة التوزيع في الفكر والسلوك أن الأنصار رضي الله عنهم - وهم الأنصار - عندما قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين بين الطلقاء والمؤلفة قلوبهم (ولم يعط الأنصار شيئاً، فقالت الأنصار: إذا كانت شديدة فنحن ندعى، ويعطى الغنيمة غيرنا)، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعهم، وقال: (إني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم، أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وتذهبون بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى رحالكم؟ فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به، قالوا قد رضينا...).⁽⁵⁶⁾

لقد ادعى بعض معتنقي الأفكار الضالة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعدل في توزيع الأموال، وأرادوا بذلك التأثير في أفكار الآخرين ومعتقداتهم، وزعزعة الاستقرار والقضاء على التآلف في المجتمع الإسلامي، فقد قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين، وأعطى المؤلفة قلوبهم، وآثرهم في القسمة، فقال رجل: والله إن هذه القسمة ما عُدل فيها، وما أريد بها وجه الله، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله؟..⁽⁵⁷⁾

ولأهمية التوزيع العادل وإعادة التوزيع جعل الإسلام الزكاة - وهي وسيلة مهمة وأساسية في التوزيع وإعادة التوزيع - ركناً من أركان الإسلام، وقرنها بالصلاة في كثير من آي القرآن الكريم، لأن الصلاة حق الخالق، والزكاة تشير إلى حقوق المخلوقين،⁽⁵⁸⁾ وقد تولى الله تحديد الأصناف المستحقة للزكاة، ولم

⁽⁵⁵⁾ انظر: <https://www.un.org>

⁽⁵⁶⁾ المرجع نفسه، الأحاديث رقم (4331-4337)

⁽⁵⁷⁾ صحيح البخاري، حديث رقم (3150).

⁽⁵⁸⁾ انظر: ابن سعدي، ص 41.

يوكل ذلك لأحد من خلقه،⁽⁵⁹⁾ بل إنه سبحانه وتعالى عندما قسم الفيء (وهو ما يحصل عليه المسلمون بدون قتال)، وجعله محصوراً في الفقراء، عقب على ذلك بقوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)،⁽⁶⁰⁾ والمعنى أن الله حصر الفيء في الفقراء والمحتاجين لكي لا يبقى المال متداولاً بين الأغنياء؛ يتداولونه بينهم دون الآخرين، وفي ذلك من الفساد ما لا يعلمه إلا الله.⁽⁶¹⁾

2- استخدام العوامل الاقتصادية لزعة الأفكار والعقائد:

قال الله تعالى عن المنافقين: (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا).⁽⁶²⁾ فقد ظن المنافقون أن تجويع المؤمنين يجعلهم يتخلون عن عقيدتهم، وينفضون عن نصرته رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي خطة تستخدم كثيراً للتأثير في العقائد والأفكار، ومن ذلك-أيضاً- اتخاذ قريش قراراً بالحصار الاقتصادي للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في شعب أبي طالب لمدة ثلاث سنوات لكي يتراجعوا عن عقيدتهم،⁽⁶³⁾ ولا زال ذلك الأسلوب متبعاً حتى اليوم للتأثير في الأفكار والمعتقدات، وقد رد الله على أولئك الذين ظنوا أنهم بذلك يمكن أن يحققوا أهدافهم فذكرهم بأن الأرزاق بيد الله، فقال تعالى: (وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ).⁽⁶⁴⁾

وفي العصر الحديث يستخدم الاقتصاد على نطاق واسع - ومن ذلك إقامة المشروعات الاقتصادية، وتقديم الخدمات المختلفة- للتأثير في العقائد والأفكار.

⁽⁵⁹⁾ يظهر ذلك في الآية رقم (60) من سورة التوبة.

⁽⁶⁰⁾ سورة الحشر، الآية (7).

⁽⁶¹⁾ انظر: ابن سعدي: المرجع السابق، ص 851، القاسمي: محاسن التأويل (186/9).

⁽⁶²⁾ سورة المنافقون، الآية (7).

⁽⁶³⁾ انظر تفصيل ذلك الحصار لدى ابن هشام: السيرة النبوية (2/5-6).

⁽⁶⁴⁾ سورة المنافقون، الآية (7). وانظر تفسير الآية لدى القاسمي: المرجع السابق، (9/236-237).

3- استخدام سهم المؤلفة قلوبهم في الزكاة للتأثير في الفكر والسلوك:

من الأصناف التي تصرف فيها الزكاة صنف المؤلفة قلوبهم، وهم الذين يعطون من الزكاة ممن يُرجى إسلامهم أو لكف شرهم عن المسلمين، أو لتقوية إسلامهم، أو رجاء نفعهم في الدفاع عن المسلمين، أو نصرهم على عدوهم، ونحو ذلك.⁽⁶⁵⁾

وقد سبق قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فإني أعطي رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم)⁽⁶⁶⁾ أي أعطي الأموال لضعيفي الإيمان من أجل تثبيتهم وتقوية إيمانهم. والشاهد أن العوامل الاقتصادية (المال) قد استخدمت لإحداث تأثير إيجابي في معتقدات الأفراد وأفكارهم ومواقفهم.

ثالثاً: تأثير الظروف الاقتصادية في الأفكار والعقائد:

قوله تعالى: (وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يْعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ)⁽⁶⁷⁾ مما ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الأعراب كان يقدمون على النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة فيسلمون، فإذا رجعوا إلى بلادهم، ووجدوا أن السماء قد أمطرت، والأرض قد أنبتت، والخيول قد أنتجت (أحوال اقتصادية جيدة)، قالوا: إن ديننا هذا صالح؛ فيتمسكون به، وإن وجدوا الجذب والقحط... (أحوال اقتصادية سيئة)، قالوا: ما في ديننا خير، وارتدوا، فنزلت الآية.⁽⁶⁸⁾ وهذا يدل على أن الظروف الاقتصادية (الجذب.. أو الخصب..) تؤثر في الأفكار والعقائد إما بتثبيتها وتقويتها، وإما بزعزعتها وتغييرها.

1- تأثير الأزمة المالية المعاصرة في الفكر والسلوك:

شهد العالم أزمة مالية حادة، بدأت في بورصة (وول ستريت)، وامتد تأثيرها إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وظهرت آثارها في أنحاء العالم، ولا زال العالم يعاني من تلك الأزمة، ولا يمكن أن يجزم أحد بما

⁽⁶⁵⁾ انظر: ابن قدامة: الكافي (2/197-198)، ويوسف القرضاوي: فقه الزكاة (2/594).

⁽⁶⁶⁾ سبق تخريجه، ص 10

⁽⁶⁷⁾ سورة الحج، الآية (11).

⁽⁶⁸⁾ انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (12/17)، ابن كثير: تفسير القرآن العظيم (3/219).

سيؤول إليه الوضع في المستقبل، ونسمع ونقرأ كثيراً هذه الأيام تحذيرات مؤسسات دولية كبرى من تأثير الأزمة على الأمن الفكري والاستقرار العالمي، وخطورة تلك الأزمة، والخشية من تداعياتها شكلت بعض الدول أجهزة أمنية خاصة لرفع تقارير لصناع القرار عن تأثيرات الأزمة وعلاقة ذلك بالجريمة والإرهاب، والأمن القومي.⁽⁶⁹⁾

2- التبعية الاقتصادية وتأثيرها في الفكر والسلوك:

التبعية قد تكون فكرية (من خلال اتباع النظريات والأفكار الاقتصادية المخالفة لقيمنا)، وقد تكون مادية حيث يكون المجتمع في حالة تبعية اقتصادية (مادية) عندما يصبح غير قادر على تلبية احتياجات نفسه وأفراده، إما بإنتاجها مباشرة، أو توفير موارد ذاتية لتمويل استيرادها، ولا يقصد هنا أن يكون المجتمع منعقلاً على نفسه؛ إذ من غير الممكن أن يحقق أي اقتصاد الاكتفاء الذاتي، ويستغني عن كل الاقتصادات الأخرى.

إن التبعية الاقتصادية تولد تبعية ثقافية وفكرية، إذ لا يتم الاستقلال السياسي والحضاري بدون الاستقلال الاقتصادي، لاسيما عندما تصطدم السياسات الاقتصادية والخطط التنموية مع مسار المنظومة الفكرية، والنظام القيمي.⁽⁷⁰⁾

3- تأثير المعاملات المحرمة في الفكر والسلوك:

من مقاصد الشريعة في تشريع الأحكام تحصيل المصالح ودرء المفاسد، لذلك ما حرمت الشريعة معاملة إلا وفيها من المفاسد ما يغلب ما قد يوجد فيها من مصالح، وقد ذكر القرآن الكريم مفسد بعض المعاملات المحرمة، ومن تلك المعاملات أكل الربا ولعب القمار، قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا

⁽⁶⁹⁾ على سبيل المثال شكلت الحكومة البريطانية لجنة أمنية خاصة لمتابعة الآثار الأمنية للأزمة المالية، انظر: جريدة

الاقتصادية، العدد (5629)، في 13/3/1430هـ، ص5.

⁽⁷⁰⁾ انظر: حازم الببلاوي: محنة الاقتصاد والاقتصاديين، ص56.

اللَّهُ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ).⁽⁷¹⁾

فالربا يترتب عليه ظلم، ومع وجود الظلم وانتفاء العدل في المعاملات الربوية يحصل الشطط الفكري، والانحراف السلوكي، ويحدث خلل في توزيع الثروات، مما يؤدي إلى تقويض العلاقات المجتمعية، وانتشار التباغض والعداوات، وقد ذكر القرآن الكريم تلك الآثار بوضوح في الخمر والميسر فقال الله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ).⁽⁷²⁾

المبحث الثالث: تأثير الفكر في الاقتصاد

سبق القول بأن استقامة الفكر، وتحقيق الأمن الفكري هو أساس الأمن في كل مجالات الحياة، وفيما يتعلق بتأثير الفكر في الاقتصاد، فسنجد أن الأفكار تؤثر في بناء النظريات الاقتصادية، وفي السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات، وفيما يأتي نستعرض أدلة وشواهد توضح تأثير الفكر في الاقتصاد:

أولاً: التصور الخاطئ لبعض المفاهيم الشرعية.

1- التصور الخاطئ لمفهوم التوكل:

عندما ساد لدى بعض المسلمين فكر يعتبر السعي في طلب الرزق، وممارسة النشاط الاقتصادي منافياً للتوكل على الله، فقد ترتب على ذلك الفكر الخاطئ الانصراف عن ممارسة النشاط الاقتصادي، وغير خاف أن التوكل من أعمال القلوب، ولا يتنافى مع السعي لطلب الرزق، بل يقتضيه؛ لأنه (لا يستقيم لأحد دين إلا بالأسباب.. فالتجرد من الأسباب جملة ممنوع عقلاً وشرعاً وحساً...)⁽⁷³⁾.

(71) سورة البقرة الآيات 278-279.

(72) سورة المائدة، الآية (91).

(73) ابن القيم : مدارج السالكين (134/2)

2- التصور الخاطئ لمفهوم الزهد:

ومن الأفكار ذات الأثر السلبي في الحياة الاقتصادية للمسلمين الاعتقاد بأن ممارسة النشاط الاقتصادي يتنافى مع الزهد، مما ترتب عليه الانصراف عن ممارسة النشاط الاقتصادي، بدعوى أن عدم ممارسة نشاط اقتصادي يقرب العبد من ربه عز وجل، فكان من نتائج ذلك شيوع البطالة التعبدية، والاعتقاد بأن الفقر عقيدة، والإحجام عن الكسب عبادة، وغير خاف أن الزهد لا يتنافى مع الكسب والغنى (بل زهد الغني أكمل من زهد الفقير؛ فالغني زاهد عن قدرة، والفقير عن عجز، وبينهما بعد بعيد، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال غناه أزهد الخلق)،⁽⁷⁴⁾ والزهد لا يكون (بترك الحلال، ولا إضاعة المال؛ فقد يكون الغني زاهداً، إذا كان قلبه مفرغاً من الدنيا، وقد يكون الفقير دنيوياً، إذا اشتد حرصه، وكان معمور القلب بالدنيا)،⁽⁷⁵⁾ وبعبارة أخرى فإن الزهد الحقيقي يكون فيما يملكه الإنسان، وليس الزهد فيما لا يملكه، أو يعجز عن تحصيله.⁽⁷⁶⁾

إن شيوع تلك الأفكار والمفاهيم الخاطئة للتوكل والزهد يؤدي إلى نتائج وسلوكيات سيئة منها:⁽⁷⁷⁾

- تعطيل الموارد الاقتصادية، والقضاء على الرغبة في استغلالها، وبالتالي تعثر عمارة الأرض، والتنمية الاقتصادية، يقول الإمام أحمد عن معتنقي تلك الأفكار (هؤلاء قوم سوء؛ يريدون تعطيل الدنيا)؛⁽⁷⁸⁾

- انتشار البطالة التعبدية، وسيصبح هؤلاء العاطلون عالة على المجتمع؛ لأنهم لن يستغنوا عن المال؛

⁽⁷⁴⁾ ابن القيم: عدة الصابرين، ص 263

⁽⁷⁵⁾ ابن جزي: القوانين الفقهية، ص 485

⁽⁷⁶⁾ يسميه ابن القيم (زهد إفلاس، لا زهد رغبة في الله والدار الآخرة) انظر له المرجع السابق، ص 250.

⁽⁷⁷⁾ انظر للباحث: الفقه الاقتصادي لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ص 478-479.

⁽⁷⁸⁾ ابن الجوزي: تلبس إبليس، ص 348 .

- شيوع تلك المفاهيم يؤدي إلى إهمال النشاط الاقتصادي، فيترتب على ذلك نقص في العرض، دون أن يصاحب ذلك نقص مماثل في الطلب، فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار، وحدوث التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع، وبالتالي عرقلة جهود التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع؛

- ينظر معتنقو هذا الفكر إلى النشاط الاقتصادي بأنه رذيلة، وبالتالي ينظرون نظرة دونية إلى من يزاول النشاط الاقتصادي، وكأنه يرتكب خطيئة؛ لذلك لا يعطون أي اعتبار للمقومات الاقتصادية للأمة، ولا يلقون لها بالاً؛ بل قد يقدمون على تدمير تلك المقومات بدعوى أنها من حطام الدنيا المذموم، وأنها تتعارض مع التوكل أو الزهد وفق مفهومهم.

ثانياً: الجذور الفكرية للنظريات والآراء الاقتصادية الوضعية.

يجد الدارس للنظريات الاقتصادية أنها تتأثر بالأفكار السائدة في المجتمعات التي نشأت فيها تلك النظريات، وقد روعي في وضع تلك النظريات ظروف ومصالح تلك المجتمعات، ومن ذلك أن آراء المدارس الاقتصادية المختلفة تأثرت بمصالح الدول والظروف الاقتصادية التي نشأت في ظلها تلك المدارس، (وتشكلت آراء كل كاتب في ظل الظروف والمصالح الخاصة لبلده)،⁽⁷⁹⁾ ولا زال هذا المنطق هو السائد في العصر الحاضر.⁽⁸⁰⁾

ثالثاً: أثر استقامة الأفكار والعقائد على الوضع الاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

استقامة الأفكار والعقائد سبب البركة والرخاء الاقتصادي، وانحرافها سبب في محق البركات، وضيق العيش، والعسر الاقتصادي؛ عندما تستقيم الأفكار والمعتقدات للمجتمع، ينبثق منها سلوكيات

⁽⁷⁹⁾ انظر: ليب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادي، 98.

⁽⁸⁰⁾ انظر: فايز إبراهيم الحبيب: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، ص3-4، ص9-11.

وأعمال صالحة، فيظهر أثر ذلك في الظروف الاقتصادية للمجتمع، حيث تزدهر الحياة الاقتصادية، ويبارك الله فيها، قال الله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ).⁽⁸¹⁾ وبالمقابل فإنه عندما تنحرف الأفكار والمعتقدات، ينبثق منها سلوكيات وأعمال فاسدة، تؤثر سلباً في الحياة الاقتصادية، حيث تمحق البركة في الأموال والثروات، وينتشر الجشع والطمع، وتحل الأثرة، ويرحل الإيثار، ويعيش المجتمع معيشة ضنكاً، قال الله تعالى: (وَمَنْ أَغْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا)،⁽⁸²⁾ وقال سبحانه: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)،⁽⁸³⁾ فهذه القرية كانت في ازدهار واستقرار، وبسبب الانحراف الفكري (الكفر بأنعم الله) فسدت سلوكيات أهلها، فتغيرت أحوالها، وفقدت أمنها واستقرارها، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (توشك القرية أن تخرب وهي عامرة، قالوا: وكيف تخرب وهي عامرة؟ قال: إذا علا فجارها، وساد بالدنيا منافقوها).⁽⁸⁴⁾

الخاتمة

في هذا البحث تم توضيح وأهمية كل من الأمن الاقتصادي والأمن الفكري، وتوصل البحث إلى أن الأمن الاقتصادي (يتحقق بالفهم الصحيح لأهداف النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير المستوى المعيشي المناسب للفرد)، ولالأمن الاقتصادي جانب معنوي وجانب مادي، وله أهميته الكبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات والدول.

(81) سورة الأعراف، الآية (96).

(82) سورة طه، الآية 124.

(83) سورة النحل، الآية 112.

(84) المتقي الهندي : كنز العمال (270/11).

كما أن الأمن الفكري يتحقق بصحة الفهم وحسن القصد، ولكل من الأمن الاقتصادي والأمن الفكري أهمية كبيرة، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، كما أن الأمن الفكري هو أساس الأمن في كل مجالات الحياة.

أولاً: النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية:

- يتحقق الأمن الاقتصادي بالفهم الصحيح للنشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتوفير المستوى المعيشي المناسب؛
- يتحقق الأمن الفكري بصحة الفهم وحسن القصد؛
- عندما يتحقق لدى الإنسان الأمن الفكري، فإن ذلك يحصنه من التأثير بالعوامل الخارجية، ويجعله أكثر قدرة على الثبات في مواجهة التيارات الفكرية المنحرفة، وبالتالي فإن تأثير العوامل الاقتصادية يكون في الأشخاص ذوي البناء الفكري الهش؛
- يدخل الأمن الفكري ضمن مقاصد الشريعة (حفظ العقل)، وهو مطلب أساسي لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة؛
- للفهم الصحيح للنشاط الاقتصادي أبعاد عدة، وله آثار إيجابية مهمة في ترسيخ الأمن الفكري؛
- الأمن الاقتصادي يندرج ضمن مقاصد الشريعة (حفظ المال)، ويعتبر من أهم مقومات الأمن الفكري؛
- للعوامل الاقتصادية تأثير مهم في الفكر؛ حيث تتأثر الأفكار سلباً وإيجاباً بالأوضاع الاقتصادية للفرد والمجتمع (غنى، فقر...)، كما تتأثر بالسياسات الاقتصادية المتبعة؛
- تأثر الفكر بالغنى لا يقل عن تأثره بالفقر؛
- تستخدم الجوانب الاقتصادية للتأثير في الفكر والمعتقد؛

- يؤثر الفكر في الاقتصاد سلباً وإيجاباً، ومن ذلك تأثير بعض الأفكار السلبية في تكريس التخلف، كما أن النظريات الاقتصادية تتأثر بالأفكار والمعتقدات السائدة، ومن جهة أخرى يترتب على استقامة الفكر آثار اقتصادية إيجابية.

ثانياً: التوصيات

أهم ما يمكن أن يوصي به الباحث حول موضوع البحث ما يأتي:

- الاهتمام بصياغة الفكر السليم للأجيال وفق منهجية مدروسة، وصيانتها من كل المؤثرات السلبية؛
- نظراً لأهمية دور الأمن الاقتصادي في تحقيق الأمن الفكري، فإنه ينبغي السعي لتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال عدة وسائل منها:

أ- التربية الاقتصادية لأفراد الأمة، وتشمل:

- توضيح أهمية النشاط الاقتصادي وأنه جزء من العبادة؛
- التوعية بوجوب ممارسة الأفراد القادرين لنشاط اقتصادي يحققون به كفايتهم وكفاية من تلزمهم نفقته؛
- ترشيد السلوك الاقتصادي للأفراد من خلال تعلم الأحكام الشرعية للنشاط الاقتصادي كسباً (إنتاجاً) وإنفاقاً؛
- توضيح المسؤولية الفردية والجماعية عن حماية المقومات الاقتصادية للأمة؛
- توضيح أن القوة الاقتصادية من أهم أسباب قوة الأمم والشعوب؛
- ترشيد الاستهلاك، وضبط المصروفات، ومحاربة الإسراف والتبذير؛
- إحياء روح التكافل الاجتماعي داخل المجتمع، وتبيين حقوق الآخرين في المال؛
- التوعية بأهمية الزكاة ووجوبها، واتباع الوسائل المناسبة لاستخراجها ممن تجب في أموالهم، وتوضيح آثارها الإيجابية في الفرد والمجتمع.

ب- الاهتمام بتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، بحيث تشمل كل القطاعات (الزراعية والصناعية والخدمية)، وتشمل جميع الأقاليم، وجميع الفئات.

- التوصية بأن تشمل المقررات الدراسية- في مراحل التعليم المختلفة- توضيح لأهمية النشاط الاقتصادي، وتبيين موقف المسلم منه؛
- التوصية بأهمية قيام وسائل الإعلام بأداء دور إيجابي في التوعية بأهمية النشاط الاقتصادي، وضرورة ممارسة القادرين لنشاط اقتصادي يناسب أحوالهم، كما ينبغي أن تؤدي وسائل الإعلام دورها في ترشيد الاستهلاك، وحماية المستهلك، والتربية الاقتصادية عموماً؛
- التوصية بضرورة قيام العلماء والمفكرين بدورهم في التوعية والتربية الاقتصادية من خلال ما يكتبون أو يلقون من محاضرات وفعاليات فكرية؛
- التوصية بتفعيل الدور الإيجابي للأئمة والخطباء في التربية الاقتصادية، والحث على التكافل الاجتماعي، ورعاية المحتاجين من جماعة المسجد؛
- التشجيع على مواولة النشاط الاقتصادي ودعمه، وتشجيع الشباب على مواولة النشاط الاقتصادي، يحققون من خلاله كفايتهم، ويقضون بذلك على الفراغ والبطالة وما يترتب عليهما من الآثار السيئة؛
- الاهتمام بالفقراء والمحتاجين، ورعايتهم، لكي لا يقعوا تحت تأثير الحاجة المادية لإغراءات تؤثر سلباً في أفكارهم وسلوكياتهم. وبالتالي يؤثر ذلك على أدائهم الاقتصادي.

قائمة المراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن: تلبيس إبليس، تحقيق: السيد الجميلي، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1410هـ).
3. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، (دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ).
4. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (دار ابن كثير، بيروت، ط2، 1407هـ).
5. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: مدارج السالكين، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1408هـ).
6. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد القاسم وابنه محمد (طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ).
7. ابن جزى، محمد بن أحمد: قوانين الأحكام الشرعية، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، (عالم الفكر، القاهرة، ط1، 1405هـ).
8. ابن سعدي، عبد الرحمن بن ناصر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللاحم، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1421هـ).
9. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، (دار التاج، بيروت، ط1، 1409هـ).
10. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، (دار المعرفة، بيروت، ط2، 1407هـ).

11. ابن هشام، عبد الملك بن هشام : السيرة النبوية، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1408هـ).
12. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني : المراسيل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ).
13. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني : السنن، تعليق، عزت الدعاس، عادل السيد، (دار الحديث، بيروت، ط1، 1388هـ)، : السنن،
14. أحمد عطية الله : القاموس السياسي، (دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، بدون تاريخ).
15. الألوسي، شهاب الدين السيد محمد: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ).
16. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل : الجامع الصحيح، (دار السلام، الرياض، ط1، 1417هـ).
17. بن عبد البر، يوسف بن عبد الله: الاستذكار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1414هـ).
18. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ).
19. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، (دار الفكر ، بيروت، 1414هـ).
20. الجصاص، أحمد بن علي الرازي: أحكام القرآن، (دارا لكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ).
21. البلاوي، حازم: محنة الاقتصاد والاقتصاديين، (دار الشروق، بيروت، ط1، 1410هـ).
22. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم: الحسبة في الإسلام، (دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ).
23. باترا ، رافي: الكساد الكبير في التسعينات، ترجمة موسى الزعبي، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1414هـ).

24. جريدة الاقتصادية، العدد (5629)، في 13/3/1430هـ.
25. الرحيلي: رويحي بن راجح: فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقه أشهر المجتهدين، (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، 1403هـ).
26. الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ).
27. سعيدي يحيى، بوقرة رابع، قرين علي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي، جامعة المسيلة، الجزائر، بدون تاريخ.
28. الشوكاني، محمد بن علي: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق: أحمد محمد السيد وآخرون، (دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ).
29. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، : المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (منشورات المجلس العلمي، الهند، بدون تاريخ).
30. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود: مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، (نشر جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1408هـ).
31. الحبيب، فايز إبراهيم: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، (طبعته جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1405هـ).
32. يكن، فتحي: العالم الإسلامي والمكائد الدولية، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط11، 1413هـ).
33. الرازي، محمد بن عمر : التفسير الكبير، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1417هـ).
34. القاسمي، محمد جمال الدين: محاسن التأويل " تفسير القاسمي"، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ).
35. شقير، لبيب: تاريخ الفكر الاقتصادي، (دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ).

36. المنيف، ماجد بن عبد الله: مبادئ الاقتصاد، التحليل الجزئي، (طبعته جامعة الملك سعود، ط3، 1418هـ).
37. مالك بن أنس: الموطأ، تصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ).
38. المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام : كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ).
39. مجلة المجتمع، العدد (1142)، شوال 1415هـ،
40. أبو زهرة، الشيخ محمد: التكافل الاجتماعي في الإسلام، (دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ).
41. محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (تممة تلميذه: عطية محمد سالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ).
42. محمد الحضيف في مقاله (الأمن الفكري.. الحجر الفكري.. قراءة في "النظام" الثقافي)، في موقع : <http://www.alhodaif.com/main/?p=16>
43. محمد الطاهر ابن عاشور: تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، (مؤسسة التاريخ، بيروت، ط1، 1421هـ).
44. اليوبي، محمد سعد بن أحمد: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، (دار المحجة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1418هـ).
45. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، : صحيح مسلم، مطبوع مع شرحه للنووي، (دار أبي حيان، ط1، 1415هـ).
46. الفاري، الملا علي: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (دار الفكر، بيروت، 1414هـ).
47. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي : الترغيب والترهيب، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين، (دار ابن كثير، دمشق، ط2، 1417هـ).

48. القرضاوي، يوسف: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، بحث منشور في كتاب "قراءات مختارة في الاقتصاد الإسلامي، إصدار مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، (جدة، 1407هـ).
49. القرضاوي، يوسف: فقه الزكاة، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1401هـ).

عوامل نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ،

دراسة تطبيقية باستخدام نموذج "Higgins"

د. بوصبع هناء

أستاذة مؤقتة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار، عنابة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على النمو المحتمل للشركات الجزائرية، واستخدمت الدراسة عينة مُشكلة من ست وأربعون (46) شركة صناعية خاصة في الجزائر خلال الفترة (2009-2014)، وقامت الباحثة ببناء نموذج قياسي يعتمد على منهجية الانحدار البسيط والمتعدد لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في نسب الربحية، الرافعة المالية، نسبة السيولة العامة على المتغير التابع المتمثل في معدل النمو المحتمل المقترح من طرف "Higgins"، إضافةً إلى متغيرين ضابطين وهما عمر وحجم الشركة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية يتأثر بنسب الربحية والسيولة العامة، في حين لم تُثبت الدراسة وجود أي علاقة بين بقية المتغيرات ومعدل النمو المحتمل. وبناءً على تلك النتائج؛ توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تعتمد عليها الأطراف المهتمة في اتخاذ القرارات المالية.

الكلمات الدالة: النمو المحتمل، الربحية، الرافعة، نسب السيولة، حجم الشركة، عمر الشركة، الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

Abstract

The study aims to investigate the factors that affect the sustainable growth of Algerian firms, the current study was on sample of (46) private industrial firms in Algeria during the period from (2009-2014), the researcher develop a standardized model, depend on simple and multiple regression to define the effects of the independent variables which are

profitability, leverage, and current ratio on the dependent variable which is Higgins's sustainable growth rate, by adding two control variables: the firm age and firm size.

The findings of this study indicate that the sustainable growth of Algerian private industrial firms is affected by profitability and current ratio. But the study results didn't show any relationship between the rest of variables and the sustainable growth rate. Based on these results, the study made recommendations that can be adopted by interested parties in financial decision-making.

Keywords: Sustainable growth, Profitability, Leverage, current ratio, firm size, firm age, Algerian Private Industrial Firms.

مقدمة:

يُعتبر نمو الشركات من الموضوعات الملّحة التي تفرض نفسها بقوة في الأوساط الأكاديمية؛ حيث تسعى جُل الشركات إلى تحقيقه رغبة في الاستفادة من المزايا المرافقة للنمو كتحسين الصورة الذهنية للشركة ضمن قطاع أعمالها ومنحها القوة للمنافسة، إضافة لما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى الفئات العاملة فيه؛ فخيار النمو يُمثّل بذلك الإستراتيجية الأنجع لضمان البقاء والاستمرار والتأقلم مع المعطيات الجديدة للمحيط الاقتصادي.

والاهتمام بنمو الشركات لا يعود فقط للتطورات العالمية غير المسبوقة والآثار المرتقبة منه، بل يرجع أيضاً إلى التغيير في إدراك عوامل النمو، والتي أثبتت الدراسات التجريبية إمكانية دراستها من وجهات نظر متعددة، لا تتحدد فقط بالخصائص التقليدية كحجم وعمر الشركة، بل أيضاً بعدة عوامل أهمها تلك المرتبطة بالإستراتيجية المالية باعتبارها جوهر الإستراتيجية العامة للشركة.

كما أدى نمو الشركات وتوجهها نحو تدويل أنشطتها وتوسع أسواقها عبر العالم، إلى الزيادة من أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية، وطرح مشكل القابلية للمقارنة من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وبالتالي زادت الحاجة إلى إيجاد لغة محاسبية موحدة، تُمثّل قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل؛

ومن هنا جاءت المعايير المحاسبية الدولية لضمان قراءة موحدة للمحتوى الإعلامي للقوائم المالية؛ كل ذلك جعل التحليل المالي يتجاوز دوره التقليدي ليحتل مكانة هامة في تحديد المعالم والتوجهات الإستراتيجية.

ومع رياح التغيير، انتهجت الجزائر سياسات تنموية، تجسدت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في شكل تشريعات وأحكام قانونية، تستهدف بشكل رئيسي ودائم تحقيق أفضل القرارات ووضع أنسب الإجراءات التي تسمح بتطور النشاط الاقتصادي ككل، والذي عانى في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من العديد من المشاكل وقفت أمام تقدمه في مجال الترقية الاقتصادية.

وعلى اثر ذلك، وفي إطار التحول نحو اقتصاد السوق، تم تكريس العديد من البرامج والإجراءات العملية بُغية التحرر التدريجي للآلة الإنتاجية، تحوّلت في نطاقها النظرة للقطاع الخاص وخاصة الصناعي منه، من التهميش إلى الاعتراف والتماس المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية؛ كما دفعت هذه المرحلة الانتقالية، بالسلطات العمومية الجزائرية إلى إجراء إصلاحات على نظامها المحاسبي بحيث يستطيع أن يستجيب لمتطلبات توفير معلومات مالية تعكس الصورة الحقيقية لأداء الشركات، وتُحقق البعد الإعلامي للقوائم المالية الذي أصبح مطلباً أساسياً لكافة المستثمرين من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية، وهذا ما تمّ بالفعل، وذلك بإصدار الدولة الجزائرية النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية المالية.

أ/ إشكالية الدراسة:

ينضوي هدف النمو تحت قائمة الأهداف المرغوب فيها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كونه يمثّل أهم المؤشرات لقياس نجاح الشركات، الأمر الذي دفع الباحثين إلى تركيز الاهتمام في التحري عن تلك العوامل التي قد تؤثر فيه، سواء ما يحد منه أو يزيد فيه.

وبناءً عليه؛ يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة على النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية في إطار التحول

نحو اقتصاد السوق؟

وينبثق من السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة عدة أسئلة فرعية، والمتمثلة في:

- ما هي النظريات التي عاجلت ظاهرة نمو الشركات؟
- و ما هي نماذج قياس النمو المحتمل؟
- هل يتأثر النمو المحتمل للشركات الجزائرية بالخصائص المالية للشركة أو يقتصر التأثير على الخصائص التقليدية كالعمر والحجم؟

ب/ فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة تمّ الاعتماد على الفرضيات الآتية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة العامة ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

ج/ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من المنهج المتنامي للبحث عن عوامل نمو المحتمل للشركات، بل تعد الدراسة الحالية استكمالاً وإثراءً للبحوث السابقة بما تُقدمه من نتائج يُمكن أن تُسهم في بناء مؤشرات نمطية يُعتمد عليها في دراسة مثل هذه الموضوعات، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن أغلب الدراسات قد تمحورت حول شركات الدول المتقدمة في الدرجة الأولى، ولم يتم القيام بدراسات من هذا النوع على شركات الدول النامية إلا في الآونة الأخيرة، وعلى اعتبار الجزائر من الدول النامية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، فإنّ تطبيق الدراسة على الشركات الجزائرية التابعة للقطاع الصناعي الخاص يُعدّ مجالاً ملائماً لها، نظراً لمكانة هذا القطاع ضمن النسيج الصناعي في الجزائر؛ كما تزامنت الدراسة تطبيق الشركات الجزائرية لنظام محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

د/ أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض مختلف نظريات نمو الشركات، والتي لم تلقى الاهتمام الكافي في البحوث العربية؛
- عرض نماذج قياس النمو المحتمل، مع التركيز على نموذج Higgins ؛
- التعرف على العوامل المؤثرة على النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

هـ/ منهجية الدراسة : تماشياً مع طبيعة الموضوع والأهداف المرجوة منه؛ تمّ استخدام المنهج الوصفي الذي يُحاول من خلاله الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع الإجراءات المستقبلية الخاصة بها، إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي رغبة في تحليل البيانات وتفسيرها بحثاً عن مدى تحقيقها لدلالات إحصائية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1/ النظريات المفسرة لنمو الشركات: يمكن تحديد مفهوم نمو الشركات على ضوء عدة رؤى نظرية أبرزها ما يلي:

أ. الاتجاهات الاقتصادية لتحديد مفهوم نمو الشركات :أفادت النظرية التقليدية الحديثة من خلال نظرية وفرات الحجم(The economy of scale)، أن حجم الشركة ما هو إلا نتيجة لميكانيزمات السوق الذي يدفعها للنمو حتى تبلغ الحجم الأمثل أو تزول. كما أنّ شدة المنافسة في السوق تترك للشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة مجالاً من الحرية والذي ينجم عن وجود فجوة في السوق، وفرات حجم أو مزايا تنافسية أخرى ¹.

وفي هذا الصدد ترى (Penrose,1959) أنّ وفرات الحجم تتحقق في الشركات كبيرة الحجم، التي تصل إلى إنتاج سلع وخدمات أكثر فعالية وكفاءة مما تنتجه الشركات صغيرة الحجم ².

¹ JANSSEN Frank, la croissance de l'entreprise : une obligation pour les PME?, 1^{er} édition, Belgique, Edition De Boeck,2011 , p37.

² PENROSE E,The theory of the growth of the firm", Oxford university press Oxford,1959, p35.

وفي ذات النطاق، فسّر (Brok & Evans, 1986) عدم التجانس في حجم الشركات والذي يؤدي بالنتيجة إلى اختلاف النمو بينها بالنموذج العشوائي الذي قدمه (Gibrat, 1931) واعتبر أنّ احتمال نمو الشركة أو عدمه يعود إلى تراكم الفرص ومجموعة من المتغيرات المؤثرة المستقلة عن بعضها البعض مثل: ربحية الشركة، عوامل الإنتاج والمحيط الاقتصادي... الخ، ففي حين أن بعض العوامل تساهم في نمو الشركة، البعض الآخر قد يساهم في زوالها، وبالتالي، فتوزيع حجم الشركات مستقل عن حجمها.³ وقد أثار هذا القانون موجة من الأبحاث في مجال نمو الشركات، للتأكد من مدى صحة قانون Gibrat، وذلك من خلال أعمال تجريبية كانت نتائجها متناقضة بين مؤيد للقانون على غرار نتائج أبحاث (Wiklund, 1999 ; Johnson, 1989)؛ ومعارض لصحة هذا القانون، بل إثبات وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركات ونموها وهو ما توصل إليه (Westhead, 1995).⁴

ب. **الاتجاهات التطورية لتحديد مفهوم نمو الشركات:** إن نموذج دورة حياة الشركة هو نموذجٌ مُماثل لنماذج النمو في المجال البيولوجي، حيث يُشَبَّه الباحثون بدورة حياة الكائن الحي، إذ يتشكل من مراحل متعاقبة تنتقل فيها الشركة من مرحلة إلى أخرى، وكل مرحلة ناتجة عن سابقتها ومُسببة للمرحلة الموالية.⁵ وعلى الرغم من أنّ الاعتقاد بوجود عملية تطور ونمو الشركات قد يرجع إلى كتابات الاقتصادي الرائد Alfred Marshall (1842-1942)، إلّا أن الاهتمام بمفهوم دورة حياة الشركة وبالقوى المؤثرة على ميلاد، ونمو، وانحدار الشركات لم يتبلور إلا من خلال الدراسة التي قام بها Chandler (1962) لتحليل تاريخ نمو سبعين (70) من كبريات الشركات الأمريكية؛ فقد استطاع Chandler تحديد العديد من الاستراتيجيات التنظيمية التي يرتبط كل منها بأحد الأشكال المميّزة للهياكل التنظيمية في هذه

³ BROCK W and EVANS D, The economic of small business: Their role and regulation in the U.S economy, Holmas and Meier: New York. 1986.

⁴ JANSSEN Frank, op. cit, p 50.

⁵ WITMEUR Olivier, l'évolution des stratégies de croissance des jeunes entreprises, thèse doctorat en sciences de gestion, Solvay Brussels School, université d'Europe, 2008, p33.

الشركات، كما استطاع أيضاً أن يُحدد المراحل التطورية المميزة لهذه الشركات، وبذلك استطاع صياغة نموذج للنمو التنظيمي يقوم على متغيرين أساسيين هما: الإستراتيجية والهيكل التنظيمي.⁶

وبالعودة إلى الاقتصادي الإنجليزي Marshall ، فقد قسّم حياة الشركة إلى عدة مراحل، هذه المراحل تبدأ من ميلاد الشركة (نشأتها) حتى زوالها أو انسحابها، وتتميّز كل مرحلة خصائص تنظيمية وتسييرية ووضعية مالية مختلفة، تتعرض فيها من حين إلى آخر إلى قيود وأزمات تعمل على تحديدها ومجابهتها، ومنذ ذلك الحين، تعددت نماذج دورة حياة الشركة، والتي حصرت تعداد مراحل دورة حياة الشركة في خمسة مراحل للتطور أمثال: Churchill and Lewis 1983.⁷

ت. الاتجاهات التفسيرية لتحديد مفهوم نمو الشركات: يعتبر التيار الفكري القائم على الموارد واحد من أهم نظريات الإدارة التي تندرج ضمن هذا التيار، حيث تفترض أن موارد الشركة تُشكل مصدر للميزة التنافسية المستدامة، وقد بيّن Garnsey (1998) مختلف الخصائص التي تُتميّز مراحل نمو الشركات الحديثة وأهمية الموارد في تحقيق النمو، باعتبار أن أي شركة تبدأ بالبحث عن الموارد الضرورية لمشروعها كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية تعمل على تعبئة الموارد بُغية الانطلاق الفعلي في المشروع، وفي المرحلة الثالثة لا تستهلك الشركة قدراً كبيراً من الموارد إنّما تتجه لإنتاجها بنفسها، وهذا ما من شأنه تدعيم نمو الشركة الحديثة في المرحلة الرابعة.⁸

2/ نماذج قياس النمو المحتمل

تتعدد مؤشرات قياس النمو بتعدد وجهات النظر حول تعريف النمو كظاهرة معقدة، فكل مُنظر يعتمد على مؤشر مُعيّن ويعتبره المؤشر الأمثل لقياس نمو الشركة، والذي يضمن تحقيق عوائد على الاستثمارات أكبر من تكلفة رأس المال المتاح من قبل هذه الشركة.

⁶ زيدان عمرو علاء الدين، مراحل ومعوّقات نمو الشركات الصناعية العائلية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

2005، ص ص 80-81.

⁷ JANSSEN Frank, op.cit, p 70.

⁸ AYERBE Cécile et BERNASCONI Michel, Création et croissance des jeunes entreprises innovantes, Stratégies de croissance, Dirigé par MEIER Olivier, Paris, édition Dunod, 2009, p 13.

وباعتبار الشركة وحدة مستقلة، فمن الضروري الاعتماد على العوامل الداخلية، ذلك أنّ ارتفاع عدد الأنشطة نتيجة تطور مبيعات المنتجات الحالية أو ترويج منتجات جديدة يتطلب تمويلاً مناسباً لاقتناء الأصول الضرورية، فالحصول على الوسائل المالية بغرض النمو، يُحقق نتائج الاستغلال، وعند سياسة مالية ثابتة، لا يوجد إذن إلاّ معدل نمو ممكن وحيد للأصل الاقتصادي للشركة يُحافظ على شروط التوازن المالي الحالي، والذي يمكن اعتباره معدلاً للنمو المحتمل،⁹ وفيما يلي عرض لأهم نماذج النمو المحتمل.

أ. نموذج Higgins (1977) : قدّم Higgins نموذجاً لقياس النمو، في مقالة تحت عنوان " كم يبلغ معدل النمو الذي يمكن للشركة أن تبلغه؟"،¹⁰ حيث بيّن طبيعة النمو المحتمل، وبرهن على صحة النموذج المقترح؛ وقد عرف النمو المحتمل (Sustainable Growth Rate :SGR) بأنّه " النسبة المئوية للنمو في رقم الأعمال والمتوافقة مع السياسة المالية للشركة التي تتميز برغبتها في الاحتفاظ بنسبة محددة من معدل توزيع الأرباح، وهيكل مالي محدد، دون اللجوء إلى موارد دائمة جديدة".¹¹

ويستند نموذج النمو المحتمل المقترح إلى الفرضيات التالية:¹²

- نمو أصول الشركة ورقم الأعمال (CA) بشكل تناسبي؛
- النتيجة الصافية تتناسب بدقة مع رقم الأعمال؛
- تنتهج الشركة سياسة توزيع أرباح مُعَيَّر عنها بنسبة مستهدفة: الديون إلى الأموال الخاصة؛
- لا يتم إصدار أسهم جديد.

● عرض النموذج

- انطلاقاً من أنّ الأصول (Assets) تمثل مجموع الأموال الخاصة (Equity) والديون (Debt)، أي:

⁹ EVRAERT Serge, Analyse et diagnostic financier : méthodes et cas , Paris ,édition Eyrolles,1991, p285.

¹⁰ Higgins Robert c (1977), How much growth can a firm afford? ,pp.7-16, <https://studies2.hec.fr/jahia/webdav/.../Higgins.pdf>

¹¹ ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME, Canada, Presses de l'université du Québec, 2007, p 232.

¹² BARNETO Pascal et GREJORIO Georges, Finance : Manuel et application, 2^{ème} édition, Paris Dunod ,2009, pp.248-249.

$$\text{Assets} = \text{Equity} + \text{Debt} \dots \dots (1)$$

فانّ تغيّر الأصول، مبين في المعادلة رقم (2) التالية:

$$\Delta \text{Assets} = \Delta \text{Equity} + \Delta \text{Debt} \dots \dots (2)$$

وبافتراض:

T: نسبة دوران الأصول (الأصول إلى رقم الأعمال) ؛

p: معدل هامش الربح بنسبة من رقم الأعمال؛

d: معدل توزيع الأرباح؛

L: الرافعة المالية (الديون إلى الأموال الخاصة)؛

S₀: رقم الأعمال للسنة الجارية؛

S₁: رقم الأعمال للسنة الموالية؛

ΔS: التغير في رقم الأعمال، حيث :

$$\Delta S = S_1 - S_0 \dots \dots (3)$$

NI: النتيجة الصافية، حيث:

$$NI = S_1 * p \dots \dots (4)$$

RE: النتيجة المعاد استثمارها، حيث:

$$RE = NI * p \dots \dots (5)$$

وعند الأخذ بعين الاعتبار معدل توزيع الأرباح، يمكن كتابة:

$$RE * (1 - d) = S_1 * p * (1 - d) \dots \dots (6)$$

بالإضافة إلى:

$$\Delta \text{Equity} = S_1 * p * (1 - d) \dots \dots (7)$$

$$\Delta \text{Debt} = \Delta \text{Equity} * \left(\frac{\Delta \text{Debt}}{\Delta \text{Equity}} \right) \dots \dots (8)$$

وبالتالي:

$$[S_1 * p * (1 - d)] * L \dots \dots (9)$$

كذلك:

$$\Delta \text{Assets} = \Delta S * \left(\frac{\Delta \text{Assets}}{\Delta S} \right) \dots \dots (10)$$

والتي تكافئ:

$$\Delta S * T \dots \dots (11)$$

وعليه تصبح العلاقة (2) كما يلي:

$$\Delta S * T = [S_1 * p * (1 - d)] + [S_1 * p * L] \dots \dots (12)$$

أي:

$$\Delta S * T = [S_1 * p * (1 - d)] * (1 + L) \dots \dots (13)$$

$$\Leftrightarrow \Delta S = [[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}] \dots \dots (14)$$

وباعتبار:

$$\Delta S = S_1 - S_0 \Leftrightarrow S_0 = S_1 - \Delta S \dots \dots (15)$$

وبالتالي لدينا:

$$\frac{\Delta S}{S_0} = \frac{[[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}]}{S_1 - \Delta S} \dots \dots (16)$$

$$= \frac{[[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}]}{S_1 - [[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}]} \dots \dots (17)$$

$$= \frac{[[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}]}{T * \frac{S}{T} - [[S_1 * p * (1 - d)] * \frac{(1 + L)}{T}]} \dots \dots (18)$$

إذن:

$$\frac{\Delta S}{S_0} = \frac{[p * (1 - d)] * (1 + L)}{T - [[p * (1 - d)] * (1 + L)]} \dots \dots (19)$$

ب. نماذج أخرى لقياس النمو المدعم

• نموذج **Zakon (1986)**¹³: انطلق Zakon من النموذج المقترح من مجموعة بوسطن

للاستشارة ، واقترح نموذجاً بسيطاً لاحتساب معدل النمو المحتمل، والذي تم صياغته كالآتي:

$$SRG = \frac{D}{E} * (R - I)P + R * P \dots \dots (20)$$

حيث:

SGR: معدل النمو المحتمل؛

D/E: الديون إلى الأموال الخاصة؛

R: تمثل العائد على الأصول؛

I: معدل الفائدة والتي تساوي (1 - معدل الضرائب)؛

P: معدل الأرباح المحتجزة؛

• نموذج **Olson et al (1992)**¹⁴: قدّم الباحثون نموذجاً يضم مجموعة من المتغيرات،

التي يُعتقد بضرورة أحدها بعين الاعتبار عند حساب النمو المحتمل للشركة، والملاحظ تركيز هذا النموذج على عنصر السيولة، وذلك أن النمو يتطلب أن تمتلك الشركة قدرًا كافيًا من السيولة لمواجهة احتياجات النمو. وهو على شكل الصيغة التالية:

$$g = \left[\frac{(F + D + O + X + W - E + I - S_e)}{P.R} \right] - 1 \dots \dots (21)$$

¹³ AMOUZESH A, MOEINFAR Z and MOUSAVI Z, op.cit, p 250.

¹⁴ ST-PIERRE Josée, op.cit, p 234.

حيث:

g : معدل النمو المحتمل؛

F : الارتفاع المتوقع في الاستثمارات؛

D : توزيعات الأرباح المتوقعة؛

O : الأموال المخصصة للأنشطة الاستثمارية؛

X : التغير المتوقع في المتحصلات؛

W : التغير المتوقع في الأصول المتداولة خارج التحصيل؛

E : التكاليف المتوقعة ولا ينتج عنها تدفقات خارجة؛

I : الإيرادات المتوقعة ولا ينتج عنها أي متحصلات؛

S_E : المواد الخارجية المتوقعة؛

P : صافي الربح؛

R : رقم الأعمال للسنة السابقة.

• نموذج **Beaudoin, St-Pierre et Bourgeois** (1996)¹⁵: يعتمد هذا النموذج

على السيولة، ويفترض عدم ثبات دوران إجمالي الأصول، ويختلف عن نموذج **Olson et al** ، في أنه يستند إلى وجود علاقة بين مختلف المتغيرات ورقم الأعمال، ويأخذ النموذج المقترح من الباحثين الصيغة

التالية:

$$g = \left[\frac{V(\pi + Am + Dm) - Divid(1 + D)}{V(CC + St + Imm - CF - \pi - Am - D\pi)} \right] \dots \dots (22)$$

حيث:

V : مبيعات السنة الأخيرة؛

 π : صافي الربح بنسبة مئوية من رقم الأعمال؛

¹⁵ ST-PIERRE Josée, op.cit, p 234.

Am: الاهتلاك بنسبة من المبيعات؛

D : الديون الإضافية الحاملة للفوائد بنسبة مئوية من الأرباح المعاد استثمارها؛

Divid : الأرباح الموزعة؛

CC : حساب الزبائن، نسبة من رقم الأعمال؛

St : المخزون ، نسبة من رقم الأعمال؛

Imm : الاستثمارات الخام، بنسبة من رقم الأعمال؛

CF : حساب الموردين؛ بنسبة من رقم الأعمال.

• نموذج Van Horne (1998)¹⁶: اقترح Van Horne نموذجاً، على أساسه عرّف النمو

المحتمل أنّه " الحد الأقصى للأرباح المحققة بناء على النشاط التشغيلي للشركة، الديون والأرباح الموزعة"، وعلى أساس هذا التعريف تُحدد الشركات مدى إمكانية تحقيق مشروعاتها للأهداف المرغوبة.

وقد أدرج Van Horne في نموذج المتغيرات الكمية فحسب، واعتبر أن معدل النمو المدعم يتوقف

على الدخل المتأني من المبيعات، ويأخذ النموذج الصيغة الموالية:

$$SGR = \frac{\Delta S}{S} = \frac{B \left(\frac{NP}{S} \right) \left(1 + \frac{D}{Eq} \right)}{\frac{A}{C} - \left(\frac{NP}{S} \right) \left(1 + \frac{D}{Eq} \right)} \dots \dots (23)$$

حيث:

SGR : معدّل النمو المحتمل؛

A/S: معدل مجموع الأصول إلى رقم الأعمال؛

NP/S: معدل النتيجة الصافية؛

B: الأرباح المحتجزة؛

¹⁶ AMOUZESH A, MOEINFAR Z and MOUSAVI Z, op.cit, p250.

D/Eq : معدل الديون إلى الأموال الخاصة؛

S : المبيعات خلال السنة الجارية؛

ΔS : التغير المطلق في مبيعات السنة الجارية.

ثالثا: الدراسة الميدانية

1/ منهج الدراسة

أ. متغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على متغيرات تم اختيارها بناء على دراسات سابقة، وهي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): صيغة نموذج الدراسة وكيفية حساب المتغيرات

المتغير التابع	المتغيرات	الترميز	طريقة الحساب
المتغيرات المستقلة	معدل النمو المحتمل	SGR	نموذج Higgins
	العائد على المبيعات	ROS	النتيجة الصافية / المبيعات
	الرافعة المالية	FL	الديون / مجموع الأصول
	السيولة العامة	CR	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
المتغيرات الضابطة	حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
	عمر الشركة	AGE	اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة

المصدر: من إعداد الباحثة.

ب. عينة وأدوات الدراسة: رغبة في الحصول على البيانات اللازمة للبحث، تمّ التوجه في مرحلة أولى إلى العديد من مكاتب المحاسبين، والتي أعرض جُل أصحابها عن التزويد بالمعلومات المالية للشركات لسريتها، أو نظراً لأن القوائم المالية للشركات التي بحوزتهم لا تتوافق مع الشروط التي تمّ تحديدها في هذه الدراسة؛ وبالتالي، كان الديوان الوطني للإحصائيات المحطة الموالية، والذي وُفّر بيانات عن 1866 شركة صناعية تضم المعلومات الآتية: الاسم التجاري، رمز الولاية، قطاع النشاط والشكل القانوني، والتي لم تتوفر

على جل البيانات المطلوبة خاصة عدد العمال لتحديد حجم الشركات ولم يتمّ التحصل من هذه القائمة إلاّ على 540 شركة كاملة المعلومات؛ ليُستخرج منها 96 شركة فقط كبيرة الحجم وفقاً لمعيار العمالة بين العامة والخاصة (أين يفوق عدد العمال 250 عامل)، كما تمّ استخراج قائمة تضم 12 شركة بعد الاطلاع على ملف تمّ التحصل عليه اثر الزيارة الميدانية للديوان الوطني للإحصائيات والمتعلق ببرنامج ميذا للاتحاد الأوروبي؛¹⁷ وفي مرحلة ثانية تمّ اللّجوء إلى وزارة المالية من أجل استكمال قائمة الشركات الكبيرة، وفي مرحلة ثالثة تمّ تنظيم قائمة الشركات بالعودة إلى موقع "المشير"¹⁸ للتأكد من قطاع النشاط الذي تنتمي إليه كل شركة وطبيعة الملكية؛ ومن ثمّ تمّ الحصول على عينة مشكلة من 89 شركة صناعية خاصة كبيرة الحجم؛ وفي مرحلة رابعة تمّ اللّجوء إلى المركز الوطني للسجل التجاري بقائمة محددة، كما تمّ التوجه إلى بقية الشركات المعنية، ليتمّ التحصل على المعلومات المالية للفترة (2009-2014) لعينة تتكون من 52 شركة، وقد استندت الدراسة إلى عدة أسس، بغرض ضمان تجانس عينة الدراسة أين أُستبعدت الشركات التالية:

✓ الشركات التي لا تتوفر عنها معلومات كافية لاحتساب المتغيرات المحددة خلال فترة الدراسة؛

✓ الشركات التي تميزت بمؤشرات نمو سلبية؛

✓ الشركات ذات الطابع المالي على غرار شركات التأمين، البنوك...

وبمراجعة هذه الأسس تمّ اختيار 46 شركة صناعية خاصة كبيرة الحجم (بالنظر إلى مجموع الأصول)

تمثل 63 % تقريبا من شركات مجتمع الدراسة، موزعة بين 6 فروع صناعية موضحة في الجدول الموالي.

¹⁷ Programme MEDA de l'Union Européenne, Réalisation De L'étude D'actualisation Du Plan National De L'eau, Version finale Août 2010.

¹⁸ elmouchir.caci.dz

الجدول رقم(02): توزيع شركات عينة الدراسة حسب فروع النشاط الاقتصادي

عينة الدراسة: القطاع الصناعي الخاص			
فرع الصناعات الغذائية			
Sarl Haal	11	Spa conserverie N'gaous	1
Sarl Raja Food Industrie	12	Sarl Set Toudja	2
Sarl Pâturages d'Algérie	13	Spa Fruital	3
Spa-Mami	14	Spa Trefl	4
Sarl Laiterie Soummam	15	Spa Danoune	5
Sarl Ifri	16	Chocolaterie Le Regale	6
Sarl Ramdy	17	Sarl Hodna Lait	7
SPA Hamoud Boualem	18	Eurl Groupe Amara Ththph	8
Sarl Vitajus	19	Sarl Tchin Lait	9
تعداد مؤسسات الصناعات الغذائية عينة البحث: 19		Sarl Sofamar	10
فرع مواد البناء			
Knauf Plâtres Sarl	25	Eurl Briqueterie Amouri	20
Sarl Metal Soude	26	Eurl Briqueterie Ouled Nail	21
Sarl Marbre et Granit Cheurfa	27	Sarl Céramiques Hippocampe	22
Sarl Céramique El Hidab	28	Sarl Argilex	23
تعداد مؤسسات مواد البناء عينة البحث: 09		Céramique Bouterdes	24
فرع الصناعة الحديدية، الميكانيكية، الالكترونية			
Sarl Lotfi Electronics	34	Sarl Molino Grani	29
Sarl Simaf	35	Sarl Essalem Electronics	30
Amimer Energie	36	Sarl Biolux	31
Sarl Tirsam	37	SPL Metal Sarl	32
Snc Meheleb	38	Sarl Toufik	33
تعداد مؤسسات الصناعة الحديدية، الميكانيكية، الالكترونية عينة البحث: 10			
فرع الكيمياء والبلاستيك			
Spa SMPCA	42	Sarl Meriplast	39
Unilab Pharmaceuticals Sarl	43	Sarl Sapharm	40

41	Spa Chiali Profi Plast	تعداد مؤسسات فرع الكيمياء والبلاستيك عينة البحث: 05
فرع الخشب والورق		
44	Eurl Aures Emballages	تعداد مؤسسات فرع الخشب والورق عينة البحث: 02
45	Sarl General Emballage	
فرع المناجم والمحاجر		
46	Sarl AGREGAL	تعداد مؤسسات فرع المناجم والمحاجر عينة البحث: 01

المصدر: من إعداد الباحثة -تصنيف فروع النشاط وفق الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

- **أدوات الدراسة:** باعتبار عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الشركات (46 شركة)، وهي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross section data) عبر مجموعة من السنوات (2009-2014)، وتُعتبر كذلك بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) بمجموع مشاهدات (276) مشاهدة، فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هو نموذج الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، من خلال البرنامج الإحصائي (E-Views) النسخة الرابعة (version 4)؛ كونه يُمثل أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي كما يسمح بمعالجة المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار.¹⁹

2/ اختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي

يتطلب تطبيق " النموذج الخطي العام " (General Linear Model:GLM) جملة من

الشروط، تعكس صحة البيانات للتحليل الإحصائي²⁰، والتي تتمحور في:

¹⁹ WILLIAM H Greene, Econometric Analysis, Fifth Edition, New York University, Prentice Hall, 2003, pp. 283-305.

²⁰ علاّم محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20(2)، 2012، ص 278.

أ. اختبار التوزيع الطبيعي

لغرض اختبار التوزيع الطبيعي تمّ الاعتماد على اختبار (Jarque-Bera : J-B)، حيث تتمثل قاعدة القرار في قبول فرضية العدم (أي أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي)، إذا كانت الاحتمالية الإحصائية (J-B) أكبر من 0.05²¹. وتكتب :

$$JB = n \left[\frac{SK^2}{6} + \frac{(ku - 3)^2}{24} \right] \dots \dots (24)$$

حيث:

SK : يُمثّل الالتواء (Skewness)؛

Ku : يُمثّل التفرطح (Kurtosis).

كما يتمّ الاعتماد على قيم اختبار Skewness, Kurtosis، ففي حال اقتراب إحصائية Kurtosis من الصفر وقيمة Skewness من 3، يعتبر توزيع البيانات طبيعياً.²² من خلال الجدول (03) يتضح أنّ توزيع المتغيرات غير طبيعي، وذلك نظراً لأهمية إحصائية اختبار "J-B" المسجلة من جهة، وتسجيل مستوى الدلالة (sig = 0.00000)؛ كما أن قيم كل من إحصائية Kurtosis و إحصائية Skewness، لا تُحقق الشروط المذكورة سابقاً من جهة أخرى، وباعتبار أن مستوى الدلالة لجميع المتغيرات المدرجة في الدراسة أقل من 0.05، وبالتالي تأكيد النتائج السابقة، وقبول الفرضية البديلة، أي أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

²¹ السرطاوي عبد المطلب، أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 27 (04)، 2013، ص843.

²² PIGET Patrick, Analyse Financière en IFRS, Paris, France, Economica , 2011, p42.

الجدول رقم(03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	J-B	Probability	Skewness	Kurtosis
SGR	70.89211	0.000000	4.941594	1.170151
ROS	5387.267	0.000000	3.825939	23.33042
FL	40192.15	0.000000	6.411500	60.934143
CR	59296.00	0.000000	6.741552	73.79559
SIZE	10.99157	0.000000	0.482762	2.825278
AGE	405.7164	0.000000	1.635023	7.984376

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

لكنّ هذه النتائج لن تؤثر على صحة نموذج الدراسة باعتبار أنّ حجم العينة يفوق الثلاثون ($n > 30$).

ب. دراسة استقرار السلاسل الزمنية

إن إدراج السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار قد يؤدي إلى نتائج مضللة، ينشأ عنها الانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبذلك يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرة من المتغيرات المدرجة في الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، ومن أجل ذلك تمّ استخدام اختبار (Augmented Dickey-Fuller: ADF) واختبار (Philips-Perron : PP)، والنتائج موضحة في الجدول (04)

ويلاحظ أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستويي المعنوية 1% و 5%؛ مما يعني رفض فرضية العدم H_0 القائلة أن هناك جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة)، وقبول الفرضية H_1 ، أي إثبات أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي إمكانية إخضاعها للاختبارات القياسية، مع ضرورة الإشارة أنّه في بداية الاختبار، تبين أنّ القيم المحسوبة للمتغيرين المراقبين (SIZE, AGE) أكبر من القيم الحرجة، أي أن السلسلة الزمنية لكل متغير غير مستقرة، ما استدعى إجراء الفروق من الدرجة الأولى على

كل سلسلة زمنية، فتم التحصل على السلسلة المعدلة D(SIZE) و D(AGE) ، والتي تدل على غياب الجدر الوحدوي (كما هو موضح في الجدول السابق).

الجدول رقم (04): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

اختبار PP		القيم المحسوبة (T-statistic)	اختبار AFD		القيم المحسوبة (T-statistic)	المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة
القيم الحرجة (Critical Value)			القيم الحرجة (Critical Value)			
5%	1%		5%	1%		
-1.9407	31-2.57	-4.629500	-1.9407	31-2.57	-5.058165	SGR
-1.9407	31-2.57	-6.015278	-1.9407	31-2.57	-5.879481	ROS
-1.9407	31-2.57	-4.527362	-1.9407	31-2.57	-5.238381	FL
-1.9407	31-2.57	-7.165383	-1.9407	31-2.57	-7.181383	CR
-1.9407	31-2.57	-20.91743	-1.9407	31-2.57	-19.33661	D(SIZE)
-1.9407	31-2.57	-22.76121	-1.9407	31-2.57	-22.76121	D(AGE)

المصدر: من إعداد الباحثة؛ بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews

ت. اختبار التداخل الخطي

للتأكد من سلامة نموذج الدراسة من مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity Test)،

يتم إجراء اختبار (Collinearity Diagnostics) من خلال حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF) والتباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة. ويتم حساب قيمة VIF وفق الصيغة التالية:

$$VIF = \frac{1}{\text{Tolerance}} = \frac{1}{1 - R^2} \dots \dots (25)$$

الجدول رقم(05): اختبار التداخل الخطي

المتغيرات المستقلة	معامل التحديد (R^2)	معامل Tolerance	معامل VIF
ROS	50.000	0.9995	1.0005
FL	0.0011	0.9989	1.0011
CR	10100.	0.9899	1.0102
SIZE	08650.	0.9135	1.0947
AGE	90.067	0.9321	1.0728

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews بالنسبة لـ R^2

يلاحظ من الجدول (05) أنّ قيم (VIF) لجميع المتغيرات لم تتجاوز الـ (5) ، وأنّ قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

3/ تحليل النتائج

أ. الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة : حددت الباحثة ضمن منهجية الدراسة نموذج النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) نموذج لقياس نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، وفما يلي الإحصائيات الوصفية لمعدل النمو المحتمل والإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة.

يشير الجدول رقم (06) المتعلق بالإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ، أن متوسط النمو حسب نموذج Higgins (SGR) ايجابي، بما يُعادل 15% تقريباً، وهذا ما يُشير إلى أنّ الشركات الصناعية الخاصة المدروسة قد حققت نمواً مقبولاً خلال فترة الدراسة، لكن يُعاني هذا النمو من التذبذب والذي يظهر من خلال إحصائيات أعلى قيمة وأدنى قيمة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري قيمة 0.1547.

الجدول رقم (06): الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة

Std. Dev.	Minimum	Maximum	Mean	المتغيرات
0.154708	-0.221179	1.098740	0.149990	SGR
0.281518	0.906113-	1.912100	0.128335	ROS
1.179775	0.992915-	14.44620	1.518402	FL
1.609422	0.124510	20.66927	1.638990	CR
0.437793	8.576727	10.98542	9.333554	SIZE
0.215279	0.845098	2.351421	1.307185	AGE

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EViews

ب. كما تُشير بقية المؤشرات الإحصائية الوصفية، أنّ قيم المتوسط لكل متغير موجبة، سواء تعلّق الأمر بمتغير الربحية (ROS)، ونسبة الرفع المالي (FL) ونسبة السيولة العامة (CR)، حجم وعمر الشركات (SIZE, AGE)، إلّا أنّها تعاني من التذبذب بالنظر إلى إحصائيات أعلى قيمة وأدنى قيمة، والتي يُمكن تفسيرها بعدم انتهاج الشركات المدروسة لإستراتيجية نمو واضحة، حيث:

ت. يبلغ متوسط العائد على المبيعات (ROS) 0.128، أي أنّ هذه الشركات تُحقق في المتوسط 12.8 % كعائد على المبيعات، كما يعكس قدرة الشركات على توليد عائد انطلاقاً من رقم أعمالها؛

ث. تعتمد الشركات المدروسة على التمويل الذاتي، وكذا القروض قصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها، والذي يظهر جلياً من خلال متوسط النسبة (FL)، مع ملاحظة أنّ الانحراف المعياري (Std. Dev.) لهذه النسبة يبلغ 1.179 الأمر الذي يعكس التفاوت الكبير بين شركات القطاع في قدرتها على تسديد ديونها المالية اعتماداً على التمويل الذاتي، وبالتالي فإنه لا يوجد تخطيط مالي موحد لشركات القطاع حيث تعمل كل شركة بمعزل عن الأخرى؛

ج. يبلغ متوسط نسبة السيولة العامة (CR) 1.639 وهي قريبة من النسبة النمطية المتفق عليها وقدرها 2، بالشكل الذي يُوضّح العديد من الخصائص المالية لهذه الشركات، والذي يُظهر التوظيف

السليم لمصادر التمويل قصيرة الأجل والتي تُوجه لتمويل الاستخدامات قصيرة الأجل، مع ملاحظة أنَّ الانحراف المعياري لنسبة السيولة العامة (CR) يبلغ 1.609 الأمر الذي يدل على وجود تفاوت بين شركات القطاع في قدرة أصولها المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

1.3/ تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة: يُبين الجدول أدناه مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة وفق معامل ارتباط Pearson

	SGR	ROS	FL	CR	SIZE	AGE
SGR	1,0000					
ROS	0.459574	1,0000				
FL	0.067934	0.02021	1,0000			
CR	0.227661	0.043421	0.073553-	1,0000		
SIZE	0.029479-	0.104117-	0.049467-	0.128650	1,0000	
AGE	0.084837-	0.033437-	0.088835-	0.041310	0.275190	1,0000

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

ح. بناءً على المعلومات الواردة في الجدول رقم (07)، يُمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

خ. هناك درجة ارتباط متوسطة القوة وفي الاتجاه الطردي بين معدل النمو المحتمل (SGR) والعائد على المبيعات (ROS)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.459، إذ يُعتبر هذا المتغير من مؤشرات الربحية، ويُعد هذا الارتباط طبيعياً، نظراً لسعي شركات القطاع الخاص إلى تحقيق الربحية؛

د. يوجد ارتباط طردي ضعيف بين معدل النمو المحتمل (SGR) ونسبة السيولة العامة (CR)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.227؛

ذ. لا يرتبط معدل النمو المحتمل (SGR) بأي متغير من المتغيرات الباقية بصورة قوية أو حتى متوسطة القوة والمتمثلة في (FL, SIZE, AGE).

كما يُستدل من خلال عرض مصفوفة الارتباط إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، والذي يدعم النتائج السابقة المتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية.

2.3/ تحليل العوامل المؤثرة على النمو المحتمل

أ. نتائج الانحدار البسيط

نصت الفرضية الأولى على أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ".

وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) للعينة التجميعية (Pooled Sample) للشركات الجزائرية للفترة (2009-2014) ؛ بالإضافة إلى استخدام اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي للتخلص من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) والتي قد تنشأ نتيجة التباين في خصائص الشركات؛ حيث أعتمد على اختبار (White) بصفته يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة، إذ يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views بعد اكتشافه من البرمجيات نفسها.

تُشير النتائج الواردة في الجدول رقم (08)، إلى أنّ مستوى الدلالة = 0.04، وهو أصغر من القيمة 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.49)، مما يعني أن العائد على المبيعات يُفسّر ما نسبته 49 % تقريباً من التغيرات الحادثة في النمو المحتمل للشركات، كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار - ككل - ذو دلالة إحصائية (Prob F-stat = 00)، بالإضافة إلى تحلّو نموذج الانحدار الخطي البسيط من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث أنّ قيمة (Durbin-Watson: DW) لنموذج الانحدار المستخدم هي (1.52)، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5-2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الآتية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ".

الجدول رقم(08): نموذج الانحدار بين العائد على المبيعات ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977)

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

	Va	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ria					
ble					
C	0.139403	0.010128	13.76345	0.0000	
RO	0.824961	0.048477	1.701764	0.0439	
S					
R-squared		0.52372	Mean dependent var	0.149990	
Adjusted R-squared		0.49880	S.D. dependent var	0.154708	
S.E. of regression		0.153247	Sum squared resid	6.434785	
F-statistic		6.270323	Durbin-Watson stat	1.526376	
Prob (F-statistic)		0.000059			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

ويمكن كتابة معادلة الانحدار البسيط المتحصل عليه كما يلي:

$$SGR = 0.139 + 0.824 ROS \dots (26)$$

وتُبين هذه النتائج، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو المحتمل (SGR) والعائد على المبيعات (ROS)، بمعنى أن الزيادة في العائد على المبيعات أو الربحية يساهم في رفع مستوى نمو الشركات، بمعنى آخر أنه كلما ارتفع رقم الأعمال زاد صافي الربح، وبالتالي حقوق الملكية، ومن ثمّ ارتفاع معدل النمو المحتمل.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة الخطيب (2010)، المناصير (2011)، Meschi (1998)،
 Kouser ، (2011) Amouzesh, Moeinfar and Mousavi، (1981) Montebello
 Norfhadzilahwati and Noriza، (2012) Bano, Azeem and Hassan، إلا
 أنّ هذه النتائج اختلفت مع نتائج دراسة Reid (1995) التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين ربحية
 الشركات ومعدل نموها.

نصت الفرضية الثانية على أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل
 النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية".
 الجدول رقم(09): نموذج الانحدار بين الرافعة المالية ومعدل النمو المحتمل Higgins (1977)

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.136423	0.018080	7.545488	0.0000
FL	0.008941	0.010701	0.835470	0.4042
R-squared	0.004615		Mean dependent var	0.149990
Adjusted R-squared	0.000986		S.D. dependent var	0.154708
S.E. of regression	0.154632		Sum squared resid	6.551664
F-statistic	1.270397		Durbin-Watson stat	1.646534
Prob (F-statistic)	0.260678			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

يُبين الجدول رقم (09)، أنّ مستوى الدلالة = 0.4042، وهو أكبر من القيمة المحددة في
 الفرضية أي 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ

(0.0009)، مما يدل على عدم تفسير الرافعة المالية للتغيرات الحادثة في نمو الشركات (SGR)، كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي البسيط - بشكل عام - غير دال إحصائياً (Prob F-stat = 0.2606)، وتُشير قيمة (Durbin-Watson :DW) إلى خُلُو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.64)، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5-2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ وبالتالي نقبل الفرضية العدمية الثانية. ويُفسّر ذلك بمحدودية لجوء الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية إلى المديونية، والذي يرتبط بنمط الإدارة المالية ونوع القيود المالية المفروضة عليها، وبعبارة أخرى، فمستوى المديونية ليس نتيجة قرار اختياري إنما يتركز على درجة تحمل الخطر والقدرة على الاستدانة التي تتوافق مع المتعاملين البنكيين والاقتصاديين، ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$SGR = 0.136 + 0.0089 FL \dots (27)$$

تُشير دالة الانحدار الخطي البسيط، إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين الرافعة المالية (FL) ومعدل النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية (SGR)، بمعنى أن زيادة المديونية يؤدي إلى زيادة معدل النمو المحتمل، وبالتالي فإن كفاءة الشركة في استغلال أصولها الاقتصادية تسمح بزيادة معدل نموها المحتمل. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات، منها: Meschi (1998)، Montebello (1981). في حين تُخالف هذه النتائج الكثير من الدراسات، أهمها: Mateev and Anastasov (2010)، Gill and Mathur (2011).

نصت الفرضية الثالثة على أنه: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة معبراً عنها بنسبة السيولة العامة ومعدل النمو المحتمل المقترح من قبل Higgins (1977) للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ".

الجدول رقم (10): نموذج الانحدار بين نسبة السيولة العامة والنمو المحتمل Higgins (1977)

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.145627	0.012107	12.02860	0.0000
CR	0.266813	0.004798	1.055996	0.0387
R-squared	0.3165125		Mean dependent var	0.149990
Adjusted R-squared	0.287458		S.D. dependent var	0.154708
S.E. of regression	0.154931		Sum squared resid	6.577005
F-statistic	0.209814		Durbin-Watson stat	1.594651
Prob (F-statistic)	0.007276			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

يُبين الجدول رقم (10)، أنّ مستوى الدلالة = 0.0387، وهو أقل من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.287)، كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي البسيط - بشكل عام - دال إحصائياً (Prob F-stat = 0.007)، وتُشير قيمة (Durbin-Watson: DW) إلى خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.59)، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5-2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ وبالتالي نقبل الفرضية البديلة الثانية.

$$\text{SGR} = 0.1456 + 0.2668 \text{ CR} \dots \dots (28)$$

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات، منها: Gill and (2011) وMathur، Mateev and Anastasov (2010). في حين تُخالف هذه النتائج الكثير من الدراسات، أهمها: Amouzesh, Moeinfar and Mousavi (2011) .

ب. نتائج الانحدار المتعدد

باعتبار أنّ هذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن محددات النمو المحتمل للشركات الجزائرية، فستتضمن هذه الخطوة التوصل إلى دالة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، مع إدراج المتغيرين الضابطين، وذلك على النحو التالي:

• العلاقة بين العائد على المبيعات والمتغيرات الضابطة وبين معدل النمو المحتمل.

كما هو موضّح في الجدول رقم (11)، فإن نموذج الانحدار المتعدد هو على النحو التالي:

$$\text{SGR} = 0.1874 + 0.81469\text{ROS} + 0.003\text{SIZE} - 0.0579\text{AGE} \dots \dots (29)$$

يُبيّن الجدول رقم (11)، وجود علاقة طردية بين النمو المحتمل للشركات المدروسة وحجم الشركة وبين العائد على المبيعات، كما توجد علاقة عكسية مع عمر الشركة.

حيث أن زيادة العائد على المبيعات (ROS) بوحدة واحدة ، يؤدي إلى زيادة النمو المحتمل بمقدار 0.814 وحدة، في حين أن تقدم العمر الزمني للشركة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى خفض معدل النمو المحتمل بمقدار 0.057 وحدة.

كما تُشير النتائج إلى أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.295)، أي أن 29.5 % من التغير في معدل النمو المحتمل يُعزى إلى تغير في كل من العائد على المبيعات والمتغيرات الضابطة؛ ، وتُشير قيمة (Durbin-Watson :DW) إلى خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.54). كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد دال إحصائياً (Prob F-stat =0.00) فقط بين النمو المحتمل والعائد على المبيعات.

الجدول رقم (11): نموذج الانحدار بين العائد على المبيعات والمتغيرات الضابطة
وبين النمو المحتمل Higgins

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.187484	0.243498	.769961	0.4420
ROS	0.814699	0.050281	1.620270	0.0423
SIZE	0.003008	0.025732	0.116880	0.9070
AGE	-0.057991	0.033900	710656	0.74512
R-squared	0.395991	Mean dependent var	0.149990	
Adjusted R-squared	0.295924	S.D. dependent var	0.154708	
S.E. of regression	0.153301	Sum squared resid	6.392347	
F-statistic	26.90543	Durbin-Watson stat	1.549674	
Prob (F-statistic)	0.001662			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

كما تُشير الدراسة، إلى عدم تأثير كل من المتغيرات الضابطة (SIZE)، و (AGE) على نمو الشركات، وهذا ما يتفق مع دراسة: Mateev and Anastasov (2010)، Gill and (2011) Mathur، إلا أن هذه النتائج تُخالف نتائج دراسة كل من: Kouser, Bano, Azeem And Hassan (2012).

● العلاقة بين الرافعة المالية والمتغيرات الضابطة وبين معدل النمو المحتمل

كما هو موضح في الجدول رقم (12)، فإن نموذج الانحدار المتعدد هو على النحو التالي:

$$SGR = 0.2264 + 0.0079 FL - 0.0017 SIZE - 0.055 AGE \dots (30)$$

الجدول رقم (12): نموذج الانحدار بين الرافعة المالية والمتغيرات الضابطة وبين النمو المحتمل

Higgins (1977)

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.226450	0.237788	0.952323	0.3418
FL	0.007995	0.010819	0.738998	0.4605
SIZE	-0.001759	0.025318	-0.069472	0.9447
AGE	-0.055044	0.035611	-1.545693	0.1233
R-squared	0.010897	Mean dependent var	0.149990	
Adjusted R-squared	0.000112	S.D. dependent var	0.154708	
S.E. of regression	0.154709	Sum squared resid	6.510315	
F-statistic	1.998897	Durbin-Watson stat	1.644401	
Prob (F-statistic)	0.393825			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

يُبين الجدول رقم (12)، أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.0012)، وتُشير قيمة (Durbin-Watson:DW) إلى ثُلُو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.64).

ويُظهر الجدول أيضاً، أن مستوى الدلالة = 0.4605، وباعتبار هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، يتم قبول الفرضية الصفرية ونقول أنه لا توجد علاقة بين الرافعة المالية والمتغيرات الضابطة، وبين النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

• العلاقة بين السيولة والمتغيرات الضابطة وبين معدل النمو المحتمل.

كما هو موضح في الجدول رقم (13)، فإن نموذج الانحدار المتعدد هو على النحو التالي:

$$SGR = 0.2264 + 0.1799 CR - 0.0018 SIZE - 0.055 AGE \dots \dots (31)$$

الجدول رقم (13): نموذج الانحدار بين نسبة السيولة العامة والمتغيرات الضابطة وبين النمو
المحتمل Higgins (1977)

Dependent Variable: SGR

Method: Pooled Least Squares

Sample: 2009 2014

Number of cross-sections used: 46

Total panel (balanced) observations: 276

White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.257200	0.236915	1.085620	0.2786
CR	0.310033	0.478125	6.552391	0.0491
SIZE	-0.003791	0.025261	-0.150076	0.8808
AGE	-0.058677	0.035372	-1.658860	0.0983
R-squared	0.210897		Mean dependent var	0.149990
Adjusted R-squared	0.198452		S.D. dependent var	0.154708
S.E. of regression	0.154709		Sum squared resid	6.510315
F-statistic	12.988971		Durbin-Watson stat	1.534125
Prob (F-statistic)	0.0393825			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي EVIEWS

يُبين الجدول رقم (13)، وجود علاقة طردية بين السيولة العامة وبين النمو المحتمل للشركات المدروسة، كما توجد علاقة عكسية مع حجم وعمر الشركة، غير أن هذه الأخيرة ليست ذات دلالة إحصائية.

كما تُظهر النتائج أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.19)، وتُشير قيمة (Durbin-Watson :DW) إلى خُلُو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.53).

وتُشير النتائج أيضاً، إلى أن مستوى الدلالة (Prob F-stat = 0.039) وباعتبار هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 0.05، يتم رفض الفرضية الصفرية ونقول أنه توجد علاقة بين السيولة والمتغيرات الضابطة، وبين النمو المحتمل للشركات عينة البحث.

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة معالجة ظاهرة نمو الشركات في إطار المنهج المستوحى من الفكر المالي، وذلك استناداً إلى ما جاءت به الأدبيات من مداخل ونظريات ودراسات، والتي أتاحت الفرصة أمام التطبيقين لخلق الترابط ما بين القرارات الوظيفية بشكل تفاعلي، لتصب مجتمعة ضمن بوتقة واحدة في مسار الإستراتيجية العامة للشركة عبر المفاضلة ما بين البدائل المتاحة.

وتبعاً لما تم تقديمه من عروض وتحليلات متصلة بالبحث، وانطلاقاً من طريقة المعالجة التي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة ودراسة التطبيقية من جهة أخرى، فقد تمّ التوصل إلى عدد من النتائج ومن ثم التوصيات.

أولاً: نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج الآتية الذكر:

- لقد أثبتت نتائج تطبيق نموذج النمو المحتمل على الشركات الجزائرية الخاصة، خصوصية مجتمع الأعمال الجزائري، وقد أيدت هذه النتائج التساؤل الذي تم عرضه في بداية هذا البحث عن حاجة هذا المفهوم لاختبار وتدعيم تطبيقاته في المجتمعات العربية، والتي تختلف وتتباين خصائصها اختلافاً كبيراً عن المجتمعات العربية التي تبنت مفهوم نمو الشركات ودعمته بمختلف التطبيقات؛
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للربحية على النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، ويُعزى ذلك إلى أنّ تحقق الربح الملائم يؤدي للمحافظة على معدل نمو هذه الشركات أو زيادته؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على النمو المحتمل، ومرد ذلك ضعف اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي، مما يؤكد أن سلوك نمو الشركات الجزائرية المدروسة لا يخضع لنفس ميكانيزمات الأنظمة المالية الحديثة؛

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للسيولة على النمو المحتمل للشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، وسبب ذلك أنّ حُسن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، دليل على أدائها المالي الجيد، وبالتالي قدرتها على تحقيق النمو.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها، يمكن إجمال توصيات هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إنّ النجاح في تبني إستراتيجية النمو يستدعي من أي شركة أن تسعى جاهدة لأن تكون مرنة سريعة الاستجابة لأي تغير طارئ، وذلك من خلال تبنيها منهجاً استراتيجياً يدعم مركزها التنافسي ويُعزز قدرتها على الاستمرارية والنمو؛
- من الضروري أن تسعى الشركات إلى اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية في إطار إستراتيجية مالية مدروسة تتوافق مع الإستراتيجية العامة للشركة، وبالتالي اتخاذ هذه القرارات في ضوء آثارها على إستراتيجية النمو المستهدفة؛
- ضرورة اعتماد الشركات الصناعية الخاصة في الجزائر على الرفع المالي (بصفة غير مبالغ فيها) لتمويل احتياجاتها، وذلك للاستفادة من الوفرة الضريبية للقروض وتحقيق هدف النمو.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

مؤلفات

1. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
2. زيدان عمرو علاء الدين، مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
3. المناصير سفيان خليل، القرارات المالية وأثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو، الطبعة الأولى، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2011.

مقالات

1. السرطاوي عبد المطلب، أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 27 (04)، 2013.
2. علاّم محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20(2)، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

مؤلفات:

1. AYERBE Cécile et BERNASCONI Michel, Création et croissance des jeunes entreprises innovantes, Stratégies de croissance, Dirigé par MEIER Olivier, Paris, édition Dunod, 2009.
2. BARNETO Pascal et GREJORIO Georges, Finance : Manuel et application, 2^{ème} édition, Paris Dunod , 2009.

3. EVRAERT Serge, Analyse et diagnostic financier : méthodes et cas , Paris ,édition Eyrolles,1991.
4. JANSSEN Frank, la croissance de l'entreprise : une obligation pour les PME?, 1^{er} édition, Belgique, Edition De Boeck, 2011.
5. PENROSE E,The theory of the growth of the firm", Oxford university press Oxford, 1959.
6. PIGET Patrick, Analyse Financière en IFRS, Paris, France, Economica ,2011.
7. ST-PIERRE Josée, La gestion financière des PME, Canada, Presses de l'université du Québec, 2007.
8. WILLIAM H Greene, Econometric Analysis, Fifth Edition, New York University, Prentice Hall, 2003.

أطروحات:

1. WITMEUR Olivier, l'évolution des stratégies de croissance des jeunes entreprises, thèse doctorat en sciences de gestion, Solvay Brussels School, université d'Europe, 2008

مقالات:

1. AMOUZESH A, MOEINFAR Z and MOUSAVI Z, Sustainable Growth Rate and Firm Performance: Evidence from Iran stock exchange, International Journal of Business and Social Science, vol 2 , N°23, 2011.
2. BROCK W and EVANS D,The economic of small business: Their role and regulation in the U.S economy, Holmas and Meier: New York.1986.
3. GILL A and MATHUR N, Factors that Affect Potential Growth of Canadian Firms, Journal of Applied Finance & Banking, vol 01, N° 4, 2011.
4. KOUSER R, BANO T , AZEEM M and HASSAN M, Inter-relationship between profitability, growth and size: a case of non-financial companies from Pakistan. Pak. J. Commer. Soc. Sci, Vol 6, 2012.
5. MATEEV Miroslav and ANASTASOV Yanko, Determinants of small and medium sized fast growing enterprises in central and eastern Europe: A Panel Data Analysis, Financial Theory and Practice, vol 34, 2010.

6. MESCKI Pierre -Xavier, Les logiques financiers de la croissance dans les firmes d'Europe central, Revue Française de gestion, N°117 Janvier - Février,1998.
7. Michel Montebello ,« Logiques financières de la croissance dans les firmes asiatiques», Revue Française de gestion, Mars-Avril, 1981,PP90-96
8. NORFHADZILAHWATI R and NORIZA S, Sustainable Growth of Public Listed Companies (PLC) Using Capital Structure Choices and Firm Performance in an ASEAN Market, Proceeding of the Global Summit on Education GSE, 4-5 March 2014 MALAYSIA.
9. Programme MEDA de l'Union Européenne, réalisation de L'étude d'actualisation du Plan National de L'eau, Version finale Août 2010.

مواقع الكترونية:

- elmouchir.caci.dz
- Hermelo, F., Vassolo,m. , The Determinants Of Firm's Growth: An Empirical Examination ; Revista Abante, Vol. 10, N° 1, 2007
www.Researchgate.Net/
- Higgins Robert c (1977), How much growth can a firm afford?,
<https://studies2.hec.fr/jahia/webdav/.../Hggins.pdf>

التنبؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق، حالة

مركب تكرير الملح E.NA.SEL (بسكرة) في الفترة 2010-2014

د. كردودي سهام

أستاذة محاضرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بسكرة، الجزائر

د. بن قدور علي

أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة، الجزائر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ باعتبارها أسلوب من أساليب المراجعة التحليلية الحديثة لأداء عملية التدقيق، وهذا ما تؤكدته العديد من الدراسات التي تناولت استعمالات الشبكات العصبية الاصطناعية في المراجعة التحليلية أهمها التي تناولت التنبؤ بالأرصدة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية، من أجل ذلك جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لتطبيق تكنولوجيا جديدة، لأداء نموذج يعرفنا على مؤشرات التحقيق التي تولدها المراجعة التحليلية، من خلال تطبيق نموذج الشبكات للتنبؤ بحجم المبيعات وتحديد الانحرافات الموجودة فيها، حيث قمنا باستخدام البيانات الشهرية خلال خمس سنوات لمركب تكرير الملح لوطاية بسكرة خلال الفترة (2010-2014). بينت النتائج أن أغلب الباحثون أشاروا إلى أن الشبكات العصبية الاصطناعية تملك إمكانية لتحسين المراجعة التحليلية، حيث ان تطبيقها كأداة للتنبؤ يبدو مفيدة لتحديد الأنماط التي يمكن أن تشير إلى تحقيقات محتملة من البيانات المالية غير المدققة للمؤسسة خلال السنة الحالية.

كلمات مفتاحية: شبكات عصبية اصطناعية، تكنولوجيا معلومات، مراجعة تحليلية، تدقيق، فعالية

Abstract

The aim of this study is to find out the contribution of artificial neural networks in forecasting as method of new analytical review to performance of the audit process, and many studies which addressed the use of ANN in analytical Procedure, the most important which dealt the forecasting the account balance to discover the material errors, In order to achieve the objective of this research, this paper is came as an attempt to improve the analytical methods through the application of new technology, represented by the artificial neural networks to perform a model to knows us the investigation indicators that generated by the analytical review. Through apply model of artificial neural network for the purpose of forecasting we have undertaken an applied field work in an enterprise specialized in the production of salt, located in El Outaya-Biskra for the period (2010-2014).

As result of the study, the most of the researchers pointed out that the artificial neural networks have the potential to improve the analytical procedures. Cause their application as tool to forecast it seems useful to identify patterns that could indicate a possible investigation of unaudited financial statements of the entity during the current year.

Key words: Artificial Neural Networks, Information Technology, Analytical Review, Audit, Effectiveness,

مقدمة

جاء تطبيق المراجعة التحليلية من أجل أن يحسن من أوجه القصور الكامنة لتقنيات التحليل التقليدية، من أجل ذلك ومن خلال هذا الورقة البحثية جاء كمحاولة لتحسين أساليب المراجعة التحليلية. حيث سنحاول التطرق إلى أهم التيارات التي عاجلت موضوع تبني تطبيق الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال المراجعة التحليلية مع محاولة لتطبيق اسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بحجم المبيعات واختبار ما إذا كان لها القدرة على تحسين أداء عملية التدقيق وذلك بالتعرف على الأخطاء الجوهرية، ومن هنا حاولنا طرح السؤال التالي:

هل النبؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية يمثل دعامة أساسية للمراجعة التحليلية من اجل أداء

عملية التدقيق ؟

للإجابة على إشكالية البحث سنتطرق للمحاور الثلاث التالية:

- **المحور الأول:** ماهية الشبكات العصبية الاصطناعية وفوائد استخدامها في المراجعة التحليلية؛
- **المحور الثاني:** تطبيقات للشبكات العصبية الاصطناعية في المراجعة التحليلية لتحسين من أداء عملية التدقيق؛
- **المحور الثالث:** دراسة حالة مركب تكرير الملح E.NA.SEL لوطاية-بسكرة-في الفترة (2010-2014).

1. ماهية الشبكات العصبية الاصطناعية وفوائد استخدامها في المراجعة التحليلية

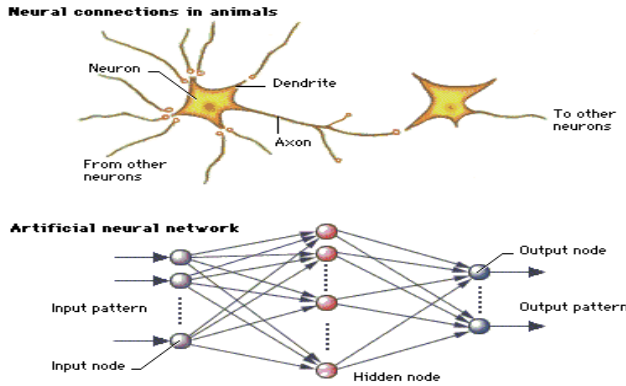
تعتبر الشبكات العصبية من أهم مجالات الذكاء الإصطناعي، الذي يعكس تطوراً هاماً ملموساً في طريقة التفكير الإنساني، وتدور فكرة الشبكات العصبية حول محاكاة العقل البشري باستخدام الحاسب الآلي.

1.1 تعريف الشبكات العصبية الاصطناعية.

قد تم إقتباس أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية من الشبكات البيولوجية العصبية، ويرجع الفضل إلى دخولها إلى دائرة الأعمال العالمية على يد Mc.Culloch و Pitts (1943)، والشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Network غالبا تسمى الشبكة العصبية Artificial Neural وهي نموذج رياضي أو نموذج حاسوبي يستند على الشبكات العصبية البيولوجية، فهي تتكون من

مجموعة مترابطة من الشبكات العصبية والمعلومات المعالجة باستخدام منهج ترابطي للحوسبة،¹ ومحاكاة الشبكات العصبية الاصطناعية يشير إلى محاكاة هيكلية العقل، التفكير والتعليم البشر .

الشكل رقم (1): مفهوم بسيط للشبكة العصبية البيولوجية والشبكة العصبية الاصطناعية



Source: YASHPAL SINGH, ALOK SINGH CHAUHAN, NEURAL NETWORKS IN DATA MINING, Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 2005 - 2009 JATIT., P 38

كما جاء تقسيم الشبكات إلى طبقات، حيث تتكون طبقات الشبكة من قائمة طبقة المدخلات (أولاً) وطبقة المخرجات (في الأخير)، وبين طبقة المدخلات والمخرجات يمكن أن نجد طبقة أو أكثر من الطبقات الخفية (انظر الشكل رقم 1). ضف إلى ذلك أن التنوع في أصناف الشبكات العصبية الاصطناعية يعطينا اختلاف في عدد الطبقات، في حين أن خرائط التنظيم الذاتي SOM Self Organisation Maps يتكون من طبقة مدخلات ومخرجات فقط.²

وفي تعريف جاء به الباحثان (Coakley.J & Brown.C (2000): أن الشبكات العصبية

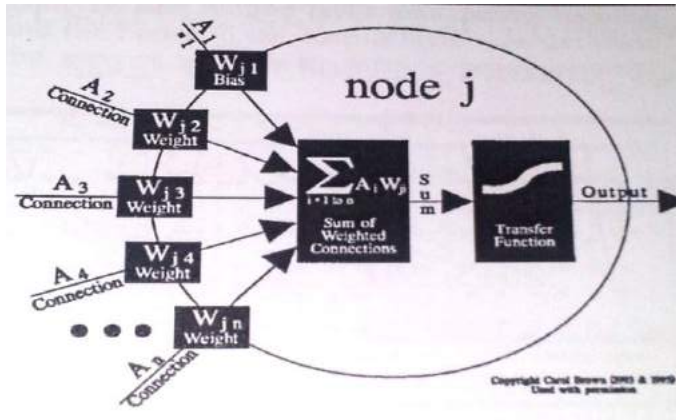
الاصطناعية ANNs تتكون من ترابط عنصري عالي للوحدات الحاسوبية تسمى عصبون Neural، كل

¹ YASHPAL SINGH, ALOK SINGH CHAUHAN, NEURAL NETWORKS IN DATA MINING, Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 2005 - 2009 JATIT., p37

² Efstathios Kirkos , Charalambos Spathis ,Yannis Manolopoulos, (2007). Data Mining techniques for the detection of fraudulent financial statements, Expert Systems with Applications, ELSEVIER, 32, 995-1003 , p999

وحدة حاسوبية (انظر الشكل رقم (2)) لها مجموعة من المدخلات المترابطة والتي تستقبل إشارات من وحدات حاسوبية أخرى وأداة ضبط التحيز، مجموعة أوزان لكل مدخل اتصال وأداة ضبط التحيز، ودالة التحويل التي تحول مجموع أوزان مدخلات التحيز للحكم على قيم المخرجات من الوحدة الحاسوبية.³

الشكل رقم (2) بنية بسيطة للشبكة العصبية الصناعية



Source : Coakley James R. and Brown Carol E. (2000), Artificial Neural Networks in Accounting and Finance: Modeling Issues, International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management, 9, 119-144 , p 121

من التعاريف السابقة فإننا يمكننا استخلاص تعريف شامل لماهية الشبكات العصبية الاصطناعية على أنها أحد أساليب الذكاء الصناعي المتطورة، تعتمد على فكرة التركيب العصبي للخلايا العصبية الطبيعية المكونة للعقل البشري، والتي تحاكي الذكاء البشري والسلوك الإنساني، كمحاولة لتقليد مهاراته من حيث اكتساب وتنظيم المعلومات، فهي بنية مكونة من مجموعة العناصر تسمى العصبونات.

2.1 مكونات الشبكات العصبية الاصطناعية.

كما رأينا أن الشبكات العصبية تحتاج لوحدة إدخال، ووحدات معالجة يتم فيها عمليات حسابية تضبط الأوزان، وعليه يمكن تحديد مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية فيما يلي:⁴

³ Coakley James R. and Brown Carol E. (2000), Artificial Neural Networks in Accounting and Finance: Modeling Issues, International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management, 9 : 119-144 , p121

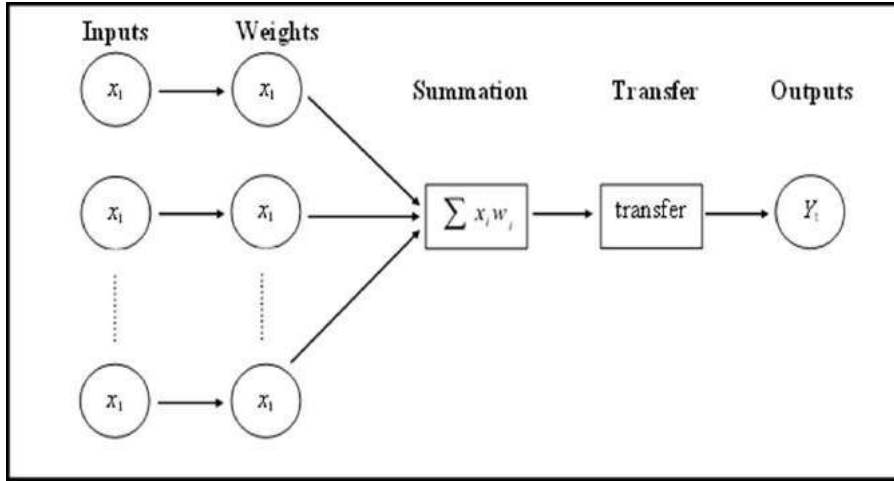
- **المدخلات:** والتي تحتوي على عدد من العقد والتي يمكن أن تكون على صورة بيانات كمية أو وصفية أو تكون مخرجات لوحات معالجة أخرى؛
- **المخرجات :** هي المستوى الأخير في الشبكة، والتي يمكن أن تكون الحل للمشكلة محل الدراسة؛
- **المستوى الخفي:** هو المستوى الذي يلي مستوى المدخلات، وقد يكون في الشبكة أكثر من مستوى مخفي (شبكة متعددة الطبقات)، أو تحتوي على مستوى مخفي واحد (شبكة ذات الطبقة الواحدة)؛
- **الأوزان:** يعبر الوزن في الشبكات عن القوة النسبية أو القيمة الحسابية للبيانات المبدئية المدخلة، ومن الممكن تعديل الأوزان من خلال خاصية التعلم في الشبكة والتي تعرف بدالة التجميع؛
- **الدالة التجميعية:** وقد يطلق عليها بدالة التحفيز، وذلك لأن العصب يقوم باستقبال المدخلات من الأعصاب الأخرى أو من المصادر الخارجية، وبالتالي يتم استخدام المخرجات؛
- **دالة التحويل:** أو بما يسمى دالة التنشيط إن كل خلية عصبية لها مستوى استثارة ، يتم حساب هذا المستوى عن طريق دالة التجميع وهذا ما يسمى بالمحاكاة الداخلية.

⁴ أنظر إلى :

- وائل حسن الجراحي أحمد(2008). استخدام الشبكات العصبية لزيادة جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العامة، دراسة ميدانية في محافظات القناة رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال. جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعيلية : مصر، ص ص 118، 119.
- درنالي عبد القادر، عدوكة لخضر، رملي محمد، " المفاضلة بين أسلوب Box-Jenkins و أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية GIPLAIT ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول:الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير 20/19 نوفمبر 2013، ص 08.

- Coakley James R. and Brown Carol E. (2000),OP.cit, p130

الشكل رقم (3): مكونات ومنظومة الشبكات العصبية الصناعية



المصدر: دريالي عبد القادر، عدوكة لخضر، رملي محمد، " المفاضلة بين أسلوب Box-Jenkins و أسلوب الشبكات

العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

GIPLAIT، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول: الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير 20/19

نوفمبر 2013، ص 07.

3.1 فوائد استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في المراجعة التحليلية

لقد تم تناول مفهوم المراجعة التحليلية من عدة جوانب، فقد تم تعريفها في أدبيات المحاسبة

المعاصرة بمصطلحات مختلفة منها:⁵

التدقيق القياسي: تنطلق من المقاييس العامة التي يعتمد عليها المدقق لتوقع حالة المؤسسة تحت

التدقيق، حيث يضع برنامج التدقيق استنادا لذلك؛

⁵ احمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، (2007). أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية

التدقيق -دراسة ميدانية-. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 4، ص 486.

تدقيق الكفاءة: نظرا لأهميتها بتحديد مستوى كفاية المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضع المؤسسة من خلال نشاطها السابق، إضافة إلى قيامها بتقييم أدائها ومستوياتها الإدارية المختلفة ولذلك سمية تدقيق الكفاءة.

في الأدبيات المحاسبية العديد من المصطلحات التي تستعمل لوصف المراجعة التحليلية في التدقيق مثل التدقيق التحليلي، المراجعة التحليلية، إجراءات المراجعة التحليلية، الأدلة التحليلية،⁶ في هذا البحث سوف نستعمل المراجعة التحليلية كمصطلح شامل للأصناف المختلفة للإجراءات التحليلية والتي تنتج الأدلة التحليلية لمراجع الحسابات .

إن أداء المدقق في كل حالة هو تأكيد موثوقية قيم الأرصدة، حيث يجب عليه التحقق من نظام المؤسسة للتسجيل، معالجة المعاملات وتقييم مدى كفايتها وملائمتها كأساس لإعداد البيانات المالية من أجل تحسين أداء عملية التدقيق. بالتالي يجب على المدقق تنفيذ هذه المراجعة للحسابات المالية والذي هو كاف بالتزامن مع الاستنتاجات المستخلصة من أدلة التدقيق الأخرى التي تم الحصول عليها، كإمكانية لمنحهم أساسا معقولا لرأيهم على البيانات المالية.

وقد قيمت بحوث التدقيق فعالية المراجعة التحليلية البديلة في قدرتها على توجيه الاهتمام نحو أرصدة الحسابات التي تحتوي على أخطاء جوهرية،⁷ هذه الإجراءات تراوحت من نماذج التنبؤ البسيطة نسبيا إلى طرق السلاسل الزمنية والشبكات العصبية الاصطناعية حيث تشير إلى الحاجة إلى منهجية، والتي يمكن تطبيقها لتحليل النماذج المعقدة والمرتبطة بالحسابات المالية، وبينت الكثير من هذه الدراسات أن المراجعة التحليلية يمكن تطبيقها على نحو فعال لمساعدة المدقق في اكتشاف الأخطاء الجوهرية* أهم هذه

⁶ Eija Koskivaara , (2007), Intergrating Analytical Procedures Into The Continous Audit Environment, Journal of Information Systems and Technology Management, Published by: TECSI FEA USP ,Vol. 3, No. 3 : 331-346 , p 334

⁷ Coakley, James R. (1995). op.cit, p 513

* انظر إلى الجدول رقم (1) بعض الدراسات التي تشير إلى دور المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالاعتماد على الشبكات العصبية الاصطناعية

الدراسات: (Coakley,1982; Coakley & Brown, 1991,1993, 1995; Busta & Weinberg 1998; Kinney, 1978, 1979, 1987; Kinney & Salamon, 1978, 1982; Knechel; 1986, Wright & Ashton, 1989, Loebbecke & Steinbart, 1987

وفي دراسة للباحثين Wright & Ashton (1989) خلصت إلى أنه في اكتشاف الأخطاء خلال التدقيق؛ 48% تكتشف عن طريق الاختبارات، 21% باستخدام الخبرة بالمحاذاة مع السنوات السابقة، 16% عن طريق إجراءات المراجعة التحليلية، 13% باستقصاء الزبون، 2% مع إجراءات التدقيق العامة، 8% وفي نفس الدراسة بينت أن بإمكان المدققين اكتشاف العديد من الأخطاء الناجمة عن مختلف الإجراءات الفاشلة.

وفي تقرير قدمه Wallace & Kreutzfeldt (1986) أن 40% من الأخطاء التي واجهتها خلال الانطلاق في التدقيق تم الكشف عنها من خلال استخدام المراجعة التحليلية، وفي دراسة قدمها الباحثان Hylas & Ashton (1982) وجدا أن حوالي 27% من تعديلات التدقيق الناتجة عن أكبر شركة للمحاسبين القانونيين CPA بأن الإشارات الأولى من التدقيق ناتجة من المراجعة التحليلية، لأن إجراءات المراجعة التحليلية تعتمد على افتراض حول المفهوم الضمني للبيانات وكيف للبيانات يمكن أن تكون مترابطة، يجب استخدامها بحذر، وتكون أكثر فعالية عندما تستخدم من قبل خبرة المدقق.⁹

ولأجل مراجعة تحليلية في ظل نظام الشبكات العصبية الاصطناعية تقدم خيار جذابا لتحسين أداء عملية التدقيق، فإن البحث والتطوير في وسائل التدقيق يعتبر مهم، لأن مهمة المدقق اليوم أصبحت أكثر إرهاقا وتعقيدا في آن واحد من أي وقت مضى.

حيث بين الباحثان Busta و Weinberg في دراستهما أن إجراءات المراجعة التحليلية في ظل الشبكات العصبية الاصطناعية لها مزايا أكبر من إجراءات المراجعة التقليدية، لان إجراءات المراجعة

⁸ Busta, Bruce– Weinberg, Randy. (1998) Using Benford's law and neural networks as a review procedure. Managerial Auditing Journal, 13 (6), p 356.

⁹ Coakley, James R. (1995). op.cit, p 513

التحليلية التقليدية لها القدرة في اكتشاف الأخطاء الكبيرة، في حين العديد من الأخطاء الصغيرة تكون أقل حظا في اكتشافها.¹⁰

وبمجرد التدريب فإنها يمكن التنبؤ بها وتصنيف أمثلة جديدة بسرعة كبيرة. لذلك إننا نرى أن المدققين قد يستفيدون من تطبيق الشبكات العصبية الاصطناعية، في الكشف عن الاتجاهات في البيانات المحاسبية، أو المقارنة بين السجلات المحاسبية، على سبيل المثال مع خوارزمية الانتشار العكسي المدقق قد يولد أدلة استنادا إلى الاتجاهات الداخلية في البيانات المحاسبية، ومن ثم مقارنة نتائج الشبكات العصبية الاصطناعية مع القيم الفعلية، أما مع خوارزم التنظيم الذاتي SOM* المدقق قد يتصور مجموعات وأنماط الكشف في البيانات المحاسبية.

كما ذكرنا سابقا، الشبكات العصبية الاصطناعية جيدة في التعامل مع البيانات، فمن ميزات نظام الشبكات العصبية الاصطناعية يمكن أن تمنح معلومات إضافية في عملية القرار، فبمساعدها يمكن للمدقق أن يجد بعض الأمور المتعلقة بالبيانات تكون أكثر كفاءة وفعالية من المراجعة التحليلية التقليدية.

بناء على ذلك فإن هذا النظام يتوقع استقرار العديد من المهام مع المدقق. علاوة على ذلك، الشبكات العصبية الاصطناعية تعتبر واحدة من التكنولوجيات الناشئة، فتكنولوجيا المعلومات تطورت وقدرات المعالجة للحواسيب الشخصية تجعلها ممكنة لنموذج نظام المعلومات القائم على الشبكات العصبية الاصطناعية لأجل عمليات المراقبة والضبط.

باختصار المدققون يمكن أن يستفيدوا من قدرة الشبكات العصبية الاصطناعية للتعلم من البيانات لدعم خبراتهم ومعارفهم حول شركة الزبون.

¹⁰ Busta, Bruce – Weinberg, Randy: op.cit, p 564

* SOM : Self Organisation Maps

2. تطبيقات للشبكات العصبية الاصطناعية في المراجعة التحليلية لتحسين من أداء عملية

التدقيق

في هذا الجزء سنقدم نظرة عامة لدراسات الشبكات العصبية التي ترتبط بمجال التدقيق، والتي نرى أنها تخدم عملية المراجعة التحليلية. وتكمن أهم مجالات تطبيقات الشبكات العصبية الاصطناعية في المراجعة التحليلية فيما يلي:

- اكتشاف الأخطاء الجوهرية؛
- اكتشاف ممارسات التزوير التي تقوم بها الإدارة؛
- دعم قرارات الاستمرارية؛
- تحديد مشاكل الدائقة المالية؛
- تقييم مخاطر الرقابة الداخلية.

1.2 اكتشاف الأخطاء الجوهرية:

إن أكبر مجال لتطبيق الشبكات العصبية الاصطناعية في عملية المراجعة التحليلية هي الأخطاء الجوهرية، حيث إن تطبيقات الأخطاء الجوهرية توجه اهتمام المدقق إلى قيم الحسابات المالية عندما للعلاقات الحالية لا تتوافق مع العلاقات المتوقعة. فالمدقق له القرار فيما إذا/وما هي طبيعة إشارات التدقيق الإضافية المطلوب القيام بها لتفسير النتائج غير المتوقعة، وغاذاج الشبكات العصبية الاصطناعية للأخطاء الجوهرية تخص كل من توقع القيم المستقبلية أو ترتيب البيانات، وفي مايلي عرض لأهم الدراسات والبحوث التي تناولت مواضيع الشبكات العصبية الاصطناعية لمشاكل الأخطاء الجوهرية:

1.1.2 دراسات الباحثان¹¹: Coakley and Brown (1991a), Coakley and Brown

(1993), and Coakley (1995)

تقوم هذه الدراسات على اختبار ما إذا كان للشبكات العصبية الاصطناعية القدرة على تحسين أداء عملية التدقيق وذلك بالتعرف على الأخطاء الجوهرية، حيث قام الباحثان باستخدام البيانات الشهرية خلال الأربع سنوات للمؤسسات متوسطة الحجم، أما النموذج الذي قدماه يستند على التنبؤ بالاتجاهات. بيانات السنوات الثلاث الأولى استخدمت لتدريب المجموعة، أما السنة الرابعة من البيانات استخدمت كفترة تنبؤية لتقييم أداء الشبكة العصبية الاصطناعية ANN، ولتمثيل أغلب أصناف الميزانية العمومية، تم اختيار خمسة عشر رصيد حساب.

تقوم هذه البحوث على مقارنة النقص المفترض للأخطاء الحالية- على اعتبار بعدم وجود أخطاء في القوائم المالية- ومصدر الأخطاء الجوهرية لتقييم أداء الشبكات العصبية الاصطناعية، وقد أثبتت الشبكات العصبية الاصطناعية مقدرة تنبؤية جيدة مع تباين كلي أقل في القيم المتوقعة، من ناحية أخرى بين الباحثان أن طبيعة التقلبات في البيانات المالية تحد من فعالية كل إجراءات المراجعة التحليلية.

¹¹ أنظر إلى:

- Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1991a) Neural Networks Applied to Ratio Analysis in the Analytical Review Process. In: Proceedings of the Fourth International Symposium on Expert Systems in Accounting, Finance and Management, University of Southern California, Pasadena California, USA, October 30 – November 1, 1991, 1–36.
- Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1993) Artificial Neural Networks Applied to Ratio Analysis in the Analytical Review Process. International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management, 2 (1): 19–39.
- Coakley, James R. (1995) Using Pattern Analysis Methods to Supplement Attention-Directing Analytical Procedures. Expert Systems with Applications, 9 (4): 513–528

2.1.2 دراسة الباحثان¹² : Coakley and Brown (1991b)

في هذه الدراسة اختبر الباحثان تكنولوجيا الشبكات العصبية الاصطناعية للتعرف على نماذج في النسب المالية، لشركة صناعية متوسطة الحجم. كذلك قاما بالتنبؤ بالقيم المستقبلية عن طريق الشبكات العصبية الاصطناعية. تم تحديد الأرصدة المالية التي تمنح معلومات حول الملائمة المالية للشركة وحركة حسابات الذمم والمخزون. تم تدريب النموذج باستخدام 36 شهر من البيانات مع عملية الترابط الذاتي auto-association* .

3.1.2 دراسة الباحث¹³ : Busta, Weinberg (1998)

من خلال هذه الدراسة قام الباحثان بالتحقق من مقدرة الشبكات العصبية الاصطناعية في درجة اكتشافها لمختلف التلاعبات في مجموعات البيانات المستمدة من توزيع بنفورد** ، وذلك من خلال التفرقة بين البيانات المالية "العادية" "" و "المتلاعب بها" أو المزورة حيث أن الشبكة تحلل متغيرات المدخلات ثم تولد تقديرات لدرجة التشويش في مجموعات البيانات.

تم جمع 800 من مجموعات بيانات، كما قام الباحث باختبار ستة (06) شبكات عصبية الاصطناعية تم تصميمها لتحديد النموذج الأكثر فعالية، قيمة العتبة لاستقرار الاختباري خلال عملية التدريب كنقطة توقف لمعقولية الشبكة هي 0.09.

¹² Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1991b) Neural Networks for Financial Ratio Analysis. In: Proceedings of The World Congress on Expert Systems, ed. by Jay Liebowitz. Orlando Florida, USA, December 16–19, 1991, 132–139.

* الترابط الذاتي auto-association او التنظيم الذاتي Self Organisation هي خوارزم التي تعتمد على

التدريب غير المراقب بحيث يتم تدريب مدجلات الشبكة ذاتيا دون الحاجة الى مراقب

¹³ Busta, Bruce– Weinberg, Randy (1998) Using Benford's law and neural networks as a review procedure. Managerial Auditing Journal, 13 (6): 356–366

**يقول قانون بنفورد Benford' low أن أرقام الأعداد التي تحدث بشكل طبيعي توزع على نمط تنبؤي. حيث أنه يحدد الوتيرة المتوقعة لكل رقم في موضع في المجموعة من الأرقام العشوائية .وهذا يعني أن فرص أي رقم في قاعدة بيانات معينة هي التي يمكن التنبؤ بها حسابيا .لان الوتيرة المتوقعة لكل رقم في المجموعة هو معروف. طريقة فعالة للمدققين ليس فقط للتعرف على العمليات المتناقضة بل لاكتشاف الأخطاء في أرقام الحسابات

بينت نتائج البحث أن الشبكات العصبية الاصطناعية قادرة على التصنيف الصحيح بنسبة 70.8% أنها صحيحة من مجموعات البيانات الـ 800، من ناحية أخرى النتائج جد حساسة لمستوى التشويش في كل مجموعة، حيث بينت النتائج أنه إذا كانت البيانات "مغشوشة" عند مستوى 10% أو أكثر فإن الشبكة سوف تكتشف هذا عند 68% من الوقت، وإذا كانت البيانات غير مغشوشة، الاختبار سوف يشير إلى أن البيانات "نظيفة clean" بمعدل 67% من الوقت، لان إجراءات المراجعة التحليلية لا تستخدم بشكل منعزل. كما بينت الدراسة إلى أن إجراءات المراجعة التحليلية الموضحة في هذه الدراسة لها مزايا أكبر من إجراءات المراجعة التقليدية لان إجراءات المراجعة التحليلية التقليدية لها القدرة في اكتشاف الأخطاء الكبيرة في حين العديد من الأخطاء الصغيرة تكون اقل حظا في اكتشافها

2.2 ممارسات التزوير التي تقوم بها الادارة

يمكن تعريف ممارسات التزوير التي تقوم بها الإدارة كاحتيايل مقصود مرتكب من قبل الإدارة، والذي يصيب المستثمرين والدائنين من خلال التضليل الجوهرى للبيانات المالية. والمدققين لا يمكنهم إجراء افتراضات فيما يتعلق بالأمانة أو التزوير من قبل الإدارة. ينبغي عليهم أن يكونوا على بينة من إمكانية التزوير التي تقوم بها الإدارة عند البداية في عملية التدقيق وإعادة النظر في احتمال تحريفات الإدارة.

1.2.2 دراسة الباحثان¹⁴ Green and Choi (1997)

قام الباحثان بتطوير نموذج للشبكات العصبية الاصطناعية والذي يصنف التزوير باستخدام البيانات المالية، حيث قام الباحثان باستخدام خمس نسب مالية، وثلاث أرصدة حسابات كمتغيرات المدخلات للشبكة، تتكون عينة التزوير من البيانات المالية لمختلف الشركات التي تم تصنيفها من قبل لجنة

¹⁴ Green, B. P. and J. H. Choi. 1997. Assessing the risk of management fraud through neural network technology. Auditing: A Journal of Practice and Theory Vol. 16, (01). (Spring): 14 - 28

الأوراق المالية والبورصات¹⁵، أما البيانات المالية لعينة غير المزورين يتم اختيارهم مباشرة من الحاسوب ومطابقتها لعينة التزوير لسنة، وحجم، وصناعة سنة الاساس.

أظهرت النتائج أن الشبكات لها إشارات محتملة لتحقيقات اضافية حول التزوير وأداة اكتشاف، كما بينت النتائج أن مجموع كل من معدلات الخطاء من النوع الأول والنوع الثاني تشير إلى أنها اقل من النموذج القياسي للاحتمال العشوائي 1.00 وهذا دليل على فعالية اجراءات المراجعة التحليلية، أيضا من النتائج أن الخطاء من النوع الثاني في انخفاض مستمر.

3.2 قرارات مبدأ الاستمرارية والضائقة المالية

يمنح مدقق حسابات رأي مشكوك فيه للاستمرارية، عندما تكون شركة الزبون في خطر الفشل أو مؤشرات أخرى من علامات الضائقة التي تحدّد قدرتها على الاستمرار، ومن بين حالات عدم القدرة على الاستمرارية الإفلاس.

1.3.2 دراسة الباحثون: ¹⁶ Hansen , McDonald , Stice (1992)

أجرى الباحثون دراستهم على عينة تتكون من 80 شركة بها ذائقة مالية؛ 40 شركة تحصلت على تقرير المدقق بالاستمرارية للمؤسسة، و 40 التي لم تتلق تقرير المدقق بإستمرارية المؤسسة؛ كذلك 98 مؤسسة متورطة في المقاضاة، حيث قام الباحثان بوضع نموذجين مع بيئة متغيرات مختلفة؛ نموذج ابداء الرأي حول التدقيق والذي يتكون إما من 12 نسبة من البيانات المالية الختامية أو معلومات الدفاتر الختامية الأخرى كمتغيرات، ونموذج التقاضي والذي يتكون من 9 متغيرات . متوسط الخطأ للنموذج الأول هو 8.43% و 20.11% للنموذج الثاني.

¹⁵ SEC : Securities and Exchange Commission

¹⁶ Hansen, James V. – McDonald, James B. – Stice, James D. (1992) Artificial Intelligence and Generalized Qualitative-Response Models: An Empirical Test on Two Audit Decision-Making Domains. Decision Science, 23 (3): 708–723

تشير نتائج الباحثون في حالة التوقع بالنموذج الأول "ابداء الراي حول التدقيق"، نماذج الاستجابة النوعية يتم أدائه عند مستوى تنافسي مع نماذج تعليم الآلة، حيث ذكر الباحثون أن نماذج الاستجابة النوعية يمكن أن تكون بديل مرغوبا فيه عند عينات تدريب صغيرة نسبيا، وان هناك حاجة لدمج معلومات إضافية مثل احتمالات الفترة، تكاليف الخطأ.

2.3.2 دراسة الباحثان: ¹⁷ Koh, Tan (1999)

قام الباحثان بالتنبؤ باستمرارية المؤسسة من خلال 6 نسب مالية مع نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية، وكانت مجموعة البيانات عبارة عن عينة من المؤسسات مقسمة إلى 165 مؤسسة مع عدم الاستمرارية للمؤسسة و 165 متطابقة مع مبدأ الاستمرارية، اما في تطبيقه للشبكات تم استعمال 300 حالة من اجل تدريب الشبكة، أما 30 حالة الباقية من اجل الاختبار، تم مقارنة نتائج الاستمرارية للشبكات العصبية الاصطناعية مع نموذج الاحتمالية ووجهة نظر المدقق، فكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن الشبكات العصبية الاصطناعية على الأقل جيدة مثل ما هي كذلك في كل من نموذج الاحتمالية ونموذج المدققون لأجل التنبؤ بحالات الاستمرارية للمؤسسات انطلاقا من النسب المالية.

4.2 تقييم مخاطر الرقابة

يأخذ المدقق بعين الاعتبار الحسابات الكمية هائلة من البيانات عند تقييم المخاطر في هيكل الرقابة الداخلية لمؤسسة فشلت في منع أو اكتشاف الأخطاء كبيرة في البيانات المالية. بالتالي، تقييم مخاطر الرقابة هو عملية منهجية لدمج الأحكام المهنية حول عوامل المخاطر ذات الصلة، أهميتها النسبية والظروف المعاكسة المحتملة و / أو الأحداث التي أدت إلى تحديد الأنشطة القابلة للتدقيق.

¹⁷ Koh, Hian Chye – Tan, Sen Suan (1999) A neural network approach to the prediction of going concern status. Accounting and Business Research, 29 (3): 211–216.

1.4.2 دراسة للباحثين:¹⁸ Ramamoorti, Andrew, Richard. (1999)

قام الباحثان باستخدام 26 متغير كمي و 19 متغير نوعي لعوامل الخطر كمتغيرات المدخلات للنماذج، تم تعريف المخاطر في سياق المراجعة الداخلية، كما تم تصميم النماذج في محيط كليات الجامعة الحكومية، حيث أن العينة تتكون من 141 من كليات الجامعة، حيث تم استعمال معدل 70% من البيانات لعينة تدريب الشبكة، 30% كبيانات المقاومين، أما قيم عامل الخطر النوعي استخلصت من موظفي التدقيق باستخدام المراجعة باستخدام مقياس محدد مسبقا 0-9، وكان عدد من المتغيرات المحددة في نهاية المطاف لبناء نماذج في 7 إلى 18 مجموعة.

أشارت النتائج إلى أن المدققين الداخليين يمكن لهم الاستفادة من استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية لتقييم الخطر، حيث أن نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية تستقطب الخمس وعشرون الأولى من الكليات المحفوفة بالمخاطر بمعدل دقة يتراوح بين 72-84%.

3. دراسة حالة مركب تكرير الملح E.NA.SEL لوطاية -بسكرة- في الفترة 2010-2014

كما هو معلوم أن القوائم المالية لأي مؤسسة تحتوي العديد من أرصدة الحسابات، وهنا يكمن دور المدقق حيث هو بحاجة لتحديد فيما إذا كانت هذه الأرصدة خالية من الأخطاء الجوهرية، وتتطلب إجراء تعديل على البيانات المالية.

قبل التطرق إلى تحديد الارصدة المراد تدقيقها سنحاول حصر أهم مصادر الأخطاء التي تستعمل للتأثير على تحليل الأرصدة. هناك نوعين من مصادر الأخطاء تستعمل للتأثير على تحليل الأرصدة المالية: مشتريات غير مسجلة و تسجيل وهمي للمبيعات، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التركيز على امكانية وجود اخطاء جوهرية ناتجة عن مبيعات وهمية.

¹⁸ Ramamoorti, Sridhar – Bailey, Andrew D. Jr – Traver, Richard O. (1999) Risk Assessment in Internal Auditing: A Neural Network Approach. International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management, 8 (3): 159-180

1.3 وصف المؤسسة محل الدراسة :

يعد مركب الملح بلوطاية أهم الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية E.NA.SEL، حيث تنتج إيرادات ما يقارب 120 مليون دج في السنة، من خلال هذه الدراسة تم الحصول على الأرصدة الفعلية لنهاية كل شهر للتجارة بالجملة لأربع سنوات تقويمية 2010-2014، وعلى الرغم أن كل سنة من هذه السنوات الأربع تم تدقيقها، إلا أن الأرصدة الشهرية لم تدقق بشكل فردي، كان من المفترض أن هذه الأرصدة الشهرية خالية من الأخطاء الجوهرية، أضف إلى ذلك لم تكن هناك تسويات محاسبية في نهاية السنة للحسابات، وفي هذه الحالة الأخطاء المكتشفة من خلال تطبيق المراجعة التحليلية تمثل خطأ من النوع الثاني وذلك على افتراض عدم وجود أخطاء جوهرية في حين اكتشاف أخطاء على مستوى الأرصدة الشهرية.

تطبق المراجعة التحليلية لتقدير الرصيد المتوقع في الحساب، هذا الرصيد المتوقع يقارن مع الرصيد الحالي لتحديد فيما إذا كان هناك تباين، وهناك نتيجتين من هذه المقارنة:

- إذا كان التباين الجوهري موجود، مع المراجعة التحليلية تشير إلى الحاجة إلى تحقيقات إضافية في الحسابات المالية؛
- إذا كان التباين الجوهري لم يتم اكتشافه، ثم الحاجة إلى تحقيقات إضافية في الحسابات المالية لا تشير إلى ذلك.

بالإضافة فإن توليفات نتائج المراجعة التحليلية تمنح أربع أنواع من القرارات؛ أهمها القرارات الخاطئة التي تمنح الخطأ من النوع الأول والذي يمثل مقياس للكفاءة، حيث أن العدد الكبير من هذا النوع من الخطأ يمكن أن يقلل من كفاءة التدقيق، لأنها حسابات إضافية يمكن الاستغناء عنها، أما النوع الثاني من القرارات الخاطئة والتي تشكل لنا خطأ من النوع الثاني والذي يحدث عندما للمراجعة التحليلية تفشل للإشارة إلى وجود خطأ جوهري هو في الواقع موجود.

أما بالنسبة لاستخدام الشبكات العصبية كأسلوب حديث في المراجعة التحليلية ، فإنها تحتاج في حالة التنبؤ على بيانات تاريخية في شكل سلسلة زمنية، وفي دراستنا هذه تم تطبيق التنبؤ بالمبيعات الخاصة المركب الملح لوطاية بسكرة*، حيث تم الحصول على المبيعات الشهرية في شكل سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 أي ما يمثل 60 مشاهدة (أنظر الجدول رقم(1))

الجدول رقم (1) تطور المبيعات الفعلية الشهرية للفترة الممتدة 2010-2014.

6118884,00	6174132 ,00	5786570,00	5505870,00	3445823,00	2262335,00	01 إلى 06-2010
8665769,88	8169173.53	8318930.65	8121619.73	7124612.45	7022082.80	07 إلى 12-2010
8127653.37	8515793,34	8257169,81	7306078,98	10643785,68	8154776,54	01 إلى 06-2011
16183542,80	8837329,04	9358110,26	8396883,57	7693131,95	8106468.42	07 إلى 12-2011
8109847,29	8106246,44	7079555,15	8101703,22	9803457,99	9316280,18	01 إلى 06-2012
16557321,79	9598580,00	10530134,43	9822913,34	4026462,62	6870723,08	07 إلى 12-2012
9826564,02	9021096,08	9414533,72	5517509,04	5670983,66	2362272,07	01 إلى 06-2013
13302138,63	12011181,53	11025450,37	8933562,25	6796020,27	9077726,38	07 إلى 12-2013
22171630,38	7933840,77	12167330,75	10311582,5	10513155,4	7065784,26	01 إلى 06-2014
11075152,21	18763107,21	17190091,38	22362479,3	8204810,5	16792417,8	07 إلى 12-2014

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تصريجات G50 للسنوات 2010-2014

السلسلة الموجودة لدينا تتمثل في المبيعات الشهرية للملح والمحددة بـ 60 مشاهدة ممتدة من جانفي 2010 إلى ديسمبر 2014، بمتوسط حساب 9362169,55 وقيمة دنيا 2262335,00 سجلت في سنة 2010 و قيمة قصوى 22362479,34 في سنة 2014، وتشتت قيم هذه السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 4074331,56 أما فيما يخص معامل التباين $1,66E+13$ ، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة هذا ما يشير بالنسبة للمدقق لاحتمال وجود أخطاء جوهرية والتي تحتاج إلى تحقيقات إضافية.

* المؤسسة محل الدراسة لا تعتمد على أساليب المراجعة التحليلية سواء التقليدية أو المتطورة، كما أن المركب لا يعتمد في تنبؤاته بالمبيعات على الأساليب الكمية بشكل أساسي، وإنما يتم الحصول على المبيعات المخططة من خلال الوحدة المركزية لقسنطينة.

2.3 نموذج تحليل البيانات والبرامج الجاهزة المستخدمة

تتطلب أي عملية قياس تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة، ومن ثم تحديد حزم البرامج الجاهزة التي سوف يتم استخدامها، وكما هو معلوم أن المراجعة التحليلية تعتمد على الأساليب الكمية التقليدية والمتطورة، ولذلك سنتطرق في هذا الجزء لاحد أهم الاساليب الحديثة ممثلة في نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية:

1.2.3 نموذج الشبكات العصبية الصناعية

كأحد الأساليب الشائع استخدامها في التطبيقات التجارية وبخاصة في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد تم استخدام هذا الأسلوب للتنبؤ بالمبيعات الشهرية وكذا التوصيف بوجود أو عدم وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية المدققة على اعتبار انه تم تدقيق البيانات السنوية وعدم تدقيق البيانات الشهرية، والتأكد من مدي قدرة أسلوب الشبكات العصبية الصناعية على التنبؤ الدقيق.

2.2.3 برنامج الشبكات العصبية الصناعية (MATLAB R2013a)

اعتمد الباحثان في إجراء التجارب الخاصة باستخدام أسلوب الشبكات العصبية الصناعية لتصنيف الأخطاء الجوهرية ومصادرها والتنبؤ بالمبيعات الشهرية، على أحد البرامج التي تستخدم في بناء الشبكات العصبية الصناعية وهو برنامج (MATLAB R2013a)، يقوم هذا البرنامج ببناء الشبكة العصبية واختبار دقتها، مروراً بمراحل أساسية بعد أن يحول إليه ملف البيانات المراد بناء الشبكة العصبية على أساس ما يحتويه الملف من بيانات تخص المشكلة المراد التنبؤ بها او تصنيف مكوناتها.

3.3 نتائج المراجعة التحليلية باستخدام أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم

المبيعات

تطوير المراجعة التحليلية باستخدام نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ ينطوي على اختيار النموذج المناسب للشبكات العصبية الاصطناعية وإعداد بيانات المدخلات وتدريب النموذج، وكما ذكرنا اعلاه العديد من الدراسات قدمت افكار في مختلف نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، ومن

الجهود السابقة ركزت على إمكانية التنبؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية، العديد من العوامل التي تؤثر على أداء المراجعة التحليلية البديلة التي تحتوي مستويات جوهرية ومستويات احصائية للثقة المفروضة على المراجعة التحليلية، ولتحديد نموذج ANN نحتاج مواصفات خاصة لخوارزمية التدريب ، وبنية معمارية ودالة التنشيط ، وبالمرور على مجموعة من الخطوات محددة ادناه تحصلنا على النتائج التالية:

3.3.1 خطوات التنبؤ باستخدام الشبكة العصبية الاصطناعية:

يمكن تحديد أهم خطوات التنبؤ باستخدام الشبكة العصبية مع أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

أ. اختيار المتغيرات والمتمثلة في السلسلة الزمنية للمبيعات الشهرية من مادة الملح تم الحصول عليها من دائري المحاسبة والمالية ودائرة التجارة لمركب الملح لوطاية بسكرة، وهذا لفترة زمنية تمتد من جانفي 2010 إلى ديسمبر 2014 (60 مشاهدة)؛

ب. معالجة البيانات مادام انه تتوفر لدينا سلسلة زمنية واحدة فقط، وتوقع القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية $y(t)$ والذي يعتمد على القيم الماضية من هذه السلسلة فإن هذا الشكل يعد من أشكال تنبؤ الانحدار الذاتي غير الخطي (NAR)؛

ج. مرحلة تحليل البيانات. في هذه المرحلة يقوم البرنامج بتقسيم البيانات إلى مجاميع، حيث سيتم تقسيم ناقلات المدخلات ونواقل الهدف العشوائي إلى ثلاث مجموعات:

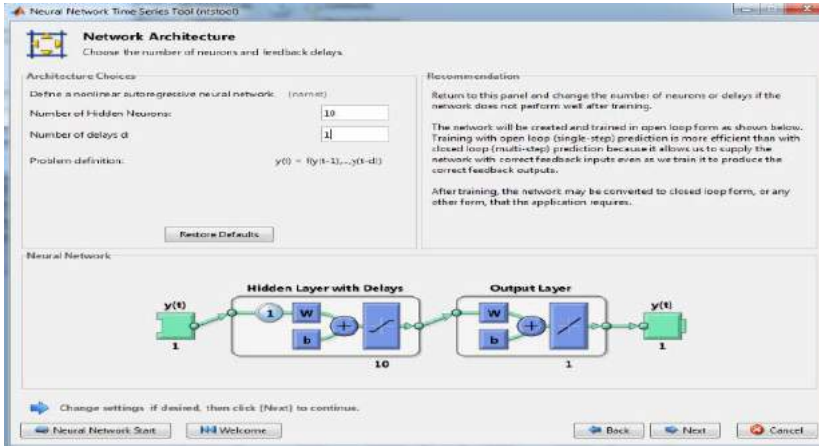
- 70% للتدريب أي ما يعادل 42 مشاهدة؛
- 15% (09 مشاهدة) لأجل التحقيق من أن الشبكة معممة؛
- 15% (09 مشاهدة) المتبقية كاختبار مستقل تماما عن تعميم الشبكة.

د. تحديد النموذج: في تحديد هذا النموذج للشبكة العصبية تم اختيار الآتي:

- عدد عصبونات الإدخال يساوي الواحد، وهي عبارة عن المبيعات الشهرية 60 مشاهدة؛
- عدد الطبقات المخفية حددت آليا بطبقة واحدة؛
- عدد العصبونات المخفية والذي يحدد عن طريق التجربة والذي حدد آليا ب 10 طبقات؛

- عصبون الإخراج و يساوي الواحد.

الشكل رقم (4) نموذج الشبكة: بيان خوارزم الشبكة العصبية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*.

قد نحتاج إلى ضبط هذه الأرقام إذا كان أداء تدريب الشبكة رديء، حيث العدد الافتراضي من التأخر يساوي 2 وقد تم تغيير هذه القيمة إلى 1 وهذا بعد إعادة التدريب.

هـ. التدريب: تضم هذه المرحلة مايلي:

- تعليم النموذج: حتى تتحقق الاستفادة من استخدام الشبكات العصبية في التنبؤ والتصنيف، والتأكد من دقة نتائجها وقدرتها التنبؤية، لابد من إيجاد مجموعة الأوزان بين العصبونات والتي تحدد أقل قيمة لمتوسط مربع الخطأ، MSE^{19} ، وبأخذ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ نكون قد وصلنا لمقياس آخر وهو جذر متوسط مربعات الأخطاء RMSE

- خوارزمية شبكة الانتشار الخلفي للخطأ: تستخدم خوارزمية التدريب لتقليل الميل.

¹⁹ متوسط مربعات الأخطاء (MSE): وهو يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في قياس جودة التوفيق

$$MSE = \frac{\sum_{i=1}^n e^2}{n}$$

للمنماذج، وبحسب وفقاً للمعادلة

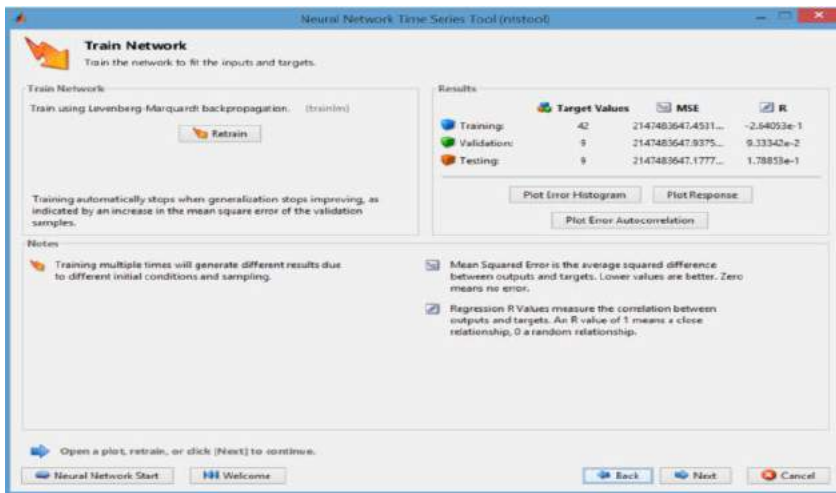
و. تنفيذ الشبكة: حيث تختبر الشبكة من حيث قدرة التكيف مع حالة التغير في دورة وإمكانية إعادة

التدريب والوصول إلى أقل مربع خطأ عند تغير البيانات.

2.3.3 نتائج التنبؤ بالشبكة العصبية الاصطناعية

من خلال عملية التدريب تحصلنا على النتائج الأولية:

الشكل (5) بيان لتدريب الشبكة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*.

حيث كان:

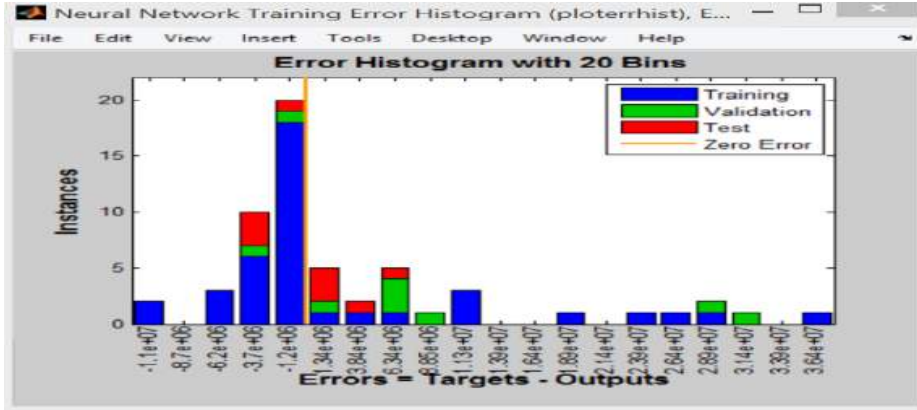
معيار التقييم المعتمد عليه عبارة عن معامل الارتباط و MSE

معيار التدريب: $R = -2.6405$, $MSE = 1.208520 \times 10^{-14}$

معيار التحقق: $R = 0.9333$, $MSE = 2.26251 \times 10^{-14}$

معيار اختبار الاستقلالية: $R = 1.7885$, $MSE = 1.12209 \times 10^{-13}$

الشكل (6): المدرج التكراري للمعايير الثلاث اعلاه



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أعمدة المدرج التكراري غير متناظرة بالنسبة للمحور الصفري، مما يستلزم علينا القيام بتدريب الشبكة.

من جهة أخرى كذلك، معيار التقييم المستخدم في شبكة الانتشار العكسي لتقييم الخطأ هو أقل

قيمة لمتوسط مربع الخطأ MSE، والذي تم إيجاداه يساوي قيمة 1.20195×10^{14} العدد الافتراضي من

التأخر الذي هو 2، ولكن يبقى الإشكال المطروح هل يمكن أن نحسن من قيمته. ومن خلال دراسة دالة

الارتباط الذاتي والمبينة في الشكل رقم (6)، حيث نلاحظ أن معظم الحدود تقع خارج مجال الثقة وهذا

مؤشر على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء مما يتحتم علينا إعادة تدريب النموذج للحصول على أفضل

أداء لها.

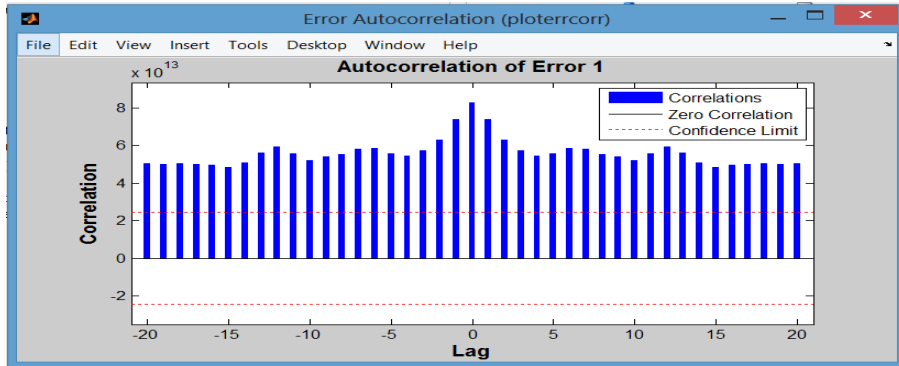
د. كردودي سهام

د. بن قدور علي

التنبؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق،

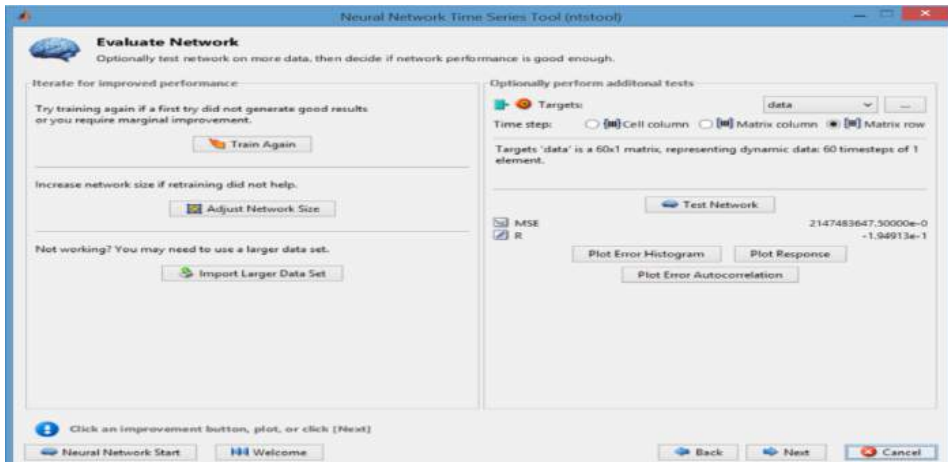
حالة مركب تكرير الملح E.NA.SEL (بسكرة) في الفترة 2010-2014

الشكل (7) دالة الارتباط الذاتي للأخطاء



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على MATLAB R2013a.

الشكل (8): النتائج الأولية لمعيار MSE و R



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على MATLAB R2013a.

أما معامل الارتباط $R = -0.19491$ والذي يعكس القيمة المقاسة للعلاقة بين الأهداف والمخرجات والنتائج الأولية لمعامل الارتباط ومجموع مربعات الاخطاء مبينة في الشكل المقابل (7) ومن خلال عملية إعادة التدريب تحصلنا على النتائج النهائية الموالية:

الشكل رقم (9) بيان لإعادة تدريب الشبكة.

معيار التدريب:

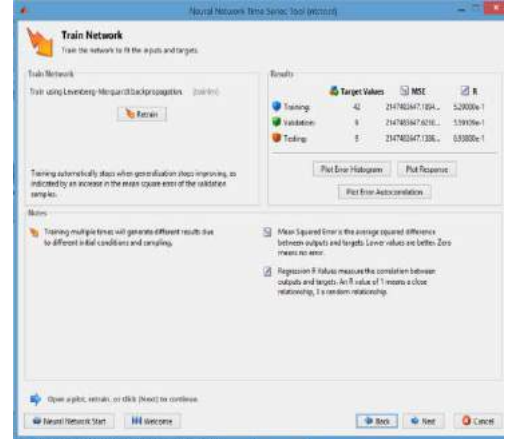
$$R=0.529, \text{ MSE}=1.38077\text{E}13$$

معيار التحقق:

$$R=0.5591, \text{ MSE}=7.0819\text{E}12$$

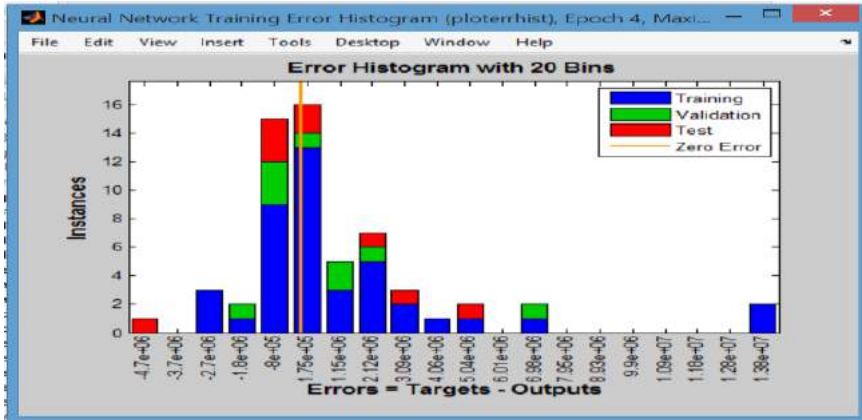
معيار اختبار الاستقلالية:

$$R=0.6938, \text{ MSE}=8.3089\text{E}12$$



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*.

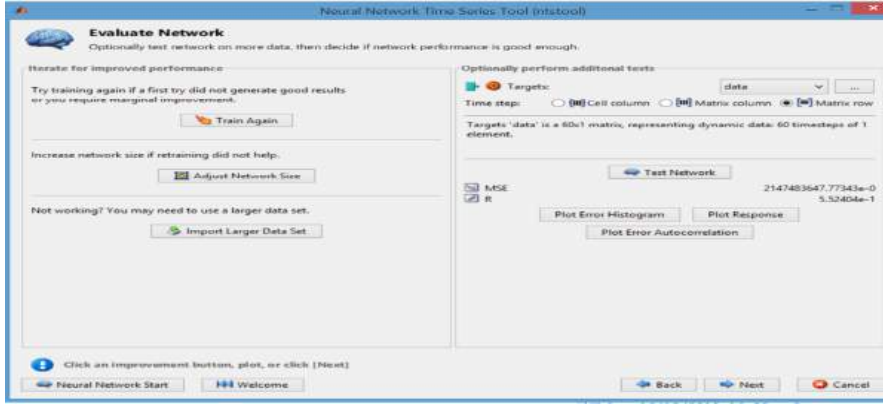
الشكل (10): المدرج التكراري للمعايير الثلاث اعلاه بعد عملية التدريب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*.

نلاحظ ان المدرج التكراري متناظر بالنسبة للمحور الصفري أي أن الاخطاء متناظرة بالنسبة للصفر، مما يعني انه لا يوجد هناك اشكال في هذه العينة، من جهة أخرى خوارزم شبكة الانتشار الخلفي للخطأ لتقليل الميل، أي أقل قيمة لمتوسط مربع الخطأ MSE والذي تم ايجاده يساوي قيمة $1.194\text{E}+12$ بالعدد الافتراضي من التأخر الذي هو 1.

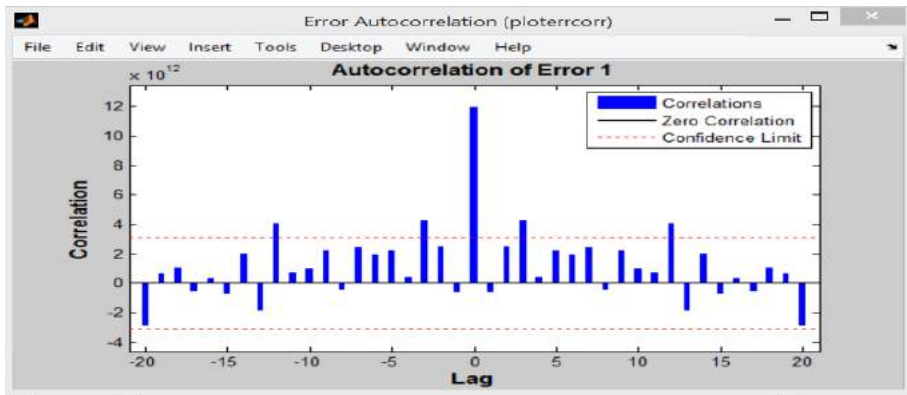
الشكل (11): النتائج النهائية لمعيار MSE و R



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على MATLAB R2013a

أما معامل الارتباط $R=0.5524$ والذي يعكس القيمة المقاسة للعلاقة بين الأهداف والمخرجات. كل هذه مؤشرات تدل على عدم تدريب الشبكة مرة أخرى، النتائج مبينة في الاشكال (8)(9)(10) وللحكم على أقل قيمة لمتوسط مربع الخطأ أو صحة النموذج المدروس نستعين بدالة الارتباط الذاتي للأخطاء الذي يوضحه الشكل (12)

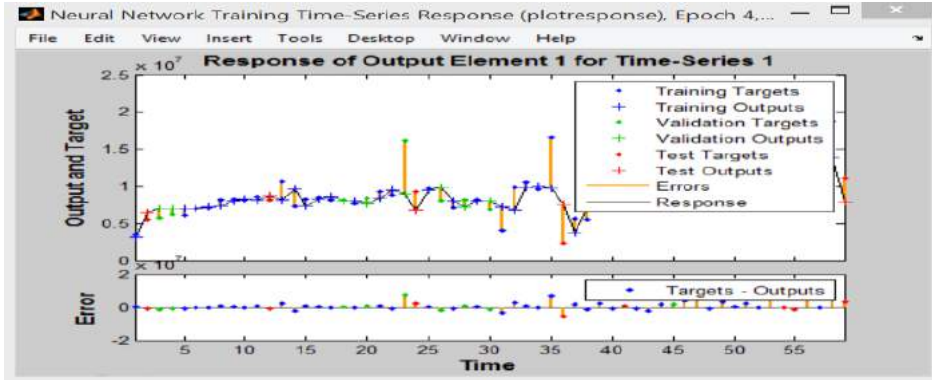
الشكل (12): دالة الارتباط الذاتي للأخطاء بعد إعادة التدريب



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على MATLAB R2013a

حيث نلاحظ أن أغلب الحدود تقع داخل مجال الثقة بين 2 و -2، وهذا مؤشر على غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء والذي يعكس استقرار السلسلة الزمنية والموضحة في الشكل رقم (13)

الشكل (13): دالة الاستجابة للمخرجات للسلسلة الزمنية مع دالة الارتباط الذاتي للاخطاء



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على *MATLAB R2013a*

3.3.3 قياس جودة التوفيق:

لقياس جودة التوفيق الشبكات العصبية كأسلوب من اساليب المراجعة التحليلية في مجال التنبؤ لأداء عملية التدقيق، اقتصرنا على اهم المقاييس تكرر استخدامها في تلك الدراسات ممثلة فيما يلي: متوسط مربعات الأخطاء، جذر متوسط مربعات الأخطاء، بالإضافة لمعامل الارتباط. وقد تم حساب انحرافات الأخطاء، حيث كلما قلت الانحرافات حول الوسط دل ذلك على وجود جودة توفيق النموذج. وتطبيق المقاييس السابقة لقياس القدرة التنبؤية، للتنبؤ بالمبيعات لمركب تكرير الملح لوطاية بسكرة. (أنظر لجدول (2))

جدول (2) المقاييس الأساسية لجودة التوفيق

مخرجات الشبكة العصبية الاصطناعية		المعيار المستخدم
النتائج النهائية	النتائج الاولى	
0.5524	- 0.19491	معامل الارتباط R
1,19E+12	1,20E+14	متوسط مربعات الأخطاء MSE
1.092.703,07	10.963.348,00	جذور متوسط مربعات الأخطاء RMSE

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على *MATLAB R2013a*

تؤكد النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق، أن أسلوب الشبكات العصبية حقق درجة توفيق للنموذج. كما دلت مقاييس متوسط مربعات الأخطاء وجذرها، على مستوى مقبول من جودة توفيق النموذج الخاص بالشبكات العصبية.

ويتضح ذلك من خلال توقع القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية الذي يعتمد على القيم الماضية من هذه السلسلة لمبيعات الملح الشهرية فقد حدد معامل الارتباط بنسبة 55.24% بدلا من -19.49% والذي يعكس القيمة المقاسة للعلاقة بين الاهداف والمخرجات.

كما تم التوصل إلى اقل قيمة لمتوسط مربع الخطأ MSE بعدما كان يساوي $1,20E+14$ أصبح يساوي $1,19E+12$ وهذا بعد عملية التدريب، وباحتساب جذر متوسط مربع الخطأ المتحصل عليه من عملية اعادة تدريب الشبكة يساوي 1.092.703,07 بدل 10.963.348,00

كلها مؤشرات تؤكد على فعالية التنبؤ باعتماد على الشبكات العصبية لتقليل حجم الاخطاء المرتكبة مما تساهم في تسهيل عملية المراجعة التحليلية في أداء عملية التدقيق

خاتمة

كنتيجة لوجود نظم المحاسبة الفورية، تم الاتجاه لاستخدام الأدلة الالكترونية، والتي تساعد على المنع والوقاية من التحريفات الجوهرية للقوائم المالية، وليس تصحيح أو إلغاء تلك التحريفات بعد حدوثها. ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات التي تناولت استخدامات الشبكات العصبية الاصطناعية للمراجعة التحليلية، أغلب الباحثون أشاروا إلى أن الشبكات تملك إمكانية لتحسين المراجعة التحليلية وقد بينت الدراسة الميدانية لمركب تكرير الملح لوطاية بسكرة وبعد تطبيق مؤشرات جودة التنبؤ، قمنا بمحاولة تطبيق نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية كأسلوب من أساليب المراجعة التحليلية، أظهرت النتائج ان تطبيقها كأداة للتنبؤ يبدو مفيدة لتحديد الأنماط التي يمكن أن تشير إلى تحقيقات محتملة من البيانات المالية غير المدققة للمؤسسة خلال السنة الحالية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. وائل حسن الجراجي أحمد(2008). استخدام الشبكات العصبية لزيادة جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العامة، دراسة ميدانية في محافظات القناة رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال. جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعيلية : مصر.
2. دريالي عبد القادر، عدوكة لخضر، رملي محمد، " المفاضلة بين أسلوب Box-Jenkins وأسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية GIPLAIT، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول: الطرق والأدوات الكمية المطبقة في التسيير 20/19 نوفمبر 2013.
3. احمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، (2007). أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق -دراسة ميدانية-. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 4.

المراجع باللغة الأجنبية:

4. Busta, Bruce – Weinberg, Randy (1998) **Using Benford's law and neural networks as a review procedure.** *Managerial Auditing Journal*, 13 (6).
5. Coakley James R. and Brown Carol E. (2000), **Artificial Neural Networks in Accounting and Finance: Modeling Issues**, *International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management*, 9 .
6. Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1991a) **Neural Networks Applied to Ratio Analysis in the Analytical Review Process.** In: **Proceedings of the Fourth International Symposium on Expert Systems in Accounting, Finance and Management**, University of

- Southern California. Pasadena California, USA, October 30 – November 1, 1991.
7. Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1991b) **Neural Networks for Financial Ratio Analysis. In: Proceedings of The World Congress on Expert Systems**, ed. by Jay Liebowitz. Orlando Florida, USA, December 16–19, 1991.
 8. Coakley, James R. – Brown, Carol E. (1993) **Artificial Neural Networks Applied to Ratio Analysis in the Analytical Review Process**. International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management, 2 (1).
 9. Coakley, James R. (1995) **Using Pattern Analysis Methods to Supplement Attention-Directing Analytical Procedures**. *Expert Systems with Applications*, 9 (4).
 10. Efstathios Kirkos , Charalambos Spathis ,Yannis Manolopoulos, (2007). **Data Mining techniques for the detection of fraudulent financial statements**, Expert Systems with Applications, ELSEVIER, 32.
 11. Eija Koskivaara , (2007), **Intergrating Analytical Procedures Into The Continous Audit Environment**, Journal of Information Systems and Technology Management, Published by: TECSI FEA USP ,Vol. 3, No. 3.
 12. Eija Koskivaara, **Artificial Neural Network Models for Predicting Patterns in Auditing Monthly Balances**, Turku Centre for Computer Science, TUCS Technical Report No 67, November 1996
 13. Fanning, Kurt M. – Cogger, Kenneth O. (1994) A Comparative Analysis of Artificial Neural Networks Using Financial Distress Prediction. *International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management*, 3 (4).
 14. Fanning, Kurt M. – Cogger, Kenneth O. (1998) **Neural Network Detection of Management Fraud Using Published Financial Data**.

International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management, 7 (1).

15. Green, B. P. and J. H. Choi. 1997. **Assessing the risk of management fraud through neural network technology. Auditing: A Journal of Practice and Theory** Vol. 16,(0 1). (Spring).
16. Hansen, James V. – McDonald, James B. – Stice, James D. (1992) **Artificial Intelligence and Generalized Qualitative-Response Models: An Empirical Test on Two Audit Decision-Making Domains. Decision Science**, 23 (3).
17. Koh, Hian Chye – Tan, Sen Suan (1999) **A neural network approach to the prediction of going concern status. Accounting and Business Research**, 29 (3).
18. Ramamoorti, Sridhar – Bailey, Andrew D. Jr – Traver, Richard O. (1999) **Risk Assessment in Internal Auditing: A Neural Network Approach. International Journal of Intelligent Systems in Accounting, Finance & Management**, 8 (3).
19. YASHPAL SINGH, ALOK SINGH CHAUHAN, **NEURAL NETWORKS IN DATA MINING**, Journal of Theoretical and Applied Information Technology, 2005 - 2009 JATIT.

أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية

دراسة حالة البنوك التجارية بجيجل، الجزائر

أ.د. جمام محمود

أستاذ التعليم العالي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر

أ. أميرة دباش

طالبة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تقرير محافظ الحسابات على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بجيجل. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها صممت استمارة لجمع المعلومات، حيث وزعت هذا الاستمارة على مستثمرين ومساهمين ومدراء ماليين، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تقرير محافظ الحسابات واتخاذ القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: تقرير محافظ الحسابات، اتخاذ القرارات الاستثمارية، البنوك التجارية بجيجل.

Abstract

This study aims at demonstrating the impact of the report governor accounts on the making investment decisions process in commercial banks at jigel . To achieve the objectives of the study and answer its questions the questionnaire was designed to collect the information, it was distributed to investors and shareholders and financial managers, and its analysis by the statistical program SPSS.

The study has concluded that there is a positive impact with a statistically significant between report governor accounts and making investment decisions.

Keywords: report governor accounts, making investment decisions, commercial banks at jijel.

مقدمة

نظرا لما يشهده العالم من تطورات معاصرة في بيئة الأعمال، وتنشيط أسواق المال وتعاضم المنافسة بين المؤسسات، أدى كل ذلك إلى أهمية توفير معلومات محاسبية ومالية تساهم بصورة أكثر فعالية في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالاستثمار، إذ تعد هذه القرارات من القرارات الهامة في تعظيم القدرة على تحليل فرص الاستثمار المتاحة خاصة في المؤسسات المطروحة أسهمها في سوق الأوراق المالية ومختلف البنوك التجارية.

وما يميز هذه القرارات كونها قرارات أكثر خطورة من أي قرارات أخرى نظرا لارتباطها بعامل المخاطرة التي تتعرض له، حيث ينتج عن هذه القرارات مجموعة من التكاليف والتي تعد من الصعب تعديلها أو الرجوع فيها نظرا لما يترتب عليها من إنفاق مبالغ كبيرة.

فتقرير محافظ الحسابات يعد وسيلة تمكن محافظ الحسابات من عرض رأيه الفني حول صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، حيث يعمل على إيصال نتائج عمله إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية المهتمين بها، وذلك من خلال صياغة آرائهم على شكل تقرير كتابي يرفق مع القوائم المالية. إشكالية البحث: تأسيسا لما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية

في البنوك التجارية بجيجل ؟

أهمية الدراسة:

تجسد أهمية الدراسة في أنها توضح الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع تقرير محافظ الحسابات والقرارات الاستثمارية وذلك بالبحث في تأثير تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالبنوك التجارية بجيجل، إذ يعد هذا التقرير من أهم عوامل النجاح في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات والقرارات الاستثمارية؛
 - التعرف على طبيعة الأثر الذي يتركه تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرار الاستثماري؛
 - قياس أثر تقرير محافظ الحسابات على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية محل الدراسة.
- فرضيات الدراسة:** من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة سوف يتم طرح الفرضية الرئيسية التالية:
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل.
- وسوف يتم تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقرير النظيف على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل؛
 - يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقرير المتحفظ على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل؛
 - يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقرير السلبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل؛
 - يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقرير الامتناع عن إبداء الرأي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بولاية جيجل.
- أدوات الدراسة (الأساليب الإحصائية):**
- تم استخدام برنامج SPSS_{v20} لاستخراج النتائج الإحصائية، واستخدام الأساليب الإحصائية لتفسيرها: معامل ألفا كرونباخ، اختبار (ks) (klomogrov- smirnov)، معامل الارتباط بيرسون، معامل التحديد والانحدار الخطي.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدام المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بعرض مفاهيم تقرير محافظ الحسابات والقرارات الاستثمارية، والمنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه .

المبحث الأول: الجانب النظري

ستقتصر من خلال هذا الجانب على مفاهيم نظرية عامة حول تقرير محافظ الحسابات وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1. تقرير محافظ الحسابات:

1.1- تعريف تقرير محافظ الحسابات:

يعرف تقرير محافظ الحسابات على أنه "وسيلة اتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية بشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها محافظ الحسابات ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية".¹

كما يعرف بأنه " ذلك الكشف الناتج عن المراجعة التي يجريها محافظ الحسابات والذي يبرز فيه مدى مصداقية البيانات المالية ومدى صلاحيتها والمقدم لمتخذي القرارات".²

ويعرف أيضا على أنه " تقرير يعده محافظ الحسابات يؤكد فيه صحة المعلومات المالية من عدمها ومدى خلوها من الأخطاء المادية والاحتيال لتكون بذلك جسرا لاتخاذ القرارات المناسبة".³

¹ إبراهيم سليمان عمر الزوي وآخرون (2011)، " أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين"، الأردن، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 4، 2011، ص 597.

² Lois munro and Jenny Stewart, External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities, Griffith university, 2009, p6.

³ The role and function of external auditors, The Institute of Chartered Accountants in Australia, www.charteredaccountants.com.au, p8.

إذ يعتبر تقرير محافظ الحسابات من أهم مكونات عملية المراجعة، حيث أنه يمثل " الناتج النهائي لتلك العملية، وهو خلاصة عمل المحافظ الذي يبين فيه النتائج التي تم التوصل إليها، ويعتبر أحد المراجع الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مسؤوليات المحافظ".⁴

وعليه يمكن تعريف تقرير محافظ الحسابات على أنه " التقرير الذي يعبر فيه محافظ الحسابات عن رأيه حول مصداقية المعلومات المالية وعلى أساسه يستطيع مستخدم هذا التقرير على اتخاذ مختلف القرارات الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية".

2.1- أهمية تقرير محافظ الحسابات:

تكمن أهمية تقرير محافظ الحسابات في كونه الوسيلة التي يستطيع عن طريقها أن يعبر محافظ الحسابات عن رأيه، حول موثوقية وعدالة المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، والذي يستطيع من خلاله مستعمل هذا التقرير على اتخاذ قرار رشيد يكون مبني على أسس ذات أكثر ملائمة ومصداقية، ويمكن إيجاز أهمية تقرير محافظ الحسابات فيما يلي:⁵

— يعد وسيلة مراجعة تمكن من التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة ويعد التقرير على أنه خلاصة ما وصل إليه المحافظ لعمله، والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث يكون هذا التقرير عبارة عن كشف يقدم لمن يهمه الأمر يبين فيه التصرفات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية؛

— المساعدة على اتخاذ مختلف القرارات والتي من شأنها أن تحافظ على أموال المستثمرين؛

— إمكانية معرفة مدى استمرارية المؤسسة والوفاء بالتزاماتها المستحقة ؛

⁴ المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات - دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والأكاديمية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص18.

⁵ غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2006، ص 114، 115.

— التعرف على سلامة الوضع المالي للمؤسسة ضمانا لقروضهم ومساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات اللازمة؛

— زيادة الثقة في المعلومات المالية الخاصة بمختلف الأنشطة .

3.1- المعايير المتبعة عند إعداد تقرير محافظ الحسابات: عند إعداد تقرير محافظ الحسابات يجب تتبع ما يلي:⁶

- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا؛
- يجب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على استخدام معايير محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها؛
- ينظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المحافظ لخلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير التعبير عن رأي المحافظ في القوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المحافظ لخلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير تعبير عن رأي المحافظ في القوائم المالية ككل أو بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، وفي كل الأحوال فإنه عندما يقتصر اسم المحافظ بقوائم مالية معينة، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المحافظ إن وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

4.1- مكونات تقرير محافظ الحسابات: حسب القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 والذي يحدد محتوى

معايير تقارير محافظ الحسابات، حيث يجب أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات:

- اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛

⁶ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2005، ص498.

- عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق.
- ويتمحور هذا التقرير حول جزأين:

1.4.1- التقرير العام للتعبير عن الرأي : ويتضمن:⁷

- مقدمة التقرير؛
- الرأي حول القوائم المالية؛
- فقرة الملاحظات

2.4.1- المراجعات والمعلومات الخاصة: يتمحور هذا الجزء:⁸

- الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛
- المخالفات والشكوك التي لا تؤثر في الحسابات السنوية؛
- المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها؛
- يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي في أجل قدره خمسة وأربعون (45) يوم ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل؛⁹
- يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة؛

⁷ قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2014 للعدد 24 ، المتعلق بمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية، ص14.

⁸ قرار مؤرخ في 24 يونيو 2013 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2014 للعدد 24 ، المتعلق بمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية، ص15.

⁹ قرار مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 12 يناير سنة 2014، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2014 للعدد 24، يحدد كفايات تسليم تقارير محافظ الحسابات، ص22.

- يتم إعداد وتوقيع تقرير مشترك للتعبير عن الرأي في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين؛
- في حالة اختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامنين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.

2. القرارات الاستثمارية:

من بين القرارات التي تتخذها الإدارة أو يتخذها المستثمر والتي تعد من أصعب القرارات هو قرار الاستثمار، وذلك لكون تأثيره على بقاء واستمرارية المؤسسة واعتماده على الكثير من التنبؤات وصعوبة التراجع فيها بالإضافة إلى صعوبة تقدير بعض التقديرات الكمية للتدفقات.

1.2- تعريف القرار الاستثماري:

يعرف القرار الاستثماري على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها".¹⁰

وقد عرف على أنه: "أي قرار إنفاق يؤدي إلى اقتناء الأصول للحصول على السيولة اللاحقة والتي تهدف إلى زيادة ثروة الملاك والمؤسسة".¹¹

ويعرف أيضا على أنه "ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري".¹²

¹⁰ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي"، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 9.

¹¹ Finance d'entreprise décision d'investissement et choix de financement, Nathalie GARDES maître de conférence en gestion, 29/06/2006, p6.

من الموقع: <http://static.canalblog.com/> بتاريخ 2015/05/02

¹² عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مصر، الدار الجامعية،

أما من النظرية المالية يعرف عملية اتخاذ قرار الاستثمار بأنها " القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من ربح أو فائدة على عدة فترات متتالية".¹³
ومن ما سبق يمكن تعريف القرار الاستثماري على أنه "هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة بأقل مخاطرة".

2.2- خصائص القرار الاستثماري: يتميز القرار الاستثماري بغيره من القرارات بخصائص عديدة لعل من أهمها:¹⁴

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة؛
- إن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها؛ مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛
- يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

¹³ Patrick, PIGET, "décision d'investissement Incertitude et information", Ed Economica, paris, 2011, p7.

¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص39.

3.2- مراحل عملية اختيار البديل للقرارات الاستثمارية: تتضمن عملية اختيار البديل الاستثماري ما يلي:¹⁵

- مرحلة تكوين البديل الذي يساعد في سد الفجوة في الاستثمارات بهدف زيادة إمكانية المستثمر في انتهاز الفرص أو الحد من التهديدات التي يتوقعها من البيئة الخارجية؛
- مرحلة تقويم البدائل بالاستناد على معايير أهمها التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار له دورا فاعلا في نجاح الاستثمارات؛
- مرحلة المفاضلة بين البدائل لغرض تحديد البديل الاستثماري المناسب لابد من معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تحديد البديل المناسب.

4. أسس اتخاذ القرار الاستثماري: عند اتخاذ القرار الاستثماري يوجد أسس لابد من أخذها بعين الاعتبار:

- 1.4- العائد:** حيث يعد العائد على أنه ثمن تحمل عنصر المخاطرة أو عدم التأكد، إذ كلما كان طموح المستثمر للحصول على عائد أكبر كلما كانت درجة المخاطرة أكبر أي وجود علاقة طردية.¹⁶ حيث نجد أن متخذ القرار الاستثماري يسعى دوما للحصول على أكبر عائد متوقع مقابل الحصول على أقل مخاطرة.
- 2.4- المخاطرة:** تعد المخاطرة والاستثمار عنصرين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما، لأن أي عملية استثمارية تتعرض لخطر طبيعي،¹⁷ فالمخاطرة عبارة عن عدم انتظام العوائد نتيجة عدم التأكد بالتنبؤات والتوقعات المستقبلية وتنقسم المخاطرة إلى قسمين:

¹⁵ كامل آل شبيب دريد، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 42، 43.

¹⁶ جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 48، 49.

¹⁷ Anne PEZET, la gestion du risque dans la décision d'investissement industriel : de lamesure a l'analyse. une étude longitudinale et contextuelle, <http://basepub.dauphine.fr/>, p 2.

- المخاطر الخارجية أو المنتظمة؛¹⁸

- المخاطر غير منتظمة.¹⁹

3.4- التوقيت: وهو عبارة عن المدة التي تحتفظ بها الورقة المالية حيث قد تكون مدة طويلة أو مدة قصيرة.

المبحث الثاني: الجانب العملي

سنختبر في هذا الجانب فروض الدراسة، وذلك من خلال معرفة آراء عينة من المستثمرين والمديرين الماليين والمسيرين للبنوك التجارية بشأن تقرير محافظ الحسابات وأثرها على القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بجيجل.

1. تقديم استبيان الدراسة: لقد تم استخدام تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، بناء على نموذج الدراسة المبين في الشكل (01)، تم تصميم الاستبيان ليتضمن (26) سؤال، وتم تقسيمه إلى جزئين:

— الجزء الأول: وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛

— الجزء الثاني: خاص بمتغيرات الدراسة والذي قسم إلى محورين:

0 والذي خصص لتقرير محافظ الحسابات؛

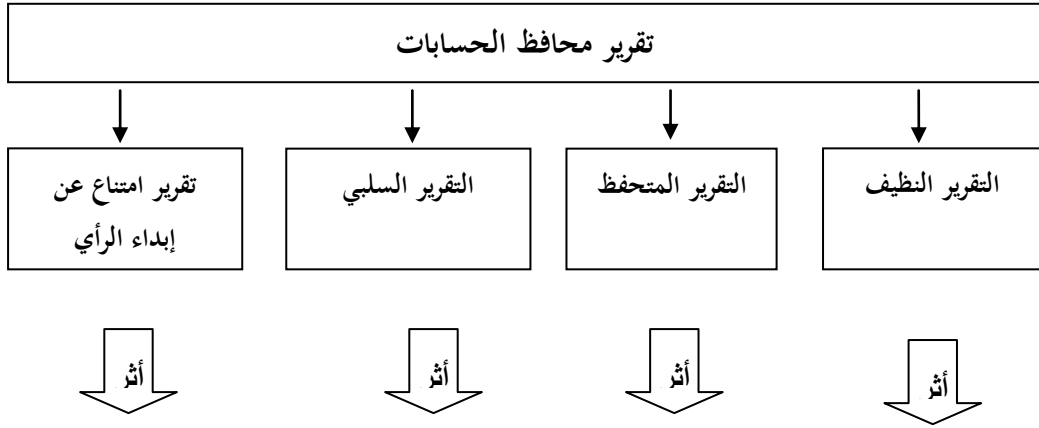
0 وضعت له عدة فقرات خاصة باتخاذ القرارات الاستثمارية.

¹⁸ كامل آل شبيب دريد، مرجع سبق ذكره، ص 105، 108.

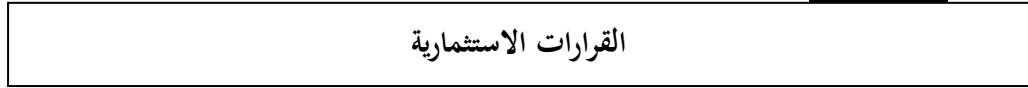
¹⁹ محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005

الشكل رقم 1: نموذج الدراسة

المتغير المستقل



المتغير التابع



المصدر: من إعداد الباحثين

وقد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم 1: مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

سوف يتم تفسير المتوسطات الحسابية وفقا لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

- متوسط أكثر من 4.2 يشير إلى موافق بشدة أو تسهم بدرجة مرتفعة جدا؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 3.4 إلى 4.2 يشير إلى موافق أو تسهم بدرجة مرتفعة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 2.6 إلى 3.4 يشير إلى محايد أو تسهم بدرجة متوسطة؛
- متوسط يتراوح بين أكثر من 1.8 إلى 2.6 يشير إلى غير موافق أو تسهم بدرجة ضعيفة؛

- متوسط يتراوح بين 1 إلى 1.8 يشير إلى غير موافق بشدة أو لا تسهم إطلاقاً.

2. تحديد عينة الدراسة:

وقع الاختيار على ستة بنوك تجارية بجيجل وهم البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك التنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إذ تم توزيع (40) استثمار، وتم استرجاع (36) استثمار أي بنسبة 90 %.

وكان اختيار العينة بطريقة عمدية مكون من المستثمرين، المساهمين والمديرين الماليين وذلك لكون ارتباطهم بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. والجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات على عينة البنوك التجارية بجيجل:

جدول رقم 2: توزيع الاستثمارات على البنوك التجارية بجيجل

اسم البنك	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	نسبة عينة كل بنك من إجمالي العينة
البنك الوطني الجزائري	07	06	16.66
بنك التنمية المحلية	08	07	19.44
بنك التنمية الريفية	06	06	16.66
البنك الخارجي الجزائري	07	06	16.66
القرض الشعبي الوطني	06	05	13.88
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	06	06	16.66
المجموع	40	36	100%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الاستبيان

3. ثبات أداة الدراسة: لأجل اختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 3: مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: تقرير محافظ الحسابات	0.72
2	المجال الأول: التقرير النظيف	0.68
3	المجال الثاني: التقرير المتحفظ	0.77
4	المجال الثالث: التقرير السلبي	0.64
5	المجال الرابع: تقرير امتناع إبداء الرأي	0.97
6	المحور الثاني : اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.76
7	الاستمارة ككل	0.70

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول (3) تبين أن معامل الثبات بلغ 70%، وهي نسبة تجعلنا نقول أن الاستمارة تتميز بالثبات العالي ومن ثمة صلاحيتها للتحليل الإحصائي.

4. اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من ذلك سوف نستخدم اختبار Kolmogorov - Smirnov، والجدول الموالي يختبر الفرضية الصفرية التي مفادها أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والفرضية البديلة التي مفادها أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن خلال مستوى المعنوية نلاحظ أن كلها أكبر من 0.05 مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية ومن ثمة إمكانية إجراء الاختبارات المعلمية المتمثلة في معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار.

جدول رقم 4: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

الرقم	العنوان	Kolmogorov – Smirnov	مستوى المعنوية
1	المحور الأول: تقرير محافظ الحسابات	0.254	0.100
2	المجال الأول: التقرير النظيف	0.333	0.100
3	المجال الثاني: التقرير المتحفظ	0.232	0.100
4	المجال الثالث: التقرير السلبي	0.264	0.200
5	المجال الرابع: تقرير امتناع إبداء الرأي	0.245	0.100
6	المحور الثاني : اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.226	0.100
7	الاستمارة ككل	0.163	0.102

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

5. تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول تحليل البيانات أو المعلومات الشخصية المكونة للاستبيان والمتحصل عليها من إجابات أفراد العينة إضافة إلى تحليل نتائج أسئلة المحورين باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

1.5 - تحليل خصائص عينة الدراسة:

➤ توزيع مفردات العينة حسب الجنس: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب جنسهم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 5: توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (بالمائة)
ذكر	22	61.10
أنثى	14	38.90
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج SPSS.

➤ توزيع أفراد العينة حسب السن: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب سنهم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 6: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة (بالمائة)
أقل من 25	/	/
25-30	6	16.70
30-45	20	55.60
أكثر من 45	10	27.80
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج SPSS.

➤ توزيع مفردات العينة حسب المستوى الدراسي: يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب مستواهم الدراسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
متوسط	/	/
ثانوي	3	8.30
ليسانس	27	75.00
ماستر	6	16.70
ماجستير	/	/
دكتوراه	/	/
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج SPSS.

➤ توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة : يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة كما هو في الجدول التالي:

جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة (بالمائة)
أقل من 5 سنوات	/	/
5-10 سنوات	12	33.3
10-15 سنة	19	52.80
أكثر من 15 سنة	5	13.90
المجموع	36	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات برنامج SPSS.

2.5 - تحليل اتجاهات أفراد العينة اتجاه متغيرات الدراسة: سنحاول عرض إجابات أفراد عينة

الدراسة وتحليلها باعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال الجداول التالية:

1.2.5- تحليل إجابات أفراد العينة نحو محور الأول: بما أن المحور الأول والمتمثل في تقرير محافظ

الحسابات والذي قسم إلى أربعة مجالات وعليه كانت اتجاهات أفراد العينة حسب هذه المجالات كما يلي:

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقرير النظيف:

من خلال الجدول (9) يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن:

- يعبر التقرير النظيف على مصداقية وعدالة القوائم المالية؛
- يعبر التقرير النظيف على أن هناك تغيرات في المبادئ المحاسبية والطرق المطبقة وقد تم تحديدها والإفصاح عنها في القوائم المالية ؛
- إن التقرير النظيف يعبر عن دقة تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والوضع المالي؛

- يدل التقرير التنظيف على موضوعية القوائم المالية.

أفراد العينة موافقون على:

- يعبر التقرير التنظيف على أن القوائم المالية قد أعدت وفق لمعايير المحاسبة الدولية.

أفراد العينة محايدون على:

- يدل التقرير التنظيف على عدم وجود مخالفات جوهرية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- التقرير التنظيف يعبر عن عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات المحاسبية.

جدول رقم 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقرير التنظيف

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعبر التقرير التنظيف على مصداقية وعدالة القوائم المالية	4.61	0.49	1
2	إن التقرير التنظيف يعبر عن دقة تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والوضع المالي	4.36	0.48	3
3	يدل التقرير التنظيف على موضوعية القوائم المالية	4.36	0.48	4
4	يعبر التقرير التنظيف على أن القوائم المالية قد أعدت وفق لمعايير المحاسبة الدولية	4.11	0.62	5
5	التقرير التنظيف يعبر عن عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات المحاسبية	3.08	0.73	7
6	يعبر التقرير التنظيف على أن هناك تغيرات في المبادئ المحاسبية والطرق المطبقة وقد تم تحديدها والإفصاح عنها في القوائم المالية	4.44	0.50	2
7	يدل التقرير التنظيف على عدم وجود مخالفات جوهرية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	3.50	0.65	6
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	4.06	0.24	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

- تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقرير المتحفظ:

جدول رقم 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقرير المتحفظ

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعبر التقرير المتحفظ عن وجود تلاعبات في القوائم المالية	4.39	0.49	2
2	يبين التقرير المتحفظ أن هناك غموض ولبس في القوائم المالية	4.39	0.49	3
3	يعد التقرير المتحفظ أن محافظ الحسابات وجد أخطاء وتلاعبات في بنود القوائم المالية	3.19	0.40	5
4	التقرير المتحفظ يبين عن وجود انتقادات واعتراضات التي يرى من الضرورة الإشارة إليها	4.31	0.46	4
5	يدل التقرير المتحفظ عن عدم كفاية الإفصاح أو مخالفة السياسات المحاسبية	4.58	0.50	1
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	4.17	0.23	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن:

- يدل التقرير المتحفظ عن عدم كفاية الإفصاح أو مخالفة السياسات المحاسبية؛
- يعبر التقرير المتحفظ عن وجود تلاعبات في القوائم المالية؛
- يبين التقرير المتحفظ أن هناك غموض ولبس في القوائم المالية؛
- التقرير المتحفظ يبين عن وجود انتقادات واعتراضات التي يرى من الضرورة الإشارة إليها.

أفراد العينة محايدون على:

- يعد التقرير المتحفظ أن محافظ الحسابات وجد أخطاء وتلاعبات في بنود القوائم المالية.

- تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال التقرير السلبي:

جدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقرير السلبي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعبر التقرير السلبي عن عدم تمثيل الواقع الصحيح للمركز المالي	4.56	0.50	2
2	يبين التقرير السلبي عن وجود اختلالات في الحسابات السنوية	4.67	0.58	1
3	يعد التقرير السلبي أن الحسابات السنوية لم تعد وفق النظام المحاسبي المالي	4.22	0.42	3
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.		4.48	0.25	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن:

- يبين التقرير السلبي عن وجود اختلالات في الحسابات السنوية؛
- يعبر التقرير السلبي عن عدم تمثيل الواقع الصحيح للمركز المالي؛
- يعد التقرير السلبي أن الحسابات السنوية لم تعد وفق النظام المحاسبي المالي.

• تحليل إجابات أفراد العينة نحو مجال تقرير امتناع إبداء الرأي:

جدول رقم 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تقرير امتناع إبداء الرأي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعبر تقرير الامتناع عن إبداء الرأي عن وجود قيود مفروضة على عمل محافظ الحسابات	4.50	0.50	3
2	يبين تقرير عدم إبداء الرأي على وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية	3.39	0.49	5
3	يعبر تقرير عدم إبداء الرأي على قيام زميل آخر للمحافظ الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية	4.47	0.50	4
4	يعد تقرير امتناع الرأي عن وجود أسباب تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع	4.53	0.50	2
5	عند عدم تمكن المحافظ من الحصول على أدلة إثبات التي تمكن من إبداء رأيه فيه يمتنع عن إبداء الرأي	4.56	0.50	1
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	4.28	0.16	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن:

- عند عدم تمكن المحافظ من الحصول على أدلة إثبات التي تمكن من إبداء رأيه فيه يمتنع عن إبداء الرأي؛
- يعد تقرير امتناع الرأي عن وجود أسباب تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع؛
- يعبر تقرير الامتناع عن إبداء الرأي عن وجود قيود مفروضة على عمل محافظ الحسابات؛
- يعبر تقرير عدم إبداء الرأي على قيام زميل آخر للمحافظ الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية.

أفراد العينة محايدين على:

- يبين تقرير عدم إبداء الرأي على وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية.

2.2.5- تحليل إجابات أفراد العينة نحو المحور الثاني اتخاذ القرارات الاستثمارية :

جدول رقم 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراته الاستثمارية على تقرير محافظ الحسابات	3.36	0.48	5
2	يساعد تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس ذلك على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	3.81	0.46	3
3	إن توفر تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة لدى البنك	4.47	0.50	1
4	إن الاعتماد على الحكم الشخصي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب	3.42	0.50	4
5	ينجر عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية	4.42	0.50	2
6	في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فان متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ القرار الاستثماري	1.42	0,50	6
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام.	3.48	0.33	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن:

- إن توفير تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات الاستثمارية يعد من الأمور الضرورية والمهمة لدى البنك؛

— ينجر عن تجاهل رأي محافظ الحسابات إلى تضليل القرارات الاستثمارية.

أفراد العينة موافقين على:

— يساعد تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما ينعكس ذلك على

عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

— إن الاعتماد على الحكم الشخصي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

أفراد العينة محايدون على:

— يعتمد البنك بشكل دائم في اتخاذ قراراته الاستثمارية على تقرير محافظ الحسابات.

أفراد العينة غير موافقين بشدة:

— في حالة عدم توفر المعلومات الكافية فإن متخذ القرار يميل إلى حكمه الشخصي في اتخاذ

القرار الاستثماري

من خلال الإجابات السابقة لأفراد العينة ومن خلال الوسط الحسابي تبين أن إجاباتهم كانت

أغلبيتها موافقة وهذا ما يبين أن كلما كان التقرير نظيف كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب وسوف يقلل من درجة المخاطرة وذلك للتعبير عن الوضع الحقيقي والمركز المالي إذ يعد تقرير محافظ الحسابات من الأمور المهمة التي على أساسها يتخذ القرار الاستثماري، إذ يصادق على موثوقية وموضوعية القوائم المالية وأنها أعدت بطريقة صحيحة أما التقرير المتحفظ فهو يدل على أثر التقديرات في صدق وعدالة القوائم المالية.

6. اختبار فرضيات الدراسة: سنحاول اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام معامل الانحدار

البسيط، معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث من خلاله يتم رفض أو قبول فرضيات الدراسة.

1.6- الفرضية الفرعية الأولى: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما

هو في الجدول التالي:

جدول رقم 14: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الثابت	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر التقرير النظيف على القرارات الاستثمارية	0.474	0.225	0.661	6.172	1	0.003
					34	
					35	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التقرير النظيف واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.474)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.225)$ أي ما قيمته 0.225 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في التقرير النظيف أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 22.50%. كما بلغت قيمة درجة التأثير $B(0.661)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التقرير النظيف يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.661) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى.

2.6- الفرضية الفرعية الثانية: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول (15)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التقرير المتحفظ واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.327)$ ، ومعامل التحديد $R^2(0.107)$ أي ما قيمته 0.107 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في التقرير المتحفظ أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 10.70%. كما بلغت قيمة درجة التأثير $B(0.456)$ ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التقرير

المتحفظ يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.456) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

جدول رقم 15: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الثابت	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر التقرير المتحفظ على القرارات الاستثمارية	0.327	0.107	0.456	5.386	1	0.025
					34	
					35	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3.6- الفرضية الفرعية الثالثة: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو مبين في الجدول (16).

جدول رقم 16: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الثابت	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر تقرير السليبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.04	0.00	0.005	3.505	1	0.030
					34	
					35	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التقرير السليبي واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط $R(0.04)$ وهو ارتباط ضعيف جدا ومعامل التحديد $R^2(0.00)$ أي أن التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لا يفسره التقارير السلبية وهذا يدل على

ندرة التقارير السلبية فغالبا ما تكون التقارير ايجابية فالمستثمرون غالبا تتوفر فيهم المواصفات المالية والمحاسبية، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.005)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في التقرير السلبي يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.005) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

4.6- الفرضية الفرعية الرابعة: ويكون الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم 17: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الثابت	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر تقرير امتناع عن إبداء الرأي على اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.054	0.003	0.108	3.944	1	0.038
					34	
					35	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تقرير امتناع عن إبداء الرأي واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.054)، ومعامل التحديد R^2 (0.003) أي ما قيمته 0.003 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في تقرير امتناع إبداء الرأي، أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 03.00 % كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.108)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تقرير امتناع عن إبداء الرأي يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (0.108) كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

5.6- الفرضية الرئيسية: لاختبار صحة هذه الفرضية الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 18: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الثابت	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
أثر تقرير محافظ الحسابات على اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.450	0.203	1.099	8.109	1	0.006
					34	
					35	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تقرير محافظ الحسابات واتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.450)، ومعامل التحديد R^2 (0.203) أي ما قيمته 0.203 من التغير في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ناتج عن التغير في تقرير محافظ الحسابات، أي أن نسبة مساهمة المتغير المستقل في تغير الحاصل على مستوى المتغير التابع يقدر بـ 20.30%. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (1.009)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تقرير محافظ الحسابات يؤدي إلى الزيادة في تحسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة الدراسة بقيمة (1.009)، كما نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي علاقة معنوية ومنه نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الرئيسية.

خاتمة:

يعد تقرير محافظ الحسابات ذات أهمية كبيرة وذلك لاعتباره مخرجات مطلوبة يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض درجة المخاطرة التي تصاحب قرار الاستثمار، إذ يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبالتالي مساعدة المستثمرين والمقترضين في ترشيد مختلف قراراتهم الاستثمارية.

أولاً- النتائج: بينت الدراسة أن:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تقرير محافظ الحسابات واتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية بجيجل؛
- يلعب التقرير الإيجابي الذي يتوفر على خصائص التقرير النظيف دورا هاما في ترشيد القرار الاستثماري نظرا لما يتوفر من معلومات ذات أهمية كبيرة؛
- يعد تقرير محافظ الحسابات من أهم مصادر المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمرين لأجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية نظرا لكون احتواءه على معلومات كيفية تعبر عن صدق وعدالة القوائم المالية حيث كلما كانت المعلومات صحيحة وواضحة كلما أدى إلى ترشيد القرار.

ثانياً- الاقتراحات: من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع جملة من الاقتراحات:

- تطوير الكفاءة المهنية لمحافظ الحسابات والالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة لكي يتميز هذا التقرير بأكثر مصداقية وشفافية وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري؛
- يجب أن يحتوي تقرير محافظ الحسابات عن كل الإيضاحات والإفصاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض أن يثبت موضوعية ومصادقية هذه القوائم المالية التي تساهم مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرار الرشيد؛
- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المحاسبية وبالتالي ترشيد القرار الاستثماري، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر (2005).
2. جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، (2011).
3. زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، (2005).
4. عبد المطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، مصر، (2002).
5. غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، (2006).
6. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، (2005).
7. كامل آل شبيب دريد، " الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (2009).

مقالات:

1. إبراهيم سليمان عمر الزوي وآخرون، " أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضيق فجوة التوقعات دراسة ميدانية: لآراء مدققي

الحسابات ومعدّي القوائم المالية والمستثمرين والأكاديميين"، الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 7، العدد 4، (2011).

مذكرات:

2. المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضيق فجوة التوقعات -دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية والأكاديمية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، (2013).

قوانين:

1. قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق ل 24 يونيو 2013، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2014 للعدد 24 لسنة 51، والذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات حيث يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية.

2. قرار مؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 12 يناير سنة 2014، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2014 للعدد 24 لسنة 51، يحدد كفاءات تسليم تقارير محافظ الحسابات.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne PEZET, **la gestion du risque dans la décision d'investissement industriel** : de la mesure a l'analyse. une étude longitudinale et contextuelle, <http://basepub.dauphine.fr/>.
2. Patrick, PIGET, "**décision d'investissement Incertitude et information**", Ed Economica, paris, 2011.

3. **FINANCE D'ENTREPRISE Décision d'investissement et choix de financement**, Nathalie GARDES Maître de conférences en gestion, 29/06/2006.

من / <http://static.canalblog.com/> بتاريخ 2015/05/02

4. Lois MUNRO and Jenny STEWART, **External auditors reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities**, Griffith University, 2009.
5. **The role and function of external auditors**, The Institute of Chartered Accountants in Australia, www.charteredaccountants.com.au.

دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر

أ.د. شريط عابد

أستاذ تعليم عالي، كلية الاقتصاد، جامعة تيارت.

أ. بن الحاج جلّول ياسين

طالب دكتوراه، جامعة شلف.

ملخص:

شهد العالم في أواخر القرن العشرين تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، انعكست على دور الدولة، وبالتالي حدث انتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص. لذلك لجأت الحكومات المحلية في العديد من الدول إلى تبني سياسات التحول إلى القطاع الخاص. ونهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على مضمون كل من التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي في الجزائر.

وقد توصلنا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية المحلية، الاقتصاد المحلي، منطقة الشمال الغربي للجزائر، مشروعات التنمية المحلية.

Abstract:

The world has seen in the late twentieth century political, economic and social developments, reflected on the role of the state, and thus the transmission of local government in which elected local councils controlled by the local government is engaged on the responsibilities, authorities and

resources as well as the boards of the private sector system occurred. So it resorted local governments in many countries to adopt privatization policies. And the aim of this research is to identify the content of each of the local economic development and the private sector, and the possible role that the sector plays in economic development at the local level in Algeria.

We have reached that the private sector plays a major role in achieving the objectives of local economic development through increased economic activity rates and provide job opportunities for local citizens, and contribute to enhancing the competitiveness of local economies, and in raising the efficiency of local public services

Key words: the private sector, Local Development, the local economy, local development projects.

مقدمة:

تتضمن التنمية الاقتصادية المحلية المشاركة بين القطاع العام والخاص والمنظمات الأهلية وأصحاب المصالح المحليين لتنفيذ الاستراتيجيات التي تستهدف الاستخدام الأكفأ والأكثر تنافسية للموارد المتاحة محليا بهدف توفير فرص عمل لائقة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي واستدامته في المجتمع المحلي. وأوضح التجارب الدولية أنه لا يمكن أن يستمر اعتماد التنمية الاقتصادية المحلية على التدخل والمساندة الحكومية فقط، حيث يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية. وقد تساهم الحكومة في مساندة المراحل الأولى للتنمية المحلية، ولكن استمرار التنمية المحلية لا بد وأن يكون مدفوعا بقوى السوق في حين تلعب الحوافز الحكومية دورا في دعم هذه القوى. ويلعب القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين المحليين، كما يساهم القطاع الخاص في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

إشكالية البحث:

إن دراسة هذا الموضوع تطرح أمانا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادية المحلية ؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية وما هي خصائصها وأهم أهدافها ؟
- ما المقصود بالقطاع الخاص وما هي متطلبات عمله ؟
- ما هي أشكال مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر ؟
- ما هي عوامل نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر؟

الفرضيات:

- تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية عملية مشتركة، تتضافر فيها جهود كافة الأطراف من مختلف القطاعات، من أجل تحفيز الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي.
 - يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية.
 - يستطيع القطاع الخاص أن يكون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر.
- أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذا البحث في محاولة إبراز أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، باعتباره طرفا فاعلا فيها، إذ يعتبر المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية المحلية. خاصة في ظل إعادة صياغة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

هدف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تقديم تحليل نربط فيه بين التنمية الاقتصادية المحلية والقطاع الخاص، لنبين دور هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

منهج البحث: سنعمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مضمون القطاع الخاص وكذا أهم خصائصه ومتطلبات عمله، ثم تحليل أهم انعكاسات نشاطات هذا القطاع على عملية التنمية المحلية.

مجتمع البحث: اقتصرت دراسة الحالة على منطقة الشمال الغربي من الوطن، التي تتكون من 07 ولايات هي: وهران، تلمسان، عين تيموشنت، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، غليزان، بالإضافة إلى ولاية تيارت، وذلك بالنظر إلى شاسعة القطر الوطني وصعوبة دراسة كل الولايات الجزائرية. فضلا عن محاولة تقييم تجربة التنمية المحلية على مستوى الإقليم الشمالي الغربي.

محاور البحث: لمعالجة إشكالية البحث، قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

- التنمية الاقتصادية المحلية ؛
- القطاع الخاص ؛
- مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر وأهم عوامل نجاحه.

أولا: التنمية المحلية

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية، فقد ظهر وتطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية:

شغل مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية أذهان الكثير من الباحثين والمهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن إذا كان هؤلاء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن

اهتمامهم بعملية التنمية الاقتصادية المحلية لم يخرج عن إطار التفكير في قضاياهم: احتياجات السكان المحليين، والاقتصاد المحلية، والبيئة...

وتعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية المحلية بأنها: " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون".¹

أما البنك الدولي فيعرفها باعتبارها نوعا من المشاركة بين السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف بناء القدرة الاقتصادية لمنطقة محلية معينة، بهدف رفع مستواها الاقتصادي في المستقبل وتحسين نوعية الحياة للجميع.²

كما تعرف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية. وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة جميع أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات في الدولة".³

يتضح من التعريفات السابقة أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تعمل على تشجيع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على التعاون المثمر الذي ينتج عنه إيجاد حلول على المستوى المحلي للتحديات الاقتصادية التي يواجهها جميع هذه الأطراف. وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية في هذا الصدد إلى تمكين

¹ علي كريم العمار، مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية، جامعة بغداد، العراق، ص 01، تاريخ التصفح: 2015/10/27 <http://socio.montadarabi.com/t1978-topic>

² عيد رشاد عبد المجيد، دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012، ص 48.

³ سمير عبد الوهاب، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص 144.

جميع الشركاء على المستوى المحلي (المحليين) من استخدام المؤسسات الاقتصادية والعمالة ورأس المال والموارد المحلية بشكل أكثر فعالية وذلك لتحقيق الأهداف والأولويات المشتركة على المستوى المحلي مثل خفض معدلات الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية وفرص العمل، مع تضمين القيم الاجتماعية والبيئية.

2- مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية:

هناك مبادئ عامة تتصل بالتنمية الاقتصادية المحلية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع المحلي ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، ويمكن حصر أهم مبادئها فيما يلي:

- **الشمولية:** بمعنى أن تغطي مشروعات وبرامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والعمرائية والتعليمية والاجتماعية، أي شمول التنمية كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.⁴

- **التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي،⁵ فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل مجال من مجالات هذه التنمية، بمعنى تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، وتعديل هذه المعدلات تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

- **التنسيق:** يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على عملية التنمية المحلية وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج وتداخل البرامج أو تضاربها، ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

⁴ عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 67.

⁵ السبيتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 49.

- **التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية للتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.⁶

3- أهداف التنمية الاقتصادية المحلية:

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية المحلية في العناصر التالية:⁷

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية، والحيلولة دون تركزها في مناطق الجذب السكاني؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهموا في تخطيطها وإنجازها؛
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يساهم في تعزيز من زيادة قيامها بواجباتها؛
- تطوير الخدمات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية. بما يسمح برفع مستوى معيشة المواطنين المحليين؛
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويوفر مزيدا من فرص العمل لأبنائها؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

⁶ عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

⁷ أيمن المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

4- ركائز التنمية الاقتصادية المحلية:

تتطلب التنمية الاقتصادية المحلية الناجحة مجموعة من الركائز والمقومات التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد شعارات، بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة، والتي تحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض الركائز الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، ومن أهم مقومات التنمية المحلية، ما يلي:

- **الإرادة السياسية:** بمعنى تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- **الحكم المحلي:** والذي ينعكس في صورة الفاعلين المحليين الأساسيين من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني محلي وإدارة محلية ، والموجهين جميعا نحو مشروع مشترك لتنمية المجتمع المحلي.
- **المشاركة الشعبية:** بمعنى إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.
- **توفر الإمكانيات:** التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

- أ. توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والحكومية وغيرها؛
- ب. توفر الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين؛
- ت. وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية؛
- ث. توفر الإمكانيات التكنولوجية والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

5- مجالات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لمجالات التنمية المطلوبة، وهذا حتى يمكن وضع السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة وأي خروج عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل. ويمكن حصر معظم مجالات التنمية المحلية فيما يلي:⁸

1.5- مجالات التنمية الاقتصادية المحلية:

- برامج خدمية وعمرانية: وتشمل هذه البرامج:
 - المساهمة في توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي وفتح الطرقات...الخ؛
 - إعادة تأهيل المناطق الحضرية المحلية؛
 - تأهيل المرافق وكل الهياكل المحلية؛
 - المساهمة في المشاريع السكنية
- برامج صناعية: وتشمل هذه البرامج:
 - توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي؛
 - دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة؛
 - تهيئة المناطق الصناعية؛
 - إنجاز وحدات صناعية على المستوى المحلي.
- برامج فلاحية:
 - توسيع المساحات الخضراء.

⁸ محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 195-196.

- إنجازات قنوات السقي.
- دعم الاستثمار الفلاحي المنتج.
- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.
- برامج اجتماعية وثقافية:
- المساهمة في إنشاء مراكز رعاية الأمومة والطفولة ودور الحضانة.
- المساهمة في إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات العامة.
- دعم التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع، وإنشاء فصول لمحو الأمية.
- المساهمة في تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية.

2.5- استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية:

- أما فيما يخص الاستراتيجيات والسياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية، فلا بد من تبني الاستراتيجيات الملائمة للظروف المحلية والوطنية المترابطة، وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات:⁹
- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حال عجز الإمكانيات المحلية خاصة في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها من الإمكانيات.

⁹ فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية: ممارسون وفاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015، ص 53.

- **المشاركة المتوازنة:** في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي توفر المصادر المالية وغيرها.

- **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية الوطنية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما ينمو المجتمع ويتطور بدرجات عالية، وعندما تتوفر الإمكانيات المحلية المناسبة، قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن اختيار الإستراتيجية التنموية الملائمة للأقاليم المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية واجتماعية وفكرية وثقافية وبيئية عديدة ومتراصة.

ثانيا: القطاع الخاص

اعتمدت فلسفة التحولات الاقتصادية في الدول النامية على اعتماد آليات السوق وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحول الدولة من دور الفاعل الأساسي والوحيد إلى دور الحكم ورسم السياسات، وبعد أن قطعت الدول النامية شوطا كبيرا في رحلة هذه التحولات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، أصبح القطاع الخاص في معظم الأقطار النامية يشكل عصب الاقتصاد الوطني، وتعددت أنشطته الإنتاجية والتجارية وأصبح يمثل الدعامة الرئيسية للاقتصاديات النامية.

1- مفهوم القطاع الخاص:

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع.

فيعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".¹⁰

كما يعرف القطاع الخاص، بشكل عام، بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية". أما من وجهة نظر المحاسبة القومية، فيعرف على أنه "يشمل القطاع الخاص، وفقا لنظام الحسابات القومية لسنة 1993: المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة".¹¹

كما يعرف على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".¹²

وبناء على هذه التعريفات يمكن وضع التعريف التالي للقطاع الخاص: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

¹⁰ حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203.

¹¹ أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 10.

¹² أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008، ص 07.

2- خصائص القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال النشاط تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل. ومن أهم خصائصه نذكر:

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية. وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام؛

- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة؛

- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته؛

- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛

- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛

- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته؛

- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

3- متطلبات تنمية القطاع الخاص:

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم

العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:¹³

¹³ بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر،

مجلة الباحث، عدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010، ص 139.

- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة:** حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا إيجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
- **القروض الاستثمارية:** إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فإن توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.
- **الإنفاق الحكومي:** يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.
- **السياسة الضريبية:** تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخل المتاح للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار. كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.
- **الاستقرار السياسي والأمني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤثر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية.
- **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فعدم

التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقه التوسع الاستثماري الخاص.

- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** وتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة. ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة. فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.¹⁴

4- آليات مساهمة القطاع الخاص في تطوير التنمية المحلية:

تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي:¹⁵

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية؛
- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي؛
- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية؛
- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم؛
- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة؛

¹⁴ بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر، ص13. تاريخ التصفح: 2015/11/19 <http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakdkdar.pdf>

¹⁵ لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص 561.

- مساندة إستراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات..؛
- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية وتنقيتها من الاعتبار السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر وأهم عوامل نجاحه.

يرتبط تطور دور القطاع الخاص ارتباطا وثيقا بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الجزائر، ومن ثم، فإن دور القطاع الخاص خلال حقبة الستينات والسبعينات كان هامشيا، نظرا لاتجاه الدولة لإتباع إستراتيجية التوجه نحو الاقتصاد الاشتراكي، ولكن مع بداية تطبيق السياسات الاقتصادية المتحررة منذ التسعينات والتي سميت بسياسات الانفتاح الاقتصادي بدأ القطاع الخاص في الاتساع نسبيا، وتساعدت وتيرة ذلك التوجه مع اتفاقيات التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي بدأ تطبيق التزاماتها منذ النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وتشير الإحصائيات التطبيقية إلى عدة مؤشرات لتحليل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وذلك سواء من ناحية اتساع حجم القطاع الخاص ومساهمته في النشاط الاقتصادي أو من ناحية تحسن الكفاءة الاقتصادية، ومنها نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية كذلك استحداث مناصب الشغل. سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستويات المحلية.

1- مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة بالجزائر:

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهماته الكبيرة في عديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1.1- مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الخام المقياس

الأساسي للنمو الاقتصادي، وقد تحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي

وهذا كان انعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد واليات السوق. والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم 01: تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الخام: 2010-2013.

(الوحدة: مليون د.ج)

2013	2012	2011	2010	
5.598.000,5	6.057.318,7	5.855.054,1	4.706.973,0	قطاع عمومي
7.210.852,4	6.326.169,1	5.447.850,7	4.962.644,3	قطاع خاص
12.808.852,9	12.383.487,8	11.302.904,8	9.669.617,3	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، سبتمبر 2011، ص 15.

نلاحظ من الجدول التحسن المستمر في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الكلية وبالتالي التحسن المستمر في المساهمة في الناتج المحلي الخام، حيث وصلت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الكلية إلى 56.29% من إجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 2013. لكن بالرغم من التطور المستمر في دور القطاع الخاص في عملية خلق الثروة إلا أنها تبقى دوت التطلعات المنتظرة من قبل الفاعلين في الاقتصاد الوطني.

2.1- مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الاقتصادية:

لقد أصبح للقطاع الخاص دورا أساسيا في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالنظر لما أصبح يتمتع به هذا القطاع اليوم من مزايا وإمكانيات كبيرة أهلته للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية الاجتماعية، خاصة مع تطبيق برامج دعم النمو في السنوات الأخيرة.

والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في القطاعات الاقتصادية الأساسية، حيث نلاحظ من خلاله التطور المستمر لمساهمة القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية باستثناء قطاع المحروقات الذي يبقى فيه القطاع العام هو المسيطر وذلك بالنظر لمتطلبات المادية والخبرات الكبيرة المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع.

جدول رقم 02: تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي

حسب القطاعات الاقتصادية: 2010-2013. (الوحدة: مليون د.ج.)

	2010		2011		2012		2013	
	قطاع عامومي	قطاع خاص	قطاع عامومي	قطاع خاص	قطاع عامومي	قطاع خاص	قطاع عامومي	قطاع خاص
الزراعة	8 037,7	1 007 221,1	7 804,7	1 165 909,2	9 931,4	1 411 761,9	14 817,0	1 612 945
المحروقات	3 851 802,6	328 555,1	4 931 709,7	310 389,1	5 035 723,5	500 658,3	4 500 562,2	467 456,1
الصناعة	326 176,3	290 521,9	352 085,0	311 174,9	374 773,4	353 841,8	388 430,1	377 010,3
البناء وأ. العمومية	163 985,4	1 030 128,1	171 526,3	1 091 040,4	178 486,5	1 232 673,1	217 707,9	1 344 397,2
النقل والاتصالات	176 384,2	757 323,4	191 468,4	812 076,3	214 215,8	881 061,9	233 790,7	1 209 332,7
التجارة والخدمات	125 503	1 527 124,7	148 329,8	1 710 723,1	164 137,5	1 946 172,3	184 559	2 199 711

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يتضح من الجدول السابق هيمنة القطاع الخاص على مجالات التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة، ويعود هذا إلى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات. من جهة أخرى ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة، مما يؤكد أن التنمية الصناعية مازالت تعتمد نظريا وعمليا على القطاع العام، وتفضيل القطاع الخاص لبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية. وعليه يمكن القول أن القطاع الخاص قد دعم مركزه في الفروع والقطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه كالتجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة.

3.1- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

لقد أصبح القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية.

جدول رقم 03: تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: 2010-2013.

(الوحدة: عامل)

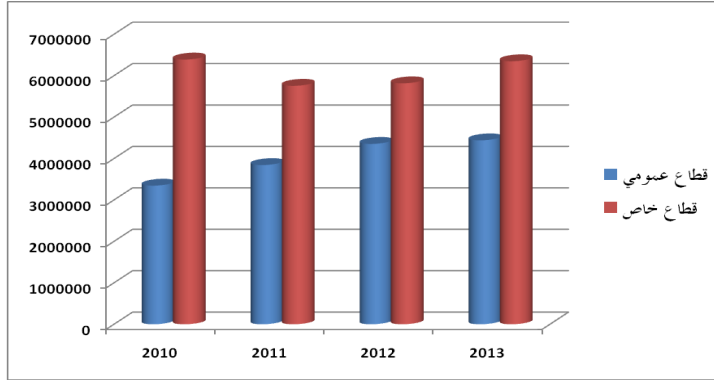
2013	2012	2011	2010	
4.440.000	4.354.000	3.843.000	3.346.000	قطاع عمومي
6.349.000	5.816.000	5.756.000	6.390.000	قطاع خاص
10.788.000	10.170.000	9.599.000	9735000	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة 2010-2013،

تم الاطلاع بتاريخ 2015/11/1 على الموقع:

<http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html>

الشكل رقم 01: تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: 2010-2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن القطاع الخاص يعتبر أهم مُنشأً لمناصب العمل، حيث أصبح يشغل أكثر من 06 ملايين عامل سنة 2013 أي ما نسبته 58.5% من حجم التشغيل مقارنة بـ 41.2% للقطاع العام، وهذا يعطي صورة واضحة عن التحولات الهامة التي تجري داخل الاقتصاد الوطني وكذا الوزن والمكانة التي تزيد كل سنة للقطاع الخاص في مجال التشغيل.

2- مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية بمنطقة الشمال الغربي:

يوجد تحول واضح في الجزائر نحو الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية على مستوى مختلف الأقاليم والوحدات المحلية، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لإستراتيجية التنمية المحلية المعتمدة على الدولة وكذلك عدم قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التنمية المحلية نظرا لافتقارها لمجموعة المؤهلات الاقتصادية والمقاولاتية.

1.2- دور القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية على المستوى المحلي:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد تجارب القطاع العام في مجال تطوير وتسيير البنية التحتية، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية دور القطاع الخاص في هذا المجال، ويظهر

ذلك من خلال المشاريع الضخمة التي أسندت للقطاع الخاص في قطاعات البناء، الأشغال العمومية والسكن، من أجل تفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. والجدول التالي يوضح مساهمة الاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية، بمنطقة الشمال الغربي:

جدول رقم 04: مشاريع القطاع الخاص في قطاع البناء، الأشغال العمومية والسكن بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014

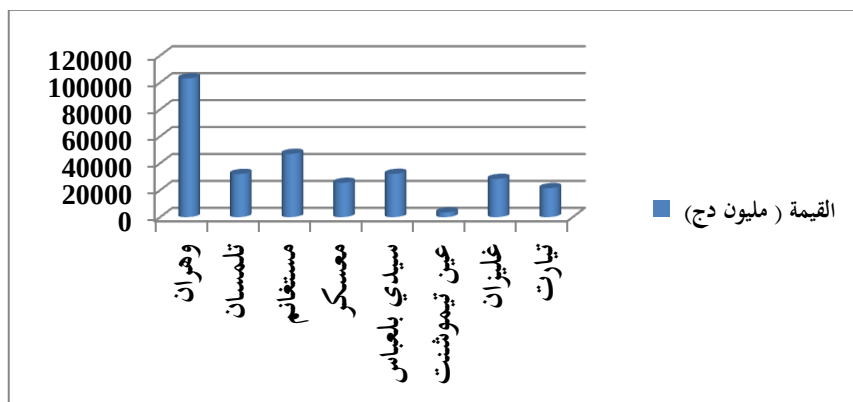
تيارت	غليزان	عين تيموشنت	سيدي بلعباس	معسكر	مستغانم	تلمسان	وهران	
263	246	57	222	203	337	225	549	عدد مشاريع البناء، الأشغال العمومية والسكن
21 555	28 430	3 542	32 152	25 473	47 007	32 057	103 08 2	القيمة (مليون دج)

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الإحصائيات الولائية: البناء، الأشغال العمومية والسكن 2002-2014،

تم الاطلاع بتاريخ 2015/11/28 على الموقع:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale>

الشكل 02: مشاريع القطاع الخاص في البنية التحتية بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من المعطيات السابقة أن القطاع الخاص أصبح يساهم بشكل كبير في انجاز مشاريع البنية الأساسية على المستوى المحلي، حيث وصلت قيمة استثماراته بمنطقة الشمال الغربي إلى: 293 298 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002-2014. بمجموع 2102 مشروع، وتأتي ولاية وهران على رأس القائمة من حيث قيمة وعدد المشاريع بالنظر إلى مكانتها كعاصمة للغرب الجزائري.

2.2- دور القطاع الخاص في دعم القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي:

لقد اتسعت هيمنة القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في هذه المنطقة، واقتصر دور الدولة على التوجه نحو القطاعات الإستراتيجية، الأمر الذي ساهم في التخلص من المشاكل التي كان يعاني منها القطاع العام في هذا المجال بالإضافة إلى تنويع الإنتاج وتحقيق المنافسة التي تضمن الجودة ورفع الفعالية الاقتصادية.

جدول رقم 05: مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية

بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014 (الوحدة: عدد المشاريع)

	وهران	تلمسان	مستغانم	معسكر	سيدي بلعباس	عين تيموشنت	غليزان	تيارت
النقل	1062	545	615	289	324	393	384	240
الصناعة	628	198	164	137	116	70	92	98
الخدمات	443	110	116	46	44	34	45	59
الزراعة	55	46	89	18	05	40	19	13
الصحة	63	21	14	12	14	04	03	12
السياحة	85	12	25	09	08	23	03	09
مجموع القيمة (مليون دج)	1 120 898	110 375	187 778	112 605	67 830	186 009	103 641	58 175

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الإحصائيات الولائية: المرجع السابق، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale>

والجدول السابق يوضح مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية على مستوى منطقة الشمال الغربي للجزائر.

ونلاحظ منه المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الاقتصاديات المحلية إلى اقتصاديات متنوعة قادرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وتبقى ولاية وهران على رأس قائمة ولايات الشمال الغربي في كل القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة التي وصلت إلى 1 120 898 مليون دينار جزائري.

3.2- دور القطاع الخاص في التشغيل على المستوى المحلي:

لقد أصبح القطاع الخاص "الممول الأساسي" لسوق التشغيل على مستوى الوطن بنسبة 58,8% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط يهيمن عليها قطاعي التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من النصف أي بنسبة 59,8% من مجموع الناشطين متبوعا بقطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,6% والفلاحة بنسبة 10,6%.¹⁶

أما على مستوى منطقة الشمال الغربي للوطن، فإن القطاع الخاص يحتل كذلك مكانة ريادية في عملية توفير فرص العمل للسكان المحليين في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات، وتبقى ولاية وهران الرائدة في هذا المجال لكونها تمثل عاصمة الجهة الغربية للوطن ومركز جذب للاستثمارات والمشاريع الخاصة المحلية والأجنبية. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹⁶ محمد بن مرادي، القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد رقم: 4931، ليوم 2015/11/28، ص 11

جدول رقم 06: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بمنطقة الشمال الغربي: 2002-2014.

(الوحدة: عدد)

تيارت	غليزان	عين تيموشنت	سيدي بلعباس	معسكر	مستغانم	تلمسان	وهران	
17 123	20 484	6 871	11 966	15 168	22 315	14 267	88 488	عدد مناصب الشغل

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الإحصائيات الولائية: المرجع السابق، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale>

3- عوامل نجاح القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية:

- على الرغم من أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الاقتصادية المحلية، إلا أن نجاح مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو في المشروعات الإنتاجية والخدمية يحتاج إلى توافر عدد من العوامل التي يمكن إجمالها فيما يلي¹⁷:
- الدراية التامة بالأسواق المحلية وبالقطاعات التي تحتاج إلى مشاركة القطاع الخاص، حيث يساعد الفهم العميق لطبيعة الأسواق ومواطن الضعف والقوة فيها وللقطاعات المختلفة وما تتمتع به من فرص استثمارية على تحديد الأسلوب الأمثل لمشاركة القطاع الخاص.
 - ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى؛
 - القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية؛
 - توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات؛
 - توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية؛

¹⁷ لبنى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 565.

- تشجيع إقامة شبكة العلاقات التي تساند النشاط الاقتصادي داخل الولايات من خلال المساهمة في تأسيس جمعيات رجال الأعمال والتكتلات الاقتصادية المختلفة؛
- وجود مشاركة قوية بين السلطات المحلية والقطاع الخاص؛
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المحلية المختلفة؛
- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة، كما يتعين تقييم اثر هذه المشروعات على معدلات التنمية المحلية لتحديد مدة جدواها ومدى تحقيقها لأهدافها.
- وفي ضوء ما سبق ذكره، يتضح ضرورة قيام السلطات المحلية بتقديم المساندة اللازمة لتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية المحلية.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة كيفية العمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع القطاع الخاص، وذلك في ضوء التجربة الجزائرية: منطقة الشمال الغربي نموذجاً. وقد أوضحت هذه التجربة أن القطاع الخاص يستطيع أن يلعب دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة أو من خلال المساهمة في المشروعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. ويتمثل الأثر الإيجابي لمساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في رفع معدلات التشغيل وتحسين مستوى الخدمات وزيادة الدخل. ولكن التجربة الجزائرية أظهرت أن القطاع الخاص لا يبادر بالمشاركة تلقائياً في مشروعات التنمية المحلية بسبب فشل الأسواق ووجود وفورات الحجم، وهنا يظهر الدور الداعم للحكومة والسلطات المحلية في توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

وفي الجزائر، كغيرها من الدول التي نجحت في رفع معدلات التنمية الاقتصادية المحلية على مستوى جل الأقاليم والمناطق المحلية، تستطيع المؤسسات المحلية مساندة القطاع الخاص للقيام بالدور المنوط به في

خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المحلية من خلال محورين رئيسيين: يتمثل الأول في تهيئة بيئة الأعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وممارسة النشاط؛ بينما يرتبط المحور الثاني بالقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري المرتبط بقيام المحليات بتحمل مسؤوليات دون أن تكون لديها القدرة التقنية أو المالية على تحملها. مما يؤثر سلبا على تحفيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية.

وتستطيع المؤسسات المحلية مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع من ثمار التنمية الاقتصادية المحلية من خلال المشاركة في مشروعاتها وزيادة درجة ترابطها بالشركات الكبيرة التي تعمل في المحليات، كما تعمل على تحفيز القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال مجموعة من الحوافز والخدمات . ولا يعني تأكيد الدور الهام للمؤسسات المحلية في قيادة جهود التنمية الاقتصادية المحلية وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة فيها، إغفال دور الحكومة في تهيئة مناخ الأعمال والاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية الداعمة للتنمية بشكل عام وللتنمية الاقتصادية المحلية بشكل خاص.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. أيمن المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
2. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995.
3. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.
4. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية: ممارسون وفاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2015.

6. محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

مصادر أخرى:

7. أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

8. أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، الكويت، 2008.

9. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة المسيلة، 2009-2010.

10. بونوة شعيب ومولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، تاريخ التصفح: 2015/11/19

<http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkar.pdf>

11. الديوان الوطني للإحصائيات، الإحصائيات الاجتماعية: التشغيل والبطالة 2010-2013، تاريخ الاطلاع: 2015/11/01

<http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.htm>

12. الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، سبتمبر 2011.

13. سمير عبد الوهاب، النظم المحلية: إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية لاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

14. علي كريم العمار، مقدمة في تنمية الاقتصادات المحلية، جامعة بغداد، العراق، تاريخ التصفح: 2015/10/27

<http://socio.montadarabi.com/t1978-topic>

15. عيد رشاد عبد المجيد، دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2012.
16. لبنى عبد اللطيف، تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
17. محمد بن مرادي، القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 4931 ، ليوم 2015/11/28.
18. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الإحصائيات الولائية: البناء، الأشغال العمومية والسكن 2002-2014، تاريخ الاطلاع: 2015/11/28،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale>

الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر: الانجازات والمعوقات،

تجربة قطاع الضمان الاجتماعي

أ.د نور الدين شنوفي

أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للدراسات

التجارية- تيبازة، الجزائر

أ. مولاي خليل

طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إنجازات الحكومة الالكترونية في الجزائر والمعوقات التي تواجه تجسيد المشروع على ارض الواقع، مع تبيان مكن الخلل في عدم التقدم في انجاز هذا المشروع. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق التحول الالكتروني غير فعالة، وتمثل ذلك في مؤشرات أثبتت ضعف جاهزية الجزائر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوجه نحو الحكومة والتجارة الالكترونية، إذ يواجه تحقيق هذا المشروع العديد من المعوقات، إلا ان هذا لم يمنع قطاع الضمان الاجتماعي من تطبيق نظام الشفاء الذي حقق قفزة نوعية لخدمة الضمان الاجتماعي في الجزائر رغم محدودية خدمته .

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعرفة، نظام الشفاء، نظام التصريح عن بعد.

Résumé:

Cette étude vise à évaluer les réalisations du e-gouvernement en Algérie et les obstacles auxquels le projet est confronté sur le terrain, en soulignant les défaillances dans son avancement.

L'un des principaux résultats obtenus, c'est l'inefficacité des efforts déployés par le gouvernement en vue de concrétiser la transition numérique, et cela se traduit dans des indicateurs témoignant la faiblesse de la capacité de l'Algérie dans l'usage des technologies de l'information et de la

communication , mais aussi une faible orientation vers l'e- gouvernement et l'e-commerce ,comme il fait face à de nombreux obstacles, mais cela n'a pas empêché le secteur de la sécurité sociale dans le lancement du système de "chifa", qui constitue un saut qualitatif pour le service de la sécurité sociale en Algérie malgré son service limité.

Mots clés: e-management, e-gouvernement, technologie de l'information, économie de savoir , système chifa, système de déclaration à distance .

مقدمة:

إن العالم بأسره قد دخل مرحلة متطورة ضمن أفاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، الذي أصبح المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدم الأمم في القرن الحادي والعشرين، وقد احدث هذا التطور انقلابا في مفاهيم وأساليب كانت حتى يوم قريب من المستحيلات، فهذا التطور السريع غير المفاهيم السائدة في أساليب التعامل على مستوى الدول والمنظمات والأفراد بحيث أصبح العالم قرية صغيرة مترابطة، وسمح بتجاوز البعد الزمني والمكاني، ليشكل جزءا حيويا فاعلا ومؤثرا في تنفيذ هذه المعاملات.¹

فلقد اقتضت تقنية المعلومات ضرورة تطوير الأجهزة الحكومية بما يتوافق مع المستجدات العالمية في استخدام النظم التقنية في تطوير إدارة الخدمات، وأصبح ما تمتلكه الدول من تقنية مرادفا لنهضة الدولة أو تخلفها، وأصبح إدخال تقنية المعلومات في كافة الأعمال الحكومية هو هدف العديد من الدول التي تسعى للتقدم والرقى، ولقد ارتبط استخدام تقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية بظهور مفهوم جديد أطلق عليه الحكومة الإلكترونية (E-Government)، ويعد هذا المفهوم وسيلة من وسائل إعادة تطوير الجهاز الحكومي وتبني أسلوب عمل جديد داخل الأجهزة الخدمية للدولة يعتمد على الأسلوب الالكتروني، بما يضمن تغيير جملة من المفاهيم المتعلقة بالأداء الحكومي ووضع الشفافية والسرعة في مقدمة الأهداف الحكومية مع جعل المواطن أو الموظف المستفيد من الخدمة على قمة سلم أولويات الأجهزة الخدمية

¹ محمود القدوة، "الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة"، الطبعة الاولى، دار اسامة، الاردن، 2010 ص 5

للدولة، ويأتي هذا المفهوم مجسدا لمعاني العدالة في التعامل مع جميع فئات المجتمع من خلال تقديم خدمات متكافئة في زمن قياسي وجهد وتكلفة ووقت محدودين بما يحقق سرعة الإنجاز ورضا المواطن.

إشكالية البحث:

أمام هذا الواقع الذي فرضته افزات عصر التقنيات الرقمية العالية، واندماج هذه التقنيات في الحياة وقبولها الجماهيري الواسع وتزايد القناعة بنتائجها القطعية والأكيدة في تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل، فإن الحكومة الجزائرية قامت بتسطير مشروع الجزائر الالكترونية مع افاق سنة 2013 وذلك بغرض مساندة هذه المستجدات، وقد انتهت المدة المحددة للمشروع، ما يسمح لنا بتقييم ما تحقق من هذا المشروع وما ينتظر تحقيقه على ارض الواقع وحجم التحديات الراهنة والمستقبلية التي ترهن تجسيده.

إذ تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهرى التالي:

أين وصل تجسيد مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر على أرض الواقع ؟

ومن خلال السؤال السابق يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هية الحكومة الالكترونية ؟
- ما هي الانجازات المحققة من مشروع الجزائر الالكترونية 2013 في ضوء التقارير العالمية ؟
- ما هي أهم التحديات التي يجب أن ترفعها السلطات المسؤولة لإنجاح هذا المشروع ؟
- هل يمكن اعتبار مشروع عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي من خلال المشروع الرائد نظام الشفاء خطوة عملاقة نحو ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر؟

فرضيات البحث: وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية

- نجاح الحكومة الالكترونية في الجزائر مرهون بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ان ما تحقق إلى حد الان من مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر يبقى بعيدا عن الأهداف المسطرة، إذ يواجه هذا المشروع في الجزائر العديد من المعوقات التقنية والإدارية؛

- عصرنه قطاع الضمان الاجتماعي من خلال نظام الشفاء ساهم في اختزال الاجراءات الادارية وتحسين الخدمات المقدمة.

أهمية البحث:

إن أهمية الدراسة تنبع من أهمية الحكومة الالكترونية في حد ذاتها باعتبارها المشروع الحلم، وما قد تحقّقه من كفاءة وفعالية للحكومة الجزائرية في خدمة المواطن الجزائري وتحقيق رفاهيته، اذا ما تم الوصول إلى تطبيقها بالمعايير المعمول بها في الدول المتقدمة .

أهداف البحث : نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على ماهية الحكومة الالكترونية من حيث المحتوى المبادئ، الاهداف والأهمية؛
- تسليط الضوء على تجربة الجزائر في ارساء الحكومة الالكترونية والتحديات التي تواجهها؛
- البحث عن مكن الخلل في عدم تطبيق الجزائر للحكومة الالكترونية بالسرعة المطلوبة؛
- عرض وتقييم تجربة قطاع الضمان الاجتماعي ممثلة في نظام الشفاء والتصريح عن بعد، وبيان العناصر الداعمة والمعوقات في انجاز المشروع وذلك بغرض إمكانية نقل التجربة لمؤسسات أخرى لتعميم الفائدة العملية.

منهج البحث:

وعن المنهج المستخدم في الدراسة، اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، وذلك بسبب تناسبه وطبيعة الدراسة مع إشكالية البحث.

هيكل البحث:

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور ،حيث يتضمن الاول عرضا نظريا للمفاهيم المتعلقة بالحكومة الالكترونية، مفهومها، أنواعها، متطلباتها، اما المحور الثاني من البحث فجاء فيه تقويم لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر وأهم

الانجازات والمعوقات التي تواجه تجسيده وذلك بالاستناد إلى التقارير العالمية، أما المحور الثالث فخصصناه لعرض تجربة قطاع الضمان الاجتماعي في سياق ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

قبل الحديث عن موضوع البحث محل الدراسة لا بد ان نقف عند مفهوم يحتاج للإيضاح وهو الادارة الإلكترونية وذلك يعود لأهمية فك التشابك بين هذا المفهوم وموضوع الدراسة، بحيث يطرح مصطلح الإدارة الإلكترونية بصورة مترادفة مع مصطلحات اخرى مثل الأعمال الإلكترونية e-Business، e-Commerce التجارة الإلكترونية، e-Government الحكومة الإلكترونية وغيرها من المفاهيم التي تربط بين الأنشطة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

حيث تعتبر العلاقة بين الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والأعمال الالكترونية علاقة الكل بالجزء، ان الادارة الالكترونية هي منظومة متكاملة وفضاء رقمي يتضمن كل الاعمال الالكترونية للدلالة على الادارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الادارة الالكترونية للأعمال الحكومية. **1- مفهوم الحكومة الالكترونية :** توجد في الادب الاداري محاولات متعددة لتعريف الحكومة الالكترونية وتحليل ابعادها ومبرراتها، وتنطلق من مداخل مختلفة، لكنها ترتبط بصفة عامة بخيط منهجي يتمثل بفكرة ان الحكومة الالكترونية تعني ببساطة إنتاج المعلومات والخدمات وتوزيعها الكترونيا خلال 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، وبطريقة تركز على تلبية احتياجات المواطنين والأعمال.²

تشير المصادر بأنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظرا للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها، وهناك عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية من أكثر من جهة

² محمد سمير أحمد، "الادارة الالكترونية"، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان 2009 ص 53.

دولية، ففي عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين.³

كما قدم البنك الدولي (2005) مفهومًا أشمل للحكومة الإلكترونية بأنها: "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل : شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية .وهذه التكنولوجيا يمكنها ان تخدم عددا كبيرا من الاهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الاعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وادارة اكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما ان نتائج هذه التطبيقات يمكن ان تؤدي إلى تحجيم الفساد، وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد ككل، وتخفيض النفقات، وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته".⁴

بناء على ما سبق يمكن تعريف الحكومة الالكترونية بأنها : استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات الاداء في المؤسسات الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الاهداف المرجوة منها، وذلك بدعم الاعمال الحكومية وتسهيل التفاعل مع المواطنين، وهذا من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية في كل زمان ومكان وعلى اساس العدل والمساواة بين المواطنين.

³ منال صبحي محمد الحناوي، مداخلة بعنوان " الاستراتيجية الامنة للحكومة الإلكترونية "، المؤتمر السادس لجمعية

المكتبات والمعلومات السعودية حول بيئة المعلومات الامنة المفاهيم التشريعات والتطبيقات، الرياض 2010 ص 4.

⁴ إيمان عبد المحسن زكي، "الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009، ص 19.

2-أهداف الحكومة الالكترونية: ان التحول إلى الحكومة الالكترونية، اي من النظام الكلاسيكي التقليدي في التنظيم والادارة الحكومية إلى اسلوب عمل جديد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، يحقق مجموعة من الاهداف تتمثل فيما يلي:⁵

- زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة بحيث يمكن الوصول إلى الخدمة في اي وقت طوال اليوم دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة؛
- تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة ومن ثم تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء الخدمة؛
- الارتقاء بثقافة ووعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؛
- توفير منح ملائم للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين وبما يوفر عامل جذب للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا؛
- رفع كفاءة الاداء الحكومي والإعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.
- ترشيد الانفاق الحكومي حيث يتم تخفيض عدد الموظفين بالإضافة لاستبدال استخدام المستندات الورقية والمخازن المتكدسة بالوثائق والمستندات بالتحول نحو استخدام الحاسبات الآلية؛
- التخلص من بعض صور الفساد وسوء الادارة؛
- تحقيق الشفافية من خلال اتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين؛
- الترويج للخطط المستقبلية للدولة ومشروعاتها التنموية المطلوبة.

⁵ علاش أحمد وآخرون، مداخلة بعنوان "معوقات التحول إلى الحكومة الالكترونية"، الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر- تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب البليدة -الجزائر، 2013، صص 3-4.

3-محاور الحكومة الالكترونية : تتمثل محاور الحكومة الالكترونية في العناصر الآتية:⁶

- المواطنين؛
- مؤسسات الأعمال؛
- الوزارات والأجهزة الحكومية؛
- الادارات الداخلية.

4-مزايا إقامة الحكومة الالكترونية : تؤدي الحكومة الالكترونية إلى تمكين المواطنين من خلال اتاحة وصولهم إلى المعلومات وتحسين التفاعل مع شركات التجارة والصناعة وتؤدي إلى تحسين تنفيذ خدمات الحكومة للمواطنين وزيادة كفاءة الادارة الحكومية . وتتمثل الفوائد الناجمة عن ذلك في تسهيل التعامل وتحسين كفاءة النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية والحد من الفساد وكلها امور تؤدي إلى زيادة امكانيات البلدان النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية.⁷

5 - متطلبات اقامة الحكومة الالكترونية : إن مشروع الحكومة الالكترونية شأنه شأن أي مشروع يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة لكي يحقق الأهداف المنتظرة منه، والمتمثلة في جوهرها في تحقيق التنمية الشاملة، اذ يتطلب توفير مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:⁸

- البنية التحتية؛
- توافر الوسائل الالكترونية؛
- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمات بالانترنت؛

⁶ بن نذير نصر الدين وغردي محمد، مداخلة بعنوان " متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر - دراسة تجارب بعض الدول -"، الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر- تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة 2013، ص 4.

⁷ خولة رشيع حسن، " الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثلاثون، جامعة الكوفة، بغداد 2014 ص ص5-6 .

⁸ محمود القدوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

- التدريب وبناء القدرات؛
- توافر مستوى مناسب من التمويل؛
- توفر الإرادة السياسية ؛
- وجود التشريعات والنصوص القانونية؛
- توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية؛
- خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج؛
- وضع عدة نظم للسداد النقدي مقابل اداء الخدمات من خلال الانترنت (بطاقات الائتمان....)⁹.

بالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر يجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الحكومة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها توحيد اشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل (بوابة الكترونية) كدليل لجميع عناوين المراكز الحكومية الادارية في البلاد.

6 - مراحل التحول إلى الحكومة الالكترونية: يمر تحول الحكومة التقليدية إلى حكومة الكترونية بمراحل متتالية، بحيث يتم الانتقال تدريجيا إلى الحكومة الالكترونية والتخلي عن اساليب عمل الحكومة التقليدية، وأوردت دراسات كثيرة ذات الصلة بموضوع الحكومة الالكترونية مقترحات للتحول إلى الحكومة الإلكترونية بحيث اختلفت مراحل التحول من حيث العدد من دراسة إلى أخرى إلا انه نجد تشابها في المضمون. ووفقا لدراسة هيئة الامم المتحدة فان التحول إلى الحكومة الالكترونية يتم عبر المراحل التالية: ¹⁰

- مرحلة الظهور الناشئ (emerging présence)؛
- مرحلة الظهور المتقدم (enhanced présence)؛

⁹ علي لطفي، "الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي"، مؤتمر الحكومة الالكترونية حول الادارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، دبي، الامارات العربية المتحدة 2007، ص 6.

¹⁰ سوسن زهير المهدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، الطبعة الاولى، دار اسامة، الاردن 2011، ص 33

- مرحلة الظهور التفاعلي (interactive présence)؛
- مرحلة الظهور التبادلي (transactionnal présence)؛
- مرحلة الظهور الشبكي (network présence).

المحور الثاني : استراتيجية الجزائر الالكترونية

1-مشروع اقامة حكومة الكترونية في الجزائر :اطلقت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، احد الملفات الكبرى وهو برنامج الجزائر الالكترونية 2009- 2013، الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، اذ شارك اكثر من ثلاثمائة شخص في طرح الافكار ومناقشتها خلال ستة أشهر ان الهدف الاساسي من مشروع الجزائر الالكترونية 2013 هو:¹¹

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وان تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الادارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق او معلومات؛
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية؛
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على ارض الواقع العدالة الاجتماعية والمساواة وكذا تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الادارة من المواطن؛
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد افة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الارهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية وجواز السفر كوسيلة لانتشارها .

¹¹ علاش أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11

2- انجازات مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر: تم تحقيق العديد من الانجازات في اطار التحول الالكتروني الجزائري الالكترونية 2013، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:¹²

- تنصيب شبكة حكومية داخلية Intranet والتي اختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية؛
- على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية تم وضع برنامج IDARA اما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي، تم تنصيب شبكة معلومات تربط الادارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيفة العمومي؛
- اطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية بالإضافة إلى اطلاق جواز السفر البيومتري؛
- اعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية. المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية ؛
- اعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية؛
- اعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة لإنشاء موزعات بنكية TPE ,DAB ,CAB وتوزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني؛
- شبكة للإطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط؛
- اتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع ادارة الضرائب، موقع وكالة تطوير الاستثمار... الخ؛
- اصدار السجل التجاري الالكتروني " هذا السجل الذي سيكون على شكل شهادة رقمية دائمة على الخط يعوض الصيغة الورقية التي ستختفي بشكل نهائي، هذا المكسب العصري سيسمح بحل

¹² بلعربي عبد القادر وآخرون، مداخلة بعنوان " تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر "، الملتقى العلمي الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، مارس 2012، ص ص 11-12.

مشاكل عدة أهمها القضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على المعلومة فضلا عن مواجهة ظاهرة الغش والاحتيال في استعمال السجل¹³. وقد دخل حيز التنفيذ في مارس 2014؛¹⁴

- خدمة بطاقة الشفاء في قطاع الضمان الاجتماعي، وما توفره من مزايا فيما يخص سهولة خدمة المؤمن لهم في شراء الأدوية وإمكانية استعمالها في جميع أنحاء الوطن.

3- تقويم مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر : تعمل منظمة الامم المتحدة على اصدار تقرير بخصوص التقدم في الحكومة الالكترونية (e-government Survey)، وهو تقرير يصدر كل عامين لرصد مستوى التقدم في مسار الحكومة الالكترونية في مختلف دول العالم، ويعتبر التقرير اهم مرجع ذي نطاق عالمي في مجال الحكومة الإلكترونية ويعد ايضا التقرير الوحيد عالميا الذي يقيم حالة تنمية الحكومة الالكترونية في الدول الاعضاء في الامم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة ، ويستمر في الصدور منذ سنة 2003 ، وتتضمن هذه التقارير مؤشر رئيس وثلاثة مؤشرات أخرى فرعية وفيما يلي نتناولها بالتفصيل:

3-1- مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية : يستخدم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لقياس استعدادية وقدرة الإدارات الوطنية لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة .ولهذا المعيار نفعه للموظفين الحكوميين وصناع السياسات والباحثين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص لاكتساب فهم أعمق للمعايير المقارنة للوضع النسبي للدولة عند الاستفادة من الحكومة الإلكترونية لتوفير الخدمات الشاملة والمسؤولة والمركزة على المواطن.¹⁵

¹³ تصريح مديرة قسم الإعلام الآلي بالمركز الوطني للسجل التجاري، من الموقع الالكتروني

<http://www.mptic.dz/ar> تاريخ الاطلاع 2015/05/02

¹⁴ على الموقع: <http://www.elbilad.net> تاريخ الاطلاع 2015/05/02

¹⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، " الحكومة الالكترونية أفضل الممارسات والتوجهات "، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية، العدد 20، الأمم المتحدة، بيروت، 2014 ص 8 / الموقع

الالكتروني www.escwa.un.org

تحتسب قيمة هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي مؤشر الرأسمال البشري، مؤشر البنية القاعدية للاتصالات ومؤشر الخدمات الالكترونية، وحددت القيمة القصوى الممكنة لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية بالرقم واحد، والحد الأدنى بالصفر، بحيث كلما زادت قيمة المؤشر فإنها دليل على التحسن في وضعية الحكومة الالكترونية .

الجدول رقم 01 : موقع الجزائر وبعض الدول المغاربية في مؤشر التقدم في الحكومة الالكترونية (2005-2014)

المغرب		تونس		الجزائر		السنوات
الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	
138	0.2774	121	0.3310	123	0.3242	2005
140	0.2944	124	0.3458	121	0.3515	2008
126	0.3287	66	0.4826	131	0.3181	2010
120	0.4209	103	0.4833	132	0.3608	2012
82	0.5060	75	0.5390	136	0.3106	2014

Source: Etabli par les chercheurs en se référant à: United Nations, E-Gouvernement Survey : 2005, 2008, 2010, 2012 et 2014.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن:

هناك تحسن ملحوظ في قيمة المؤشر على مدى السنوات المذكورة في الجدول من 2005 إلى 2012، إلا أن سنة 2010 كانت الاستثناء بحيث انخفض المؤشر مقارنة بالسنوات السابقة 2005 و2008، والملاحظ أيضا ان هناك تحسن في قيمة هذا المؤشر حيث انتقلت من 0.3242 سنة 2005 – أي قبل اطلاق مشروع الحكومة الالكترونية 2013- إلى 0.3515 ثم تراجعت إلى 0.3181 سنة 2010 لترتفع من جديد إلى 0.3608 سنة 2012. وإذا عملنا مقارنة مع تونس والمغرب حيث كانت قيمة مؤشر كل منهما 0.3310 و0.2774 على التوالي سنة 2005 وانتقل إلى 0.4833 و0.4209 سنة 2012

أي زيادة نسبية بـ 46 % لتونس و 52 % للمغرب. إذ يمكن القول أن هذا التحسن في قيمة المؤشر للحكومة الالكترونية في الجزائر يبقى دون المستوى الذي بلغته الدول المجاورة مثل تونس والمغرب. وفي سنة 2014، أي بعد سنة من التاريخ المبرمج لإتمام مشروع الحكومة الالكترونية الجزائر 2013، نلاحظ ان المؤشر قد انخفض بنسبة 13.91 % مقارنة بسنة 2012، وبالمقارنة مع تونس والمغرب فان المؤشر لهذه الدول في تحسن دائم وبمعدلات مرتفعة على عكس المؤشر للجزائر الذي يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض على مدى الفترة (2005-2014).

رغم التحسن الطفيف المسجل في قيمة المؤشر المذكور، فإن الترتيب العالمي للجزائر المتعلق بالتقدم في الحكومة الالكترونية قد سجل تراجعاً من المرتبة 123 من ضمن 179 دولة سنة 2005 إلى المرتبة 136 من ضمن 193 دولة سنة 2014.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن كل من المغرب وتونس تحسن ترتيبهما في الترتيب الدولي للتقدم في الحكومة الالكترونية، إذ نجد ان تونس سجل ترتيبها تحسناً ملحوظاً بين سنتي 2005 و 2014 من المرتبة 121 لتصل إلى المرتبة 75 عالمياً، نفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي هو عرف أيضاً تحسناً ملحوظاً في المرتبة بين سنتي 2005 و 2014 من المرتبة 138 ليصل إلى المرتبة 82 عالمياً.

ويعد المغرب واحداً من أولى الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أضفت الطابع المؤسسي على البيئة التنظيمية لتعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبذلك حقق خطوات كبيرة في تمهيد المجال أمام الشركات العاملة للدخول والنجاح في السوق. وفي أوائل 1999، تم تطوير استراتيجية وطنية لإرساء قواعد رؤية تقنية المعلومات والاتصالات في الدولة، والتي أصبحت فيما بعد أساساً للخطط اللاحقة، مثل المغرب الإلكتروني " e-Morocco " والمغرب الرقمي الآن " Digital Morocco " 16.

¹⁶ United Nations, E-Government Survey 2014, op.cit, p 37.

3-2- قراءة عربية لوضعية الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية :

يضم تقرير الامم المتحدة اربعة مؤشرات هي:¹⁷

➤ **مؤشر الخدمات الالكترونية:** يحسب هذا المؤشر الفرعي من خلال معاينة عدد من المواقع والبوابات الإلكترونية الوطنية على الانترنت في كل من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة . وتشمل هذه المواقع بوابة الحكومة الإلكترونية الرئيسية ومواقع عدد من الوزارات المعنية، مثل وزارات التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة والمالية والبيئة. وبالإضافة إلى تقييم جودة المحتوى ونوعيته وتطور الخدمات الحكومية المقدمة عبر الانترنت وفق أربع مراحل من التطور (الإطار)، يجري اختبار مدى قدرة هذه المواقع على تقديم المعلومات لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين، وذلك وفق ما جاء في كتيب اتحاد شبكات الواب العالمي (World Wide Web Consortium) حول "إرشادات النفاذ إلى محتوى الواب لذوي الاحتياجات الخاصة .

➤ **مؤشر البنية التحتية للاتصالات:** مؤشر الاتصالات هو متوسط حسابي مركب من خمسة مؤشرات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتولى الاتحاد الدولي للاتصالات جمعها وحسابها . وتشمل هذه المؤشرات عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 فرد من السكان، وعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 فرد من السكان، وعدد مشتركى خدمة الهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان، وعدد اشتراكات خدمات الانترنت الثابت لكل 100 فرد من السكان، وعدد المرافق العامة التي تقدم خدمة الانترنت الثابت العريض الحزمة لكل 100 فرد من السكان.

➤ **مؤشر رأس المال البشري:** مؤشر رأس المال البشري هو متوسط حسابي مركب من مؤشرين فرعيين : معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة؛ ونسب الالتحاق الإجمالي بمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى مجتمعة . وتحسب قيمة هذا المؤشر بتحديد أوزان مختلفة لكل من مؤشرات الفرعية بحيث يُخصص ثلثا الأوزان

¹⁷ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

لمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ويتصل الثلث الباقي بنسبة الالتحاق الإجمالي بمراحل التعليم. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) جمع هذه المؤشرات الفرعية وتحصيلها.

➤ **مؤشر المشاركة الإلكترونية**¹⁸ يتكون مؤشر المشاركة الالكترونية من نتائج قياس احدى وعشرين خدمة الكترونية معلوماتية وتشاركية هادفة للتيسير على المستفيدين في ستة مجالات ألا وهي: التعليم، الصحة، الرفاهة الاجتماعية والمالية والتوظيف، إضافة إلى مجال عام غير محدد يتاح لكل دولة تقديم افضل ما لديها من نجاحات.

اللافت للنظر ان دول مجلس التعاون الخليجي قد احتلت صدارة التقرير حيث احتلت دول المجلس المراكز الاولى عربيا، وكانت دول شمال افريقيا في وسط الترتيب بحيث تصدرت هذه المجموعة تونس، اما باقي الدول العربية خاصة الدول الافريقية منها فقد تذيلت الترتيب، ويمكن ارجاع هذا الاختلاف بين الدول العربية في الترتيب إلى الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول التي اثرت على درجة اهتمام حكومات الدول ببرامج وسياسات الحكومة الالكترونية .

وضمن دول مجلس التعاون الخليجي، تتبوأ مملكة البحرين المرتبة 18 عالميا، تليها الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان، وقد انشأت مملكة البحرين اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات (SCICT)، وتأسست هيئة الحكومة الالكترونية لتتولى التخطيط لتطوير وتنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية الشاملة.¹⁹

¹⁸ حواس صلاح وآخرون، مداخلة بعنوان "واقع الحكومة الالكترونية في الوطن العربي من خلال مؤشرات الأمم المتحدة"، الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب البليدة 2013، ص 11

¹⁹ United Nations, E-Government Survey 2014, op.cit., p 46.

الجدول رقم (02) : ترتيب الدول العربية حسب تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2014

الدول	مؤشر الخدمات الالكترونية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر التنمية البشرية	المؤشر العام	الترتيب العالمي 2014	الترتيب العربي 2014
البحرين	0.9370	0.7055	0.7840	0.8089	18	1
الامارات ع م	0.8819	0.5932	0.6657	0.7136	32	2
السعودية	0.7717	0.5523	0.7461	0.6900	36	3
قطر	0.6535	0.5879	0.6671	0.6362	44	4
سلطنة عمان	0.7323	0.4873	0.6624	0.6273	48	5
الكويت	0.5748	0.5862	0.7194	0.6268	49	6
تونس	0.6378	0.3074	0.6717	0.5390	75	7
الاردن	0.5197	0.3104	0.7202	0.5167	79	8
مصر	0.5906	0.3571	0.5912	0.5129	80	9
المغرب	0.6929	0.3350	0.4901	0.5060	82	10
لبنان	0.3543	0.4030	0.7374	0.4982	89	11
ليبيا	0.0157	0.3281	0.7821	0.3753	121	12
العراق	0.1969	0.2173	0.5283	0.3141	134	13
سوريا	0.1575	0.1992	0.5835	0.3134	135	14
الجزائر	0,0787	0.1989	0.6543	0,3106	136	15
اليمن	0.3071	0.1249	0.3840	0.2720	150	16
السودان	0.2913	0.1847	0.3059	0.2606	154	17
موريتانيا	0.0473	0.1626	0.3581	0.1893	174	18
الصومال	0.0157	0.0259	0.0000	0.0139	193	19

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2014

وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي الست مراتب ضمن اعلى 10 دول في غربي آسيا نظرا لارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات الامام بالقراءة والكتابة وانخفاض اعداد السكان والرغبة الحريضة من قبل

حكوماتها للاستثمار وتطوير بواباتها الوطنية الإلكترونية وبالتالي يزود المواطنون بالخدمات الالكترونية المتقدمة ويسهل الحصول على المعلومات، ولكافة دول مجلس التعاون الخليجي بواباتها الالكترونية المرتبطة ببعضها البعض، مما يسمح لمواطنيهم بسهولة التصفح والوصول إلى المعلومات.²⁰

بالنسبة لقيمة مؤشر البنية التحتية للاتصالات في الجزائر في سنة 2014 تبدو ضعيفة جدا مقارنة مع الدول الخليجية الواردة في أعلى الترتيب مثل البحرين، الإمارات، السعودية وقطر، وهي أيضا اقل من نظيرتها كل من تونس والمغرب .

نلاحظ أن معظم الدول العربية تعاني ضعف في مؤشر البنية التحتية للاتصالات باستثناء البحرين والإمارات، إذ يعتبر من أهم المعوقات في تطبيق الحكومة الالكترونية في العالم العربي، تشير معاينة كل من مؤشرات الاتصالات الفردية التي تدخل في حساب المؤشر الفرعي للاتصالات على حدى إلى أن معظم دول المنطقة تعاني من انخفاض حاد في عدد اشتراكات خدمات الانترنت الثابت لكل 100 فرد من السكان، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على قيمة مؤشر الاتصالات في هذه الدول.

والملفت للانتباه ان الجزائر تذيلت الترتيب عربيا، مسجلة ضعف جد واضح في مؤشر الخدمات الالكترونية ومؤشر البنية التحتية للاتصالات مقارنة مع الدول الخليجية والعراق وسوريا والدول المغاربية. ويمكن القول إذا إنه بالرغم من التقدم على صعيد تطوير الحكومة الإلكترونية في المنطقة العربية، ما زال على جميع بلدان المنطقة بذل جهود أكبر لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء القدرات البشرية، وتعزيز التعليم بجميع مراحلها، وخلق الأمية.²¹

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة، يدرج تقرير الأمم المتحدة للحكومات الالكترونية مؤشر المشاركة الالكترونية كمؤشر مستقل، فهذا المؤشر يعتبر من اهم المؤشرات بحيث يهتم بالممارسات الرامية إلى تمكين وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الديمقراطي، بالإضافة إلى ان هذا المؤشر يقيس مدى استخدام الحكومة للانترنت في ممارسة الشفافية والتواصل مع جمهور المواطنين في صياغة السياسات وتطوير

²⁰ United Nations, E-Government Survey 2014, op.cit., p 47.

²¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 12

الخدمات،²² فالحكومة الإلكترونية اليوم لا تقتصر على حوسبة الخدمات وإعادة تصميم العمليات الداخلية، بل تهدف بشكل رئيسي إلى إنشاء بيئة مواتية تمكن المواطنين من الانخراط في الحوكمة، وحشد الدعم للسياسات العامة، وتشجيع تواصل الحكومات مع مواطنيها واستطلاع آرائهم عند صنع القرارات التي تؤثر في مستقبلهم، ويجري ذلك عبر استخدام أدوات التواصل الاجتماعي على المواقع الحكومية المزودة بتكنولوجيا الواب 2.0 مثل المدونات، والدرشة، والمنتديات، وفيسبوك، وتويتر وغيرها، وتتيح هذه التطبيقات والأدوات تلقي الآراء والملاحظات وحشد الدعم للسياسات العامة.²³

و في تقرير سنة 2014، قد تمكنت كل من هولندا وجمهورية كوريا تقودان المرتبة العالمية في المشاركة الإلكترونية تليهما أورغواي. والمغرب وكينيا هما أولى متسابقتين في إفريقيا، في حين أن أورغواي وشيلي تتصدران المراتب في الأمريكيتين، وأعلى الدول المنفذة للمشاركة الإلكترونية في آسيا هما جمهورية كوريا واليابان. وأخيرا، لا تزال استراليا ونيوزلندا تقودان أوقيانوسيا.

أما بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 172 بقيمة 0.0784، اذ يبقى ضعيف جدا مقارنة بالبحرين بقيمة 0.8235 مرتبة 14 عالميا او المغرب الذي احتل المرتبة 17 عالميا بقيمة 0.8039 والصدارة على المستوى الإفريقي، مما يدل على ضعف المشاركة الالكترونية للمواطن الجزائري في صنع القرار.

4- معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر:

و يمكن ارجاع هذا التأخر المسجل بالنسبة للجزائر عربيا وعالميا في المؤشرات المذكورة سابقا إلى ما يلي:

➤ **ضعف جاهزية شبكة المعلومات والاتصالات :** نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتطوير البنية التحتية للقطاع ولؤسسات الأعمال بصفة خاصة " يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقاريره السنوية يبين من خلالها

²² حواس صلاح واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13

²³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 12

مدى جاهزية شبكة المعلومات والاتصالات Readiness for Network Word للدول المشاركة. ولقد أفادت التقارير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر العالم في طبعاته التاسعة أن الجزائر من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة عالميا وعربيا، متأخرة بذلك عن الدول العربية المجاورة ودول المغرب العربي المجاورة؛²⁴

➤ **ضعف عدد مستخدمي الانترنت** : محدودة انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، بحيث نسبة مستخدمي(نسبة مئوية من عدد السكان) هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا مقارنة بدول مجاورة او افريقية او عربية، وفي احصائيات سنة 2014 لا تتعدى نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر 17.2 % في حين في دول مجاورة مثل تونس وصلت فيها النسبة إلى 46.2 % ، أما المغرب فقد وصلت إلى 61.3 %، وقد سجلت نسب مرتفعة في دول تتميز بقلّة امكانياتها المادية والبشرية على سبيل المثال في مالي إلى 72 %، وسجلت البحرين أعلى نسبة عربيا قدرت بـ 96.4 %؛²⁵

➤ **ضعف تدفق الانترنت**:²⁶ صنفت مؤسسة "نت أنديكس" الأمريكية في تقريرها الأخير سنة 2014 الجزائر في ذيل قائمة الدول في مجال سرعة تدفق الأنترنت لتتزل بثلاث مراتب عن تصنيف العام 2013، واحتلت الجزائر المرتبة 177 من أصل 192 دولة شملتها الدراسة، حيث تبلغ سرعة تحميل البيانات بها 2.6 ميغابايت لكل ثانية، وبالنسبة لخدمة الأنترنت عبر الموبايل فتحتل المركز رقم 98، حيث تبلغ سرعة التحميل 2.3 ميغابايت لكل ثانية، وهو ما أهلها لتكون في المراتب الأخيرة في التصنيف، بعد كل من ليبيا التي أنهكتها الحرب الأهلية والسودان المقسوم وموريتانيا التي احتلت المركز الثاني عربيا.

²⁴ محمد شايب وآخرون، مداخلة بعنوان "تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الاعلام في الجزائر بعد عشرية من الاصلاحات"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013 ص 12.

²⁵ تاريخ الاطلاع على الموقع 2015/06/20 <http://www.internetworldstats.com/stats1.htm>

²⁶ <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/214198.html> تاريخ الاطلاع على الموقع 2015/06/20

* نت اندكس هي شركة امريكية متخصصة في وضع الدراسات العالمية في مجال الانترنت.

وبالنسبة للمعايير الدولية فإن متوسط سرعة التحميل العالمية تبلغ 20 ميغابايت لكل ثانية، أما فيما يخص خدمة الإنترنت عبر الموبايل فتبلغ متوسط سرعة التحميل العالمية 8,7 ميغابايت لكل ثانية . وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا واحتلت المركز رقم 34 عالميا بين الدول الأسرع في خدمات الأنترنت، حيث تبلغ سرعة تحميل البيانات بها 24.6 ميغابايت لكل ثانية، وبالنسبة لخدمة الأنترنت عبر الموبايل فاحتلت المركز الثالث، حيث تبلغ سرعة التحميل 25.1 ميغابايت لكل ثانية، لتليها قطر في المرتبة الثانية عربيا، و77 عالميا. فيما احتلت العراق المركز رقم 143 عالميا، يليها المغرب في المركز 144، والأردن في المركز 152 ثم تونس في المركز 168، لتغلق سوريا قائمة الدول العربية باحتلالها المركز رقم 185 عالميا.

➤ معوقات بشرية:

- هجرة آلاف المهندسين في الاعلام الالي في ظل الوضع السياسي والاجتماعي وخاصة الامني الصعب في العشرية السوداء، كان له الأثر في فقدان كفاءات قادرة على انجاح المشروع؛
- عدم كفاية التدريبات اللازمة للعاملين في الاجهزة الحكومية، حيث يقتصر تدريبهم على الشرح النظري دون العملي؛

- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، بل تبين مواقف سلبية منها.

➤ **ضعف مجتمع المعلومات:** حيث تعاني الجزائر من الأمية التعليمية وبشكل أكبر الأمية التكنولوجية، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة منها انخفاض معدل الدخل، ضعف البرامج التعليمية في أطوار تعليمية مختلفة، وهو ما أثر سلبا على تكوين مجتمع قادر على مواكبة التحول الإلكتروني ويساهم في ثقافة التغيير داخل مؤسسات الخدمة، إذ أن الجزائر وبالرغم من تداول مصطلح مجتمع المعلومات في العديد من الخطابات الرسمية، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل بناء الاطار العام لهذا المجتمع.²⁷

²⁷ علاوي عبد الفتاح وآخرون، مداخلة بعنوان " دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية -التجربة الجزائرية كنموذج"، الملتقى العلمي حول جودة الخدمة الالكترونية في ظل الحوكمة الالكترونية حالة البلدان العربية، جامعة بومرداس، الجزائر 2014، ص 15

- **معوقات تشريعية:** الذي يتطلب اصدار تشريعات متخصصة في هذا الشأن وتدريب مجموعة مناسبة من القضاة والمحامين وفق ما يتطلبه التعامل الرقمي.²⁸
- **معوقات أمنية:** يعد الامن المعلوماتي من اهم التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية من حيث امكانية التعرض إلى اختراق للمنظومة المعلوماتية من قبل قراصنة، وما يترتب عنه من فقدان الخصوصية وسرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها أو تدميرها.
- **ضعف الثقة في التعاملات الالكترونية:** "هناك فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب اموالهم بسبب كثرة الاخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباتهم".²⁹

المحور الثالث : تقييم تجربة قطاع الضمان الاجتماعي في سياق ارساء الحكومة الالكترونية

- 1- عصنة قطاع الضمان الاجتماعي في ظل الثورة الرقمية:** شهد قطاع التأمين الاجتماعي في السنوات الأخيرة استحداث أنظمة عمل جديدة مكنت المستفيدين من الحصول على تعويضاتهم في أسرع وقت ممكن، وبصورة منظمة وبمبسطة من خلال إدخال أنظمة الإعلام الآلي وخاصة بطاقة الشفاء الإلكترونية بهدف تطبيق الادارة الإلكترونية، فقد شمل برنامج العصنة الذي شرع في تطبيقه خلال السنوات الأخيرة عدة محاور من بينها:³⁰
- تامين الموارد البشرية لهيئات الضمان الاجتماعي من خلال التكوين وتحسين المعارف مما سمح برفع مؤهلات أزيد من 20000 عون بالإضافة إلى تكوين إدارات في تخصصات دقيقة وتطوير الدراسات الاستشرافية في مجال الضمان الاجتماعي؛

²⁸ احمد بن عشاوي، "اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال"، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة

قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 290

²⁹ مرجع نفسه، ص 293.

³⁰ كلمة السيد طيب لوح؛ وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمناسبة انطلاق عملية التصريح عن بعد يوم 11

ديسمبر 2012.

- عصرنة المنشآت القاعدية مع تهيئة أكثر من 1000 هيكل تابع لهيئات الضمان الاجتماعي؛
- تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإنشاء شبكات التواصل الداخلي (intranet)، مما سمح بتوسيع حظيرة الإعلام الآلي لهيئات الضمان الاجتماعي، حيث انتقل عدد مراكز الحساب من 17 مركز سنة 2000 إلى 89 مركز سنة 2012، وارتفع عدد أجهزة الحاسوب الجارية الاستعمال من 5445 وحدة في سنة 2000 إلى أكثر من 20.000 سنة 2012؛
- وارتفاع عدد الهياكل التي تم ربطها بشبكات التواصل الداخلي من 300 هيكل في سنة 2000 إلى أكثر من 950 هيكل في سنة 2012؛
- إدخال نظام بطاقة الشفاء للمؤمن اجتماعيا وبعد أهم إنجاز على الإطلاق في مجال عصرنة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- فقد أصبح نظام بطاقة الشفاء في سنة 2012 في كافة ولايات الوطن وتحول بطاقة الشفاء حاليا حق الاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير بالنسبة للأدوية، وقد تم تعميم استخدامها منذ شهر أوت 2011 وتسمح للمتقاعدين وأعضاء عائلاتهم بالاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير في إطار جهاز الطبيب المعالج، كما أصبح نظام الشفاء منذ هذه السنة يستخدم في نظام الدفع من قبل الغير بالنسبة للنظارات الطبية لفائدة الأطفال في سن التمدرس وما قبله من ذوي حقوق المؤمنين اجتماعيا وأصحاب الدخل الضعيف؛
- عصرنة أرشيف هيئات الضمان الاجتماعي من خلال تكوين أعوان الأرشيف وفق معايير معقدة لدى المركز الوطني للأرشيف وتطوير برمجيات في مجال تسيير أرشيف هيئات ضمان الاجتماعي، وفتح ثلاثة مراكز جهوية مختصة في حفظ الأرشيف الصندوق الوطني للتقاعد مدعمة بتجهيزات عصرية في كل من عين تموشنت وأم بواقي وغرداية.

2- نظام الشفاء في قطاع الضمان الاجتماعي: يعتبر مشروع نظام الشفاء الطموح الذي يعتمد على

استعمال التكنولوجيات "الدقيقة" والذي ينتج بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء ويأتي هذا النظام في إطار

العصرنة الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي، اذ تعتبر الجزائر السباقة في العمل به قاريا وعربيا. فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق وبيئته.

2-1- نشأة نظام الشفاء: مشروع البطاقة الالكترونية الشفاء يندرج ضمن تسيير هيئات الضمان الاجتماعي ويكمل سلسلة من الانجازات التي تم تحقيقها في مجال عصرنته، ويعد ادخال البطاقة الالكترونية الشفاء اصلاحا عميقا للتأمين الاجتماعي وبالأخص التأمين الصحي منه ،حيث تم شراء المشروع من شركة GIMALTO الفرنسية بمبلغ 16 مليون اورو، ويهدف المشروع عموما إلى احداث ما هو معمول به في الدول التي ادخلت هذه التكنولوجيا في التسيير.³¹

2-2-المستفيدون من النظام : يستفيد من نظام الدفع من قبل الغير للمواد الصيدلانية كل مؤمن له اجتماعيا حائز على بطاقة الشفاء، وذلك بالتوجه إلى اي صيدلية متعاقد معها عبر كل ولايات الوطن ومهما كانت وكالة الانتساب، ويبقى المؤمن له اجتماعيا تابعا إلى مركز انتسابه.

2-3-مراحل تجسيد نظام البطاقة الالكترونية الشفاء: تم تجسيد هذا النظام عبر مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** تمثلت في وضع الاسس التي يركز عليها نظام الشفاء، والتي انطلقت في 2007 لتنتهي في 2012 عكف خلالها القطاع، على وضع كافة الأدوات والآليات التي تكفل السير الحسن للنظام، انطلاقا من التجهيز مرورا بإقامة شبكة معلوماتية وصولا إلى التطبيقات المعلوماتية؛
- **المرحلة الثانية :** المتعلقة بتعميم استعمال بطاقة الشفاء عبر جميع ولايات الوطن منذ 03 فيفري 2013، بحيث اصبح بمقدور أي مؤمن له اجتماعيا استعمال بطاقة الشفاء لاقتناء الدواء من اي صيدلية متعاقد معها داخل الولاية التي يقيم فيها او خارجها في اي ولاية من ولايات الوطن.

³¹ الطبيب لوح، مداخله حول مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، الجلسة العامة بالجلس الشعي الوطني، نشرة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، أكتوبر 2007، ص ص 6-7.

2-4-أهدافه: تحسين نوعية الأداءات المقدمة عن طريق:

- تبسيط الإجراءات المنتهجة في الحصول على الأداءات والتعويضات المنتظمة والسريعة ؛
- تحسين العلاقات فيما بين مقدمي الخدمات الصحية، بما فيهم الصيادلة والأطباء والهيكل الصحية؛
- التحكم في التسيير سواء عن طريق القوة الإنتاجية والدقة في المراقبة، إضافة إلى مكافحة كل أشكال الغش والتجاوزات.

3-التعريف بطاقة الشفاء: يعرف نظام بطاقة الشفاء بكونه نظام عصري يركز على آليات تقنية

تستعمل فيها تقنيات حديثة، فهي بطاقة تحتوي على شريحة إلكترونية،³² دونت فيها كل المعلومات التي تسمح بالتعويض على المؤمنين وعلى ذوي الحقوق كما تحتوي على المعلومات التي تسمح لهم بالحصول على حقهم في تعويض أداء الضمان الاجتماع، وتستعمل هذه البطاقة محل تلك التي كانت بحوزتهم سابقا. وجاء قانون 01-08 المؤرخ في 15 محرم 1429 هـ الموافق لـ 23 جانفي 2008 ليكمل نصوص القانون 11-38 المتعلق بالتأمين الاجتماعي ويعتبر هذا القانون الوعاء التشريعي الذي يقوي تطبيق استعمال بطاقة الشفاء.³³

وفي هذا السياق، صمم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء برمجيات مهنية موجهة للاستعمال من قبل الممارسين الصحيين الذين يتم تزويدهم بمفتاح الممارسين الصحيين الذي يمكنهم من استعمال البرمجيات التالية: الشفاء الصيدلي، الشفاء الطبيب، الشفاء صانعي النظارات الطبية.

3-1-أهمية استخدام بطاقة الشفاء: وتتمثل أهمية هذه البطاقة بالنسبة لمختلف الفاعلين في القطاع

فيما يلي:

³² تعريف بطاقة الشفاء متحصل عليه من الموقع : <http://www.cnas.dz./index.php.syschifa> ، تاريخ

الإطلاع 12/02/2015.

³³ <http://www.cnas.dz./index.php.syschifa>، تاريخ الإطلاع 12/05/2013.

الجدول رقم (03) : أهمية استخدام بطاقة الشفاء

لهيئات الضمان الاجتماعي	للمؤمن الاجتماعي	لشركاء الضمان الاجتماعي
- تحسين نوعية الأداء . - إنشاء بنك معلومات دقيقة للضمان الاجتماعي. - عصرنة التسيير بما يسمح متابعة أفضل ومراقبة أحسن للأداء . - معالجة ملفات التعويض والتحكم الجيد في المصاريف الصحية . - تسير تطبيق نظام التعاقد مع الهياكل الصحية ومع المؤسسات العمومية للصحة .	- الاستغناء عن المستندات الورقية المستعملة المكلفة بالعلاج. - سرعة الحصول على التعويضات المستحقة . - تخفيف الإجراءات وإلغاء إجراءات التعويض على مستوى مراكز الضمان الاجتماعي - تسهيل الانطلاق في حلقة الموالية للإصلاحات وتطبيق نظام التعاقد مع الأطباء .	- عصرنة تسيير شركاء الضمان الاجتماعي . - تحسين نوعية الخدمات المعروضة على المؤمنين الاجتماعيين . - تحسين العلاقة فيما بين مقدمي الخدمات الصحية بما فيهم الصيادلة والأطباء والهياكل الصحية. - تسير عملية الانضمام لنظام التعاقد مع مختلف الهيئات ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي.

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

<http://www.cnas.dz./index.php.syschifa>

- نسرين يخلف وآخرون ؛ "بطاقة الشفاء مستقبل الضمان الاجتماعي". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم

علوم الإعلام والاتصال جامعة المديّة، 2011، ص27.

3-2-مزايا بطاقة الشفاء: باستفادة قطاع الضمان الاجتماعي من أنظمة عمل جديدة أي بطاقة الشفاء، أقبل عدد كبير المؤمنين عليها بسبب مزاياها العديدة، وانضمام وتعاقد العديد من الأطباء والصيادلة مع صندوق الضمان الاجتماعي، وذلك من خلال تسهيلها على المستفيدين مهمة الدفع واسترجاع مستحقّاتهم دون الوقوف لساعات طويلة في طوابير الانتظار لتصميمها الدقيقة فهي تسمح بالتعويض أكبر قدر من المعلومات، وهذا يجعلها تحمل معلومات خاصة وبيانات طبية وتقنية مما تساعد وتسهل على ممتني الصحة طريقة استعمالها.

3-3- عيوب بطاقة الشفاء :

- يشتكي معظم مستخدمي بطاقة الشفاء من الخدمة المسقفة بمبلغ 3000 دج، إذ أنه يسمح لحامل البطاقة شراء الدواء مرتين في كل ثلاثة أشهر وان لا تفوق الفاتورة المبلغ المذكور سابقا، وهذه الآلية بعيدة تماما عن الواقع مما يحتم على المؤمن لهم اللجوء إلى الطريقة التقليدية في تعويض مصاريف الدواء؛
- فيما يخص الاتفاقيات المبرمة مع الأطباء فأنها تفرض على الأطباء احترام تسعيرة المعاينة (Ia consultation المحددة في الاتفاقية، إذ يعتبرها الأطباء منخفضة جدا ، مما أدى إلى رفض العمل بها.

4- نظام المحاضرات المرئية عن بعد: بغرض تعميم نظام الشفاء وتسهيل تطبيقه ثم اللجوء إلى تكوين العنصر البشري وهذا من خلال استغلال الوسائط الالكترونية الذي يعتبر في حد ذاته احد تطبيقات الحكومة الالكترونية وهذا من خلال استغلال وسائل تكنولوجيا المعلومات من خلال اقامة محاضرات وملتقيات تكوينية تهدف إلى الرفع من كفاءة العنصر البشري وهو ما اصطلح على تسميته بنظام المحاضرات المرئية عن بعد والذي اطلق على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء عن طريق ادراج نقل الصورة والفيديو عبر الشبكة بتكوين المستعملين، اعلام المؤمن لهم اجتماعيا بمراكز الدفع وكذا مراقبة مواقع الصندوق عن بعد.

5- نظام التصريح عن بعد باشتراكات الضمان الاجتماعي: يمثل نظام التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي عن بعد وسيلة بسيطة وسريعة ومكيفة وفق احتياجات أرباب العمل، قصد احترام آجال الاستحقاق دون الحاجة إلى التنقل إلى وكالات الصندوق لولايات انتسابهم وذلك بتقديم نفس الخدمات التي يقدمها التصريح العادي.

في إطار استراتيجية العصرية المنتهجة من قبل الضمان الاجتماعي وكذا التحسين المتواصل للخدمة العمومية ولا سيما في مجال تسهيل إجراءات التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي لفائدة العمال الأجراء، قام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بإطلاق اجراءات جديد لفائدة أرباب

العمل على مستوى كافة التراب الوطني ويتعلق الأمر بنظام التصريح عن بعد باشتراكات الضمان الاجتماعي عن طريق الأنترنت.³⁴

حيث يسمح هذا النظام الذي وضع تحت تصرف أرباب العمل ابتداء من تاريخ 15 أبريل 2014 ، بالتصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي عن بعد عبر الموقع الالكتروني: www.cnrss.dz ، هذه الخدمة المؤمنة بدرجة عالية متوفرة على مدار 24 ساعة على 24 ساعة، 7 أيام على 7 أيام. كما يسمح أيضا بتحميل وتحليل التصريح السنوي للأجور والأجراء بواسطة إجراء عملية معالجة واحدة، واليوم أصبح بمقدور أرباب العمل الدخول إلى حساباتهم الخاصة عبر الموقع الالكتروني بعد أن منحتهم مصالح الضمان الاجتماعي كلمة السر الخاصة بهم قصد القيام بالتصريح المباشر باشتراكات الضمان الاجتماعي الشهرية أو الفصلية للعمال.

خاتمة :

أثبتت التقارير العالمية ان مشروع التحول الالكتروني في الجزائر فيما يخص إرساء الحكومة الالكترونية لايزال في مهده، ويتقدم بخطوات متناقلة، وتمثلت في مؤشرات عكست ضعف جاهزية الجزائر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوجه نحو الحكومة والتجارة الالكترونية. في حين أنه لا يمكن اهمال النتائج الايجابية والملموسة في الميدان، مثل نظام الشفاء الذي يمكن اعتباره مشروع رائد في مجاله، والذي اعطى وجهها اخر ودفعة قوية لخدمة الضمان الاجتماعي في الجزائر، بتسهيله تعويض الادوية للمؤمن لهم اجتماعيا على الرغم من محدودية خدمته والمسقفة بمبلغ 3000 دج. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- يمكن القول ان مجهودات حكومية جادة تبذل، لكن تبقى غير كافية من اجل اللحاق بركب الدول المتفوقة في هذا الميدان على سبيل المثال البحرين والإمارات في العالم العربي؛

³⁴ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، "اطلاق نظام التصريح عن بعد باشتراكات الضمان الاجتماعي"، مجلة جسور التواصل، العدد 04، الوكالة المركزية، الجزائر، أكتوبر، 2014، ص 16.

- ضعف مؤشر التقدم في الحكومة الالكترونية للجزائر، دليل على عدم فعالية المجهودات المبذولة من طرف الدولة؛
- ضعف البنية التحتية لاستيعاب مشروع الحكومة الالكترونية من أبرز المعوقات امام تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر؛
- محدودية الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مثل تسقيف مبلغ التعويضات الادوية بـ 3000 دج كل ثلاثة أشهر اذ اصبح يمثل عائق بالنسبة لحاملي هذه البطاقة مما أثار استيائهم في الكثير من الاحيان.
- تبقى الجزائر جد متأخرة عالميا وعربيا في تزويد المواطنين بالأنترنت وتوفيرها بتدفق عالي، مما يعرقل اندماج الجزائري في الحياة الرقمية.
- تبقى المدة المسطرة لإرساء مشروع الجزائر الالكترونية غير كافية اذا قارنا الاهداف المسطرة بالانجازات المحققة.
- من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية هي تدريب الفرد الجزائري وترقية ثقافته في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي تحقيق التحول إلى مجتمع المعرفة .

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. محمد سمير أحمد، "الادارة الالكترونية"، دار المسيرة، الطبعة الاولى، عمان 2009.
2. إيمان عبد المحسن زكي، "الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2009.

3. محمود القدوة، الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة، دار أسامة، الطبعة الاولى، الأردن، 2010.

4. سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن 2011.

مذكرات:

5. نسرین یخلف وآخرون؛ "بطاقة الشفاء مستقبل الضمان الاجتماعي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، 2011.

مقالات:

6. خولة رشيد حسن، الابعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثلاثون، جامعة الكوفة، بغداد 2014 .

7. احمد بن عيشاوي، "اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الاعمال"، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

8. سحر قدور الرفاعي "الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها : مدخل استراتيجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف 2009.

مداخلات:

9. منال صبحي محمد الحناوي، "الاستراتيجية الامنة للحكومة الإلكترونية ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية بيئة المعلومات الامنة المفاهيم التشريعات والتطبيقات، الرياض 2010.

10. علي لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحكومة الالكترونية " الادارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية"، دبي، الامارات العربية المتحدة 2007.

11. بن نذير نصر الدين وغردي محمد، متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر - دراسة تجارب بعض الدول - الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر- تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب البليدة 2013
12. علاش أحمد وآخرون، معوقات التحول إلى الحكومة الإلكترونية الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر- تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البليدة 2013 .
13. وسيلة واعر، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية -الجزائر- الملتقى الدولي حول ادارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 10-11 ماي 2011 .
14. حواس صلاح وآخرون، "واقع الحكومة الالكترونية في الوطن العربي من خلال مؤشرات الامم المتحدة"، الملتقى الدولي حول متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر- تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب البليدة 2013 .
15. محمد شايب وآخرون، "تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الاعلام في الجزائر بعد عشرية من الاصلاحات"، المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013.
16. علاوي عبد الفتاح وآخرون، " دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية -التجربة الجزائرية كنموذج"، الملتقى العلمي الدولي حول جودة الخدمة الالكترونية في ظل الحكومة الالكترونية حالة البلدان العربية، جامعة بومرداس، الجزائر 2014
17. بلعربي عبد القادر وآخرون، " تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، مارس 2012 .

دوريات ووثائق:

18. الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، "إطلاق نظام التصريح عن بعد باشتراكات الضمان الاجتماعي"، مجلة جسور التواصل، العدد 04، الجزائر، أكتوبر 2014.
19. الطيب لوح، مداخلة حول مشروع قانون التأمينات الاجتماعية، الجلسة العامة بالجلس الشعبي الوطني، نشرية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، أكتوبر 2007.

تقارير:

20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الحكومة الالكترونية افضل الممارسات والتوجهات"، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية، العدد 20، الامم المتحدة، بيروت 2014.

مواقع الانترنت :

- www.escwa.un.org - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا
- موقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية www.cnas.dz
- موقع جريدة الشروق:
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/214198.html>
- موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال <http://www.mptic.dz/ar>
- موقع جريدة البلاد <http://www.elbilad.net/>

مراجع باللغة الأجنبية:

1. United Nations, E-Government Survey: 2005, 2008, 2010, 2012 et 2014.

دور إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك
دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

أ. العيد قريشي

أستاذ مساعد (أ)، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

أ.د. لخضر مرغاد

أستاذ تعليم عالي، جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي الذي تتبناه مؤسسة سوناطراك في تحسين أداء المؤسسة في النشاط الخلفي للصناعة النفطية. وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين التكامل العمودي الخلفي وأداء المؤسسة في القطاع، حيث ساهمت هذه الإستراتيجية في تحسين مؤشرات أداء المؤسسة في النشاط الخلفي من حيث زيادة فعالية نشاط التنقيب وتحسين الاكتشافات. مما ساهم في الحفاظ المؤسسة على مستويات الاحتياطيات المؤكدة لديها من المحروقات.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية المؤسسة، التكامل العمودي، التكامل الخلفي، أداء المؤسسة.

Abstract

The study is aims to illustrate the role of strategy of vertical integration backward adopted by SONATRACH institution in improving the performance of the enterprise in the rear of the activity of the oil industry.

the results of the study a positive relationship between the vertical integration back and the performance of the enterprise in the private sector, Where this strategy has contributed to improve the organization's performance indicators in the back of activity in terms of increase the effectiveness of drilling activity and improve the discoveries. This contributed to maintaining levels of the organization's oil reserves.

Keywords: the enterprise strategy, vertical integration, Rear integration, the performance of the enterprise.

مقدمة

تعتبر إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي من أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات عامة والبتروولية خاصة، حيث تعتبر الصناعة النفطية بصفة عامة من الصناعات المتكاملة عموديا، لأن هذه الإستراتيجية تسمح للمؤسسات النفطية بالسيطرة على جميع حلقات العملية الإنتاجية من استكشاف وبحث وتطوير واستخراج المواد الأولية، وبالتالي أصبحت هاته الإستراتيجية أحد مميزات هذه الصناعة. كما أن الهدف من تكامل أي مؤسسة نفطية مع النشاط الخلفي للصناعة النفطية (البحث والتنقيب) هو تحسين الاحتياطات المكتشفة كل سنة ومن ثم الرفع من كمية الاحتياطات الإجمالية من المحروقات قصد توفيرها للإنتاج أو على الأقل تعويض الكميات المنتجة بكميات مكتشفة جديدة. وتعتبر الصناعة النفطية في الجزائر مكترة من قبل شركة سوناطراك، حيث يظهر التكامل العمودي لسوناطراك من خلال نشاطاتها ووجودها القوي في كل مجال سواء الخلفي منه أو الأمامي من خلال مؤسساتها التابعة. حيث تعمل مؤسسة سوناطراك منذ سنوات على توسيع نشاطها الخلفي في الصناعة النفطية من خلال الاستثمار في وسائل البحث والتنقيب عن المحروقات. وهذا من اجل تحسين ادائها الخلفي في القطاع في ظل الانهيار المتسارع لأسعار النفط في السوق الدولية وما يرافقه من تراجع في الإيرادات.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور استراتيجية التكامل العمودي الخلفي لمؤسسة سوناطراك

في تحسين أداء المؤسسة في النشاط الخلفي ؟

ولإجابة على هذا السؤال يمكننا تحليل جوانب الموضوع، من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي للمؤسسات؟ وما هي أهم دوافع ومبررات تبنيتها من

طرف المؤسسات؟

- ما مدى تكامل مؤسسة سوناطراك في النشاط الخلفي للصناعة النفطية في الجزائر؟
- كيف تساهم إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي لمؤسسة سوناطراك في تحسين أداء المؤسسة في النشاط الخلفي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث سنطرح الفرضيات التالية:

- تواصل مؤسسة سوناطراك التوسع الخلفي في النشاط الخلفي لصناعة المحروقات بالاعتماد على مجهوداتها الخاصة بدل الشراكة الأجنبية في القطاع؛
- هناك علاقة طردية بين التكامل الخلفي في القطاع وتحسن أداء المؤسسة في النشاط الخلفي؛
- تحسن مستوى الاحتياطات النفطية في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن الاكتشافات التي تحققها سوناطراك .

منهجية الدراسة: مسابقة لطبيعة الموضوع، فقد تطلبت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي في التعرض إلى بعض المفاهيم النظرية حول التكامل العمودي في الصناعة. وعلى المنهج التحليلي في دراسة الحالة. **أهمية الدراسة:** إن أهمية المحروقات ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، وبما أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد رأى الباحث أن يختار هذا الموضوع، أولاً لأن مؤسسة سوناطراك تبحث الآن في ظل الانهيار المتسارع لأسعار النفط في السوق الدولية على تحسين ادائها، وثانياً لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتوقف عليه تقريباً عملية التنمية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم التكامل العمودي الخلفي كاستراتيجية، وذلك عن طريق مؤسسة سوناطراك؛
- معرفة أهم المبررات والحجج لتبني إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي من قبل المؤسسات؛
- تحديد العلاقة بين التكامل العمودي الخلفي وأداء مؤسسة سوناطراك.

أولاً: التأصيل النظري لإستراتيجية التكامل العمودي

1. تعريف التكامل العمودي للمؤسسات

هناك عدة تعريفات لمفهوم التكامل العمودي، تركز جميعها على فكرة قيام المؤسسة بتنفيذ أكثر من عملية إنتاجية . ويتم التكامل العمودي بطريقتين هما :تكامل عمودي خلفي وتكامل عمودي أمامي . ويعني التكامل الخلفي، قيام المنشأة بالتحرك نحو مصادر المدخلات، أما التكامل للأمام، فهو يعني قيام المنشأة بالتحرك نحو الأمام لتسويق منتجاتها بنفسها.

حيث يختلف تعريف التكامل العمودي باختلاف وجهات النظر، ونذكر من بين هذه التعاريف:

- **تعريف بورتر "Porter"** حيث يعرف التكامل العمودي " هو قرار الشركة باستخدام المعاملات الداخلية، بقرار إداري، بدلاً من معاملات السوق وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية"¹
- **تعريف غلي "Glais"** : " يتم تعريف التكامل الرأسي من الناحية الفنية بالإدارة والمراقبة الفعالة لمرحلتين منفصلتين على الأقل من مراحل عملية الإنتاج-التوزيع وذلك تحت سلطة مشتركة"²
- **تعريف مارتين "A.CH.MARTINE"** : حيث يعتبر "التكامل الرأسي للشركة هو التموقع بمنبع أو بمصب النشاط الأصلي ،بدلاً من الشراء أو البيع، في مراحل متتالية ومتصلة لتصنيع وتوزيع المنتج"³
- **تعريف روجر كلارك "Roger Clark"** : "يتمثل التكامل العمودي في قيام مؤسسة ما بعملية إنتاجية في مراحل متتالية يكمل بعضها البعض وذلك بغرض الحصول على منتج ما أو توليفة من المنتجات أو توزيعها، كما تعتبر التكامل العمودي المحدد الرابع لهيكل الصناعة"⁴

¹ Michel PORTER, « **Choix stratégiques et concurrence**», Economica, 1982, p 327.

² Michel GLAIS, « **Incidences de l'intégration verticale sur la promotion de l'efficience économique et le fonctionnement concurrentiel des marchés** », Revue de la Concurrence et de la Consommation, n° 89, 1996, p 5.

³ A. CH. MARTINET, « **Stratégie** », édition Vuibert, 1982, p 180.

⁴ روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة : فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994، ص 287.

• **تعريف أحمد سعيد بامخرمة:** يعرف التكامل العمودي على أنه " الوضع الذي تستخدم فيه المنشأة كل إنتاج عملية إنتاجية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أخرى".⁵
ومنه يمكن القول أن التكامل العمودي، في بعض الأحيان، يعتبر من بين الطرق المتبعة من قبل المؤسسة المتخصصة لتحسين وضعيتها، وعليه فعندما تريد أو ترغب المؤسسة في تحسين وضعيتها، فإن التكامل يبدو كاختيار منطقي «Raisnable» فالمؤسسة تستفيد من الأرباح المحققة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

إذن التكامل العمودي هو توجه إستراتيجي يعتمد على احتلال المؤسسة لمكانة عمودية، وذلك إما؛ بالتحرك نحو مصادر التوريد؛ وهو ما يُعرف بالتكامل العمودي الخلفي، وإما بالتحرك نحو منافذ التوزيع؛ وهو ما يُعرف بالتكامل العمودي الأمامي، أو كليهما، ويمكن اعتبار إستراتيجية التكامل العمودي شكل خاص من إستراتيجية التنوع في نظام القيمة.

2. أنواع التكامل العمودي للمؤسسات:

يمكن تحديد عدة تصنيفات للتكامل العمودي وذلك حسب كل متغير، منها:

1.2. حسب اتجاه توسع النشاط

إن قيام المؤسسة بإنشاء وحدة أو فرع (سواء كان للخلف أو للأمام) ذات صلة بنشاطها الرئيسي يعتبر نمواً داخلياً، أو قيامها بالنمو الخارجي بدمج أو اكتساب مورديها أو عملائها.

أ. التكامل الخلفي : (أو التكامل من المنبع - *Intégration en amont*)

التكامل عمودي للخلف يتمثل في سيطرة مؤسسة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لأزمة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي، مثال ذلك قيام شركة نسيج بإقامة مصنع للغزل أو بإقامة مزرعة للقطن، وقيام شركة مخابز بإقامة مطاحن للغلال أو مزارع للقمح، وقيام شركة تجميع سيارات

⁵ أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994، ص 96.

بإقامة مصانع لزجاج السيارات، أو عجلات السيارات، ومن ثم فإن التكامل للخلف هو نوع من التحرك باتجاه مصادر المدخلات.

ويسمى التكامل العمودي الخلفي كذلك بالتكامل من المنبع، أو التكامل إلى الأعلى، وهو " أن تستخدم المنشأة كل إنتاج عملية إنتاجية خلفية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أمامية".⁶

وبذلك يعني التكامل الخلفي توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الإنتاجي من مواد أولية، و طاقة، وأجزاء وسلع شبه مصنعة. ومن ذلك تكامل الشركات الكبرى للمشروبات في مجال تصنيع القناني الزجاجية والبلاستيكية، لغرض تحقيق مستوى أعلى من السيطرة على نوعية المنتج النهائي وخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن مثل امتلاك شركات صناعة السكر حقول واسعة لزراعة القصب السكري وهو تكامل خلفي لدعم المدخلات.⁷

وهو يعني أيضا أن " تسيطر منشأة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لازمة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي".⁸

ب. التكامل الأمامي: (أو التكامل إلى المصب - *Intégration en aval*)

يتمثل التكامل العمودي للأمام في قيام مؤسسة ما بتملك عمليات إنتاجية تهدف إلى تسويق منتجاتها الحالية، مثال ذلك قيام شركة صلب بإقامة مصانع للسفن، وقيام شركة نسيج بإقامة مصانع للملابس الجاهزة أو إقامة مراكز لتوزيع منتجاتها في السوق، وقيام شركة دبغ الجلود بإقامة مصانع للأحذية والحقائب، ومن ثم فإن التكامل للأمام هو نوع من التحرك اتجاه السوق.

⁶ أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، مرجع سابق، ص ص 96 - 97.

⁷ سعد غالب ياسين، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوردي، الأردن، 2010، ص ص 115 - 116

⁸ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995، ص 73

على سبيل المثال, أن منتج ما «Fabricant» للمواد الأولية يتكامل نحو الأمام «en aval» حتى يمكنه الاستفادة أكثر للتنوع في منتجاته, هذا التنوع يكمن في النوعية, وفي الخدمة والطريقة, والذي يسمح للمؤسسة بطلب أسعار أعلى وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة. وبنفس الطريقة, فإن التكامل الأمامي لمنتج ما يسمح بأن توزيع المنتجات يكون مطابقا لمتطلبات المؤسسة.

ويحدث التكامل العمودي بأكثر من أسلوب, فهو قد يحدث في نفس الوقت الذي تنشأ فيه المؤسسة, ومن ثم تولد عمليتي الإنتاج المتجهة للأمام والمتجهة للخلف متكاملتان, ويسمى هذا بالتكوين العمودي, وقد يحدث التكامل العمودي نتيجة للنمو الداخلي للمؤسسة وقيامها بإقامة فروع مكملتها مع مرور الزمن, ويسمى هذا بالتوسع العمودي. كما قد يحدث التكامل العمودي عن طريق قيام مؤسسة ما بتملك مؤسسة أخرى قائمة تعمل في مرحلة إنتاجية سابقة أو لاحقة مكملتها للمؤسسة الأم ويسمى هذا بالاندماج العمودي.

2.2 حسب درجة التكامل

قد يكون التكامل العمودي تاما أو جزئيا, فهو يكون تاما عندما يكون إنتاج العملية المتجهة للخلف مستخدما بالكامل كمدخل وسيط في العملية المتجهة للأمام, ويكون جزئيا عندما يكون هناك جزء من إنتاج العملية المتجهة للخلف مستخدما في إشباع جزء من حاجة العملية المتجهة للأمام, ومن ثم فإن هذا يعني أن العملية المتجهة للخلف تباع جزءا من انتاجها لزبائن جدد, كما أن العملية المتجهة للأمام تشتري جزءا من احتياجاتها من بائعين جدد.⁹

وبالتالي ينقسم التكامل الرأسي أيضا إلى تكامل تام وآخر غير تام:

أ. التكامل التام: يتم هذا النوع من التكامل بين مرحلتين من مراحل الإنتاج, حيث يتم توفير جميع متطلبات الإنتاج أي بشكل كامل دون اللجوء إلى شرائها من الخارج في المرحلة الأولى, وأيضا يتم بيع المنتج بالكامل داخليا في المرحلة الأخرى, وهذا ما نجده في مصانع الصلب ذات النشاطات المتكاملة

⁹ روجر كلارك, مرجع سابق, ص 288 .

بشكل كبير، حيث أن كل إنتاج الصلب الخام يتم تخصيصه لعملية تصنيع الصلب، ومن ثم لا تقوم الشركات بشراء المواد الخام من الخارج.

ب. التكامل غير التام: يوجد هذا النوع من التكامل عندما لا تحقق مراحل الإنتاج الإكتفاء الذاتي الداخلي، ولهذا نجد أن مصنعي السيارات يعتمدون على أنفسهم وإمكانياتهم الخاصة في إنتاج ما يحتاجون إليه من مكونات أساسية لعملية التصنيع وذلك بصورة جزئية.

هذا، ونجد في بعض الصناعات أن هناك بعض الشركات تتكامل مع بعضها البعض بشكل رأسي، مثل شركات البترول العملاقة التي تمتلك وتتحد في جميع عمليات الإنتاج بداية من الكشف عن حقول البترول الجديدة وانتهاء بتوزيع البترول التي تنتجها الشركة في محطات الإمداد والتوزيع الخاصة بها، بينما في بعض الصناعات الأخرى لا نجد هذا التكامل بالشكل الكافي، ففي عمليات التشييد والبناء نجد أن هناك الكثير من الشركات المنفصلة التي تقوم بأنشطة مختلفة ومنها من يقوم بوضع التصميمات وتوفير المواد الخام وغيرها من عمليات المقاولات الأخرى، وحتى في داخل الصناعة الواحدة قد نجد أن الشركات تتنوع وتختلف بشكل كبير فيما يتعلق بالتكامل الرأسي.

وقد يكون التكامل العمودي تاما أو جزئيا، فهو يكون تاما عندما يكون إنتاج العملية المتجهة للخلف مستخدما بالكامل كمدخل وسيط في العملية المتجهة للأمام، ويكون جزئيا عندما يكون هناك جزء من إنتاج العملية المتجهة للخلف مستخدما في إشباع جزء من حاجة العملية المتجهة للأمام، ومن ثم فإن هذا يعني أن العملية المتجهة للخلف تبيع جزءا من إنتاجها لزبائن جدد، كما أن العملية المتجهة للأمام تشتري جزءا من احتياجاتها من بائعين جدد.

3. دوافع/مبررات التكامل العمودي

الأسباب الرئيسية الثلاثة التي تؤدي بالمؤسسات للتكامل عموديا هي نقائص السوق، وتدنية

التكاليف وزيادة الكفاءة التكنولوجية:¹⁰

¹⁰ PERRY M.K., « Vertical Integration: determinants and effects », Handbook of Industrial Organization, SCHMALENSEE R. et WILLIG R.D. ed, 1989 , vol I, p 185.

1.3 تجنب نقائص (عيوب) السوق:

تتنوع أسباب عيوب السوق في الحقيقة إلى: العوامل الخارجية، التدخلات الحكومية، المنافسة غير الكاملة، وتباين المعلومات:

أ. احتواء العوامل الخارجية (les externalités):

قد ترغب المؤسسة في احتواء وامتلاك العامل الخارجي، فمثلا سمعة الموزع الذي توزع المؤسسة من خلاله منتجاتها مثال على أحد العوامل الخارجية. وفي الواقع، فالتكامل الرأسي إلى الأمام يعتبر وسيلة للمؤسسة لتجنب العوامل الخارجية السلبية التي تؤثر على أدائها، وذلك من خلال قيام المؤسسة بتسويق منتجاتها بنفسها دون توزيعه من خلال علامات تجارية سيئة الصورة والسمعة في التوزيع.

ب. تجنب التدخلات الحكومية (les interventions publiques):

يعتبر التكامل الرأسي وسيلة للتهرب من رقابة الدولة أو الجهة المنظمة. ففي حالة صناعة الغاز مثلا، نشاط النقل هو احتكار طبيعي وأسعاره خاضعة لرقابة المنظمين. فإذا كان الناقل متكامل أماميا مع الممون، هنا تكون أسعار عمليات النقل الداخلي خارجة عن رقابة وتحكم الجهة المنظمة. مختلف التجارب تظهر أن هذه السلطات التنظيمية تسعى للتأكد من فصل الحد الأدنى بين نشاطات النقل والموفرين لتجنب هذه الظاهرة.

بالتالي جميع التشريعات تؤدي إلى تحفيز النمو من خلال التكامل بين الوحدات المختلفة للشركة سواء رأسيًا أو أفقيًا.

ج. تباين المعلومات (les asymétries d'information):

التكامل الرأسي يمكن أن يقلل من تكاليف اكتساب وإنتاج المعلومات. هذه المعلومات المتنوعة يمكنها أن تؤثر على هيكل تكاليف الصناعة أو على مستوى الطلب في السوق الوسيطة أو النهائية. بالإضافة إلى ذلك، التكاليف الثابتة مرتبطة بتوقعات العرض والطلب، وتوزع الأسعار بين مختلف وحدات الهيكل المتكامل.

وبصرف النظر عن أي حافز آخر، قد تميل المؤسسة لدمج نشاطات المنبع (تكامل خلفي) لرفع حالة عدم اليقين بشأن سعر واحد من عوامل إنتاج المنبع. وبالتالي تتخذ قرارات الاستثمار والإنتاج كونها أكثر يقيناً. وبدأ هذا النوع من النماذج في التحليل بمساهمة الاقتصادي (ARROW 1975)، الذي كان واحداً من الأوائل الذين قاموا بتسليط الضوء على دور المعلومات في عملية التكامل العمودي. نظرية الوكالة هي أيضاً من النماذج التي تعتبر الحصول على المعلومات الخاصة هي لب قرارات الاندماج. فإذا مؤسسة من المنبع (نشاط رئيسي) دخلت في عقد مع موزع في المصب (الوكيل)، فهذا الأخير سيطالب بالكشف عن السعر النهائي الحقيقي. تلك المعلومات الخاصة تمنح للأخير إيرادا من الآلية المفروضة على الممون لإعداد الطلب النهائي. التكامل الرأسي إلى الأمام يلغي عدم الكفاءة الناجمة عن عدم تماثل المعلومات نظراً لأن الممون يكون قد تابع الأرباح المفصلة. ويمكن أن تحقق الشركة المتكاملة مع فرع المصب (الموزع) أرباحاً إضافية فقط بالتعرف واكتشاف السعر النهائي الحقيقي لان الكمية الأمثل متعلقة بالسعر المعلن وذات صلة بالأرباح المحصلة. وهذا هو النهج الذي اقترحه كروكر (CROCKER 1983)، حيث يفترض أن التكامل الرأسي لا يغير من حافز مؤسسات الفرع المسؤولة عن التوزيع بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما لاحظ بيرى (PERRY 1989) فانه لكي نصل إلى نتيجة مماثلة يجب إبرام عقد جد معقد¹¹. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التكامل الرأسي لا يعني بالضرورة الكشف عن معلومات ذات قيمة. فإذا أرادت الشركات المتكاملة الإبقاء على هيكلها، يمكن أن توجد أهداف محددة لكل منها إلى جانب تحقيق الحد الأقصى للمنفعة المشتركة. وهذه الأهداف المشتركة يمكن أن تؤدي إلى استمرار عقد وكالة يتميز بمعلومات خاصة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يسمح التكامل الرأسي بإبراز قدر أكبر من المعلومات ولكن لا يضمن اختفاء أي معلومة خاصة.

¹¹ PERRY M. K, op.cit, p 209.

د. فعالية المحتكر (l'efficacité d'un monopsonne):

قد يكون من المفيد المؤسسة في وضع احتكاري، التكامل للخلف ودمج نشاطات المنبع عن طريق شراء واحدة أو أكثر من مورديها لحماية نفسها من ارتفاع أسعار مداخلاتها، وذلك ما يزيد في أرباحها وازدهارها عموماً.

وقد بين بيرري (PERRY 1989) أن أي مؤسسة في وضع المحتكر تسعى إلى أن تستحوذ على جميع الموردين في وقت واحد، أو تستحوذ (شراء) عليهم واحداً تلو الآخر. إذا أنها تهدف إلى التكامل التام للخلف، وإعادة شراء الشركات تؤدي إلى زيادة في قيمة الأصول.

فخطوة بخطوة، المؤسسة المحتكر تبدأ بشراء أحد الموردين، وتزيد من كميات الشراء من الخلف، مما يقلل من الإيرادات في نظر الموردين الآخرين، وبالتالي تقليل أيضاً تكلفة مشترياتها.

2.3 تدنية تكاليف المعاملات:

وتتمثل تكاليف المعاملات في تكاليف اللجوء إلى السوق (بالإضافة إلى سعر البيع)، وهي تتعلق بتصميم وصياغة التفاوض وتنفيذ العقد المبرم بين شركة مورد وأخرى موزع. كما أنها تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم للبحث عن سعر البيع.

يعتبر كل من كوز (1937 Coase) ثم ويليامسون (1975 WILLIAMSON) أول من ركز على تكاليف المعاملات. بالنسبة لـ COASE، تحليل التكامل العمودي يمر عبر استبدال المبادلات العمودية بدلاً من عملية الإنتاج. التكامل العمودي فقط وضع للتبادل الثنائي بين هذين الكيانين. لذلك، إذا كانت تكلفة المبادلات في السوق تتجاوز الأرباح الناجمة عن هذه الصفقة، مثل هذا التبادل لن يتم، وبالتالي الاستثمار والإنتاج المرتبط بهاته المعاملات لن يتحقق.

ويركز مفهوم تكاليف المعاملات عند WILLIAMSON على خصوصية الأصول. فاصل خاص يؤدي إلى احتكار ثنائي بين المشتري والبائع الناتجة على مستوى هذا الأصل.

في الواقع، يزداد الاستثمار في الأصول التي يمكن أن تكون مكرسة للتبادل بين شركتين من أرباح الأخيرين. و يمكن أن يكون الأصل عنصر رأس المال العيني كما قد يكون رأس المال بشري للشركة، أو أيضا استثماراً غير المادي (علامة تجارية على سبيل المثال).

فصياغة عقد يحدد التزامات كل من الطرفين بكل الاحتمالات الممكنة سيكون باهظ التكلفة. وهذا الوضع يسمح بظهور السلوك الانتهازي الذي تسعى من خلاله الشركات مناسبة لتحقيق شبه إيراد من التلويح والتهديد بفسخ اتفاق التسوية. و بالتالي تظهر إستراتيجية التكامل الرأسي لتكون وسيلة أكثر فعالية لإدارة العلاقات.

3.3 زيادة الكفاءة التكنولوجية (L'efficacité technologique) :

في حالة شركات الطاقة، السيطرة على إمدادات الطاقة الأولية (كما في حالة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي أو النفط) يتماشى مع الرغبة في الحصول على منتج في ظروف مستقرة. وذلك بالهروب من البيئة المتقلبة لأعمال المورد. وبصورة عامة، ضمان الوصول إلى عامل الإنتاج الهام (الذي يمكن أن يكون مادة خام أو عمالة متخصصة، أو أصول خاصة) وهي الفكرة الرئيسية للتكامل العمودي.

وذلك ما أشار إليه كل من كارلتون و بيرلوف (1998 CARLTON et PERLOFF)، في أن التفسير التقليدي للتكامل العمودي هو الحاجة لضمان الحصول على مدخلات هامة (مادة خام أساسية، من ناحية العمل الدرجة متخصص عاصمة معين، الطاقة الأساسية).¹²

4.3. تعزيز القوة السوقية:

بالإضافة إلى الأسباب الرئيسية الثلاث السابقة، تُبرز مُشكلة خيار الاستعانة بمصادر خارجية أو اكتساب وحيازة الشركات للنشاطات المتمركزة في المنبع أو المصب أهمية مسألة التكامل العمودي مرارا وتكرارا لدى المؤسسات. ولفهم النتائج المتوقعة من هذه التحركات والخيارات التي هي حتى الآن الأقل وضوحا وتعتبر الأقل خضوعا للقواعد الإدارية في عالم الخيارات الإستراتيجية.

¹² CARLTON D.W. et PERLOFF J.M, « Economie Industrielle », 1998, de Boeck Université, p 556.

أما فيما يتعلق بالتحليل، فالموضوع حساس ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياق الخاص بهيكل السوق والتكنولوجيا. ومع ذلك، الأدبيات الحديثة في الاقتصاد الصناعي توفر شبكة للتحليل القاعدي توضح القضايا والأهداف بالتمييز بين هذين الخيارين بشكل صحيح:

- النهج الأول يستند على مبدأ الفعالية التنظيمية: هل من الأفضل للمؤسسة اكتساب وسائل الإنتاج والتوزيع أم الاعتماد على السوق وإبرام العقود؟¹³
- أما الثاني، يتعلق بالتنافسية، ويستهدف تحولات القوة السوقية في احتكارات القلة الثنائية لأحد المتنافسين المتكاملين رأسياً.

ثانياً: الدراسة التحليلية لدور إستراتيجية التكامل العمودي في تحسين أداء مؤسسة سوناطراك

1. التكامل الخلفي لمؤسسة سوناطراك في القطاع

لمعرفة درجة التكامل العمودي الخلفي الذي تطبقه مؤسسة سوناطراك في الصناعة الخلفية للمحروقات، لابد من معرفة الأنشطة التي تغطيها المؤسسة بنفسها في الصناعة وكذا فروعها في النشاط.

1.1 الأنشطة الرئيسية لمجمع سوناطراك

كما هو الحال في الصناعة النفطية العالمية التي تتميز بدرجة عالية من التكامل العمودي، فإن قطاع المحروقات الجزائري يتجزأ إلى أنشطة أمامية وأنشطة خلفية وأنشطة الخدمات البترولية، إذ تهيمن منشأة سوناطراك " الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات " بشكل ملحوظ على هذه الأنشطة كونها الشريك الأساسي الممثل للدولة، وتوسع ميدان عمل مؤسسة سوناطراك بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة، من خلال التكامل العمودي الذي تقوم به في القطاع، بحيث أضحت يغطي جميع ميادين صناعة المحروقات بعد أن كان مقتصرًا في البداية على النقل والإنتاج. إلا أن هيمنتها في بعض الأنشطة يبقى هيمنة محدودة،

¹³ Hervé TANGUY, « Stratégie d'intégration verticale : efficacité organisationnelle et pouvoir de marché », La jaune et la rouge, octobre 2013, p p 26-27.

إذ تلجأ إلى الشراكة في الكثير من الأحيان لإنجاز مختلف المهام، ونلخص هذه التجزئة على النحو التالي:¹⁴

- **أنشطة خلفية (نشاط المنبع):** يُغطي نشاط المنبع مختلف نشاطات التنقيب والاستثمار وإنتاج مناجم النفط، والنقل عبر الأنابيب، ويشهد هذا النشاط منافسة قوية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، خصوصاً بعد تحرير القطاع والانفتاح على الاستثمار الأجنبي، حيث تجري مؤسسات سوناطراك عقود شراكة مع العديد من المؤسسات الأجنبية لإنجاز أعمال التنقيب والإنتاج؛
 - **أنشطة أمامية (نشاط المصب):** يُغطي أنشطة تمبيع الغاز الطبيعي، فصل غازات البترول المميع، التكرير، البتروكيماويات، إنتاج الغاز الصناعي... إلخ، والذي يُعرف تأخرًا كبيرًا بسبب قلة الإستثمار، لكن من المربّح أن يشهد نموًا كبيرًا نتيجة لتوجّه السياسات الاستثمارية لمؤسسة سوناطراك نحو إقامة العديد من المشاريع عبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.
- ونظرا لحاجة مؤسسة سوناطراك لتدعيم تكاملها في الأنشطة الخلفية، حيث يغطي نشاط المنبع نشاطات البحث، الإستكشاف، تطوير وإنتاج المحروقات. تضطلع سوناطراك بهذه الأنشطة بمجهود ذاتي، أو عن طريق الشراكة مع شركات بترولية أخرى. حيث يغطي مجمع سوناطراك أنشطته في القطاع الخلفي - من خلال فروع المؤسسة (filiales) التي تمتلكها عبر شركاتها القابضة لمختلف المراحل الخلفية لصناعة المحروقات في الجزائر.

2.1. فروع المؤسسة في النشاط الخلفي

تعتبر النشاطات الخلفية لمؤسسة سوناطراك أو ما يعرف بنشاطات المنبع عبارة عن تكامل عمودي للخلف (أو إلى الأعلى) للمؤسسة الأم، ويعني أن المؤسسة الأم (Sonatrach) تستثمر في مرحلة سابقة لمراحل الإنتاج .

¹⁴ الياس بن ساسي، المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي دراسة حالة مؤسسات قطاع المحروقات بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 188.

ويشمل النشاط الخلفي المؤسسة سوناطراك نشاطات البحث والاستغلال والتطوير وإنتاج المحروقات، والتي تؤمن من طرف شركة سوناطراك لوحدها أو في إطار شراكة مع شركات بترولية أجنبية. وتهدف هذه المهام إلى تطوير الحقول البترولية المكتشفة، وتحسين معدل استرجاع واستيفاء الاحتياطيات.¹⁵

ويدمج النشاط الخلفي في إستراتيجيته العملية، الفروع^(*) المرتبطة به، عبر:¹⁶

- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO ؛
- الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB ؛
- المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP ؛
- المؤسسة الوطنية للحفر ENAFOR ؛
- الشركة الوطنية لأشغال البترول الكبرى ENGTP .

وتعتبر جميع الفروع السابقة مملوكة من طرف مجمع سوناطراك بـ 100%، والتي تشارك في تطوير

واستغلال المحروقات في النشاط الخلفي.

2. تطور أداء نشاط الاستكشاف:

تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج في العموم، بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقت المؤسسة المنتجة عائدات كبيرة، كلما سمح ذلك لهذه المؤسسة بزيادة حجم الإعتمادات المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول تم إكتشافها من قبل.

¹⁵ www.sonatrach-dz.com/activiteamont .

¹⁶ Sonatrach, Rapport annuel 2010, p 34 .

* نقتصر هنا على الفروع الوطنية لسوناطراك والمملوكة من طرفها بـ 100% .

1- نشاط التنقيب أو الحفر الاستكشافي (Forage d'exploration):

يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي* عادة بتطور مجهود المسح الزلزالي، فكلما زاد نشاط المسح وتحققت نتائج إيجابية، كلما كان ذلك مؤشرا على العمل على تكثيف أعمال الحفر في السنوات الموالية. وبناءا على ذلك، واصلت سوناطراك تبني استراتيجية التكامل العمودي الخلفي في القطاع، حيث واصلت المؤسسة عملية اقتناء حفارات جديدة تماشيا مع تطور المساحة المستكشفة بالمسح الزلزالي الاستكشافي للبحث عن المحروقات، وبذلك أصبح عدد الحفارات العاملة الآن في نشاط الحفر الاستكشافي التابعة للمؤسسة 49 حفارة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(01): تطور نشاط الحفر الاستكشافي لمؤسسة سوناطراك للفترة 2000-2015

الآبار المنجزة (بئر - Wells)	الحفارات (Rig) العاملة	السنوات	الآبار المنجزة (بئر - Wells)	الحفارات (Rig) العاملة	السنوات
249	27	2008	137	17	2000
265	27	2009	148	20	2001
258	24	2010	172	22	2002
249	33	2011	179	20	2003
258	38	2012	190	20	2004
191	49	2013	198	21	2005
215	49	2014	302	25	2006
220	49	2015	260	29	2007

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير رسمية لمنظمة الدول المصدرة للبترول.

إن تحليل معطيات الجدول أعلاه يبين أن منحى عدد الآبار المحفورة سلك منحى تصاعديا مستمرا إلى غاية سنة 2006، رغم تذبذب عدد الحفارات العاملة في تلك الفترة، لكن منذ تلك السنة وعدد

* الحفر الاستكشافي هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة.

الآبار المحفورة كل سنة في شبه ثبات ولم يقل عن 200 بئر في السنة. وقد سجل تضاعف عدد الحفارات العاملة للمؤسسة في النشاط من 25 حفارة سنة 2006 إلى 49 حفارة سنة 2015.

3- الاكتشافات ومعدل النجاح (Les Découvertes et taux de succès) :

لقد أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في السنوات الأخيرة نتائج جيدة على العموم، حيث تجاوز المعدل في المتوسط 18 اكتشافا في كل سنة، وكانت أفضل نتيجة تلك التي المحققة عامي 2013 و2014 بـ 32 اكتشافا.

وقد سجل متوسط الاكتشافات في الفترة الأخيرة تقدما عما كان يحققه من قبل، حيث كان معدل الاكتشافات المحقق في الفترة 1971-1980 هو 5 اكتشافات فقط للسنة بجهود تعتبر كبيرة في نشاط الاستكشاف بينما ارتفع إلى حوالي 14 اكتشافا للسنة بجهود استكشاف أقل في الفترة 2000-2010، وهو ما يعبر عن زيادة فعالية نشاط الاستكشاف في تلك الفترة.

ففيما يخص النفط، فقد بلغت الاكتشافات المحققة في الفترة السابقة 120 اكتشافا، أي أن المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة هو 7 اكتشافات تقريبا. ولقد تحققت أفضل النتائج عام 2014، بـ 15 اكتشافا.

أما بخصوص الغاز، فإن معدل الاكتشافات لنفس الفترة هو أكثر من 10 اكتشافات في السنة، وهي نتائج تبدو في ظاهرها إلى حد ما متقاربة مع نتائج الاكتشافات النفطية، غير أنها تعتبر جيدة عندما نعلم أن تركيز النشاط كان منصبا أكثر على الحقول النفطية.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (02) نلاحظ ارتفاع نسبة النجاح في الاكتشاف من 17% كمعدل للفترة 1971-1980 إلى ما يقارب 24 % للفترة 1991-2000، هاته النسبة من النجاح استقرت على 21% للفترة الموالية 2001-2010. رغم ذلك تم تسجيل زيادة في معدل الاكتشافات إلى 14 اكتشافا /للسنة، هذا ما يوحي إلى تحسن خبرة مؤسسة سوناطراك في السنوات الأخيرة في النشاط.

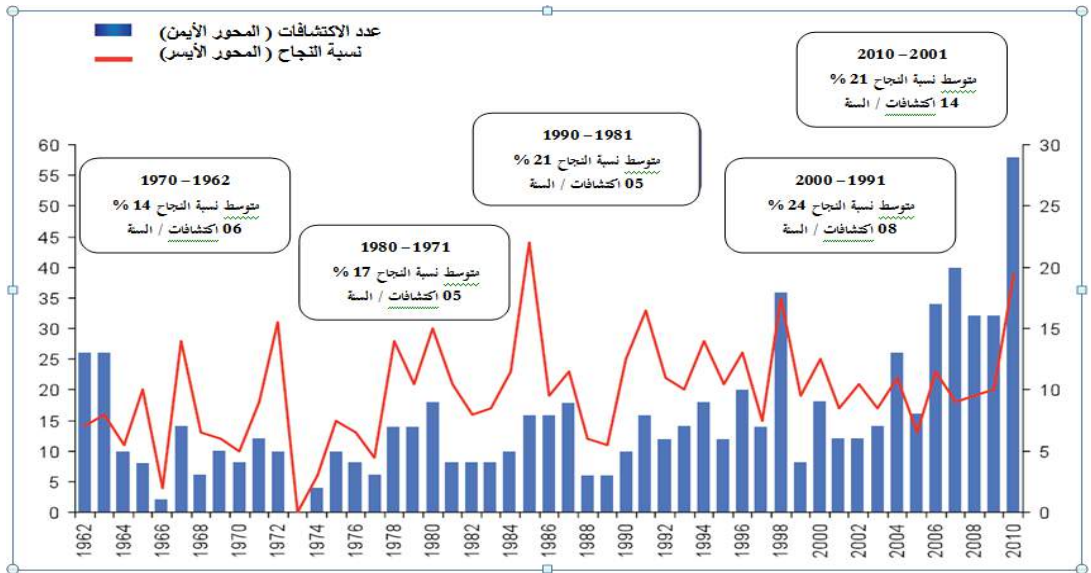
الجدول(02): عدد اكتشافات النفط والغاز لمؤسسة سوناطراك للفترة 2000-2015

السنوات	الاكتشافات الغازية	الاكتشافات النفطية	المجموع
2000	03	06	09
2001	03	03	06
2002	03	03	06
2003	03	04	07
2004	08	04	12
2005	02	06	08
2006	06	11	17
2007	15	5	20
2008	13	3	16
2009	12	4	16
2010	15	14	29
2011	10	10	20
2012	23	08	31
2013	20	12	32
2014	17	15	32
2015	18	12	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لسوناطراك

حيث سمحت الخبرة المكتسبة من قبل سوناطراك، على مر السنوات الأخيرة، بإدراج تقنيات استكشاف جديدة والتي يعود لها الفضل في اكتشاف حقول بترولية جديدة من المحروقات. وسمح من جهة أخرى، خيار الشراكة المتخذ في سياق تقاسم المخاطر الاستكشافية بتكثيف مجهودات الاستكشاف. والشكل التالي يوضح تطور عدد الاكتشافات ونسب النجاح المحققة في الفترة 2010-62:

الشكل (01): تطور عدد الاكتشافات ونسبة النجاح لمؤسسة سوناطراك للفترة 1962-2010



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على : Ministère de l'Energie et des Mine, Evolution du Secteur de l'Energie et des Mines.

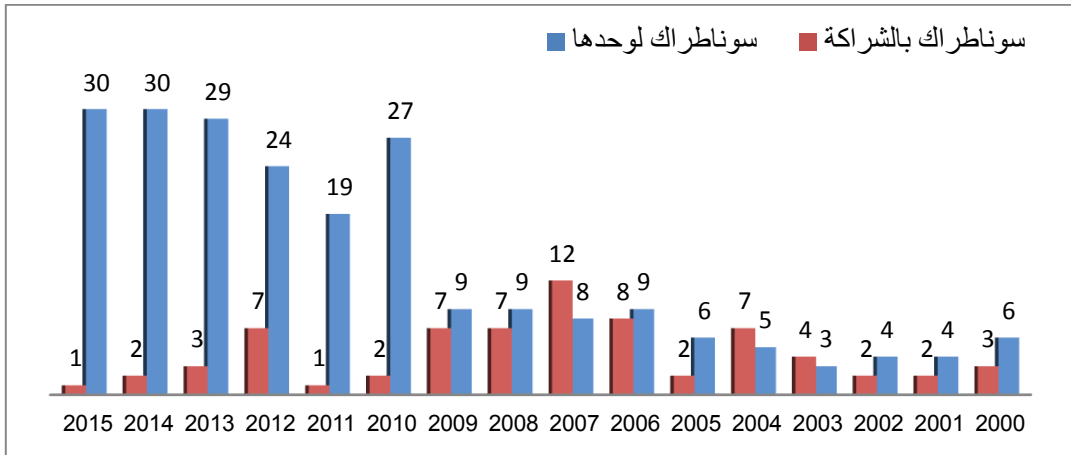
من خلال تحليل تطور عدد الاكتشافات المحققة في النشاط الخلفي للقطاع، نلاحظ أن مؤسسة سوناطراك ساهمت بشكل كبير في تحقيق هاته النتائج، فبالإضافة إلى تطوير نشاط المسح الاستكشافي عبر تقنية المسح ثلاثي الأبعاد والاستثمار المتواصل التي تقوم به المؤسسة لتطوير أسطول الحفارات العاملة لديها في نشاط التنقيب. تواصل نمو الاكتشافات المحققة من طرف سوناطراك بمجهوداتها لوحدها، والشكل التالي يبرز نصيب المؤسسة من الاكتشافات بمجهودها الخالص مقارنة بنتائجها عبر شراكة.

حيث في السنوات الأخيرة حققت سوناطراك نتائج جيدة جدا باعتمادها على مجهوداتها الخاصة في نشاط البحث لتحقيق الاكتشافات لوحدها دون شراكة مع الأجانب.

والاعتماد على المجهودات الذاتية بدل الشراكة يعبر عن تبني المؤسسة لخيار التكامل العمودي الخلفي مع نشاط التنقيب، حيث افرز هذا التكامل تحقيق نتائج معتبرة حين تضاعفت فعالية المؤسسة في

النشاط إلى حوالي 6 مرات، حيث انتقلت الاكتشافات من 4 اكتشافات/سنة في سنوات 2001-2002 إلى ما يقارب 30 اكتشاف/سنة في 2014-2015 .

الشكل (02): تطور حصة سوناطراك لوحدها من الاكتشافات للفترة 2000-2015



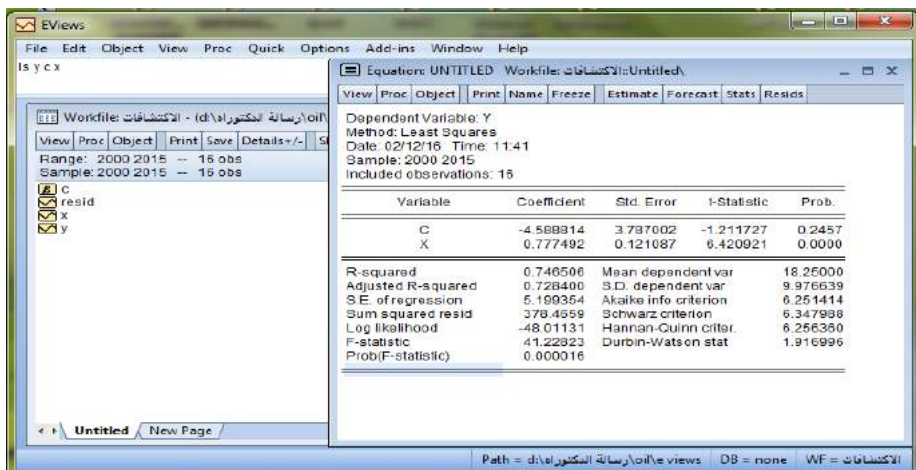
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سوناطراك السنوية

من خلال الشكل السابق يتبين أن مؤسسة سوناطراك واصلت إستراتيجية التكامل العمودي الخلفي لها في النشاط من خلال الاعتماد على قدراتها الذاتية واقتناء حفارات جديدة كل سنة وذلك من أجل تحسين أدائها في النشاط الخلفي.

ولمعرفة تأثير عدد الحفارات العاملة (X) على عدد الاكتشافات (Y)، كان لابد من دراسة العلاقة الموجودة بين المتغيرين في الدراسة الإحصائية التالية:

فمن خلال المعطيات السابقة المتحصل عليها من الجدول رقم (02) الخاص بتطور عدد الحفارات العاملة للفترة 2000-2015 ومقارنتها بالنتائج الخاصة بعدد الاكتشافات المقابلة لها كل سنة، وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS حصلنا على الشكل التالي الذي يمثل العلاقة الخطية بين المتغيرين:

الشكل (03): العلاقة الخطية بين عدد الحفارات لدى سوناطراك وعدد الاكتشافات المحققة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال النتائج المتحصل عليها من البرنامج، تم التوصل إلى صياغة العلاقة الخطية البسيطة التالية:

$$Y = -4.58 + 0.77 X$$

حيث :

Y: تمثل عدد الاكتشافات المحققة

X: تمثل عدد الحفارات العاملة

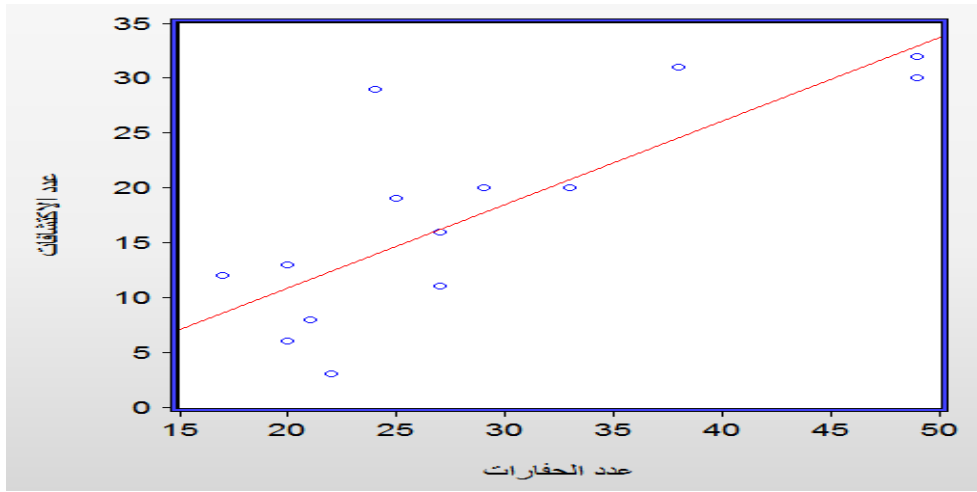
من العلاقة السابقة، وبما أن قيمة "β" جاءت موجبة وتساوي إلى 0.77، فإنه يمكن استنتاج أن هناك علاقة طردية واضحة بين المتغيرين. وتتمثل في أنه كلما زاد عدد الحفارات العاملة بـ 1 حفارة كلما زادت عدد الاكتشافات بـ 0.77 اكتشاف في السنة. في حين القيمة الثابتة "α" جاءت سالبة وهو ما يعني أنه في حالة ثبات عدد الحفارات فغالبا ما تكون عدد الاكتشافات المحققة اقل من السابق وهو أمر منطقي في الصناعة النفطية ،كون تقادم هاته الحفارات من سنة لأخرى ينقص من مردوديتها.

ولاختبار جودة نموذج العلاقة السابقة ومدى تأثير المتغير المستقل (X عدد الحفارات) على المتغير التابع (Y عدد الاكتشافات)، نلجأ لقيمة معامل التحديد (R) التي تشرح وتفسر نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في معدلات الاكتشافات لمؤسسة سوناطراك، ونلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمته

كانت "0.74"، ما يعني 74% من التغيرات التي تحدث في عدد الاكتشافات يفسرها تطور عدد الحفارات العاملة في البحث والتنقيب. كما أن شكل الانتشار يبين ويؤكد العلاقة الطردية بين عدد الاكتشافات كمتغير تابع للمتغير المستقل والمتمثل في عدد الحفارات العاملة في نشاط التنقيب.

الشكل (04): شكل الانتشار في العلاقة الخطية بين عدد الحفارات

لدى سوناطراك وعدد الاكتشافات المحققة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

وبالتالي فإن عدد الحفارات العاملة في نشاط التنقيب لمؤسسة سوناطراك أو بالأحرى التكامل العمودي الخلفي الذي تقوم به في نشاط الاستكشاف، بالاعتماد على فروعها في النشاط بدل الشراكة مع الأجانب يؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسة فيما يخص عدد الاكتشافات المحققة كل سنة. لذا يمكن القول أن للاستثمار الخلفي الخاص - بتطوير أسطول الحفارات العاملة في نشاط الاستكشاف - دور هام في تحسين أداء المؤسسة في النشاط الخلفي. وهو ما يتضح في عدد الاكتشافات التي تساهم بدورها في تحسين مستوى الاحتياطي العام من المحروقات للمؤسسة.

ثانيا- تطور احتياطي المحروقات لمؤسسة سوناطراك:

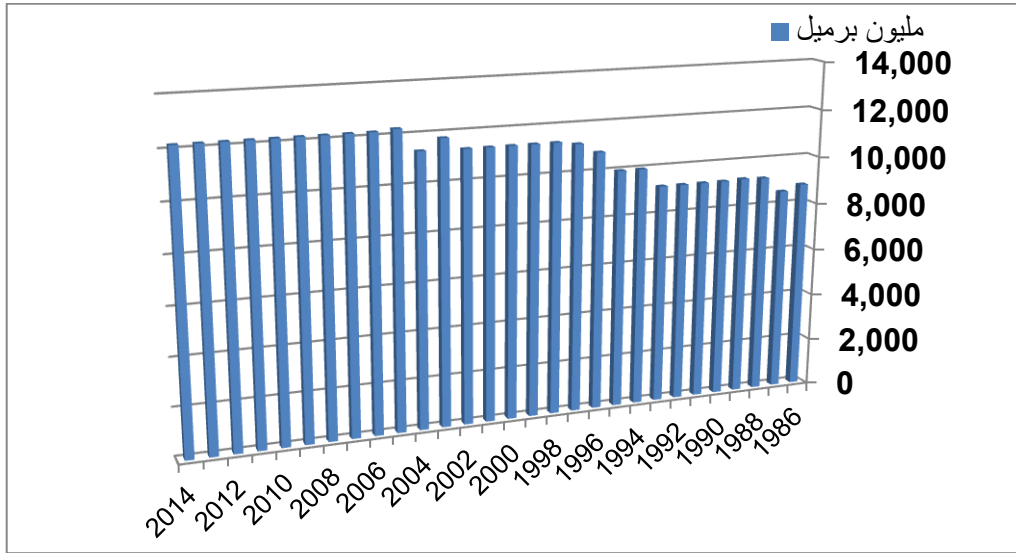
إن نمو الاحتياطي من المحروقات من سنة لأخرى تساهم فيه الاكتشافات الجديدة المسجلة كل سنة، وهو ناجم عن نوعية الاكتشافات المسجلة من طرف مؤسسة سوناطراك. بالتالي يعتبر تطور المستوى العام للاحتياطي المؤشر الحقيقي على أداء المؤسسة في النشاط الخلفي للمؤسسة في القطاع.

1- تطور احتياطي النفط الخام:

شهد الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لمؤسسة سوناطراك نموا متواصلا بعد فتح القطاع للشراكة مع الأجانب سنة 1986، إلا في بعض السنوات المحدودة، حيث كان مستوى الاحتياطي في حدود 8,8 مليار برميل سنة 1986، بينما سجل سنة 1990 مستوى 9,2 مليار برميل أي بمعدل زيادة قدره 100 مليون برميل في السنة للفترة 1986-1990، فيما تضاعف هذا المعدل للفترة 90-2000 ليصل نهاية سنة 2000 إلى أزيد من 11,3 مليار برميل. ليستقر سنة 2006 على 12,2 مليار برميل. وسُجل أعلى احتياطي للنفط الخام بـ 12,27 مليار برميل نهاية سنة 2005.

لكن سجل الاحتياطي بداية من سنة 2006 ثباتا بعد بلوغه 12200 مليون برميل. إذ بعد أن أثبتت تجربة السبعينيات والثمانينيات أن القدرات الوطنية سواء التقنية أو المالية غير قادرة وحدها على تغطية مجال منجمي شاسع، اقتنعت الجزائر أنه لا بد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الخبرات الأجنبية في هذا المجال. وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 2003-1987 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده.

الشكل (05): تطور احتياطي النفط الخام للفترة 1986-2014



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية لسوناطراك

و بالرغم من نمو الاحتياطي الجزائري من البترول الخام، إلا انه يعتبر صغيرا مقارنة بإجمالي الاحتياطي العالمي، حيث لم يتجاوز 1% من إجمالي احتياطي العالم من النفط الخام. وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بنسب المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات التي قدرت نسبها بـ 22,48% و 8,62% و 8,31% على التوالي من إجمالي احتياطي العالم.¹⁷

كما قدرت إحصائيات الطاقة العالمية الصادرة عن شركة (British petroleum) البريطانية، العمر الافتراضي لاحتياطي النفط الخام الجزائري، في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية، بحوالي 18 سنة.¹⁸ أي أن هذا الاحتياطي بدون اكتشافات جديدة في القطاع سينقضي بحلول عام 2027.

¹⁷ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2010، ص 10.

¹⁸ BP Statistical Review of World Energy, June 2010, p 6

2- تطور احتياطي الغاز الطبيعي:

تمتلك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، مكنها من احتلال المرتبة الرابعة من بين أكبر دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي بعد روسيا وكندا والنرويج، وتحتل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فاحتياطيات الجزائر الثابتة من الغاز تجعلها تحتل المرتبة الثامنة في العالم، ويمثل حقل حاسي الرمل أكبر حقل في الجزائر يضم 2380 مليار متر مكعب من الاحتياطيات الثابتة، و من المتوقع نمو إنتاج الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات أوروبا والطلب المحلي حتى عام 2035.¹⁹

وسجل الاحتياطي العام من الغاز الطبيعي نموا كبيرا خلال سنة 1999 حيث قفز من 3690 مليار متر مكعب سنة 1998 إلى 4523 مليار متر مكعب سنة 1999، رغم أن عدد الاكتشافات المسجلة في سنة 1999 كان 3 اكتشافات للغاز فقط وذلك لان هاته الاكتشافات أفرزت عن حوض به كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في حاسي الرمل.

لكن بعد ذلك ظل الاحتياطي مستقرا ولفترة طويلة (2000-2014) على مستوى 4504 مليار متر مكعب رغم عدد الاكتشافات المسجلة كل سنة للغاز الطبيعي.

و يشكل احتياطي الجزائر الثابت من الغاز الطبيعي 2,3% من إجمالي احتياطي العالم في نهاية سنة 2015، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عربيا بعد قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات التي قدرت نسبها بـ 12.37 % و 4.21 % و 3.09 % على التوالي.²⁰

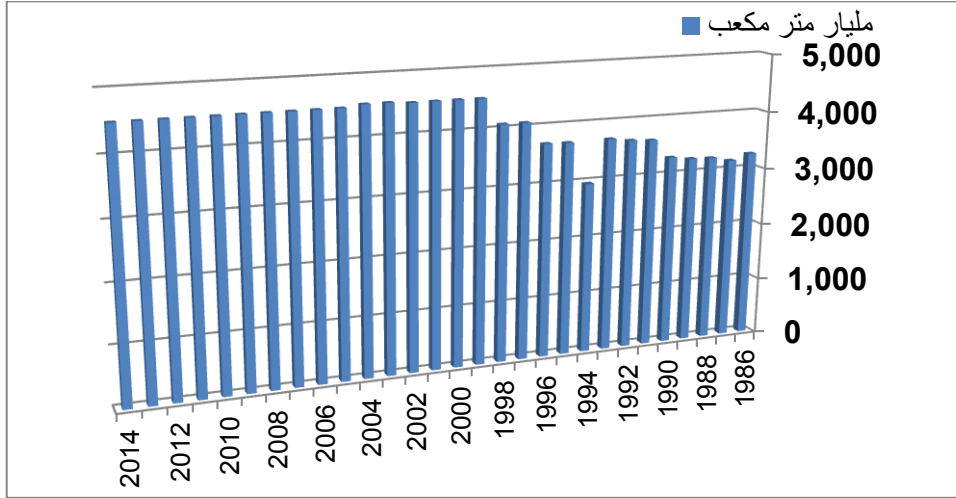
وقد قدرت إحصائيات الطاقة العالمية الصادرة عن شركة (British petroleum) البريطانية العمر الافتراضي لاحتياطي الغاز الطبيعي الجزائري، في ظل شروط الاستغلال الحالية، بأكثر من 55 سنة.²¹

¹⁹ كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص: 137.

²⁰ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص: 16.

²¹ BP Statistical Review of World Energy, op. cit, p 6.

الشكل (06): تطور احتياطي الغاز الطبيعي بالجزائر للفترة 1986-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC.

الجدول (03): تطور احتياطي الغاز الطبيعي لسوناطراك للفترة 2000-2015.

الوحدة: مليار متر مكعب

السنة	الإحتياطي	% النمو	السنة	الإحتياطي	% النمو
2000	4523	0,07	2008	4504	0,00
2001	4523	0,00	2009	4504	0,00
2002	4523	0,00	2010	4504	0,00
2003	4545	0,49	2011	4504	0,00
2004	4580	0,77	2012	4504	0,00
2005	4580	0,00	2013	4504	0,00
2006	4504	-1,66	2014	4504	0,00
2007	4504	0,00	2015	4504	0,00

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سنوية لسوناطراك.

ومن خلال نسب النمو الواردة في الشكل السابق والتي تعبر في الحقيقة عن الفرق بين الكميات المكتشفة من الغاز الطبيعي في مقابل الكميات المنتجة منه. نجد أن الفترة 1988-2005 مثلت النمو المستمر للاحتياطي (باستثناء سنة 1994) حيث قفز الاحتياطي من 3200 مليار م³ سنة 1988 إلى ما

يعادل 4580 مليار م³ نهاية سنة 2005. بينما تراجع المستوى بعدها ليستقر عند 4500 مليار م³ حتى نهاية 2015، ما يعني أن الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي في هاته الفترة كانت تعوض بكميات مكتشفة جديدة. (أنظر الجدول 03).

خاتمة:

في الأخير ومن خلال الدراسة التحليلية، يمكن القول أن إستراتيجية التكامل العمودي التي تتبناها سوناطراك في النشاط الخلفي للقطاع، والمتمثلة في تحسين قدرات البحث والتنقيب عن المحروقات بجهود المؤسسة لوحدها بدل الجهود مع بالشراكة، قد ساهمت في تحسين أداء المؤسسة في النشاط الخلفي والمتعلق بالمستويات العامة لاحتياطي كل من النفط الخام والغاز. حيث حتى وان لم تسجل هاته الأخيرة نمواً، فقد حافظت المؤسسة رغم مواصلة وتيرة الإنتاج على ثبات المستوى العام للاحتياطيات. أي أن الاكتشافات المسجلة حافظت على مستوى المخزون العام من الاحتياطيات ولم تسجل انخفاضات إلا في سنة واحدة وهو الامر الذي يعتبر ايجابيا من الناحية الاقتصادية.

ولقد بينا بالعرض والتحليل العلاقة التي تربط بين التكامل العمودي الخلفي الذي تقوم به مؤسسة سوناطراك في القطاع عبر الاعتماد على قدراتها الذاتية في نشاط البحث والتنقيب عبر تطوير الحفارات العاملة في نشاط البحث والتنقيب، حيث تبين أن هذا التكامل يساهم في تحسين اداء المؤسسة فيما يخص الاحتياطيات المؤكدة عبر تحسين الاكتشافات المسجلة.

وقد تم التأكد من صحة الفرضية الأولى، حيث واصلت مؤسسة سوناطراك التوسع الخلفي في النشاط الخلفي لصناعة المحروقات بالاعتماد على مجهوداتها الخاصة بدل الشراكة الأجنبية في القطاع وذلك من خلال تطوير نشاط المسح الاستكشافي والاستثمار المتواصل التي تقوم به المؤسسة لتطوير أسطول الحفارات العاملة لديها في نشاط التنقيب.

تم أيضا التأكد من صحة الفرضية الثانية، والمتمثلة في وجود علاقة طردية بين التكامل الخلفي في القطاع كمتغير مستقل في الدراسة الإحصائية والممثل بعدد الحفارات العاملة في النشاط والمتغير التابع لتحسن أداء المؤسسة في النشاط الخلفي والممثل في عدد الاكتشافات.

إلا أنه تم نفي صحة الفرضية الثالثة، تحسن مستوى الاحتياطيات النفطية في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن الاكتشافات التي تحققها سوناطراك، حيث تبين أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة لم تتزايد بل شهدت نوعا من الثبات. ويمكن القول بان الاكتشافات المحققة من طرف سوناطراك ساهمت في الحفاظ على استقرار الاحتياطي دون تراجع رغم تواصل الإنتاج.

ومن خلال الدراسة التحليلية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تواصل مؤسسة سوناطراك الاعتماد على استراتيجية التكامل العمودي مع النشاط الخلفي للقطاع بالاعتماد على مجهوداتها الخاصة عبر فروعها في البحث والتنقيب؛
- أن للاستثمار الخلفي الخاص بتطوير أسطول الحفارات العاملة في نشاط الاستكشاف له دور هام في تحسين أداء المؤسسة في تحسين فاعلية نشاط التنقيب وتحسين عدد الاكتشافات كل سنة؛
- أن متوسط اكتشافات النفط في الفترة الأخيرة لمؤسسة سوناطراك بمجهودها الخاصة حقق تقدما عما كان يحققه من قبل، وهو ما يعبر عن زيادة فعالية أداء المؤسسة في نشاط الاستكشاف والتنقيب عن المحروقات؛
- حافظت مؤسسة سوناطراك عن طريق تحسين عدد الاكتشافات كل سنة من الحفاظ على المستوى العام للاحتياطيات رغم مواصلة وتيرة الإنتاج.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994.
2. أحمد سعيد باخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1995.
4. سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار اليازوردي، الأردن، 2010.
5. إلياس بن ساسي، **المؤسسة أمام خيار النمو الداخلي والنمو الخارجي دراسة حالة مؤسسات قطاع المحروقات بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الإحصائي السنوي 2010**.
7. تقارير سنوية لمؤسسة سوناطراك.
8. تقارير سنوية لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEC.

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Michel PORTER, « **Choix stratégiques et concurrence** », ECONOMICA, 1982.
2. A.CH. MARTINET, « **Stratégie** », édition VUIBERT, 1982.
3. M.K. PERRY, « **Vertical Integration : déterminants and effects** », Handbook of Industrial Organisation, Schmalensee et willig Ed, vol I, 1989.
4. Michel GLAIS, « **Incidences de l'intégration verticale sur la promotion de l'efficience économique et le fonctionnement concurrentiel des marchés** », Revue de la Concurrence et de la Consommation, n° 89, 1996.

5. D. W CARLTON. et J. M. PERLOF, « **Economie Industrielle** », de Boeck Université, 1998.
6. Hervé Tanguy, «**Stratégie d'intégration verticale : efficacité organisationnelle et pouvoir de marché**», La jaune et la, october 2013.
7. www.sonatrach-dz.com/activiteamont .
8. Sonatrach, Rapport annuel 2010.
9. BP Statistical Review of World Energy, June 2010.

مجلة

الاستراتيجية والتنمية



المقالات

المحررة باللغة الأجنبية



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint et Conseiller juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Rédacteur en Chef Adjoint: Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Comité de rédaction:

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie –Serbie
Dr. Bashar ALMANSOUR- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed BELBIA
Dr. M'hamed BELGACEM

Dr. Hadj BENZIDANE
Mr. Ali BOUDJELAL
Mr. Hadj Meliani BERRAHO
Mr. Laid KORICHI

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

Cellule d'information et des Relations : Mr. Bilal DAKIOUS

Cellule d'informatique : M^{elle}. Asmaa DRISSI
M^{elle}. Samia DRISSI
Mr. Nabil ALIOUAT

Comité de lecture:

Pr. Maamar BELKHEIR – Algérie
Dr. Oana Brindusa ALBU– Denmark
Dr. Tawfik Sari BASERDA (Doyen) –Yemen
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE – Algérie
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypte
Dr. Sandra sarabando FILIPE – Portugal
Dr. Bagdad KOURBALI –Algérie
Dr. Abdulrahman Mohamed SALEM – Yemen
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR – Mexique
Dr. Zoran D. SIMONOVIC – Belgrade, Serbie

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS – (Doyen /Univ. Mostaganem) -Algérie
Pr. Albert LOURDE – (Recteur de l'Université d'Alexandrie) – Egypte
Pr. Ahmed Ameur AMEUR -Algérie
Pr. Abdelkader BABA -Algérie
Pr. Mustapha BELMOKADEM -Algérie
Pr. Mohammed BENBOUZIANE -(Doyen /Univ. Tlemcen) –Algérie
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – (Univ. Tlemcen) -Algérie
Pr. Abdelrazak BENHABIB -Algérie
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypte
Pr. Sadia KASSAB –Algérie
Pr. Mohammed LAID –Algérie
Pr. Mirjana RADOVIC-/ Markovie –Serbie
Pr. Abdelaziz SALEM –Algérie
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbie
Pr. Youcef SOUAR -Algérie
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte
Pr. Rachid YUCEFI -Algérie
Pr. Belgacem ZAÏRI –Algérie
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algérie
Dr. Mohamed ben duliem ALQAHTANY–Arabie Saoudite
Dr. Bachir BEKKAR –Algérie
Dr. Malika BOUDJANI -Algérie
Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL –Algérie
Dr. Kralj DAVORIN- Slovenia

Dr. Belkacem DOUAH -Algérie
Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI - Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypte
Dr. Mohammed EL TELILI HAMEDI - Tunisie
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Soudan
Dr. Belhadj FARADJI -Algérie
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ – Yemen
Dr. Djamal LAMARA- Arabie Saoudite
Dr. Natalia LOGVINOVA – France
Dr. NOURI Mounir (Doyen /Univ. Chlef) – Algérie
Dr. Med Mahmoud OUELD MED AISSA
Dr. Abdelmadjid SAIDI - France
Dr. Malika SEDDIKI - Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal



REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique



Éditée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem

ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793

Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'email, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie de l'email de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 25 pages, et ne pas être en deçà de 15 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17 , H : 24 .
- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
 - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
 - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique;
 - Numéroté les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
 - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
 - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
 - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examen par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences
Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem
– W- Mostaganem 27000 , Algérie
Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com
Site web: www.revuesd.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée
dans le domaine économique



ISBN: 2011-4793

ISSN : 2170-0982



Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Numéro : 10 - Janvier 2016

SOMMAIRE

Performance des terminaux portuaires, Cas du port de Mostaganem	Mr. CHACHOUA Fadloun Mme. HENNI Amina	Université de Mostaganem, Algérie	Page 08
Etat des lieux des incubateurs en Algérie, Cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran	Mr. Mohammed DJELTI Prof. Bouchama CHOUAM	Université d'Oran 2, Algérie	Page 36
Mondialisation, Normalisation ISO et Effets de la Certification ISO 9001 sur les Entreprises Algériennes	Dr. DAOUDI Mohammed	Université d'Oran 2, Algérie	Page 66
Corporate social responsibility in the hospitality industry: Five-star hotels at Medina, Saudi Arabia	Dr. Mohammed, KASSIM M.	Taibah University, Medina, Saudi Arabia	Page 91

Performance des terminaux portuaires Cas du port de Mostaganem

Mr. CHACHOUA Fadloun

Doctorant, Univ. de Mostaganem

Email : fad_chachoua@yahoo.fr

Mme. HENNI Amina

Maitre assistante "A", Univ. de Mostaganem

Résumé :

Les ports sont l'un des maillons clés de toute chaîne logistique qui nécessite un transport maritime dans une de ses étapes. L'efficacité de la chaîne logistique ne peut exister qu'avec un port maritime fiable, capable d'assurer des services logistiques de bonne qualité et de minimiser les coûts portuaires dont le temps d'attente des navires. L'objectif de cette étude est d'utiliser la théorie des files d'attente pour mesurer le temps moyen d'attente des navires en rade et en quai au niveau du port de Mostaganem.

Les résultats ont démontré que le temps moyen est de 19 jours, ce qui prouve que les services logistiques portuaires sont d'une qualité limitée. D'où, il est indispensable d'introduire une fonction logistique efficace dans la gestion portuaire.

Les mots clés: port, logistique portuaire, théorie des files d'attente, système M/M/1.

Jel Classification: C44, L92, F02.

ملخص:

يعتبر الميناء أهم عنصر في أي سلسلة لوجستية تستلزم نقل بحري في مرحلة من مراحلها. فلا يمكن تحقيق سلسلة لوجستية فعالة بدون ميناء بحري قادر على تقديم خدمات لوجستية في المستوى، إضافة إلى تدنية تكاليف التشغيل والتي من أهمها مدة انتظار السفن. تهدف هذه الدراسة إلى قياس متوسط مدة انتظار السفن خارج وعند الرصيف في ميناء مستغانم باستعمال نظرية الطوابير.

أكدت النتائج أن متوسط مدة الانتظار السنوية للسفن هي حوالي 19 يوم، وهذا ما يؤكد أن الخدمات اللوجستية التي يقدمها ميناء مستغانم جد محدودة. وبالتالي، نقترح تحسين القدرات اللوجستية للميناء من أجل تحقيق مستوى أداء أحسن.

الكلمات المفتاحية: ميناء، لوجستيك الميناء، نظرية الطوابير، نظام M/M/1.

تصنيف JEL: F02، L92، C44.

Introduction

Les ports jouent de plus en plus un rôle prépondérant dans le système de transport global. En effet, avec la mondialisation et le processus d'intégration économique internationale, les ports maritimes sont devenus l'une des préoccupations majeures des autorités portuaires et des responsables politiques dans le monde. Les ports sont le poumon du commerce international mais aussi la clef du développement économique des régions enclavées et côtières.

Aussi, le développement du commerce international et l'envahissement des produits chinois toute la planète ont causé une pression sans précédent sur les ports maritimes. Les navires doivent à présent rester au large un bout de temps, dans des files d'attentes avant d'être servis sur un quai. Ce qui peut représenter des coûts directs et indirects. Pour rester compétitifs, les ports ont donné plus d'importance à la fonction logistique. En effet, ces derniers se sont procurés des infrastructures développées afin d'assurer des activités logistiques portuaires à un niveau de service élevé. Ceci permet de servir le navire, de la meilleure façon qui existe, et de minimiser le temps d'attente des navires. Pour cela, la théorie des files d'attente peut être utilisée comme outil pour mesurer le temps d'attente des navires. En effet, le temps d'attente (au large ou en quai) réduit la qualité des services logistiques portuaires.

En effet, une mauvaise prestation des ports maritimes est fatale pour l'économie. Les coûts d'attentes des navires sont trop élevés et peuvent se mesurer par milliards. Aussi, l'ignorance de la fonction logistique dans les ports se traduit souvent par des coûts qui peuvent être évités. C'est

malheureusement le cas des ports algériens qui restent moins performants que leurs voisins Maghrébins. Le port de Mostaganem n'en fait pas l'exception malgré les efforts entretenus jusqu'à présent. Ces efforts visent à disposer le port d'une plate forme logistique efficiente. D'où, la question qui doit être posée est:

**Quel effet peut avoir la logistique portuaire sur
la performance des quais?**

Pour répondre à la question ci-dessus, on élabore les hypothèses suivantes: La première suppose que les capacités logistiques sont des indicateurs d'efficience du port. En effet, on ne peut réduire le temps d'attente du navire (qui est considéré comme variable des coûts logistiques) au port sans avoir les moyens logistiques indispensables. La deuxième hypothèse présume que la théorie des files d'attente peut être un outil de mesure fiable de la performance du port. La troisième hypothèse indique que le port de Mostaganem n'a pas les moyens logistiques nécessaires pour réduire le temps d'attente des navires au quai.

Le principal objectif de cette étude est d'évaluer la performance du port de Mostaganem en utilisant le système M/M/1 (model Markovien à un seul serveur) comme un indicateur de performance. Une fois mesuré, cet indicateur permet de déterminer si les activités logistiques portuaires ont un bon niveau de prestation de service.

Ce travail se décompose en quatre sections. La première section est consacrée aux évolutions qu'ont connues les ports. La seconde présente la logistique portuaire. La théorie des files d'attente est brièvement expliquée à la troisième section. Finalement, la dernière section est un cas pratique où la performance du port de Mostaganem est évaluée à l'aide du model Markovien à un seul serveur.

I. Evolution et développement des ports maritimes

Le développement des ports et l'évolution des activités portuaires se fait en général sur quatre étapes distinctes. Il faut remarquer aussi que

certaines ports se sont arrêtés sur une étape précoce de cette évolution quand d'autres se sont développés sans passer par toutes les étapes.¹

- **Les ports de la première génération:** Avant les années 60, les ports de cette génération recevaient principalement des bateaux à vapeur. Ils se sont développés dans un environnement de colonisation, de montée en puissance des nations et d'une croissance rapide du commerce. Les fonctions portuaires se limitaient au transbordement, à l'entreposage et au commerce. Cette génération était la plus territorialisée, étroitement dépendante des besoins locaux et régionaux qu'elle cherchait à concentrer autour d'elle². Cependant, les services portuaires étaient élémentaires et à faible valeur ajoutée. A cette époque, les ports ne représentaient qu'un point de transbordement dans la chaîne de transport.

- **Les ports de la deuxième génération:** Les ports de la deuxième génération se sont développés après les années soixante lorsque des événements (comme la pétrochimie, la prospérité structurelle et l'industrialisation) se sont étendus. En plus du transbordement, l'entreposage et le commerce, les fonctions portuaires touchaient même l'industrie. Les services portuaires sont devenus combinés et leurs valeurs ajoutées se sont améliorées. Quand à la zone portuaire, elle s'est développée pour avoir une meilleure extension et des infrastructures plus modernes. Les ports sont devenus des nœuds de transport et des centres industriels et/ou commerciaux.³

- **Les ports de la troisième génération:** le port de la troisième génération devient un centre de transport intégré et une plateforme logistique pour le commerce international⁴. En effet, à partir des années 1980 et jusqu'aux années 2000, les ports ont vu le jour dans un monde où l'internationalisation et les entreprises multinationales ont envahi le

¹ OCDE(2000), "La desserte terrestre des ports maritimes", Table ronde n°113,2000, p11.

² Jacques Guillaume (2008), "Les transports maritimes dans la mondialisation", édition l'Harmattan, France, p17.

³ OCDE (2000), op-cit, pp:09-11

⁴ Bureau International du Travail (2002), "Travail dans les ports: répercussions sociales des nouvelles méthodes de manutention", Conférence internationale du travail, 90^{ème} session, Genève, p28

monde. En plus des fonctions traditionnelles des ports, ces derniers ont occupé même la fonction de la distribution. Aussi, la conteneurisation au sein de ces ports et la disponibilité des infrastructures ont largement augmenté la valeur ajoutée des ports. Durant cette période, les ports ont connu une orientation commerciale et sont devenus des centres logistiques. Le transport est devenu intégré au sein des ports.⁵

-Les ports de la quatrième génération: Ce sont les ports-réseaux qui décrivent un ensemble de plates-formes reliées et intégrées⁶. A partir des années 2000, les ports sont devenus des centres et des réseaux intégrés de transport, de logistique et d'information. En effet, c'est avec la globalisation, qui en ouvrant les portes à un vaste commerce international, et l'informatisation, qui a facilité le flux physique et d'information, que la logistique portuaire a pris toute son envergure dans la supply chain.

Comme il est cité auparavant, les ports de la troisième et la quatrième génération se sont de plus en plus intéressés à l'amélioration de la performance des ports à travers l'accomplissement des services logistiques. Les ports sont devenus de vrais centres logistiques, englobant des plateformes logistiques développées.

II. La logistique portuaire

La logistique portuaire est un ensemble des moyens stratégiques et opérationnels permettant d'optimiser les fonctions intermodales dans la chaîne portuaire. C'est aussi une démarche permettant de rendre plus rapide et plus efficiente les différentes opérations d'un port⁷. En d'autres termes, elle se traduit par l'installation de la logistique dans les zones portuaires comme un atout et un *plus* indéniable afin d'assurer l'optimisation du flux physique au sein de ces sites à moindre coût et avec la qualité de service recommandée.

⁵ OCDE (2000), op-cit, p 11

⁶ Bureau International du Travail (2002), op-cit, p29

⁷ <http://www.leressac.com/dossiers/presentations/article/la-logistique-portuaire> consulté le 20/08/2015 à 21h28

On ne peut donc pas parler de la performance des ports et de leur capacité à gérer les files d'attente des bateaux sur le quai sans évoquer la logistique portuaire. Dans les secteurs maritime et portuaire, la concurrence a ces dernières années cessé d'être une concurrence entre sociétés d'armements et ports pour se muer en une concurrence entre chaînes logistiques maritimes reliant les lieux d'origine et de destination entre eux. Les ports de mer modernes sont des maillons cruciaux des chaînes logistiques internationales et des réseaux qui y sont associés. Le bon fonctionnement des chaînes logistiques est fonction de la compétitivité des ports de mer qui en font partie, tandis que celui des ports de mer est fonction de la compétitivité des chaînes logistiques qui les englobent. Le même raisonnement s'applique à tous les autres acteurs maritimes, depuis les armateurs jusqu'aux entreprises de transport de l'arrière-pays en passant par les entreprises portuaires.⁸

En effet, le transport international d'une marchandise par la voie maritime nécessite l'intervention de nombreux acteurs spécialisés dans une tâche précise et qui vont s'employer à rendre un service pour le compte du chargeur. Dans cette logique modale, l'organisation du transport d'une marchandise par la voie maritime se caractérise par une très grande complexité liée au nombre d'intermédiaires mobilisés. Une négociation réussie entre ces intermédiaires aboutit à un contrat de transport qui permet la réalisation effective du Transport. Celle-ci mobilise dans le port des acteurs qui surveillent le bon respect du contrat, notamment lors des opérations de *chargement* et de *déchargement* du navire, moment précis où la marchandise change de main, pour passer de la responsabilité du commissionnaire de transport à celle de l'armateur ou inversement, avec du côté du chargeur et de la marchandise le transitaire portuaire, désigné par le commissionnaire de transport, et du côté de l'armateur, l'agent consignataire, désigné par l'agent maritime. En outre, viennent s'ajouter

⁸ Van de Voorde E. & Vanelddlander T. (2010), "Puissance de marché et intégration horizontale et verticales des activités maritimes et portuaires", dans OCDE/FIT, Intégration et concurrence entre le transport et les activités logistiques, Editions OCDE, Belgique, 2010, p73.

pour l'armateur les très nombreux services au navire, indispensables à la bonne réussite de l'escale. Ils reposent sur des métiers qui ont chacun des histoires et des organisations différentes, lesquelles varient fortement d'un port à l'autre.⁹

Pour Martin et Thomas (2001), la communauté portuaire engagée dans le traitement des marchandises diverses est un système fractionné entre les différents acteurs. Ce système s'explique par une division ferme des différentes fonctions, afin de limiter au maximum la responsabilité de chacun sur la marchandise en cas de dommage. Malgré cela, des zones d'ombre persistent sur les notions de responsabilité, particulièrement lors du passage de la marchandise du navire au quai ou inversement, avec des usages et rituels différents selon les ports.¹⁰

III. Théorie des files d'attentes

Lorsqu'une capacité limitée confronte une demande quelconque dans un système, ce dernier peut être conçu comme un système d'attente, en particulier si l'instant de manifestation de cette demande ou son volume est imprévisible. Il suffit que la demande ou la capacité soit irrégulière pour qu'un *conflit* se constitue sur cette capacité et la queue apparait.

L'accent est mis sur l'aspect qualité du problème, notre objectif est de pouvoir mesurer la qualité du service, il s'agit donc de modélisation et non d'optimisation. Cela n'empêche pas de relever quelques remarques sur une meilleure organisation possible du système d'attente.

III.1. Définition

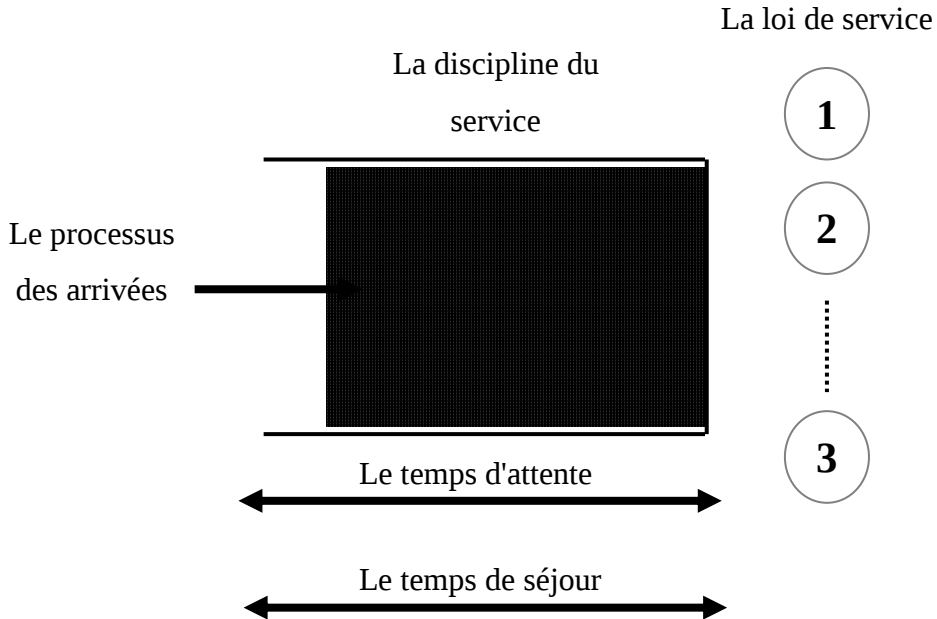
Un phénomène d'attente est constitué d'une source de demande appelée société et d'un système d'attente composé d'un ensemble de clients et d'un ensemble de guichets (stations ou serveurs). Le système d'attente est

⁹ FRÉMONT A. (2009), "Intégration, non-intégration des transports maritimes, des activités portuaires et logistiques : Quelques évidences empiriques", Document de référence 2009-1 — OCDE/FIT, 2010, p7.

¹⁰ Martin J. and Thomas B. J. (2001), "The container port community", *Maritime Policy and Management*, 28(3), pp. 279-292.

composé d'un lieu d'attente appelé *centre d'attente* et un lieu de service appelé *centre de service*.¹¹

Figure 1: Présentation d'une file d'attente



Source: Auteurs, basée sur des lectures de Bonald T. & Feuillet M. (2011), "Performances des réseaux et des systèmes informatiques", édition Lavoisier, France.

L'étude d'un phénomène d'attente porte généralement sur les aspects rendement et qualité du service fournit par le système d'attente. Pour être analysé, le système d'attente est considéré comme un processus de naissance et de mort au niveau d'une société de clients (encours de service ou en attente). La naissance se produit lorsqu'un client arrive au lieu du service, la mort se produit lorsqu'un client quitte le lieu de service¹².

¹¹Alain Ruegg (1989), "Processus Stochastiques", Presses polytechniques romandes, Lausanne, Suisse, p 65

¹²KLEINROCK L.(1976), "Queueing system" Vol 1: Theory, John Wiley & Sons, editions, New York,1976, p20.

Plus précisément, la description de ce système doit impérativement spécifier:¹³

- Le mécanisme d'arrivée des clients (c'est-à-dire, la loi à laquelle le processus d'arrivée obéit).
- Le temps de service (distribution de la durée du service).
- La discipline de service (quel client servir en premier?): la discipline de priorités des modèles de files d'attente est ceux où la discipline de systèmes file d'attente est basée sur une priorité. Ainsi l'ordre est dans lequel les membres de la file d'attente sont choisis sur la base de leurs priorités assignées pour le service. Par exemple, des navires importants doivent être servis en priorité.

III.2. Notation de Kendall des files d'attente: A/B/S/L/D/

Cinq caractéristiques sont retenues pour décrire le fonctionnement d'un système d'attente, elles sont représentées par un groupe dit la *notation de Kendall* où :¹⁴

- A est le code de la loi des arrivées;
- B représente le code de la loi des services;
- S est le nombre de guichets;
- L désigne la capacité du système, en d'autres termes, il s'agit du nombre maximum de clients qui peuvent se présenter simultanément dans le système. La capacité d'un système peut être limitée ou illimitée. Lorsqu'elle est limitée, un client qui arrive lorsque le système est déjà saturé, le quitte immédiatement et le client est dit *perdu*;
- D indique la discipline d'attente, c'est-à-dire la règle suivant laquelle le prochain client à servir est sélectionné, par souci d'équité, la discipline la plus courante est Premier Arrivé Premier Servi (PAPS), c'est le cas dans les bureaux de poste, une telle file est dite *file ordonnée*. D'autres disciplines moins courantes existent: Dernier Arrivé Premier Servi (DAPS) lorsque l'attente se constitue en *pile*, le temps de service le plus

¹³ Mehri H. & Djemel T., "Etude de l'Attente Prioritaire Dans Les Ports", hal- 00258630, version 2, mars 2009.

¹⁴ www.rogp.hec.ulg.ac.be/Crama/Teaching/RO1lic/Docs/Chap2_Files.pdf consulté le 23/06/2015 à 17h43

court d'abord, selon le degré d'urgence, etc. La priorité peut être absolue (le service est interrompu pour servir la demande prioritaire lorsqu'elle apparaît) ou relative (la demande prioritaire est placée première queue).

En général, on décrit l'arrivée des clients par le temps entre deux arrivées successives, ce dernier peut être une constante, ou une variable aléatoire avec une distribution de probabilité connue. Celle-ci est notée M pour markovienne (ou encore E pour exponentielle), Er pour la distribution d'Erlang à paramètre $r = 1, 2, 3 \dots$; ou G pour une distribution quelconque.

Le temps de service peut être une constante ou une variable aléatoire à distribution connue. Dans certains cas, le temps de service est dépendant du nombre de clients existant déjà dans le système. Aussi, il est essentiel de définir si le client a besoin du service d'un seul quai comme c'est généralement supposé, ou bien s'il passe par plusieurs quais en série (dans ce cas, le système est appelé à *cascade*).

III.3. Présentation générale

En général, seules les trois premières grandeurs caractéristiques sont utilisées. Dans ce cas la capacité du système est supposée illimitée, la file d'attente est ordonnée et les clients arrivent individuellement. Dans le cas d'une File M/M/1, la fréquence d'arrivée et la capacité de service sont indépendantes de l'état.¹⁵

$$\lambda_k = \lambda, k = 0, 1, \dots$$

$$\mu_k = \mu, k = 1, 2, \dots$$

D'où, par application des résultats des processus de naissance et de mort, nous avons:

$$p_k = p_0 \left(\frac{\lambda}{\mu} \right)^k \dots \dots \dots (1)$$

$$p_0 = \frac{1}{1 + \sum_{k=1}^{\infty} \left(\frac{\lambda}{\mu} \right)^k} \dots \dots \dots (2)$$

¹⁵ Robert P. (2000), "Réseaux et file d'attente: méthodes probabilistes", Springer, Allemagne, pp.104 -106.

La condition de stabilité (condition de convergence du dénominateur de la formule de p_0) est donc que $\rho = \lambda / \mu < 1$. Cette variable représente le taux d'utilisation du serveur. Dans ce cas l'expression des probabilités d'état est:

$$p_k = (1 - \rho)\rho^k, \text{ pour } k = 0, 1, \dots \dots \dots (3)$$

À partir de ces probabilités nous pouvons calculer des variables opérationnelles telles que le nombre moyen de clients dans la file (longueur moyenne de la file) ou le temps de réponse à partir du temps de service s :

$$Q = \sum_{k=1}^{\infty} k p_k = \sum_{k=1}^{\infty} k (1 - \rho) \rho^k = \frac{\rho}{1 - \rho} \dots \dots \dots (4)$$

$$R = \frac{Q}{\lambda} = \frac{\rho / \lambda}{1 - \rho} = \frac{1 / \mu}{1 - \rho} = \frac{s}{1 - \rho} \dots \dots \dots (5)$$

IV. Evaluation des performances du port de Mostaganem

Cette étude propose d'analyser les indicateurs de la fiabilité du port de Mostaganem. Elle couvre un échantillon de navires servis sur le quai n° 4 (appelé le quai de l'indépendance) du port de Mostaganem, sur une période déterminée de douze mois (de janvier 2013 à décembre 2013). Les données utilisées sont des statistiques obtenues au niveau de l'entreprise qui concernent la date et le temps des arrivées et des sorties des navires de céréales.

IV.1. Généralités sur le port de Mostaganem et ses capacités logistiques¹⁶

Le port se distingue d'une position avantageuse, il est situé dans la partie Est du golfe d'Arzew à latitude 35° 56' Nord et longitude 00° 05' Est. Sa position le relie aux marchés internationaux: agricoles (céréales, pomme de terre de semence, bois, ...) et commerciaux (transit de matériel et équipements de prospection et de forage de pétrole et gaz).

Il existe plusieurs activités logistiques et portuaires au niveau du port de Mostaganem. Cependant ces activités restent limitées en matière de qualité de service vu les capacités peu modernes du port. Parmi ces

¹⁶ Les chiffres et informations cités sont obtenus de l'Entreprise Portuaire de Mostaganem

activités, on peut citer: assistance aux navires, pilotage, remorquage, lamanage, opération de manutention...etc.

Néanmoins, le Port de Mostaganem offre de grands atouts, de par sa position géostratégique, ses dessertes à un vaste hinterland composé de douze (12) wilayas représentant le quart du nombre total des wilayas et le tiers de la superficie du pays. Cette structure offre de grands avantages à ses usagers par la mise à disposition d'infrastructures, de superstructures et d'équipements de manutention de façon à pouvoir donner la meilleure qualité de service aux moindres coûts.

Le Port de Mostaganem continue à attirer une majorité de clients et à drainer d'autres trafics forts intéressants notamment sur les opérateurs économiques les plus « exigeants et agressifs » commercialement et, plus particulièrement, les armateurs de lignes régulières qui ont opté pour le choix de ce port. Ce choix s'explique par les performances reconnues pour d'excellents services rendus en matière de productivité, rendement, cadence de déchargement, délai réduit de séjour en rade et à quai et de bonne préservation des marchandises par les utilisateurs du port.

Malgré le vaste programme d'investissement entrepris par l'Entreprise pour la réalisation d'opérations d'aménagement, de rénovation, de renouvellement et d'acquisition de nouveaux équipements de manutention dans le but d'améliorer les conditions générales d'exploitation et de fluidité du trafic, le Port de Mostaganem ne peut surmonter toutes les contraintes, notamment celles d'ordre physique liées directement à l'infrastructure logistique et portuaire comme la faiblesse des tirants d'eau variant de 6,77 à 8,22 mètres (quai le plus profond), insuffisance de terre-pleins servant de surfaces d'entreposage des marchandises, manque en capacités de transit et d'entreposage des marchandises comparativement aux normes portuaires admises...etc.¹⁷

¹⁷ Entreprise Portuaire de Mostaganem (2015), "Réalités & perspectives", revue El-Bahri, EPM octobre 2015.

IV.2. Application de la théorie des files d'attente

Pour cette étude, l'application du système à un seul serveur est faite à l'entreprise portuaire de Mostaganem et plus précisément sur les files des navires des céréales du quai spécialisé n°4. Conformément aux données disponibles sur l'annexe n°1, les temps de services sont classés dans un ordre croissant tel qu'il est démontré à l'annexe n°2. Ensuite, on doit :

1. Déterminer la valeur maximale $t_{\max}$ et la valeur minimale $t_{\min}$
 $t_{\max} = 176H$
 $t_{\min} = 8h\ 15min$
2. Déterminer le nombre des intervalles selon la relation suivante :¹⁸

$$r = 1,15 \left[0,42 (n - 1)^2 \right]^{0,27} \dots\dots\dots (6)$$

Où "n" est le nombre d'observations

Le résultat obtenu est rapproché au premier nombre naturel. Sachant que cette équation se rapproche de la racine de n .

Donc, dans ce cas, l'approximation de la valeur résultante au plus proche

nombre naturel est de: $r = 1,15 \left[0,42 (32 - 1)^2 \right]^{0,27}$ D'où: $r \approx 6$

3. Calculer les limites des intervalles selon la relation suivante :

$$\Delta t = \frac{t_{\max} - t_{\min}}{r} \dots\dots\dots (7)$$

$$\Rightarrow \Delta t = \frac{176 H - 8 H\ 15\ min}{6} \Rightarrow \Delta t \cong 30$$

4. Etablir un tableau qui précise les limites des intervalles, le centre des intervalles, le nombre de fréquence absolue m_j et les fréquences relatives m_j/n . tel qui est expliqué au tableau ci-dessous. Puis effectuer le test de χ^2 qui permet de confirmer l'hypothèse que les données étudiées suivent la loi exponentielle.

¹⁸ Lejeune M.(2010), "Statistique: la théorie et ses applications ", Edition Springer, deuxième édition, France, p184.

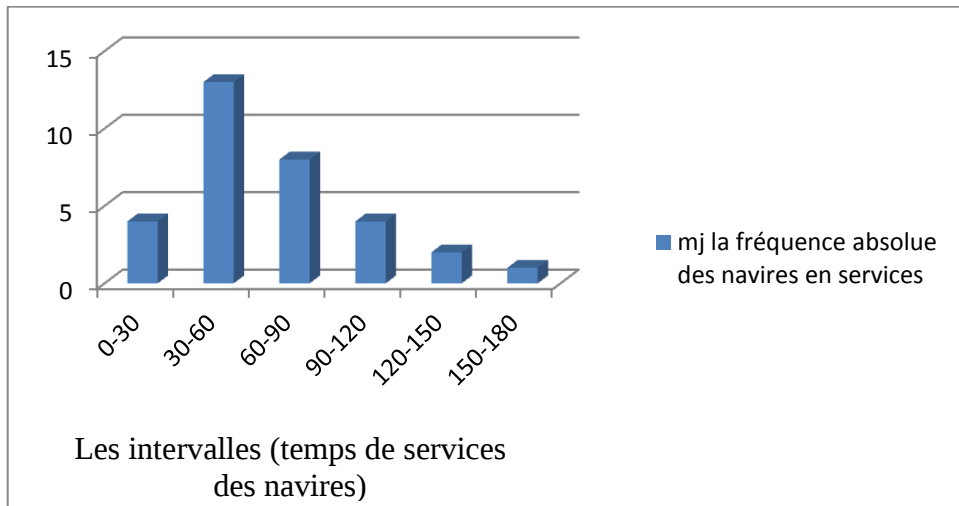
Tableau n° 1: Traitement statistique des temps de service selon la loi exponentielle

L'intervalle j	Les limites de l'intervalle t_j, t_{j+1}	Centre de l'intervalle t_j	Fréquence absolue m_j	Fréquence relative m_j/n
1	0-30	15	4	0,125
2	30-60	45	13	0,4065
3	60-90	75	8	0,25
4	90-120	105	4	0,125
5	120-150	135	2	0,0625
6	150-180	165	1	0,03125
			32	$\cong 1$

Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

Le tableau n°1 permet d'établir l'histogramme suivant :

Figure2: Traitement statistique des temps de service selon la loi exponentielle



Source: Auteurs, en utilisant résultats du tableau n°

D'après cet histogramme, les services présentés aux navires de taille moyenne [le temps de service (30-60) heures] sont très performants par rapport aux autres navires car le type de cargaison (sachet) et la taille de ces navires permet une utilisation optimale des ressources humaines et

matérielles. Par contre, les navires de grande taille dont leur temps de service est entre 90 et 120 heures sont moins performants. Cela assure que la performance du service présenté au quai est limitée selon le type de cargaison et la taille des navires. Le tableau n°2 présente le traitement des données correspondant aux services offerts par le port. Sachant que la fonction de répartition $F(t)$ et la fonction de densité $f(t)$ sont calculées selon les relations:

$$F(t) = \frac{\sum_{j=1}^n m_j}{n} \dots\dots\dots(8)$$

$$f(t) = \frac{m_j}{n \Delta t} \dots\dots\dots(9)$$

Tableau n°2: Calcul du taux moyen des services des navires

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
j	$\bar{t}_j$	m_j	$\bar{t} m_j$	$\bar{\lambda} \bar{t}_j$	$e^{-\bar{\lambda} \bar{t}_j}$	$f(t)$	$\hat{f}(t)$	$F(t)$	$\hat{F}(t)$
1	15	4	60	0,23	0,79	0,004	0,012	0,125	0,21
2	45	13	585	0,68	0,5	0,013	0,007	0,40	0,5
3	75	8	600	1,14	0,32	0,008	0,004	0,025	0,68
4	105	4	420	1,59	0,2	0,004	0,003	0,125	0,68
5	135	2	270	2,05	0,12	0,002	0,002	0,0625	0,88
6	165	1	165	2,51	0,08	0,001	0,001	0,03125	0,92
		$\Sigma = 32$	$\Sigma = 2100$					$\Sigma = 1$	

Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

Pour calculer le déterminant espéré $\bar{\mu}$, il faut calculer en premier le temps d'attente espéré $\bar{t}$ selon la relation suivante :

$$\bar{t} = \frac{\sum t_j \cdot m_j}{n} \dots\dots\dots(10)$$

$$\Rightarrow \bar{t} = \frac{2100}{32} \Rightarrow \bar{t} = 65 \text{ H } 37 \text{ min}$$

donc, $\bar{\mu}$ est calculé de la façon suivante :

$$\bar{\mu} = \frac{1}{t} \dots\dots\dots(11)$$

$$\bar{\mu} = \frac{1}{65,625} = 0,01523 \text{ navire / heure .}$$

Le calcul des valeurs estimées de la fonction de répartition $\hat{F}(t)$ et de la densité estimée $\hat{f}(t)$ se fait comme suit:

$$\hat{F}(t) = 1 - e^{-\lambda t} \dots\dots\dots(12)$$

$$\hat{f}(t) = \lambda e^{-\lambda t} \dots\dots\dots (13)$$

Pour déterminer les caractéristiques théoriques de la loi exponentielle, il faut calculer P_j qui est la probabilité que les données expérimentales sont réalisées dans l'intervalle j , comme suit:

$$P_j = f(t)\Delta t \dots\dots\dots(14)$$

Tableau n° 3: Détermination des caractéristiques théoriques de la loi exponentielle

1	2	3	4	5	6	7	8
j	$\bar{t}_j$	m_j	$\hat{f}(t)$	P_j	nP_j	$m_j - np_j$	$(m_j - np_j)^2$
1	15	4	0,0012	0,12	3,84	0,16	0,0256
2	45	13	0,007	0,39	12,48	0,52	0,2704
3	75	8	0,004	0,24	7,68	0,32	0,1024
4	105	4	0,003	0,12	3,84	0,16	0,0256
5	135	2	0,002	0,06	1,92	0,08	0,0064
6	165	1	0,001	0,03	0,96	0,4	0,0016
		$\Sigma=32$			$\Sigma=30,72$		$\Sigma=0,423$

Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

Le tableau ci dessus permet d'effectuer le test de χ^2 , on peut donc calculer la valeur de χ^2 :

$$\chi^2 = \frac{\sum (m_j - np_j)^2}{\sum np_j} \dots\dots\dots(15)$$

$$= \frac{0,432}{30,72} = 0,074$$

En comparant la valeur de χ^2 calculé à sa valeur tabulée sous une signification de 0,05 et un degré de liberté égal à (n-1) soit 31, on trouve

$$(\chi^2 = 0,074) < (\chi^{2*} = 45,1) \text{ où } \chi^{2*} \text{ est la valeur tabulée de } \chi^2$$

Donc, on accepte l'hypothèse que les données étudiées suivent la loi exponentielle.

Aussi, il faut traiter les données qui correspondent aux temps des arrivées qui sont supposés suivre la loi de poisson. Ainsi, et conformément à l'annexe n°1, on classe les temps des arrivées selon un ordre croissant. Puis, on peut suivre les même étapes avec les quelles on a calculé $\bar{\mu}$ pour calculer $\bar{\lambda}$ qui est la moyenne d'arrivée des navires, et pour cela on doit suivre la procédure suivante :

1. Détermination de la valeur maximale $t_{\max}$ et la valeur minimale $t_{\min}$ de l'échantillon:

$$t_{\max} = 354 \text{ heures}$$

$$t_{\min} = 00 \text{ heure } 40 \text{ minutes}$$

2. Détermination du nombre des intervalles qui se rapproche de la racine de n et est de $r \cong 6$

3. Le calcul de la longueur de l'intervalle est effectué selon la relation (7) :

$$\Delta t = \frac{354 \text{ H} - 40 \text{ min}}{6} \Rightarrow \Delta t \cong 60$$

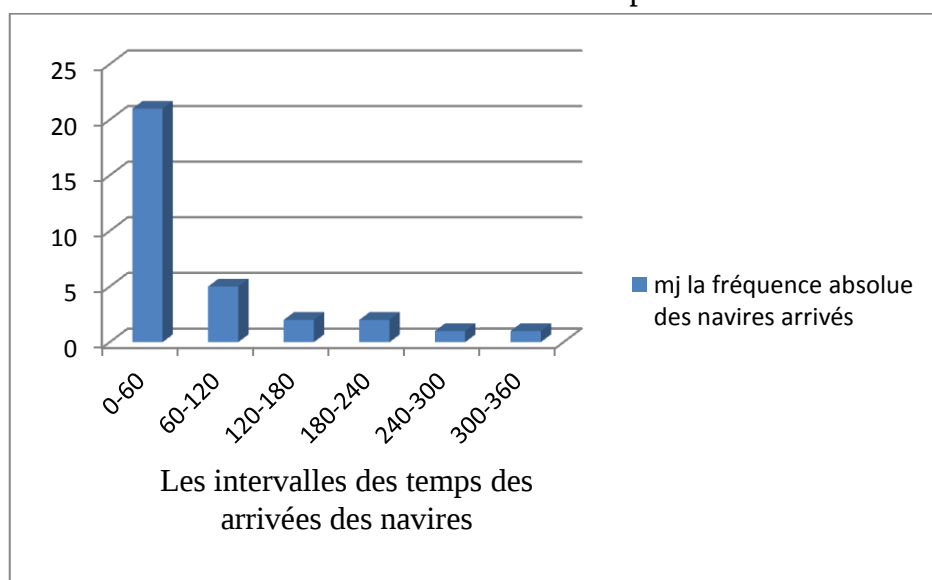
Le traitement des données statistiques de la loi de poisson qui correspondent aux temps des arrivés est effectué au tableau n°4 et schématisé à la figure n°3.

Tableau n°4: Traitement statistique des données relatives aux temps des arrivées des navires selon la loi de poisson

J	Limites de l'intervalle t_j, t_{j+1}	Centre de l'intervalle E_j	Fréquences absolues m_j	Fréquences relatives m_j/n
1	0-60	30	21	0,65625
2	60-120	90	5	0,15625
3	120-150	150	2	0,0625
4	180-240	210	2	0,0625
5	240-300	270	1	0,03125
6	300-360	330	1	0,03125
			$\sum m_j = 32$	$\sum n_j/n \approx 1$

Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

Figure 3: Traitement statistique des données relatives aux temps des arrivées des navires selon la loi de poisson



Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

D'après l'histogramme, on constate que les navires qui ont un temps d'arrivée estimé entre 0 et 60 heures sont les plus fréquents. Il faut noter aussi qu'il s'agit des navires de petite ou moyenne taille (comme le montre le temps de service dans la figure 1). Ces navires occupent le quai constamment et augmentent ainsi le temps d'attente des autres navires (les navires de grande taille). Cela explique la fréquence réduite des navires de grande taille qui préfèrent être mieux servis dans un autre port. Donc le quai a une capacité de service limitée.

- Le calcul du taux d'arrivée ($\bar{\lambda}_A$)

Pour calculer ($\bar{\lambda}_A$), on doit traiter les données statistiques des arrivées des navires (comme au tableau n° 5, puis calculer ($\bar{t}$) selon la relation (10).

Tableau n° 5: Calcul du taux moyen des arrivées des navires

1	2	3	4
j	Tj	mj	tjmj
1	30	21	630
2	90	5	45
3	150	2	300
4	210	2	420
5	270	1	270
6	230	1	330
		$\Sigma=32$	$\Sigma=2400$

Source: Auteurs, en utilisant le programme Excel

$$\Rightarrow \bar{t} = \frac{2400}{32} \Rightarrow \bar{t} = 75$$

Donc, ($\bar{\lambda}_A$) peut se calculer selon la relation suivante :

$$\bar{\lambda}_A = \frac{1}{\bar{t}} \dots\dots\dots (16)$$

$$\Rightarrow \bar{\lambda}_A = \frac{1}{75} = 0.01333 \text{ navire / heure soit } 9,59 \text{ navire/mois}$$

Où ($\bar{\lambda}_A$) est le taux d'arrivée des navires par heure

- Le calcul des intervalles du déterminant $\bar{\mu}$:

$$\mu_{\min} = \frac{\bar{\mu}}{\tau_{\min}} \dots\dots\dots (17)$$

$$\tau_{\min} = \frac{4(n-1)}{(\sqrt{4n-1} - \mu_{\alpha})^2} \dots\dots\dots (18)$$

Où, μ_{α} est l'équivalent de loi normale selon la signification α :

$$\tau_{\min} = \frac{4(32-1)}{(\sqrt{4 \times (32-1)} - 1,65)^2} = \frac{124}{89,12372} \Rightarrow \tau_{\min} = 1,39$$

$$\mu_{\min} = \frac{0.010523}{1.39} = 0.01095 \text{ navire / heure soit } 7,88 \text{ navire/mois}$$

$$\mu_{\max} = \frac{\bar{\mu}}{\tau_{\max}} \dots\dots\dots (19)$$

$$\tau_{\max} = \frac{4(n-1)}{(\sqrt{4n-1} + \mu_{\alpha})^2} \dots\dots\dots (20)$$

$$\tau_{\max} = \frac{4(32-1)}{(\sqrt{4(32-1)} + 1,65)^2} \Rightarrow \tau_{\max} = \frac{124}{162,32127} = 0,76$$

$$\mu_{\max} = \frac{0,01523}{0,76} = 0,0200 \text{ navire / heure soit } 14,4 \text{ navire/mois}$$

$$7,88 \leq \bar{\mu} \leq 14,4$$

Le temps moyen des arrivées est donc de:

$$\bar{T}_a = \frac{1}{\bar{\mu}} \dots\dots\dots (21)$$

$$\bar{T}_a = \frac{1}{0,01523} = 65,65 \text{ heure}$$

Et pour calculer l'intervalle (Ta) :

$$a_2 = \frac{4n}{(\sqrt{4n-1} - \mu_\alpha)^2} \dots\dots\dots (22)$$

$$a_2 = \frac{4 \times 32}{(\sqrt{4(32-1)} - 1,65)^2} \Rightarrow \frac{a}{2} = 1,38$$

$$a_1 = \frac{4 \times 32}{(\sqrt{4(32-1) + 1,65})^2} \Rightarrow a_1 = 0,766$$

$$T_{\max} = a_2 Ta = 1,38 \times 65,65 = 90,597 \text{ heure}$$

$$T_{\min} = a_1 Ta = 0,766 \times 65,65 = 50,287 \text{ heure}$$

$$50,287 \leq Ta \leq 90,597$$

- Le calcul de l'intervalle du déterminant des arrivées des navires λ :
On a déjà : $\bar{\lambda} = 0,01333$

$$\lambda_{\max} = \frac{\bar{\lambda}}{\tau_{\max}} \dots\dots\dots (23)$$

$$\Rightarrow \lambda_{\max} = \frac{0,01333}{0,76} = 0,0175 = 12,62$$

$$\lambda_{\min} = \frac{\bar{\lambda}}{\tau_{\min}} \dots\dots\dots (24)$$

$$\Rightarrow \lambda_{\min} = \frac{0,1333}{1,39} = 0,0095 = 6,9 \approx 7$$

$$7 \leq \bar{\lambda} \leq 12,62$$

Le taux d'arrivée des navires est entre 12,62 navires par mois au maximum, et 7 navires par mois au minimum.

- Le calcul de l'intervalle du temps d'arrivées des navires :

$$T_s = \frac{1}{\lambda} \dots\dots\dots (25)$$

$$T_s = \frac{1}{0,01333} = 75,01 \text{ heure}$$

Les limites de l'intervalle de la moyenne du temps de service peuvent être déterminées en fonction des deux relations suivantes :

$$T_{s \min} = a_1 T_s \dots\dots\dots(26)$$

$$\Rightarrow T_{s \min} = 0,766 \times 75,01 = 57,01$$

$$T_{s \max} = a_2 T_s \dots\dots\dots(27)$$

$$\Rightarrow T_{s \max} = 1,38 \times 75,01 = 103,52$$

$$57,46 \leq T_s \leq 103,25$$

- Le calcul du taux d'exploitation p qui peut être calculé d'après $\bar{\lambda}$ et $\bar{\mu}$:

$$\bar{p} = \frac{\bar{\lambda}}{\bar{\mu}} \dots\dots\dots(25)$$

sachant que $\bar{\lambda} = 0,01333$ et $\bar{\mu} = 0,01523$

$$\bar{p} = \frac{0,01333}{0,01523} = 0,875$$

IV.3. Détermination des indications de performance du port

Les probabilités finales des autres cas de système se calculent selon l'équation :

$$p_K = p^k (1 - p) \dots\dots\dots(28)$$

Mais, l'indicateur de compétence le plus important de ce système est la moyenne des nombres des navires dans ce système :

$$L = \frac{p}{1 - p} \dots\dots\dots(29)$$

$$\Rightarrow L = \frac{0,875}{1 - 0,875} = 7 \text{ navires}$$

D'après cet indicateur, on peut observer que le système à un seul serveur dans le quai N°04 n'est pas performant, car on trouve 7 navires en attente dans ce quai, ce qui va faire subir à l'entreprise portuaire de Mostaganem des coûts très élevés.

A propos de la moyenne de l'attente du navire dans le système :

$$\varpi = \frac{L}{\lambda} \dots\dots\dots(30)$$

$$\varpi = \frac{7}{0,01333} = 525 \text{ heures} \quad \text{soit environ 22 jours}$$

On peut dire que cet indicateur est une autre preuve qui démontre la non fiabilité de ce système car 22 jours d'attente pour un navire est un délai trop long.

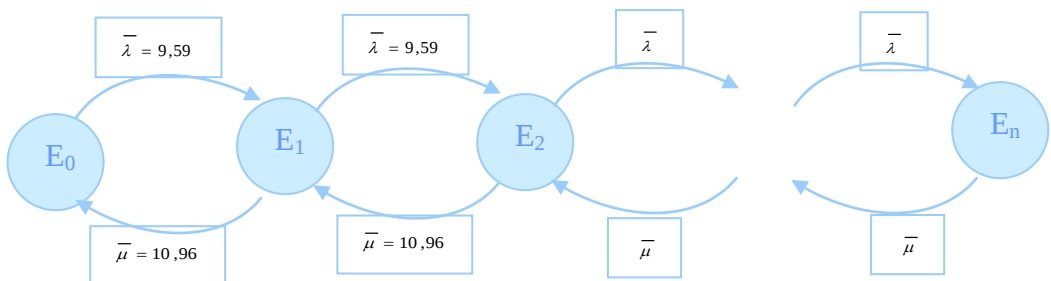
Sachant que : $\bar{\lambda} = 0,01333 \text{ navire / heure}$ Soit 10 navires par mois,
et $\bar{\mu} = 0,01523 \text{ navire / heure}$ Soit 11 navires par mois.

Ces valeurs permettent de déterminer les cas du système pour pouvoir l'analyser:

- E_0 : aucun navire ne se trouve dans le système (la demande est zéro) ;
- E_1 = un seul navire dans le système (le quai est occupé) ;
- E_2 = le quai est occupé et un autre navire est en file ;
- E_n = le quai est occupé et un autre navire est en attente.

Cette situation peut se répéter dans le système. d'où, la série de naissance et de mort prend le schéma suivant.

Figure 4: Série de naissance et de mort du système MM1



Source: Auteurs, basée sur des lectures de Bonald T. & Feuillet M. (2011), "Performances des réseaux et des systèmes informatiques", édition Lavoisier, France.

On peut donc calculer la probabilité du cas initial selon la relation suivante :

$$P_0 = 1 - P \quad \dots\dots\dots (31)$$
$$P_0 = 1 - 0,875 \Rightarrow P_0 = 0,125$$

La probabilité de non transfert du serveur est trop petite 12,5%, et les demandes dans la file sont:

$$Lq = \frac{(P)^2}{1 - P} \quad \dots\dots\dots (32)$$
$$Lq = 6,12 \text{ navires}$$

Le résultat obtenu démontre que ce système n'est pas fiable pour le cas du quai spécialisé des céréales. Surtout, en comparant les coûts d'attentes en rade avec les recettes. La moyenne d'attente du navire devient alors:

$$Wq = \frac{Lq}{\lambda} \quad \dots\dots\dots (33)$$
$$Wq = \frac{6.12}{0.01333} = 459 \text{ h}$$

Soit, environ 19 jours par an. Ce qui représente des coûts importants pour le port.

Conclusion

Après avoir démontré l'importance de la logistique portuaire dans les ports de la quatrième génération et présenté la théorie des files d'attente, on a essayé d'examiner l'effet des capacités logistiques sur la performance des quais. L'étude empirique au niveau du port de Mostaganem démontre que le port de Mostaganem n'est pas un port de quatrième génération. La profondeur limitée du port le paralyse à recevoir les grands cargos. Aussi, les engins de manutention, du chargement et du déchargement relativement vieux ne permettent pas un service de bonne qualité. Il est évident que la performance du port reste néanmoins limitée.

Cette première impression sur le port est confirmée après l'application de la théorie des files d'attente, plus précisément, la mise en œuvre du système M/M/1 au quai spécialisé des céréales, où la moyenne d'attentes

des navires est d'environ 19 jours par an, ce qui fait supporter à l'entreprise des coûts très élevés. On confirme donc les trois hypothèses citées dans l'introduction et on conclut qu'il ne peut y avoir de ports performants sans une logistique portuaire de haut niveau.

Les résultats obtenus permettent de faire quelques propositions afin d'augmenter la fiabilité de service dans le port à travers le changement du système de service actuel en adoptant un autre système avec plusieurs serveurs et une file non bornée, et comme le flux de la demande est non limité pour des temps de service différent, il est donc possible qu'une file en parallèle donne le même service. Aussi, comme un seul quai est non fiable, nous proposons plusieurs quais à travers l'extension du port et l'apport des moyens logistiques nécessaires.

Références:

1. Bureau International du Travail (2002), "Travail dans les ports: répercussions sociales des nouvelles méthodes de manutention", Conférence internationale du travail, 90 session, Genève.
2. Bonald T. & Feuillet M. (2011), "Performances des réseaux et des systèmes informatiques", édition Lavoisier, France.
3. Caumel Y. (2011), "Probabilité et processus stochastiques", Springer-Verlag, France.
4. FRÉMONT A. (2009), "Intégration, non-intégration des transports maritimes, des activités portuaires et logistiques: Quelques évidences empiriques", Document de référence 2009-1 — OCDE/FIT.
5. Guillaume J. (2008), "Les transports maritimes dans la mondialisation", édition l'Harmattan, France
6. KLEINROCK L. (1976), "Queueing system" Vol 1: Theory, John Wiley & Sons, éditions, New York.
7. Lejeune M. (2010), "Statistique: la théorie et ses applications ", Edition Springer, deuxième édition, France.
8. Martin J. and Thomas B. J. (2001), "The container terminal community", Maritime Policy and Management, 28(3).

9. Mehri H. & Djemel T. (2009), "Etude de l'Attente Prioritaire Dans Les Ports", hal- 00258630, version 2.
10. OCDE(2000), "La desserte terrestre des ports maritimes", Table ronde n°113.
11. Robert P. (2000), "Réseaux et file d'attente: méthodes probabilistes", Springer, Allemagne.
12. Ruegg A. (1989), "Processus Stochastiques", Presses polytechniques romandes, Lausanne, Suisse.
13. Tseng Y., Yue W., Taylor M. (2005), "The Role of Transportation in Logistics Chain", Proceedings of the Eastern Asia Society for Transportation Studies, Vol. 5.
14. Van de Voorde E . & Vaneldlander T. (2010), "Puissance de marché et intégration horizontale et verticales des activités maritimes et portuaires", dans OCDE/FIT, Intégration et concurrence entre le transport et les activités logistiques, Editions OCDE, Belgique.

• **Sites:**

www.rogp.hec.ulg.ac.be/Crama/Teaching/RO1lic/Docs/Chap2_Files.pdf
www.leressac.com/dossiers/presentations/article/la-logistique-portuaire

Annexes:

A 1: Date et temps des arrivées et des sorties des navires de céréales

Nom du Navire	Cargaison	N°	Arrivée à la rade		Entrée à quai		Sortie de quai	
			Date	Heure	Date	Heure	Date	Heure
Muenster	Blé	1	13/01/13	19: 00	15/01/13	22: 50	16/01/13	21: 00
Sommosky	Blé	2	17/01/13	11: 00	18/01/13	14: 15	21/01/13	23: 40
Sotiria	Blé	3	22/01/13	12: 00	23/01/13	07: 40	25/01/13	18: 00
Magarito	Blé	4	28/01/13	01: 30	31/01/13	12: 00	02/02/13	12: 30
Le Petane	Blé	5	04/02/13	22: 00	08/02/13	20: 45	11/02/13	15: 45
Perseas	Blé	6	11/02/13	10: 50	14/02/13	19: 15	19/02/13	10: 00
Margarita	Blé	7	10/03/13	20: 00	18/03/13	08: 45	20/03/13	16: 15
Sea-link	Blé	8	20/03/13	22: 55	21/03/13	08: 00	21/03/13	16: 15
Espada	Blé	9	27/03/13	05: 30	01/04/13	10: 35	03/04/13	11: 00
Milmi –K	Blé	10	05/04/13	12:00	08/02/13	17: 30	08/04/13	11: 00
Deven	Blé	11	08/04/13	02:15	14/02/13	12: 00	13/04/13	11: 15
Soemonskinp	Blé	12	12/05/13	09: 45	12/05/13	11: 55	15/04/13	10: 15
Narearita	Blé	13	17/05/13	12: 30	25/05/13	11: 45	27/05/13	20: 00
Deven	Blé	14	04/06/13	06: 30	05/06/13	10: 45	07/06/13	08: 00
NADAG	Blé	15	10/07/13	04: 30	12/07/13	20: 15	13/07/13	10: 35
MAS.K	Blé	16	14/07/13	07: 20	16/07/13	09: 20	19/07/13	17: 15
JAMNO	Blé	17	21/07/13	19: 06	21/07/13	19: 46	22/07/13	18: 30
Sormoucking	Blé	18	31/07/13	07: 00	31/07/13	15: 50	02/08/13	20: 55
Eurotrader	Blé	19	08/08/13	18: 41	11/08/13	16: 00	19/08/13	00: 00
USDYE	Blé	20	05/08/13	13: 50	07/08/13	17: 15	09/08/13	13: 00
Lady nursen	Blé	21	19/08/13	06: 30	26/08/13	17: 30	31/08/13	06: 55
Yenigapu	Blé	22	30/08/13	05: 15	01/09/13	09: 35	06/09/13	15: 00
ANDZER	Blé	23	08/09/13	15: 48	19/09/13	16: 12	24/09/13	10: 00
ARCHON	Blé	24	12/09/13	12: 30	27/09/13	06: 30	29/09/13	18: 00
TALTY	Blé	25	27/09/13	20: 30	29/09/13	20: 45	01/10/13	12: 30
TOTOS	Blé	26	02/10/13	08: 00	04/10/13	13: 30	05/10/13	19: 55
ENOMYA	Blé	27	13/10/13	00: 42	14/10/13	07: 00	20/10/13	12: 00
UHIT SEA	Blé	28	01/11/13	14: 25	03/11/13	13: 42	06/11/13	18: 25
HISAR	Blé	29	07/11/13	21: 25	07/11/13	22: 45	10/11/13	11: 40
MAS. K	Blé	30	20/11/13	22: 20	21/11/13	14: 10	24/11/13	10: 25
JACIARIF	Blé	31	27/11/13	09: 30	28/11/13	11: 30	30/11/13	19: 15
ANSIRO	Blé	32	20/11/13	10: 30	30/11/13	20: 50	04/12/13	14: 55

Source: document officiel de l'entreprise portuaire de Mostaganem

A2: Le classement des temps de service et des temps des arrivées progressivement

Le classement	Le temps de service	Le temps des arrivées
1	08 :15	0 :40
2	14 :20	0 :20
3	22 :10	2 :10
4	22:44	8 :50
5	30 :25	9 :05
6	39 :45	15 :50
7	41 :30	19 :40
8	43 :45	26 :00
9	45 :15	27 :15
10	48 :25	28 :15
11	48 :30	29 :30
12	53 :05	30 :18
13	55 :30	33 :45
14	55 :45	34 :20
15	56 :15	47 :17
16	58 :20	48 :15
17	59 :30	50 :00
18	60 :55	51 :25
19	67 :00	51 :50
20	68 :15	52 :20
21	70 :20	53 :30
22	76 :43	63 :45
23	79 :55	69 :19
24	81 :25	8 :25
25	90 :05	82 :30
26	95 :15	94 :45
27	109 :25	125 :05
28	110 :45	179 :00
29	113 :48	180 :45
30	125 :25	191 :15
31	149 :00	264 :24
32	176 :00	354 :00

Source: auteurs (Basés sur les données de l'annexe A1)

Etat des lieux des incubateurs en Algérie Cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran

Mr. Mohammed DJELTI
Maître Assistant "A", INTTIC, Université
d'Oran 2

Pr. Bouchama CHOUAM
Professeur, Université d'Oran 2

Résumé :

Cette étude vise à montrer le rôle et l'importance des incubateurs des écoles supérieures dans la formation et l'accompagnement des porteurs de projet que ce soit des étudiants, des ingénieurs et/ou des doctorants jusqu'à la création de leur startups.

A travers nos résultats sur un échantillon de 14 porteurs de projets, on peut dire que, malgré les divers problèmes rencontrés par les porteurs de projet (étudiants, ingénieurs et doctorant) et le peu de moyens mis à leur disposition, leurs motivations et leur satisfaction ont été supérieures à la moyenne. Ils sont très motivés pour surmonter toutes ces difficultés pour atteindre leurs objectifs.

Mots clés : porteurs de projet, entrepreneuriat, incubateurs, startup, TIC

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور وأهمية حاضنات المدارس العليا في التدريب والدعم لأصحاب المشاريع سواء كانوا الطلاب مهندسين والمهندسون أو طلاب في الدكتوراه حتى إنشاء أعمالهم بدقة والمتمثلة في المؤسسة الناشئة.

بينت النتائج أنه رغم الوسائل المحدودة والمشاكل المتعددة والمختلفة إلى أن الدوافع ورضا حاملي المشاريع من: طلاب قيد الدراسة، مهندسين وطلاب دكتوراه كانت أعلى من المتوسط. فهم محفزون إلى تخطي كل هذه الصعوبات للوصول إلى تحقيق أهدافهم.

كلمات المفتاح: حاملي المشاريع، ريادة الأعمال، الحاضنات، شركة ناشئة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

INTRODUCTION

Aujourd'hui, nous assistons à travers le monde entier à des mutations importantes dans les domaines de l'économie de l'internet et des TIC. Tous les pays essaient d'investir dans ces technologies pour assurer une place dans le monde numérique, l'Algérie fait partie de cette communauté, elle encourage tous les acteurs qui contribuent à l'instauration de la société de l'information. Sur le plan des ressources humaines, l'Algérie possède un véritable réservoir de potentialités humaines, plus de 66% de la population sont âgés entre 15 et 64 ans¹. Chaque année, des milliers de diplômés qui sortent des universités, des grandes écoles et des écoles de formation professionnelle, arrivent sur le marché du travail. La majorité d'entre eux ne décroche pas un emploi et le nombre des chômeurs s'élève d'année en année. Ce phénomène constitue un danger pour la gestion de l'Etat; pour y faire face, nous considérons que le secteur de l'entrepreneuriat constitue l'une des solutions pour absorber une bonne partie de ces jeunes. Il est impératif qu'une stratégie claire et durable soit appliquée pour que le secteur de l'entrepreneuriat réussisse et génère de l'emploi et de la richesse.

Le secteur de l'entrepreneuriat en TIC connaît un essor très important grâce à la déréglementation des télécommunications et au choix incontournable des entreprises pour l'usage de ces technologies dans leurs systèmes de gestion. Pour pouvoir aider les jeunes porteurs de projet à créer des startups et des PME innovantes, les pouvoirs publics ont mis en place des dispositifs comme l'ANPT² et l'ANSEJ³. Aussi, pour la découverte du monde de l'entrepreneuriat et de l'entreprise dans le domaine des TIC, les opérateurs des télécommunications et l'ANPT organisent des forums et des événements (les startups week-end, des foires...) pour informer et se rapprocher des jeunes porteurs d'idées. Les jeunes porteurs de projet peuvent aussi se présenter avec un dossier à soumettre pour étude au niveau

¹ Démographie algérienne 2014 http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie_algerienne_2014.pdf consulté le 03-03-2015

² L'agence nationale des promotions des parcs technologiques dont le siège se situe dans futur village technologique de Sidi Abdellah.

³ Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

des incubateurs qui sont installés à Alger (Parc technologique de Sidi Abdallah), Oran (Incubateur de l'INTTIC), Annaba (Incubateur de l'Université d'Annaba...). Si l'idée du projet est innovante, le porteur de projet est admis au sein de l'incubateur, il est accompagné jusqu'au montage de sa startup. Cette dernière peut évoluer et devenir, le cas échéant, une entreprise émergente.

Dans le cadre du projet e-Algérie et en vue d'encourager l'économie immatérielle, l'Etat a investi beaucoup d'argent dans la construction de parcs technologiques et d'incubateurs. Les objectifs tracés par les pouvoirs publics sont, d'une part, d'aider les porteurs de projet à créer des startups et des entreprises innovantes génératrices d'emplois et de richesses et d'autre part, de promouvoir l'appropriation des TIC et leurs développements.

Pour réussir dans les domaines de l'économie numérique comme c'est le cas de certains pays émergents (la Malaisie, la Corée du sud,...), l'Algérie doit poursuivre une politique claire et transparente dans la numérisation de tous les secteurs. Cette situation incitera inéluctablement les jeunes porteurs de projet ayant des idées innovantes à fonder leur entreprise et à développer les TIC et leurs utilisations. Certes, les jeunes entrepreneurs se sont heurtés à des difficultés pour l'obtention des financements nécessaires au démarrage de leur startup. Mais, l'Etat a mis à la disposition de ces jeunes porteurs de projet, des dispositifs notamment le FAUTIC⁴ pour soutenir la création, l'accompagnement et le développement des startups. La question fondamentale qu'on doit poser est : quel est le rôle de la startup des TIC dans le domaine économique en Algérie ? Pour répondre à cette question nous partons de l'hypothèse suivante : la startup TIC joue un rôle prépondérant dans l'appropriation de ces technologies et le développement de l'économie des connaissances. Les startups évoluent généralement en deux dimensions, l'amélioration de l'existant en proposant l'intégration de nouvelles choses (c'est l'innovation) d'une part et

⁴ Le FAUTIC (Fonds d'appropriation des usages et du développement des technologies de l'information et de la communication) que gère le ministère de la Poste et des Technologies de l'information et de la communication pour le soutien et le développement des startups et des porteurs de projet dans le secteur.

l'accroissement de la compétitivité d'autre part. Nous allons essayer à travers cet article de montrer l'importance des incubateurs des écoles dans la formation et l'accompagnement des porteurs de projet en TIC en vue de la création des startups. Ils auront pour mission le développement des TIC et leur appropriation par les différentes catégories d'entreprises (petites, moyennes et grandes).

Ce travail se divise en deux parties : dans la première, on aborde le cadre théorique pour clarifier et cerner la problématique. La deuxième partie est illustrée par une étude de cas concernant les startups en Algérie en général et l'incubateur de l'INTTIC d'Oran en particulier.

1. CADRE THEORIQUE

1.1 Définitions et concepts

Pour les auteurs dans le domaine de l'entrepreneuriat, une pépinière ou un incubateur peut être défini suivant différents angles. Dans le monde anglo-saxon, les deux expressions signifient la même chose, seuls les français font une distinction sémantique sur ces structures de l'accompagnement à la création⁵. Pour comprendre ces concepts, nous allons proposer quelques définitions.

1.1.1 Pépinière d'entreprises : Le petit Robert la définit comme une : « *Structure proposant des aides pratiques (secrétariat, salles de réunions...), des conseils pour aider les jeunes entreprises.* ». Pour le ministère algérien de la PME, elle est définie comme « *une structure publique d'appui, d'accueil, d'accompagnement et de soutien aux promoteurs de projets, mise en place par le ministère de la PME* »⁶.

1.1.2 Les incubateurs : L'incubateur est défini comme « *une structure accueillant et accompagnant des entreprises en création, jusqu'à leur création et parfois pendant leurs premiers mois d'existence* » selon

⁵ ARLOTTO Jacques et PACITTO Jean-Claude « Incubateurs, pépinières d'entreprises et accompagnement entrepreneurial : propositions de cadrage sémantique pour mieux appréhender ces concepts » 2013 Article en ligne : http://www.aei2013.ch/FR/Documents/8_Arlotto_et_al_AEI2013.pdf consulté le 22-11-2014

⁶ <http://www.mdipi.gov.dz/?-Les-structures-d-appui-et-d-> consulté le 22-11-2014

*innoviscop*⁷

Le terme incubateur regroupe les différents dispositifs d'accompagnement de projets d'innovations, portant sur trois étapes⁸ :

- La pré-incubation : dans cette étape, il y a lieu de faire l'évaluation de l'innovation, le plan d'affaires, l'élaboration et la modélisation de l'entreprise et la formation ;
- L'incubation : cette étape consiste à faire l'accès au financement, l'encadrement, l'hébergement, la commercialisation et la planification des activités de pointe ;
- La post-incubation : elle concerne le diagnostic de l'innovation, le soutien de la technologie, la commercialisation et développement des affaires.

L'incubateur intervient avant la création de l'entreprise proprement dite sous plusieurs formes comme le coaching individualisé, la formation et la transmission des expériences du terrain. Les missions essentielles d'un incubateur se résument dans les points suivants :

- apporter un réseau relationnel.
- permettre de gagner du temps.
- apporter des conseils dans différents domaines.
- assurer une formation en entrepreneuriat, management, marketing, gestion financière, comptabilité, propriété intellectuelle, droit des affaires...etc

À la différence d'une pépinière d'entreprises ou d'un hôtel d'entreprises, un incubateur s'adresse à des sociétés très jeunes ou encore en création et leur propose un ensemble de services adaptés.

1.1.3 L'entrepreneuriat

L'entrepreneuriat représente une activité essentielle pour la création

⁷ Conseil en financement de la recherche et de l'innovation <http://www.innoviscop.com/definitions/incubateur> ; consulté le 14-09-14.

⁸ SEGHIR OUIZA Mohamed (2013) « l'incubateur d'entreprises sociales : un outil de potentialisation des dispositifs d'action sociale en Algérie », p 20

de la valeur dont elle permet d'exploiter les opportunités après leur exploration et leur évaluation⁹. On peut dire qu'elle est la force motrice du développement économique et social en produisant de nouveaux biens et services pour satisfaire les besoins d'un marché donné. Le Petit Robert définit l'entrepreneur comme *«Toute personne qui dirige une entreprise pour son propre compte, et qui met en œuvre les divers facteurs de production (agents naturels, capital, travail), en vue de vendre des produits ou des services »*. L'entrepreneur est une personne ayant une volonté et une capacité pour exploiter les opportunités offertes par l'environnement en se basant sur son expérience, ses connaissances et sa vision anticipative¹⁰. La vision et la personnalité de l'entrepreneur contribuent à chercher des idées innovatrices en motivant le futur entrepreneur à prendre les risques pour concrétiser ses ambitions. En réalité les définitions de l'entrepreneur dépendent du contexte dans lequel il est apparu et de son comportement au regard de l'évolution de l'environnement¹¹. Pour Joseph Schumpeter, l'entrepreneur constitue le centre de gravité du processus d'innovation *« destruction créatrice »* en utilisant toutes les informations venant des sources externes qui lui permettent d'identifier les opportunités et les exploiter avant les concurrents.¹² Pour donner un exemple d'entrepreneur visionnaire plein de charisme et d'enthousiasme, il n'y a pas mieux que le défunt *« Steve Jobs »*, le fondateur d'Apple, qui a réussi à l'âge de 21 ans à bâtir son entreprise. La prise de risque, l'incertitude et l'acceptation de l'échec sont des facteurs qui ont aidé cette dynamique de

⁹ Yvon PESQUEUX (2011), Entrepreneur, entreprenariat (et entreprise): de quoi s'agit-il? Article en ligne

<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00567820/document> consulté le 02-10-2013

¹⁰ Mme TABET AOUL née LACHACHI Wassila (2006) *« l'influence des valeurs et de l'environnement sur l'orientation stratégique de l'entrepreneur privé algérien : étude exploratoire »* Thèse de doctorat soutenue à l'université Aboubakar Belkaid de Tlemcen.

¹¹ TOUNÉS, Azzedine (2003) L'ENTREPRENEUR : l'odyssée d'un concept. Cahier de recherche N°03-73 du réseau de chercheurs entreprenariat.

<http://archives.auf.org/49/1/03-73.pdf> consulté le 20-01-2014.

¹² J.A. SCHUMPETER (1962), Capitalism, Socialism and Democracy, Harper and Row, New-York, (trad.. G. Fain, Capitalisme, socialisme et démocratie, Payot, Paris, 1990).

réussite chez les jeunes entrepreneurs de la Silicon Valley.

1.1.4 Startup

L'absence d'un consensus autour du concept « *Startup* » nous pousse à donner les définitions suivantes : commençant par Larousse, il la définit comme une « *Jeune entreprise innovante, dans le secteur des nouvelles technologies* ». L'auteur Eric Ries a une autre définition : « *Une startup est une institution humaine avec la mission de livrer un nouveau produit ou service dans des conditions d'incertitude extrême* »¹³. Dans son livre *Lean startup* (La traduction française: « adopter l'innovation continue »), Eric Ries utilise « *Startup lean* » qui est une nouvelle approche qui se distingue du management traditionnel. Selon cet auteur, il faut changer la façon dont les startups se développent et la façon dont les projets sont menés. Cette approche s'intéresse à deux leviers de croissance : les capitaux et la créativité humaine. Elle s'appuie sur « l'apprentissage validé » et sur un certain nombre de pratiques contre-intuitives qui permettent de raccourcir les cycles de développement du produit, de mesurer les progrès et d'apprendre ce que les clients veulent vraiment. Et pour terminer, nous proposons une définition qui est donnée par Steve Blank et Pedro Bados qui est cependant de loin celle qui fait l'unanimité : « *Une startup est une organisation temporaire à la recherche d'un business model industrialisable, rentable et permettant la croissance* ».¹⁴

Dans leur ouvrage « *Le manuel du créateur de startup* », les deux auteurs Steve Blank et Pedro Bados, montrent aux lecteurs que ce livre constitue une véritable boîte à outils pour les entrepreneurs, il donne à chaque entrepreneur des conseils pratiques et des processus spécifiques à suivre pour créer une entreprise viable et profitable. Par analogie, on peut dire que cet ouvrage ressemble à un manuel d'entretien d'une voiture

¹³ Eric RIES (2011) *The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses* New York Crown Publishing Group, p 27

¹⁴ DORF BOB, Steve Blank (2013), *The Startup Owner's Manual (Le Manuel du Créateur de Startup)*, Éditions Diateino, p 25

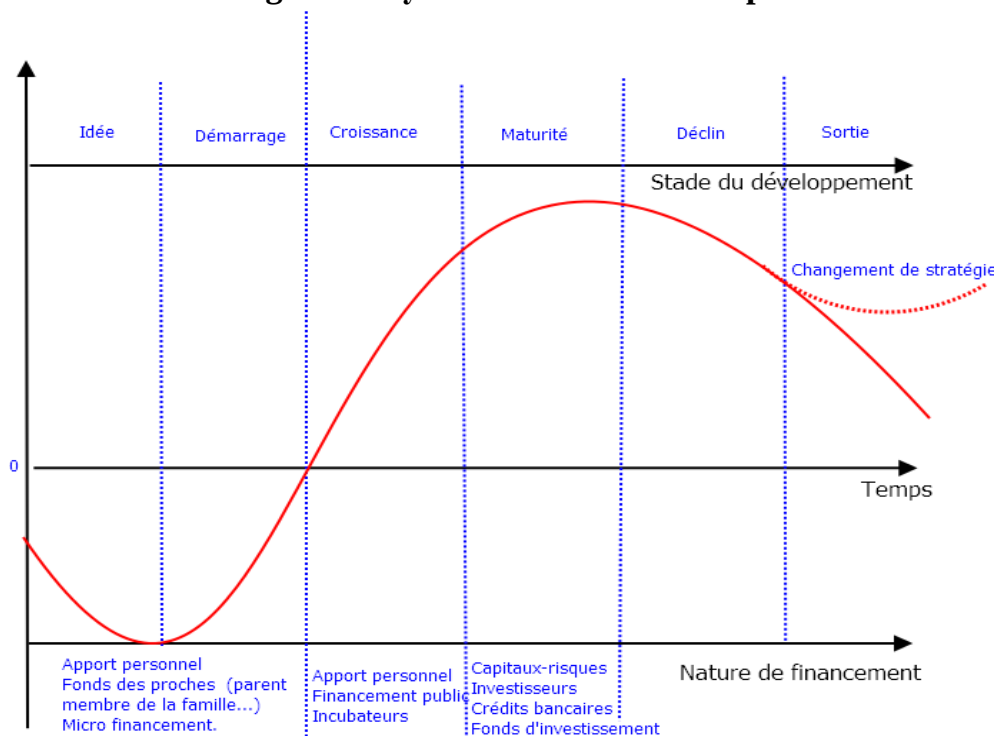
montrant le mode opératoire à suivre. Pour les deux auteurs qui sont des hommes de terrain, avec leur expérience en matière de création et développement des startups. Il est nécessaire de l'utiliser comme référence pour la création et développement d'une entreprise émergente.

1.2 Création et les sources de financement des startups

1.2.1 Les étapes de création d'une startup :

Chaque startup passe par plusieurs étapes et le modèle d'Alfred Marshall¹⁵ est considéré comme le premier modèle qui décrit les différentes étapes de création d'une entreprise. La figure 1 ci-dessous explique bien ces étapes.

Figure 1 : cycle de vie d'une startup



Source : <http://analyzethiz.fr/business/differentes-sources-financement-startups/>
(Schéma repris et retravaillé)

¹⁵MARSHALL Alfred économiste britannique, considéré comme l'un des pères fondateurs de l'école néoclassique. Considéré comme l'un des économistes les plus influents de son temps, né à Londres le 26 juillet 1842, il est mort à Cambridge le 13 juillet 1924.

1. **La création** : à partir, généralement, d'une idée qui permettra de satisfaire des besoins solvables d'un segment des clients bien ciblé. Elle constitue la raison de la naissance de la startup.
2. **Le démarrage** : constitue le point de départ. Cette étape est caractérisée par un trou noir car le taux d'échec est très élevé. « Le taux de mortalité des jeunes entreprises est de 70% durant les deux premières années et 90% dans les cinq premières années. »¹⁶. Dans cette étape la plupart des startups recourent à l'autofinancement fondé sur les fonds propres, l'aide de la famille, des amis et des copains, et parfois sur des particuliers- investisseurs avec l'absence de la banque dans le financement. Les fonds propres de base (le capital d'amorçage) est nécessaire dans cette phase critique de la startup.
3. **La croissance** : dans cette phase, la startup élargit ses activités, ses produits et ses services horizontalement et verticalement pour avoir une bonne position sur le marché. Les startups ont une ambition vers une expansion majeure, où la créativité et l'innovation constituent le moteur des changements positifs dans un environnement concurrentiel. A ce stade, les startups n'ont pas les capacités financières nécessaires malgré le fait que le risque ici est caractérisé comme ayant un niveau inférieur. Le financement par le capital reste toujours le moyen le plus préféré dans la phase de croissance malgré le recours au financement classique.
4. **La maturité** : au cours de son parcours, il y a des startups qui se trouvent dans une situation de saturation du marché, où elles doivent chercher des solutions possibles pour promouvoir la demande en recourant à la différenciation et à l'innovation incrémentale dans toutes les activités. A ce stade, les risques ont tendance à diminuer et les startups ont les capacités d'emprunter auprès des banques classiques. Dans cette étape, le financement des projets par le capital-risque représente une part importante dans le développement

¹⁶ Michel Marchesnay, la stratégie : du diagnostic à la décision industrielle, OPU, Alger, 1987, p152

des startups.

5. **Le déclin** : c'est une étape du vieillissement où l'entreprise se trouve confrontée à plusieurs problèmes, y compris la question de l'héritage, le transfert de propriété et la distribution de la richesse.
6. **La relance ou la stratégie d'un changement** : c'est la phase la plus cruciale dans la vie de l'entreprise, il faut adopter une stratégie pour faire survivre la startup, c'est l'innovation. La relance doit se faire, par exemple, en améliorant nettement le modèle d'un produit.

1.2.1 Le capital risque

Pour la création d'une startup; il faut recourir au capital d'amorçage et aux institutions financières. C'est la phase la plus difficile dans le montage d'une startup, les fonds utilisés constituent un capital risque. Il est défini par infinace, « *Le capital risque (ou venture capital en anglais) est un financement apporté, sous la forme d'une prise de participation au capital, à de jeunes entreprises dont l'activité présente un fort potentiel de développement* »¹⁷. La plupart des pays anglo-saxons adoptent une méthode ou une technique de financement des projets d'investissement par des sociétés appelées sociétés de capital à risque. Il s'agit de l'argent du financement privé et semi-privé, visant à financer les premiers pas qui sont généralement basés sur le contenu des préparatifs technologiques. Le capital-risque se compose de trois sous-fonds :

a. Le fonds d'amorçage :

Ce type de financement est utilisé avant la phase qui précède la création de la startup appelée, généralement, l'étape zéro. Ce fonds est nécessaire pour couvrir les frais de recherche et de développement avant le lancement, la conception du produit et la création du prototype. Cette phase est pleine de risques, elle exige généralement plus de temps pour obtenir un rendement. Durant cette phase, les donateurs sont indécis pour le financement.

¹⁷ <http://www.infinance.fr/articles/entreprise/conseiller-en-investissement-financier/article-le-capital-risque-definition-et-fonctionnement-55.htm#qu-est-ce-que-le-capital-risque> Consulté le 22-12-14

b. Le capital création :

Il s'agit d'un fonds qui est destiné pour le financement des frais de la création de la startup dans ses débuts. L'autofinancement est considéré comme le type de financement le plus utilisé pour couvrir les frais de création et de constitution.

c. La première étape de croissance :

Tout juste après la phase de création, les startups ont besoin des capitaux pour se développer et s'accroître. La création et le développement d'une startup reposent essentiellement sur la recherche d'idées innovantes et la capacité de les transformer en produits et services pour satisfaire les besoins des clients potentiels. Un bon système d'information marketing et une vision anticipative peuvent être les facteurs clés de succès d'une startup.

2. Etude Empirique Sur Les Incubateurs En Algérie : Le Cas De L'incubateur de L'INTTIC d'Oran

2.1 Les Incubateurs En Algérie

Dans le cadre e-Algérie, une stratégie nationale en matière de promotion et de développement des parcs technologiques a été mise en œuvre.¹⁸ Plusieurs incubateurs à travers le pays ont vu le jour; le Cyberparc de Sidi Abdellah (2010), l'incubateur de Ouargla (2012), l'incubateur « Technobridge » de l'INTTIC d'Oran (2013) et l'incubateur de l'université de Batna(2013). Leur mission principale est de prendre en charge les porteurs de projets innovants dans le domaine des TIC et les accompagner jusqu'à la création de la startup. Des conventions de partenariat ont été signées entre l'ANPT¹⁹ et ces établissements. Les incubateurs de startup dans le domaine des TIC sont pilotés par ANPT.

¹⁸ Hamid BESSALAH alors ministre du Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication (2010), Allocution donnée à l'occasion de la cérémonie du remise des prix du 1^{er} concours national de création de startup dans les TIC. <http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/DiscoursMMinistre-2.pdf>, consulté le 23/12/2013

¹⁹ Agence Nationale du développement des Parcs Technologiques

2.1.1 Les incubateurs généralistes²⁰

Le ministère algérien des PME suit une politique d'accompagnement pour les jeunes porteurs de projet en vue de la création de leur entreprise. Il a implanté des pépinières d'entreprises dénommées « incubateurs d'entreprises » à travers toutes les grandes villes, elles ont le statut d'EPIC.²¹ La pépinière d'entreprise accompagne, oriente les futurs entrepreneurs et leur assure une formation et un suivi. Les porteurs de projet se présentent avec une idée ou un projet aux responsables de l'incubateur.

Une évaluation de ce projet est faite par une équipe spécialisée, sur la base d'une comparaison entre ce qu'il comporte comme idée innovante et les besoins sur le marché, ce qui détermine les chances de sa viabilité. Si le projet est jugé viable, alors, il est validé. Le porteur de projet se trouve en phase de pré-incubation environ 06 mois, un plan d'affaires (business plan) est élaboré. Pour le prêt bancaire, le porteur de projet est orienté vers un dispositif ANSEJ qui le prend en charge pour les démarches auprès des banques. L'objectif de l'incubateur est que les porteurs de projet arrivent à établir eux-mêmes leur business plan. Toutes les prestations fournies par la pépinière d'entreprises envers les porteurs de projet sont gratuites, sauf l'hébergement qui est un service payant. Les locaux mis à la disposition des futurs entrepreneurs sont équipés de meubles, de téléphones de réseau Internet et même d'une bibliothèque. D'après certains responsables de la tutelle, plusieurs projets ont abouti et sont en phase d'exploitation, d'autres sont à différentes phases de création. Les porteurs de projet sont confrontés à des problèmes qui heurtent leur avancement, on cite entre autres, la durée de location des locaux. Il y a aussi, la bureaucratie et le manque d'information. La pépinière d'entreprises fait face à ce genre d'obstacles qui entravent son développement. Malgré les problèmes, les incubateurs

²⁰ J'ai choisi le nom « généraliste » pour le différencier des autres incubateurs qui appartiennent soit aux universités et aux grandes écoles soit à des incubateurs qui s'occupent d'une spécialité bien définie.

²¹ EPIC établissement public à caractère industriel et commercial qui relève du ministère de l'Industrie. Cet organisme est destiné à accompagner les porteurs de projet voulant se lancer dans l'entrepreneuriat.

d'entreprises ont réussi à incuber plusieurs entreprises innovantes jusqu'à leur création, mais l'objectif tracé par l'Etat reste non atteint, selon certains responsables du ministère de l'industrie et des mines²². Chaque incubateur d'entreprises héberge une vingtaine de projets par an, pour une période allant de 24 à 30 mois, avec la création de 15 startups par an au minimum. La pépinière d'entreprises d'Oran a hébergé une quarantaine d'entreprises depuis sa création selon les propos de la première responsable de cette structure. Sur l'importance des incubateurs dans l'économie nationale, Mr Abdelhak LAMIRI ²³ précise dans une interview par le magazine électronique reporters.dz en date du 29 avril 2014 « ...il faudra songer à augmenter le nombre des incubateurs et pépinières d'idées. Aujourd'hui, nous n'avons que 15 incubateurs à l'échelle nationale, il faudra en avoir plus de 1000, pour assurer le développement du pays... ».²⁴ A cette action sera ajoutée la réorganisation de l'Etat, en créant des connexions avec les institutions universitaires et de recherches. Le dispositif de l'ANSEJ a financé 8434 startups de 1996 à 2014 avec 22 000 emplois générés.

L'agenda de l'ANSEJ prévoit la création de 10.000 startups pour la période de 2015 à 2019²⁵. Si on prend la Tunisie pour exemple pour comparer, on peut dire que le réseau des pépinières d'entreprises dans ce pays a connu une remarquable évolution de 12 en 2001 à 30 en 2013.²⁶ Ces

²² Ce qui a été dit par les responsables site <http://www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d'entreprise>

²³ Expert en économie

²⁴ <https://www.reporters.dz/abdelhak-LAMIRI-expert-en-economie-les-5-prochaines-annees-seront-decisives-pour-lavenir-economique-du-pays/3313>: une Interview donnée par LAMIRI Abdelhak au journal en ligne reporters.dz consulté le 30 avril 2014

²⁵ Selon le premier responsable de l'ANSEJ, ces informations sont prises du site http://www.lemaghrebdz.com/?page=detail_actualite&rubrique=Nation&id=68255 consulté le 15-01-2015

²⁶ Sonda BEN TAHER GHERYAANI, Younes BOUJELBENE (2015) « Evaluation des structures d'accompagnement d'entreprises du point de vue des créateurs: Le cas de la Tunisie », p 6
http://ipco-co.com/ESMB_Journal/IEM-2015/4.pdf

pépinières ont hébergé plus de 150 startups en 2008 avec la sortie de 50 entreprises.²⁷

2.1.2 Incubateur académique

La présence d'incubateurs au sein de l'Université a donné de bons résultats dans les pays développés, dans le domaine de la structuration des projets entrepreneuriaux. En Algérie, depuis quelque temps, on assiste à l'implantation des incubateurs au sein des universités et des grandes écoles.

Les incubateurs universitaires favorisent le développement de l'environnement et facilitent les conditions favorables (techniques, financières, humaines) à la création d'entreprises à partir de projets issus de recherche publique et des PFE.²⁸ L'Université doit valoriser ses résultats de la recherche qui sont l'une de ses missions pour :

- réduire le décalage entre la génération des résultats de la recherche et leurs applications,
- rapprocher les opérateurs académiques et les opérateurs socio-économiques.

L'une des particularités de l'incubateur de l'Université est la mise en relation avec des laboratoires. L'objectif est d'apporter de la valeur ajoutée à des projets innovants et d'accélérer leur développement via la recherche universitaire. Dans un premier temps, il y a lieu d'analyser les besoins des projets innovants en matière de recherche avec la collaboration des laboratoires de recherche. Ainsi, il est nécessaire qu'une relation se crée entre le porteur de projet et le laboratoire. Pour plus de détails et d'explications éclairantes, nous vous invitons à parcourir la partie traitant l'incubateur de l'INTTIC qui fait partie des incubateurs universitaires et qui fait l'objet d'une étude de cas.

2.1.3 Quelques dispositifs d'aide à la création des entreprises

Dans le but de promouvoir l'investissement en Algérie, l'Etat a mis en œuvre des organismes d'aides et de soutien pour les porteurs de projets :

²⁷ Sonda BEN TAHER GHERYAANI, Younes BOUJELBENE (2014) « L'Interaction entre les Orientations Stratégiques et les pratiques de l'accompagnement en Tunisie », Journal economics et strategic management of business process vol 5, p5

²⁸ PFE c'est un mémoire de fin d'étude.

Tableau 1 : Les dispositifs contribuant à la création des entreprises

Dispositif	Désignations/Développement	Missions ou Nature du service rendu
ANGEM	L'Agence Nationale de Gestion du Micro crédit. Ce dispositif est destiné aux jeunes de plus de 18 ans, généralement sans revenus ou un revenu instable et pour les femmes au foyer.	- Elle s'occupe du développement des capacités individuelles des personnes pour la création de leur propre activité. - Elle aide le postulant à avoir un prêt lui permettant l'acquisition des équipements et des matières premières pour le démarrage de son activité.
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes. Ce dispositif est destiné aux jeunes chômeurs qui sont âgés entre 19 et 35ans et sont porteurs d'idée de projet pour la création d'entreprise. Elle n'intervient que dans les projets de création dont le coût global ne dépasse pas les 10 millions de dinars.	- Elle est chargée de l'encouragement, du soutien et de l'accompagnement à la création des petites entreprises. - Elle assure un processus d'accompagnement pour couvrir les différentes phases: de création, de lancement et d'extension de l'entreprise. - Ce dispositif a pour missions: - L'assistance et l'encadrement du jeune entrepreneur pour la maturation du projet et l'élaboration du Business Plan ; - L'assistance à l'obtention du financement bancaire (70% du coût global du projet)²⁹ - Le coaching et la formation à la gestion d'entreprise pour le futur entrepreneur pendant le montage du projet et après la création de l'entreprise.
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement.	Cette institution a été créée dans le but de faciliter, encourager et accompagner l'investissement pour la création des entreprises en utilisant des formules d'incitation qui reposent essentiellement sur des mesures d'exonération de taxes et de réduction fiscale.
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage. C'est un dispositif de soutien à la création et à l'extension des activités qui sont réservées aux chômeurs qui ont perdu leur emploi pour des raisons économiques dont l'âge est fixé entre 30 et 50 ans. Cette institution n'intervient que dans des projets dont le coût maximum ne doit pas dépasser 10 millions de dinars.	- Elle a pour mission envers cette catégorie de personnes : - l'assistance de l'entrepreneur pendant toutes les phases du projet avec aussi la préparation de Business Plan ; - l'aide de l'entrepreneur pour l'obtention du financement bancaire (70% du coût global du projet) comme pour le dispositif de l'ANSEJ.

²⁹ Le dispositif ANSEJ intervient à travers une procédure simplifiée par la mise en place du comité de sélection et validation et de financement des projets et la garantie des crédits assurée par le fonds de caution mutuelle Risques/crédits jeunes.

ANPT	L'Agence Nationale de Promotion et de Développement des Parcs Technologiques	Ce dispositif est chargé entre autres : - Encourager l'utilisation des TIC en Algérie. - Accélérer le taux de formation et d'expansion des startups et des PME. - Diversifier la chaîne de valeurs des TIC. - Organiser des événements (séminaires, congrès, forums,...) qui présentent un intérêt pour les porteurs de projet et startups hébergés au niveau des incubateurs de l'ANPT. - Promouvoir la R&D, l'innovation, - Favoriser le rapprochement entre le monde de l'entrepreneuriat et de la recherche et de l'enseignement, - Favoriser la création d'entreprises innovantes via la valorisation de la recherche et les processus d'incubation.
FAUDTIC	(Fonds d'Appropriation des Usages et du Développement des Technologies de l'Information et de la Communication. Ce dispositif est géré par deux organes : - Le comité du FAUDTIC qui est un organe dont la mission principale est la conception du programme d'actions de ce fonds et le suivi de sa mise en œuvre. - La cellule opérationnelle du FAUDTIC est un organe qui a pour mission le suivi et la gestion des projets financés par ledit fonds.	Ce dispositif contribue au financement des projets et des initiatives qui s'inscrivent dans la stratégie e-Algérie en se basant entre autres sur les points suivants : - Actions de soutien pour l'appropriation des TIC par les PME et les grandes entreprises. - Généralisation de l'accès au réseau Internet. - Renforcement de la recherche, développement et de l'innovation. - Mise à niveau des entreprises relevant du secteur des TIC. - Investissement matériels et immatériels concourant à la mise à niveau des entreprises.

Source : Les informations concernant le tableau 1 sont recueillies auprès des sites web des différents organismes précités.

2.2 L'incubateur de l'INTTIC d'Oran

2.2.1 Présentation de l'incubateur de l'INTTIC

Créé en 2013, l'incubateur de l'INTTIC a pour objet l'accompagnement des porteurs de projet tout au long de leur parcours de création de startup. Cet incubateur a pour vocation de favoriser la création des startups et de très petites entreprises innovantes dans le domaine des TIC à travers toute la région Ouest. Il répond à un double objectif de dynamisation ; la valorisation des technologies et des innovations qui sont

développées au sein de l'Institut et l'activité économique régionale et la création d'emplois.

L'incubateur a effectivement démarré le 27 avril 2014. Il dispose de 04 grandes salles de superficie comprise entre 41 et 60 m² l'une dont la superficie globale est de 140 m². Chacune de ces salles est aménageable en bureaux et ateliers pour les porteurs de projet. L'incubateur répondra aux besoins d'espace, d'équipement, de services et même de recherche de partenaires. Toutes ces commodités sont mises à sa disposition, si le porteur de projet active dans le secteur des Technologies de l'Information et de la Communication (TIC).

2.2.2 Le recrutement

Les porteurs de projet sont sélectionnés selon de plusieurs formules de recrutement :

- les lauréats issus de l'événement de Startup Week-end³⁰ qui s'est déroulé les 11, 12 et 13 avril 2013 au sein de l'INT TIC.
- les lauréats issus de l'événement Weekend BeMyApp³¹ qui s'est produit à l'Institut en date du 13 décembre 2013. Il s'agit d'un concours de développement d'applications mobiles pendant 48 heures de travaux.
- sur présentation d'un dossier comportant une idée innovante. Il s'agit des étudiants de l'INTTIC et d'autres étudiants et jeunes cadres ayant l'intention de créer leur propre startup. Pour cette formule, le porteur de projet doit s'inscrire dans l'un des 02 cadres suivants :
 - o soit en répondant aux avis d'appel à projet lancés par l'ANPT,³²

³⁰ Un événement d'une durée de 54 heures où les porteurs de projets innovants (développeurs, designers, spécialistes du marketing, amateurs, etc.) se réunissent pour partager leurs idées et les exposer aux participants. Ces derniers retiennent, après élection, les meilleures idées permettant ainsi aux équipes de se former et de se concentrer sur le développement de leur projet.

³¹ Cet événement s'inscrit dans le cadre d'une initiative mondiale qui a déjà pris place dans de nombreux pays (les Etats-Unis, la France, la Belgique, le Maroc, le Brésil, la Tunisie, l'Angleterre, l'Italie...).

³² L'agence nationale des promotions des parcs technologiques

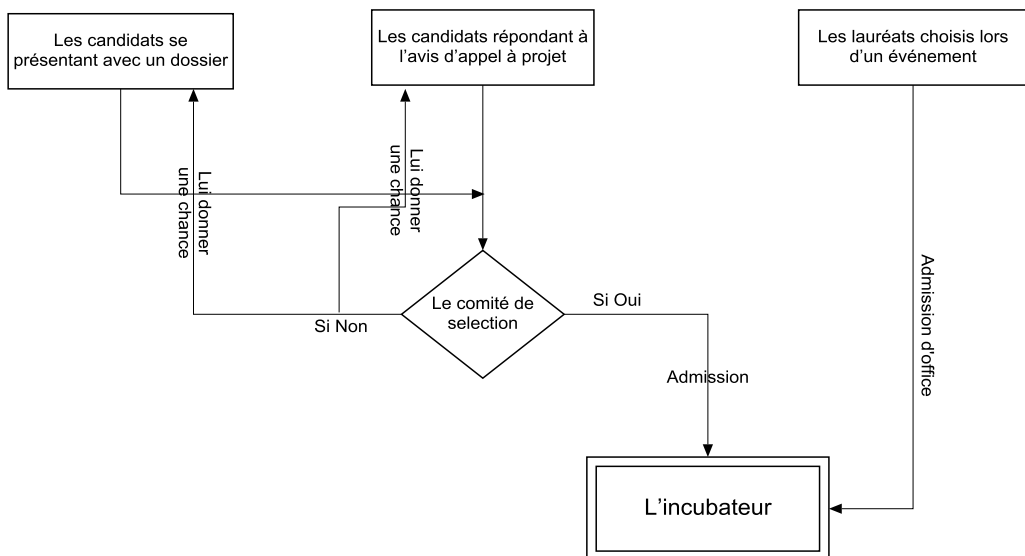
- soit en se présentant aux différents incubateurs qui sont installés à Oran (INTTIC), Alger (Sidi Abdallah), Université d'Annaba...) avec un dossier à soumettre à l'étude.

Si l'idée du projet est innovante, le porteur de projet est admis au sein de l'incubateur, il est accompagné jusqu'au montage de la startup qui peut évoluer et devenir une entreprise émergente.

L'avis d'appel à projet a été lancé le 24 février 2013, mais l'ouverture des dossiers de candidature s'est déroulée le mois de mars 2014. Le retard est dû essentiellement à la mauvaise gestion des dossiers par l'ANPT. Tous les candidats ont été convoqués dont seulement 14 ont répondu à l'appel, ils ont été auditionnés par une commission de sélection composée par le responsable de direction de l'incubation de l'ANPT et des membres de l'incubateur de l'INTTIC. Ladite commission a retenu l'ensemble des candidats soit 14 pour accéder à la phase de pré-incubation.

Le diagramme (Figure 2 ci-dessous) résume sommairement toutes les opérations de recrutement des porteurs de projet suivant les différentes formules utilisées par l'incubateur de l'INTTIC

Figure 2 : admission des porteurs de projets a l'incubateur



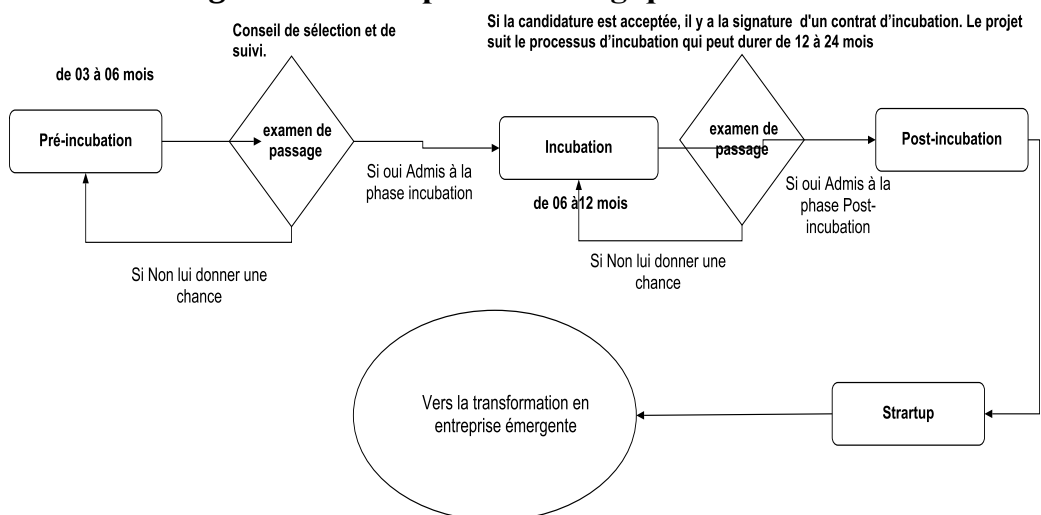
Source : Cette figure nous l'avons conçue nous même

2.2.3 L'accompagnement

L'incubateur joue un rôle important dans le renforcement de la confiance au sein des porteurs de projet. L'incubateur est présent durant tout le processus entrepreneurial, il met à la disposition des porteurs de projet une structure d'accompagnement solide grâce à un grand nombre de dispositifs. Il favorise également les rencontres et les mises en contact avec des experts dans tous les domaines qui touchent à l'entrepreneuriat.

L'une des missions essentielles de l'incubateur consiste en l'accompagnement personnalisé des porteurs de projets sur plusieurs phases que nous avons déjà évoqués dans le paragraphe ci-dessus (1.1.2). La figure 5 reprend d'une manière chronologique les différentes phases d'incubation avec les modalités de passage d'une phase à une autre. L'accompagnement constitue un ensemble d'actions que l'incubateur assure en faveur des porteurs de projet. Sur cet ensemble d'action, nous allons citer trois qui sont les plus importantes d'après notre vision. Cet avis est partagé par la majorité des porteurs de projet. Ces actions sont le coaching, la formation et l'aide pour avoir le financement.

Figure 3 : les étapes chronologiques d'incubation



une commission d'évaluation externe juge si le projet est viable ou non

Source : Cette figure nous l'avons conçue nous même

a. Le Coaching

« *Le coaching professionnel se définit comme une relation suivie dans une période définie qui permet au client d'obtenir des résultats concrets et mesurables dans sa vie professionnelle et personnelle* » Selon International Coach Fédération (ICF).³³ Si la notion de projet est centrale dans la formation à l'entrepreneuriat, celle du coaching des **porteurs de projets** est incontournable. Le coaching intervient à différentes phases d'incubation avec l'avancement du projet. Le coach permet au porteur de projets de se préparer dans une dynamique de création d'entreprise et de se confronter à sa future responsabilité de chef d'entreprise. A la fin de la mission, le processus de coaching permet au client d'approfondir ses connaissances et d'améliorer ses performances. Le coaching est devenu indispensable pour permettre au futur dirigeant d'améliorer ses qualités managériales ou d'en développer de nouvelles.³⁴

b. La formation

La formation tient une place importante dans le dispositif de l'incubation. En effet, une culture générale liée à l'entrepreneuriat et à la bonne conduite de projets est nécessaire à toute démarche de création d'entreprise. Dans ce contexte, l'incubateur met à la disposition des porteurs de projet un contenu pluridisciplinaire (entrepreneuriat, création d'entreprises, management, marketing et gestion des projets TIC, droit, finance, psychologie, etc). Ainsi les futurs entrepreneurs, pourront développer des compétences dans le domaine de l'entrepreneuriat. Ces enseignements sont assurés par des professeurs des universités et des professionnels spécialisés dans la création et le financement des entreprises ainsi que dans l'accompagnement entrepreneurial. Les porteurs de projet sont issus de formations technologiques (ingénieurs ou master en

³³http://www.coachfederation.fr/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=323&Itemid=1086, pour la définition du coaching (consulté le 17-02-15)

³⁴ AUDET Josée et COUTERET Paul (2005), « Le coaching entrepreneurial : spécificités et facteurs de succès ».

informatique, électronique et télécommunications). Ces actions de formation vont sensibiliser les futurs dirigeants d'entreprise à la partie financière du Business Plan, et de leur donner des clés pour établir et lire un compte de résultats, un bilan, un plan de financement et la trésorerie et aussi l'établissement du plan financier prévisionnel du projet d'entreprise. Les actions de formation sont assurées tout au long du projet, jusqu'au lancement de la startup³⁵.

c. L'aide au financement

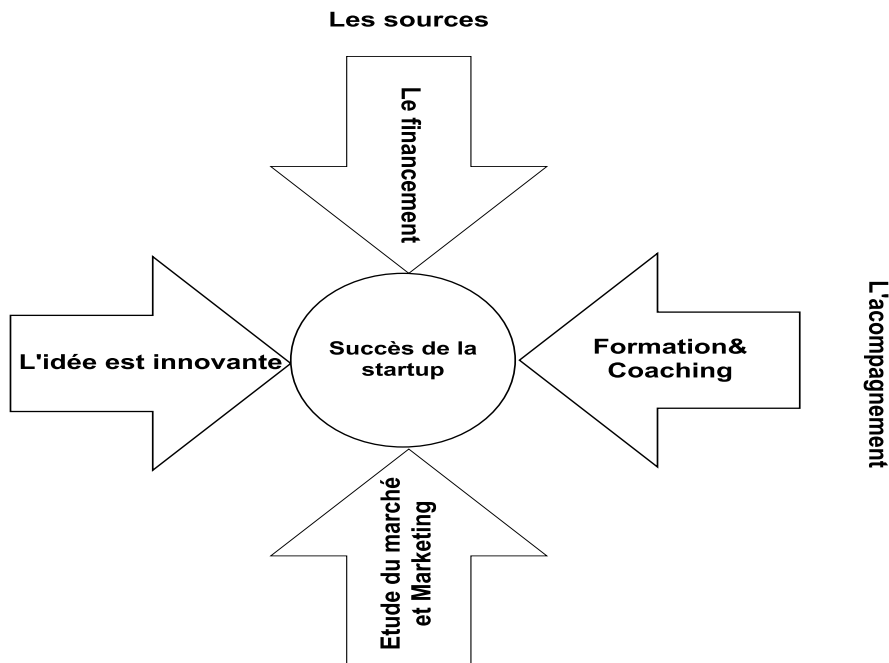
Le financement de démarrage est l'une des aides financières pour la création de startup, chaque porteur de projet a droit à un financement pendant la durée de l'incubation. Il fait partie du processus d'accompagnement mis en œuvre par l'incubateur.

Pour le cas de l'incubateur de l'INTTIC, le financement doit se faire par FAUDTIC. En réalité aucune enveloppe budgétaire n'a été débloquée pour les incubateurs d'Oran, Ouargla et Annaba. Ce fonds a été créé pour jouer, le cas échéant, un rôle important dans le développement des actions de l'incubateur, il est mal exploité. En principe, il y a un site du FAUDTIC mis en ligne, il s'adresse à toute entreprise dans les TIC qui s'intéresse à un financement. Mais, la procédure reste toujours difficile pour pouvoir se procurer de l'argent auprès de ce dispositif. Vu la complexité de sa gestion, ce fonds nécessite l'aval de l'ANPT pour débloquer de l'argent, chose qui n'est pas évidente avec cet organisme.

L'incubateur d'Oran comme les autres fonctionnent dans le cadre d'un partenariat avec l'ANPT mais ils n'ont jamais bénéficié de financement de ce fonds. Seul l'incubateur d'Alger avec les porteurs de projet et les startups sont pris en charge par ce fonds. Nous avons conçu un schéma appelé « cadre conceptuel de réussite d'une startup » (Figure 4) ; il retrace d'une manière explicite et sommaire le parcours d'une startup qui a réussi toutes les étapes d'incubation depuis l'idée jusqu'à sa création.

³⁵ GUECHTOULI Widad et GUECHTOULI Manelle (2005), « L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ? », Working Paper 2014-150 , p 7.

Figure 4 : Cadre conceptuel de la réussite d'une startup



Source : Figure nous l'avons conçue nous-mêmes

2.3 Les relations de l'incubateur

2.3.1 Relation avec l'établissement et le laboratoire de recherche

L'Incubateur de l'INTTIC encourage l'esprit d'innovation et de l'entrepreneuriat auprès des étudiants ingénieur de l'établissement ainsi que des étudiants en Master et Doctorat des Universités de l'Ouest. Les porteurs de projets innovants (enseignants chercheurs et les doctorants) faisant partie des équipes de recherche du laboratoire de recherche de l'INTTIC (LaRATIC)³⁶ peuvent bénéficier en priorité des services de l'incubateur.

Tous les étudiants du cycle ingénieur, dans le cadre de leur PFE, peuvent présenter des projets scientifiques et technologiques individuels ou collectifs, dont les plus prometteurs peuvent bénéficier d'une place au sein de l'incubateur pour qu'ils soient accompagnés, jusqu'à donner lieu à la création de startup.

³⁶ Laboratoire de Recherche Appliquée en TIC.

Les étudiants ingénieur et les chercheurs du laboratoire (doctorants et enseignants) ont aussi la possibilité de se faire accompagner dans leur projet en faisant appel à d'autres structures et dispositifs d'aide (ANSEJ, PNR...) pour financer leurs projets en vue de la création de startups et d'entreprises.

La recherche à l'INTTIC s'inscrit dans le domaine des TIC. Elle s'appuie sur un corps d'enseignants-chercheurs et doctorants. C'est une composante active qui rentre dans le domaine de la recherche globale de notre département ministériel. Cette structure, en s'associant avec l'incubateur, vise des perspectives pour se positionner comme un acteur majeur de la recherche fondamentale de la recherche développement et de l'innovation dans le domaine des TIC. La Recherche devrait être un des piliers de l'activité de l'INTTIC : elle génère constamment des résultats qui alimentent l'incubateur de l'institut. L'une des missions essentielles de l'incubateur de l'INTTIC est de promouvoir et encourager les initiatives entrepreneuriales émanant notamment des chercheurs et lauréats de l'INTTIC.

2.3.2 Relation avec l'ANPT

L'objectif de l'Algérie numérique est de consolider une plateforme d'échange entre les différents acteurs de l'économie immatérielle en Algérie, de créer une ouverture sur l'international et de mettre en avant les possibilités d'investissement dans le secteur des TIC. C'est aussi une occasion de faire émerger les possibilités d'exportation du savoir-faire national en matière des TIC et de penser à investir en dehors du pétrole. Pour atteindre cet objectif une structure appartenant au MPTIC³⁷ appelée ANPT a été créée pour promouvoir l'utilisation des TIC en Algérie. Cela ambitionne la création d'un nombre important d'incubateurs à travers le territoire national. A l'instar de l'incubateur Cyberparc de Sidi Abdallah (Alger), d'autres sont venus s'ajouter comme des acteurs de l'innovation et constituant une plaque tournante de l'entrepreneuriat innovant pour favoriser un environnement entrepreneurial émergeant avec les impératifs de la compétitivité et les besoins du marché. C'est dans ce contexte que

³⁷ Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication

nous allons parler de la relation reliant l'incubateur de l'INTTIC et l'ANPT.

L'idée de la création d'un incubateur à l'Institut d'Oran est née de volonté de l'ANPT de développer ce genre de structures à l'échelle nationale et de celle de l'Institut de s'ouvrir sur l'environnement socio-économique au niveau régional. La collaboration de l'INTTIC avec l'ANPT a pour objectif le développement des compétences managériales des porteurs de projet, des futurs chefs d'entreprise, par le coaching et la formation. L'INTTIC a mis à la disposition de l'ANPT un espace important, pour l'implantation de l'incubateur d'Oran, avec des moyens pédagogiques importants (dix bureaux, dix micro-ordinateurs connectés à internet).

Une convention a été signée entre les deux parties ayant pour objet l'établissement d'une coopération entre l'ANPT et l'INTTIC et de mettre en évidence les conditions dans lesquelles les partenaires seront amenés à coopérer dans les domaines de l'entrepreneuriat, de la formation et de la recherche scientifique. La convention prévoit aussi que l'ANPT met à la disposition des porteurs de projet et des startups des Coachs et des formateurs, pour assurer un accompagnement entrepreneurial de qualité.

2.5 Les porteurs de projet de l'incubateur de l'INTTIC

La création d'entreprise reste toujours une tâche laborieuse effectuée par les entrepreneurs, elle est essentielle à la dynamique économique d'un pays.

Il s'agit d'un travail de recherche dont les données proviennent directement des porteurs de projet vivant la création de startups. Ils sont vivement remerciés pour leur engagement et leur collaboration sans laquelle cette étude n'aurait pas pu être réalisée³⁸. Nous éprouvons une certaine admiration à l'égard de ces jeunes porteurs de projet (futurs entrepreneurs). Un questionnaire adressé aux porteurs de projet nous a permis de récolter des données quantitatives. Les thèmes abordés sont le cadre du projet, la durée de l'incubation, les problèmes rencontrés, les aspects du produit

³⁸ Etude réalisée au sein de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran avec un échantillon de n=14 en mois d'avril 2014.

réalisé et comment évaluer la satisfaction des clients.

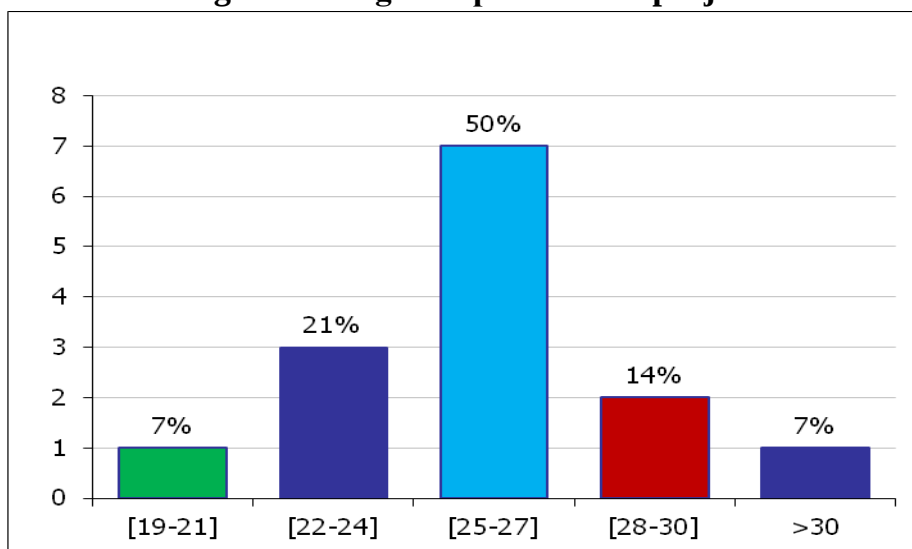
Les données recueillies font l'objet d'une analyse descriptive complétée par une approche explicative à l'aide d'une méthode empirique.

2.6 Résultats de l'enquête

La structure et les activités qui composent le système sont le résultat de plus d'une année d'expérimentation durant laquelle de nombreuses améliorations ont été apportées.

L'efficacité de la recherche appliquée dont la récolte des données quantitatives a été étudiée en consultant par un questionnaire les porteurs de projets. Un échantillon de quatorze porteurs de projets ($n = 14$) au sein de l'incubateur de l'INTTIC depuis avril 2014. Les porteurs de projets sont pour la plupart des ingénieurs âgés entre 25 et 27 ans soit 50% (voir Figure 5). Pour la collecte des données les porteurs de projet ont rempli un questionnaire comprenant les données concernant le responsable de la startup, la présentation de la startup, distribution et information relative au produit.

Figure 5 : l'âge des porteurs de projet



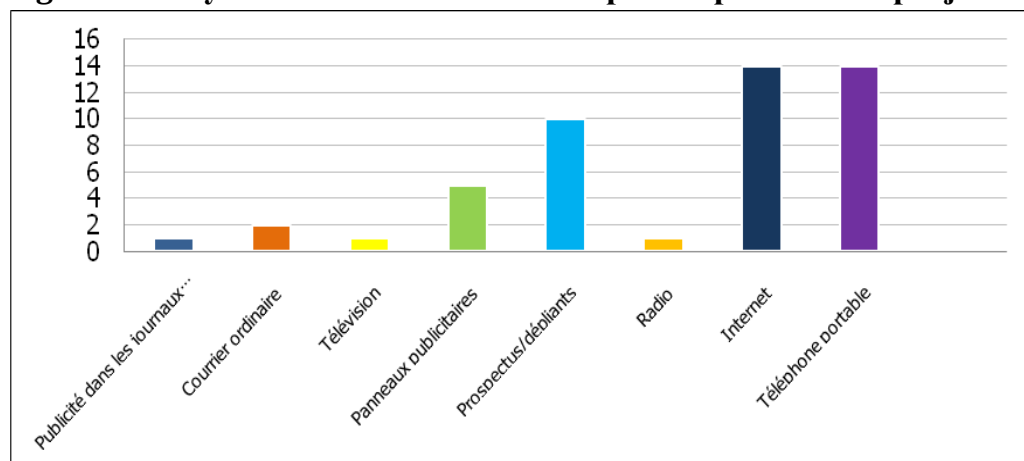
Source : les données de l'étude de cas

Pour les analyses statistiques, nous avons utilisé le logiciel SPSS 15.0. Dans cet article, nous nous sommes contentés uniquement aux réponses des porteurs de projet qui se rapportent aux questions suivantes :

- 1) Lors du lancement de votre projet, quels sont les problèmes que vous avez rencontrés ? Les répondants ont exprimé un avis négatif concernant en particuliers, les procédures administratives qui sont trop lentes ;
- 2) Par quel(s) moyen(s) souhaiteriez vous donner les informations sur votre produit ? 100% des réponses émanant des porteurs de projet concernent Internet et le téléphone portable et 2% seulement sont intéressés par le canal de la publicité dans les journaux et/ou revues.

Enfin, on peut dire que les porteurs de projet préfèrent utiliser les moyens d'information internet et la téléphonie mobile qui sont très pratiques dans la manipulation (Figure 6).

Figure 6 : moyens d'information utilisés par les porteurs de projets



Source : les données de l'étude de cas

CONCLUSION

L'Algérie est un pays qui possède des ressources matérielles et des ressources humaines importantes. Pour qu'elle figure parmi les pays émergents, il faut qu'elle adopte une stratégie entrepreneuriale à long terme. Les jeunes porteurs de projets sont très motivés pour mettre en application leur compétence, savoir et savoir faire. Ils doivent être bien accompagnés jusqu'à la création de leur startup.

Les pouvoirs publics essaient d'encourager les jeunes porteurs de

projet pour créer leur entreprise, mais ce qui se passe sur le terrain ne les motive pas. Malgré l'existence de plusieurs dispositifs qui sont mis à leur disposition par l'Etat, mais le porteur de projet se trouve confronté à une bureaucratie qui le bloque. Ces jeunes porteurs de projet sont pleins d'énergies, malgré toutes les difficultés rencontrées, avec les moyens de bord, ils continueront à produire. Le résultat, on le voit à travers les événements et les rencontres scientifiques comme notamment les startups week-end, il y a de bonnes idées qui peuvent être accompagnées et faire l'objet de la création de startup. La performance de l'incubateur a été plus ou moins appréciable ; d'importantes activités de développement notamment dans les domaines de la formation, du management, de la création d'entreprises, de l'entrepreneuriat et du marketing ont été réalisées.

De nouvelles initiatives sont prévues en tirant des leçons de l'exercice 2014. L'incubateur de l'INTTIC compte consolider ses activités si de bonnes volontés se manifestent de la part de la tutelle pour le soutien financièrement et techniquement dans sa mission. C'est à travers l'incubateur qui est un espace autour duquel les jeunes talents édifieront leur avenir. Sans doute, dans un tel endroit les jeunes talents feront le meilleur usage de leur énergie, de leur compétence, de leur savoir, savoir faire et de leur esprit créatif. En fin de son cursus, l'étudiant porteur de projet sortira avec un diplôme en main en plus de la création de son entreprise. Pour le financement, nous prévoyons, que les porteurs de projet et responsable de l'incubateur fassent du porte à porte chez les responsables des grandes entreprises privées, en essayant de les convaincre pour bénéficier d'une aide financière.

Ce résultat que nous avons obtenu à l'échelle micro-économique, nous pouvons le généraliser et le confirmer à travers tous les incubateurs à l'échelle nationale dans une étude ultérieure.

Bibliographie :

Ouvrages:

1. Bob Dorf, Steve Blank (2013), *The Startup Owner's Manual (Le Manuel du Créateur de Startup)*, Éditions Diateino.
2. SEGHIR OUIZA Mohamed (2013), « l'incubateur d'entreprises sociales : un outil de potentialisation des dispositifs d'action sociale en Algérie ».
3. RIES Eric (2011) *The Lean Startup: How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses*, New York Crown Publishing Group.
4. Michel MARCHESNAY, *la stratégie : du diagnostic à la décision industrielle*, OPU, Alger, 1987.
5. SCHUMPETER J.A. (1962), *Capitalism, Socialism and Democracy*,
6. Harper and Row, New-York, (trad.. G. Fain, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, Payot, Paris, 1990).

Thèses :

7. TABET AOUL Mme née LACHACHI Wassila (2006) « l'influence des valeurs et de l'environnement sur l'orientation stratégique de l'entrepreneur privé algérien : étude exploratoire », Thèse de doctorat soutenue à l'université ABOUBAKAR Belkaid de Tlemcen.

Articles :

8. BEN TAHER GHERYAANI Sonda, BOUJELBENE Younes (2014) « L'Interaction entre les Orientations Stratégiques et les pratiques de l'accompagnement en Tunisie », *Journal economics et strategic management of business process* vol 5.
9. AUDET Josée et COUTERET Paul (2005), « Le coaching entrepreneurial : spécificités et facteurs de succès ».
10. GUECHTOULI Widad et GUECHTOULI Manelle (2005) « L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ? », *Working Paper* 2014-150

Sites Internet :

11. http://www.coachfederation.fr/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=323&Itemid=1086, Pour la définition du coaching (consulté le 17-02-15).
12. <https://www.reporters.dz/abdelhak-lamiri-expert-en-economie-les-5-prochaines-annees-seront-decisives-pour-lavenir-economique-du-pays/3313>: une Interview donnée par LAMIRI Abdelhak au journal en ligne reporters.dz consulté le 30 avril 2014
13. www.infinance.fr/articles/entreprise/conseiller-en-investissement-financier/article-le-capital-risque-definition-et-fonctionnement-55.htm Consulté le 22-12-14
14. <http://www.mdipi.gov.dz/?Les-Pepinieres-d'entreprise> commentaires de certains responsables du ministère de l'industrie et des mines, consulté le 13-05-14
15. http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie_algerienne_2014.pdf Démographie algérienne 2014 consulté le 03-03-2015
16. BEN TAHER GHERYAANI Sonda, BOUJELBENE Younes (2015) « Evaluation des structures d'accompagnement d'entreprises du point de vue des créateurs: Le cas de la Tunisie», http://ipco-co.com/ESMB_Journal/IEM-2015/4.pdf
17. Hamid BESSALAH alors ministre du Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication (2010), Allocution donnée à l'occasion de la cérémonie du remise des prix du 1^{er} concours national de création de startup dans les TIC. <http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/DiscoursMMinistre-2.pdf>, consulté le 23/12/2013
18. TOUNÉS, Azzedine (2003) L'ENTREPRENEUR : l'odyssée d'un concept. Cahier de recherche N°03-73 du réseau de chercheurs entrepreneuriat. <http://archives.auf.org/49/1/03-73.pdf> , consulté le 20-01-14
19. Yvon PESQUEUX (2011), Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise): de quoi s'agit-il ? article en ligne :

<http://hal.archivesouvertes.fr/docs/00/56/78/20/PDF/Entrepreneurship.pdf>, Consulté le 20-10-14

20. ARLOTTO Jacques et PACITTO Jean-Claude « Incubateurs, pépinières d'entreprises et accompagnement entrepreneurial : propositions de cadrage sémantique pour mieux appréhender ces concepts » 2013 Article en ligne :
http://www.aei2013.ch/FR/Documents/8_Arlotto_et_al_AEI2013.pdf
21. <http://www.mdipi.gov.dz/?-Les-structures-d-appui-et-d->, consulté le 22-11-2014
22. Conseil en financement de la recherche et de l'innovation,
<http://www.innoviscop.com/definitions/incubateur>, consulté le 14-09-14.

Mondialisation, Normalisation ISO et Effets de la Certification ISO 9001 sur les Entreprises Algériennes

Dr. Daoudi Mohammed

Maître de conférences "B", Université d'Oran 2

Résumé :

Poussée par la mondialisation des échanges de biens, de services et des finances, la normalisation a pris une ampleur importante dans le monde. Près d'un million deux cent mille organisations sont certifiées ISO 9001 en 2013. Le présent article tente de répondre à la question, peu étudiée dans le contexte des pays en développement, des effets de la norme ISO 9001 sur les entreprises algériennes certifiées. Il présente les résultats d'une enquête réalisée sur un échantillon de 41 entreprises algériennes certifiées.

Les résultats montrent une concordance avec d'autres travaux relatifs à l'effet positif sur les performances des entreprises en interne et en externe, mais une discordance quant à l'influence de certains facteurs de contingence.

Mots clés : Qualité – certification – normes ISO - système qualité

ملخص:

بتطور وتوسع ظاهرة العولمة، أخذ القياس وفق المعايير الدولية أهمية كبيرة في العالم، حيث سجل رقم 1200000 مؤسسة معتمدة ايزو 9001 في نهاية عام 2013. تحاول هذه المقالة الإجابة على إشكالية نادرًا ما درست في سياق البلدان النامية، المتعلقة بتأثيرات المقياس ايزو 9001 على المؤسسات الجزائرية المعتمدة. وبعد مراجعة الأدبيات المتعلقة بالآثار المترتبة على تطبيق نظم إدارة الجودة وفقا لنص ايزو 9001، نعرض نتائج دراسة استقصائية أجريت على عينة من 41 مؤسسة جزائرية معتمدة.

وقد أظهرت النتائج الاتساق مع أعمال أخرى حيث أظهرت تأثير إيجابي على أداء الأعمال للمؤسسات داخليا وخارجيا، ولكن وجود تباين بشأن تأثير بعض عوامل الطوارئ مع بحوث أجريت في سياقات أخرى.

كلمات مفتاحية : الجودة - شهادة - مقياس ايزو - نظام إدارة الجودة

Introduction

Débordant le champ de la technologie, les standards et les normes investissent progressivement la majorité des activités lucratives et non-lucratives et jouent un rôle majeur dans la mondialisation des échanges de biens et des prestations de services. Ainsi, la mondialisation des échanges financiers crée le besoin de l'harmonisation des pratiques comptables et pousse le déploiement rapide des normes comptables IAS/IFRS. De même, les normes ISO débordent le champ de la technologie pour étendre la normalisation à de nouveaux domaines explicitement organisationnels et sociétaux. Les normes sur la qualité (ISO 9000), l'environnement (ISO 14000) ou encore sur la responsabilité sociétale (ISO 26000) prennent une importance comparable à celle des normes techniques.

L'ISO a, depuis ses début, montré un grand intérêt aux pays en développement. Ainsi, plus des trois quarts des 178 membres de l'ISO viennent de pays en développement.

Dans ce cadre, la normalisation Qualité touche de plus en plus d'entreprises dans le monde économique. Près d'un million deux cent mille organisations sont certifiées ISO 9001 en 2013¹, et que leur nombre ne cesse de croître, en particulier dans les pays en développement. L'Algérie, à l'instar des pays en développement, n'échappe pas à cette logique du recours à la certification Qualité. 540 entreprises sont certifiées en 2013.

Paradoxalement, le développement de ce phénomène s'accompagne de peu d'études quant aux impacts réels de la certification sur les organisations qui la mettent en œuvre notamment dans les pays en développement comme l'Algérie.

Dans ce papier, nous tenterons de revenir sur cette question d'impact de la normalisation qualité sur les performances des entreprises, mais avant cela, nous essaierons de débattre des liens entre la normalisation internationale et le mouvement de la mondialisation en particulier dans le contexte des pays en développement.

¹ Enquête réalisée par ISO (ISO Survey, 2013).

I. Normalisation et Mondialisation : Quelle Relation ?

Depuis 60 ans, les normes et standards se sont développés avec la libéralisation des échanges mondiaux. Ils apparaissent désormais comme de véritables instruments d'accompagnement et de développement de la mondialisation.

Longtemps cantonnés dans les domaines techniques, les normes et standards n'ont pas tardé à conquérir progressivement la majorité des activités et connaissent un rôle de plus en plus important dans la mondialisation des échanges de biens et des prestations de services. Le développement rapide des échanges financiers internationaux a vite suscité l'harmonisation des pratiques comptables et favorisé la généralisation des normes comptables IAS/IFRS. De la même manière, l'organisation internationale de normalisation (ISO) a pendant longtemps limité ses normes aux aspects techniques. A partir des années 70, l'ISO étend sa normalisation à de nouveaux domaines explicitement organisationnels et sociétaux. Les normes sur la qualité (ISO 9000), l'environnement (ISO 14000) ou encore sur la responsabilité sociétale (ISO 26000) prennent une importance comparable à celle des normes techniques.

Avec la mondialisation des réseaux de production, elles s'imposent peu à peu dans tous les pays et pour toutes les activités. Leur généralisation dans les administrations publiques et les organisations non-gouvernementales fournit une bonne illustration. Les standards et les normes sont, en quelque sorte, la face cachée de la mondialisation². Leur rôle a beaucoup évolué au cours des dernières décennies. Ils ont accompagné la libéralisation des échanges et le renforcement du marché comme moteur central de la croissance et de la performance économique. Le développement récent des standards et des normes a participé au repositionnement des agents économiques : État, entreprises privées,

² Capron, M., Chiapello, E., Colasse, B., Mangenot, M., & Richard, J. (2005). *Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier* (pp. 151-181). La Découverte.

consommateurs, organismes institutionnels privés ou publics, nationaux ou supranationaux... Les standards et les normes apparaissent désormais comme les instruments privilégiés du développement des marchés et de leur internationalisation, favorisant l'innovation et l'adéquation optimale de l'offre et de la demande.

II. Normalisation ISO et Mondialisation

Le système actuel de normalisation internationale est structuré autour de trois éléments. On recouvre l'activité de normalisation qui correspond à la production de normes ; l'évaluation de la conformité qui sert à démontrer qu'un produit, un service, ou un système satisfait aux exigences contenues dans une norme ; et l'accréditation - c'est-à-dire la désignation officielle des acteurs compétents qualifiés pour se livrer aux activités d'évaluation à la conformité qu'elle a choisie. Les activités de normalisation technique, d'évaluation en conformité et d'accréditation forment ainsi un « réseau socio-économique » relativement cohérent qui a actuellement une portée globale et un rôle de coordination vital dans le commerce international. L'élaboration et l'édition des normes constituent le point de départ de la chaîne d'autorité de ce régime.

Dans le cadre de cette structure de normalisation, trois organisations produisent la grande majorité des normes internationales: il s'agit de l'Organisation internationale de normalisation (ISO), de la Commission électrotechnique internationale (CEI) et de l'Union internationale des télécommunications (UIT). Parmi ces trois organisations, l'ISO est la seule qui produit des normes généralistes et multisectorielles dans tous les domaines excluant les secteurs électriques et électrotechniques qui sont pris en charge au sein de l'UIT et la CEI. Avec plus de 20 000 normes, elle est le plus grand producteur de normes internationales au monde et se trouve de facto à l'amont du système de normalisation international.

L'ISO est organisée mondialement autour d'un ensemble d'organismes nationaux de normalisation érigés en réseau. Il s'agit des membres de l'ISO et représentent l'ISO dans leur pays à l'exemple de

l'IANOR en Algérie. L'ISO est aujourd'hui représenté dans 178 pays dans le monde.

Créée en 1947, l'ISO est peu connue jusque dans les années 80 avant de devenir un acteur central dans la gouvernance de la mondialisation. Cette place centrale peut s'expliquer par le fait que l'ISO entretient une relation essentielle avec l'OMC³. En ce sens, l'ISO est enchevêtré dans un double système de gouvernance : d'une part, il entretient des liens de service avec le système juridique global puisque les normes techniques sont le tremplin normatif des organismes d'évaluation en conformité et d'accréditation; d'autre part, il est également inséré dans la gouvernance de la mondialisation à travers les références aux normes ISO dans les accords internationaux. Ce faisant, l'organisation joue un rôle important et croissant dans la gouvernance de la mondialisation en ce qu'elle appuie la privatisation, la dérégulation et libéralisation des échanges.

Enfin, depuis les années 80, l'organisation connaît une influence grandissante et étend ses activités normatives à de nouveaux domaines. En effet, alors que les premières normes ISO avaient une dimension explicitement technique, les normes appelées de seconde et troisième génération publiées depuis les années 80 normalisent sur des objets plus explicitement organisationnels et sociétaux comme les systèmes de gestion (ISO 9000), l'environnement (ISO 14 000) et la responsabilité sociétale (ISO 26 000).

III. Normalisation et Pays en Développement

L'ISO a depuis ses début montré un grand intérêt aux pays en développement. Ainsi, plus des trois quarts des membres de l'ISO viennent de pays en développement⁴ mais restent des « preneurs » et non les « faiseurs » de normes ISO. Ils participent peu ou prou à ses travaux de normalisation. Pour inciter les pays du Sud à peser plus sur les activités normatives de l'organisation, l'ISO a progressivement mis en place des

³ OMC : organisation mondiale du commerce

⁴ www.iso.org/iso/fr/home/about.htm [avril 2015]

politiques d'inclusion institutionnelle qui concordent avec le mouvement d'internationalisation de l'organisation – geste logique dans une organisation qui prône l'adoption volontaire des normes qu'elle élabore et qui cherche à avoir une portée globale. Ainsi, dans le milieu des années 60, l'organisation crée une nouvelle catégorie de membre, les membres correspondants afin de permettre aux pays en développement de jouer un rôle dans ses travaux. Il s'agissait de permettre aux pays nouvellement indépendants de participer à la normalisation sans avoir à supporter les coûts d'une adhésion à part entière comme « membres à part entière ».

Parallèlement, un organe dédié aux besoins des pays en développement, le Comité pour les questions relatives aux pays en développement (DEVCO), est créé en 1961. Cet organe, qui existe toujours, a pour mandat initial l'identification des besoins des pays en développement dans le domaine de la normalisation, de faire des recommandations au sujet de ces besoins et d'être un catalyseur. Il s'agit d'une sorte de forum pour eux au sein de l'organisation. Dans le milieu des années 1970, il y eut des discussions dans le but de donner au DEVCO le rôle de comité d'experts mais cette nouvelle orientation n'eut jamais lieu et le DEVCO est aujourd'hui ce qu'il a toujours été, à savoir un organe de coordination dans l'ISO qui joue un rôle mineur⁵.

L'ISO explique dans son plan que les normes internationales apportent plusieurs bénéfices aux pays en développement. Des avantages technologiques, économiques et sociétaux. En s'attachant à harmoniser les spécifications techniques pour les produits et services, elles augmentent l'efficacité dans tous les secteurs d'activité et aident à éliminer les obstacles au commerce international.⁶

En effet, pour les pays en développement, les normes internationales peuvent être une source importante de savoir-faire technologique. Elles leur permettent d'accéder aux connaissances dans des domaines où ils n'ont pas nécessairement les compétences et/ou les ressources requises.

⁵ DU COMMERCE, C. P. L. D. (2000). Conseil économique et social, p 15.

⁶ Voir la présentation sur le site internet de l'organisation « Qui sommes-nous ? », en ligne : ISO<www.iso.org>

En outre, ils peuvent faciliter l'accès aux marchés mondiaux. En définissant les caractéristiques exigées des produits et services sur les marchés d'exportation, elles aident les pays en développement à participer sur une base équitable au commerce international.

Les pays en développement peuvent aussi tirer avantage d'une participation active à l'élaboration des normes internationales. Un engagement actif dans ce processus peut leur permettre de :

- d'influencer le contenu technique des normes de manière à ce qu'elles tiennent compte de besoins spécifiques ;
- d'acquérir une expérience concrète des travaux de normalisation qui sera utile pour mettre en place des infrastructures nationales;
- de donner accès en amont aux informations et aux connaissances technologiques.

Cela étant dit, plusieurs chercheurs (BOIRAL, O. 2008) et (Graz, J. C., & Niang, N. 2013),⁷ remettent en cause cette engagement bienfaisant et idéaliste de l'ISO envers les pays en développement. L'idée développée par ces auteurs est que l'ISO, déployé par les ambitions impérialistes de grandes nations et dans un objectif de domination et de contrôle de ces pays, produit chez eux un sentiment de *nécessitarisme* fort qui consiste à être convaincu que la normalisation internationale constitue la condition de leur insertion dans le marché mondial et donc de leur développement.⁸

IV. Les effets de la norme ISO 9001 sur les entreprises certifiées : revue de la Littérature

La certification touche de plus en plus un grand nombre d'entreprises dans le monde économique. Cette question concerne un nombre croissant de dirigeants, puisque près d'un million deux cent mille organisations sont

⁷ Boiral, O. (2008). Les pays du sud à l'épreuve des normes ISO: vers un sous-développement durable?. *Management international*, 12(2), 49. p.10

Graz, J. C., & Niang, N. (2013). La normalisation des services dans la mondialisation. *Académique*, 15-64, p.22.

⁸ Niang, N. (2014). Normes Iso, Droit International et Emancipation des Pays en Developpement: Eclairages (et Impasses) de Perspectives d'Economie Politique Internationale. *Rev. Quebecoise de Droit Int'l*, N° 117, p.5.

certifiées ISO 9001 en 2013,⁹ et que leur nombre ne cesse de croître, en particulier dans les pays en développement. L'adoption du standard ISO 9001 s'est étendue à des pays et à des secteurs d'activités de plus en plus diversifiés. Paradoxalement, le développement de ce phénomène s'accompagne de peu d'études quant aux impacts réels de la certification sur les organisations qui la mettent en œuvre¹⁰. Cependant, des questions émergent aujourd'hui relatives aux apports de la certification d'une part, et au caractère contingent ou non de la mise en place de ces systèmes, d'autre part. Que savons-nous des implications et des effets de la certification sur ces entreprises ?

De façon surprenante, malgré plusieurs études empiriques réalisées sur la question, les effets réels de la certification continuent à soulever des controverses, tant dans le domaine de la recherche que dans les entreprises¹¹. Compte tenu de cette dispersion des études, nous avons réalisé une revue d'une sélection d'études empiriques¹² sur les effets de la norme ISO 9001 sur les performances des organisations publiées entre 1994 et 2008 dans des revues arbitrées. Nous présentons ici les conclusions de cette revue :

- Bien que la majorité des études réalisées affirment une relation positive entre la certification ISO 9001 et la performance, comme on vient de le mentionner plus haut, il y a aussi un autre groupe de chercheurs qui n'ont pas trouvé suffisamment de preuves pour

⁹ Enquête réalisée par ISO (ISO Survey, 2013).

¹⁰ Rolland, S. (2009). Un bilan de 20 ans de certification des systèmes de management de la qualité: les apports perçus de la certification ISO 9000 par les managers. *Management & Avenir*, 29(9), 31-51, p.32

¹¹ Walgenbach, P. (2001), "The Production of Distrust by Means of Producing Trust", *OrganizationStudies*, Vol. 22 No.4, pp.693-714

Marcjanna, M. A., et John, D. P. (2000). "ISO 9000 and performance of small tourism enterprises: a focus on Westons Cider Company" *Managing Service Quality*, 10(6), pp. 374.

Christmann, P. et G. Taylor (2006) "Firm Self-Regulation Through International Certifiable Standards: Determinants of Symbolic Versus Substantive Implementation", *Journal of International Business Studies*, vol. 37, no. 4, pp. 863-878.

¹² DAOUDI, M. (2015). Les effets des systèmes de management de la qualité : cas des entreprises certifiées ISO 9001(thèse de Doctorat, Université d'Oran, Algérie), (pp.94-115).

appuyer une telle relation¹³ (Terziovski et al., 1999; Quazi et Jacobs, 2004;. Conca et al, 2004). Les résultats obtenus par Terziovski et al. (1999) et de Quazi et Jacobs, (2004) ont montré que la présence ou l'absence de la norme ISO 9001 n'est pas un indicateur fiable de la performance ou non en qualité.

- Les motivations de certification ISO 9001 peuvent également être classées en catégories internes et externes. Les premiers sont liés à l'amélioration en termes de marketing et les aspects promotionnels, tandis que les prestations internes sont en relation avec des améliorations organisationnelles. La majorité des recherches constatent une domination des raisons externes pour le projet de certification.¹⁴

Cependant, le portrait des effets de la norme qui ressort de la littérature tend donc à être positif mais reste largement discutable pour plusieurs raisons :

¹³ Terziovski M., Samson D., Dow D. (1999), « The Business Value of Quality Management Systems Certification.Evidence from Australia and New Zealand », *Journal of operations management*, vol. 15, p. 1-18.

Quazi, H. A., & Jacobs, R. L. (2004). Impact of ISO 9000 certification on training and development activities: an exploratory study. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 21(5), pp.497-517.

Conca, F., Llopis, F. and Tari', J. (2004), "Development of a measure to assess quality management in certified firms", *European Journal of Operational Research*, Vol. 156 No. 3, p.683-97.

¹⁴ Gotzamani, K. and Tsiotras, G. (2002), "The true motives behind ISO 9000 certification: their effect on the overall certification benefits and long term contribution towards TQM", *International Journal of Quality & Reliability Management*, Vol. 19 No. 2, pp. 151-69

Poksinska, B., Dahlgaard, J. and Antoni, M. (2002), "The state of ISO 9000 certification: a study of Swedish organizations", *The TQM Magazine*, Vol. 14 No. 5, pp. 297-306.

Corbett C.J., Montes-Sancho M.J., Kirsch D.A. (2005), « The Financial Impact of ISO 9000 Certification in the US: An Empirical Analysis », *Management science*, vol. 51, No.7, pp.1046-1059.

Llopis, J. and Tari', J. (2003), "The importance of internal aspects in quality improvement", *International Journal of Quality & Reliability Management*, Vol. 20 No. 3, pp. 304-24.

Williams, J. (2004), "The impact of motivating factors on implementation of ISO 9001:2000 registration process", *Management Research News*, Vol. 27 Nos 1/2, pp. 74-84.

- Le nombre très faible d'études qu'ils lui sont consacré comparé à l'ampleur du phénomène ;
- La très grande majorité des études ont été publiées dans des revues spécialisées dans le domaine de la qualité. Il est clair que certains articles manquent de recul critique et s'adressent surtout à un public de praticiens de la qualité a priori favorables à ces normes ;
- La grande majorité des études sont concentrées dans les pays développés. On connaît très peu de choses sur les effets de la norme dans les pays en développement alors qu'ils connaissent une forte croissance du nombre de certifications ;
- Une partie importante des études sont réalisées dans les deux seuls pays : Etats unis et Espagne ;
- Peu d'études comparatives internationales ;
- Les bénéfices de la norme ne sont pas forcément automatiques et dépendent clairement de certains facteurs de contingences qui sont trop souvent ignorés dans la littérature ;

Ces insuffisances constatées nous amènent à dire que la recherche scientifique doit encore se pencher sur cette problématique des effets et des implications de la norme ISO 9001 qui reste, non seulement très peu étudiée, mais dont les résultats sont souvent critiqués. La multiplication de recherches scientifiques diversifiant les approches méthodologiques et leurs orientations vers les pays en développement permettra de mettre plus de lumière sur la complexité des effets de la norme ISO 9001.

V. les effets de la norme ISO 9001 sur les entreprises algériennes certifiées : une étude empirique

1. La certification ISO en Algérie

1.1. L'évolution de la certification en Algérie

Comme nous l'avons rappelé à plusieurs reprises, le phénomène de la certification a connu une croissance importante dans le monde. L'étude de l'organisme international de normalisation ISO (ISO survey 2011) donne des statistiques intéressantes quant à l'adoption de ses normes et confirment les constats plus haut avec plus d'un million de certification dans 178 pays,

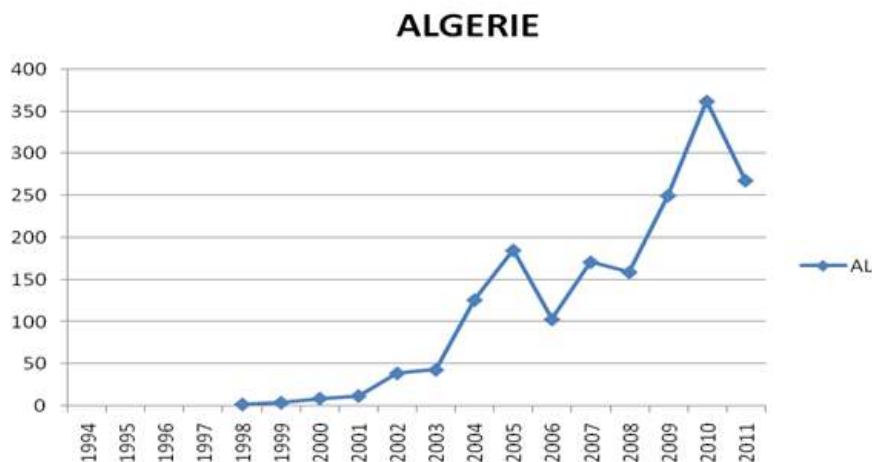
ISO 9001, qui définit les exigences relatives aux systèmes de management de la qualité, se positionne toujours solidement comme la norme d'application mondiale la plus adoptée. A la fin de l'année 2013¹⁵, au moins 1 129 446 certificats ISO 9001 avaient été délivrés dans 178 pays, soit une augmentation de 65 695 (+6,17 %) par rapport à 2009, où la barre du million avait pour la première fois été dépassée avec 1 063 751 certificats.

La Chine conserve sa position en tête de classement pour le nombre de certificats ISO 9001, devant l'Italie et la Fédération de Russie. Elle enregistre aussi la plus forte croissance du nombre de certifications dans le domaine, suivie par la Fédération de Russie et l'Italie.

L'étude montre aussi que même si cette croissance connaît, ces dernières années, un ralentissement dans les pays développés, expliqué notamment par un phénomène de saturation, cette croissance devient de plus en plus importante dans les pays en développement. Ainsi, cette tendance est représentée par le nombre de certificats dans la région du Maghreb et du nord Afrique.

En Algérie, la figure n°1 montre que, depuis la première entreprise certifiée en 1998, le nombre de certificats n'a cessé d'augmenter. La période de 2003 à 2010 représente la croissance la plus importante à l'exception des deux années 2006 et 2007. La baisse du nombre de certificat sur ces deux années peut, probablement, être expliquée par l'approche de la nouvelle édition prévue pour 2008 de la norme ISO 9001. En effet, il est possible d'émettre l'hypothèse qu'à l'approche de l'édition de la nouvelle version de la norme, certains dirigeants d'entreprises préfèrent temporiser pour mettre en place un système qualité directement conforme avec la nouvelle édition de 2008. Quant à la baisse de l'année 2011, aucune tentative d'explication ne peut-être émise pour l'instant.

¹⁵ Enquête réalisée par ISO (ISO Survey, 2013).

Figure n° 1 : Evolution certification ISO 9000 de l'Algérie

Source : élaboré à partir des statistiques ISO « ISO survey 2011 »

1.2. La certification en Algérie comparée à la Tunisie et au Maroc

Comme le montre les graphiques des figures 2 et 3 Les deux pays voisins devancent l'Algérie en nombre de certification. Les chiffres du cumul des entreprises certifiées de 2013 représentés dans cette figure montrent l'importance du décalage. La Tunisie occupe la première place avec 838 suivis par le Maroc avec 689 entreprises certifiées alors que l'Algérie n'enregistre que le chiffre modeste de 540 entreprises certifiées. Il devient claire que l'Algérie reste bien derrièr ces voisin dans ce domaine. Ce retard accusé par l'Algérie en matière de certification, peut aussi être expliquée par plusieurs raisons, parmi lesquelles on peut citer :

- L'année de la première certification : Alors que le Maroc et la Tunisie obtiennent en 1994 leur première certification, ce n'est qu'en 1998, c'est-à-dire 4 années plus tard, qu'une première entreprise se fait certifiée en Algérie.
- La période d'instabilité politique et sécuritaire : cette instabilité qu'a connue l'Algérie pendant plus d'une décennie, a eu un impact considérable sur tous les domaines de développement socio-économiques.

- L'efficacité de la politique de mise à niveau : comme nous l'avons développé plus haut dans l'analyse rétrospective du programme de mise à niveau, plusieurs observateurs mettent en cause le manque d'efficacité des politiques algériennes de mise à niveau.

En outre, cet état de fait peu aussi être accentués si on introduisait certaines variables comme les budgets consommés pour les programme de mise à niveau. Même si nous ne disposons pas de chiffres exacts, selon certains observateurs, l'Algérie a dépensé 3 fois plus que la Tunisie ou le Maroc avec, comme résultat, 3 fois moins.

Figure n° 2: Nombre de certification ISO 9000. Algérie- Tunisie- Maroc, année 2011

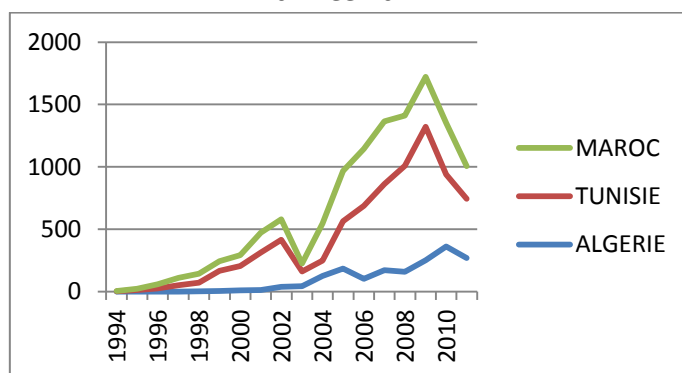
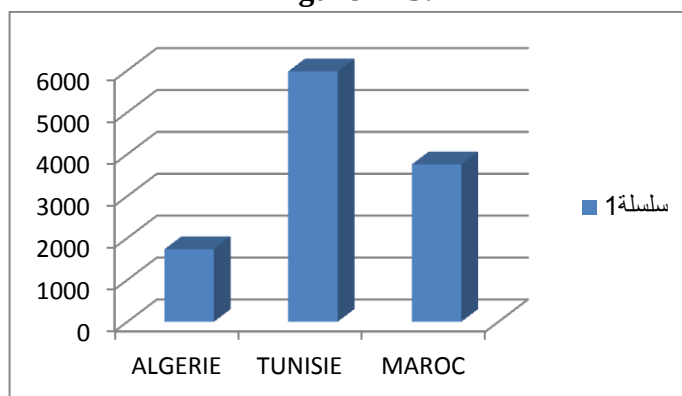


Figure n° 3:



Source : élaboré à partir des statistiques ISO « ISO survey 2011 »

Toutefois, nous tenons à rappeler qu'il ne s'agit là que d'une vision superficielle et purement hypothétique de la situation. Certaines informations ou affirmations ne peuvent être confirmés que par des recherches dédiées à ces questions.

2. Méthodologie de la recherche empirique

2.1. Objectif et plan de l'étude

L'objectif de cette étude est de nous renseigner quant à cette question des effets de la mise en œuvre de la norme ISO 9001 sur les entreprises algériennes, dans un premier temps et de les confronter aux résultats des études réalisées dans d'autres contextes, dans un second.

La réponse à cette problématique des effets de la norme nous renvoie à trois interrogations sous-jacentes sur la base desquelles nous avons élaboré notre plan de recherche :

D'abord, nous avons cherché à interroger le terrain sur les premières motivations des dirigeants algériens à l'origine du projet de certification. Ces premières motivations peuvent être de nature interne ou externe. Notre revue de la littérature nous apprend qu'il y a une domination des motivations externes.

Ensuite, notre recherche à tenter de répondre à la question des effets de la norme. Les résultats des études réalisées dans d'autres contextes montrent que, dans beaucoup de cas, la mise en œuvre du système qualité selon cette norme a eu un effet positif sur les performances des entreprises.

Dans une deuxième phase et dans la mesure où les réponses aux interrogations précédentes nous renseignent sur les premières motivations et les effets de la norme, se pose alors la question de savoir l'influence de certains variables dites de « contingence » qui peuvent modérer, relativiser, voire biaiser les résultats.

Sur la base de travaux scientifiques qui ont abordés cette question,¹⁶ nous avons retenue deux variables :

La première concerne l'influence des premières motivations. L'idée soutenue est que les entreprises qui s'engagent sur des motivations internes obtiennent de meilleurs résultats et bénéfices de la mise en œuvre de la norme que celles qui avaient des motivations externes.

La deuxième variable concerne le degré de participation des employés. L'idée défendue là est que les effets positifs et les bénéfices de la norme dépendent largement du degré d'implication des travailleurs dans le processus d'implantation.

2.2. Méthodologie de l'enquête

L'enquête s'est déroulée en deux phases complémentaires. La première a été menée sous forme d'entretiens semi-directifs auprès d'une dizaine d'entreprises de la région ouest. La seconde consistait en une recherche quantitative par questionnaire sur un échantillon de 41 entreprises de régions, tailles et secteurs variés.

Afin de minimiser les biais relatifs aux conditions de réalisation de l'enquête, les entreprises sélectionnées devaient être certifiées pendant au moins trois ans et les répondants devaient avoir vécu la période d'avant certification et celle de l'implantation du système qualité.

Quant au profil des répondants, nous avons opté pour les responsables qualité et les managers d'entreprises. Même si le choix de ces profils comporte des risques de biais de perception, il est néanmoins justifié par la nécessité d'avoir une vision d'ensemble permettant de répondre à la nature de nos questions. Le traitement des données de l'enquête relatif au profil

¹⁶ Jang, W. and C., Lin (2008), "An Integrated Framework for ISO 9000 Motivation, Depth of ISO Implementation and Firm Performance: the Case of Taiwan", *Journal of Manufacturing Technology Management*, vol. 19(3), pp. 194-216.

Martinez-Costa, M. et A. Martinez-Lorente (2007), « A triple analysis of ISO 9000 effects on company performance » *Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 56, No. 5-6, pp. 484-499.

des répondants, montre qu'il y a une domination des responsables qualité (78% responsables qualité et 22% managers).

Enfin, la collecte des données s'est effectuée en deux périodes compte tenu des deux phases d'enquêtes. La première période relative à la première phase d'enquête par les entretiens semi-directifs a eu lieu entre le mois de juin et de juillet 2012. La seconde période relative à l'enquête quantitative par questionnaire a eu lieu entre le début du mois de septembre et la fin du mois de janvier 2012, date à laquelle nous avons réceptionné le dernier questionnaire.

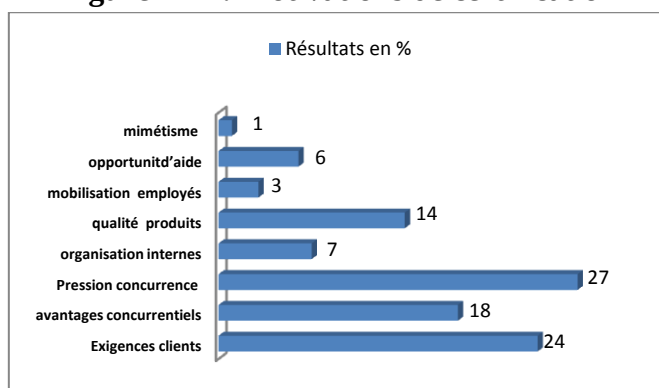
3. Présentation et analyse des principaux résultats

3.1. Résultats sur les motivations premières de certification

L'objectif de cette section du questionnaire visait à décrire les motivations qui précèdent la prise de décision formelle de la direction d'une entreprise quant à la l'engagement d'un projet ISO 9000.

Les résultats de cette première question relative aux motivations premières sont représentés dans la figure ci-dessous :

Figure n° 4 : Motivations de certification



Source : Notre élaboration à partir des données de l'enquête

Il apparaît donc clairement que les raisons externes dominent de manière significative les motivations premières des dirigeants quant à l'enclenchement du processus d'implantation et de mise en œuvre du système qualité ISO 9000. Ce constat, s'avère assez proches des résultats constatés dans la revue de la littérature. En effet, la moyenne des scores des

trois premières questions (1, 2 et 3 à partir du bas de la figure) nous donne un pourcentage de 69 %.

Les résultats par ordre d'importance, se présente de la manière suivante :

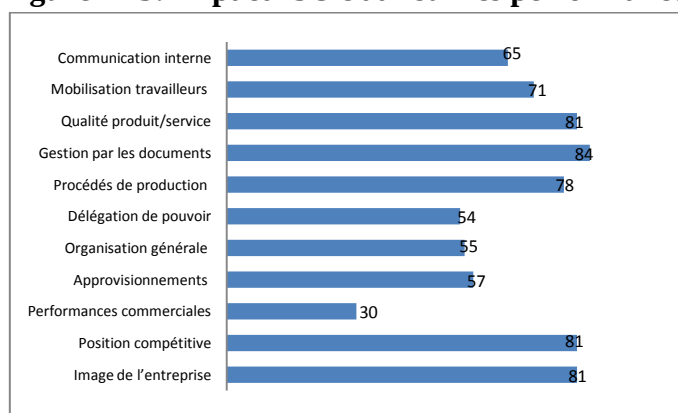
En première position sur les motivations externes, en retrouve la pression de la concurrence (un ou plusieurs concurrents sont certifiés où ont engagés le processus de certification) avec 27%. Suivi par les exigences/Pression des clients (condition inévitable pour accéder aux marchés) avec 24% et, en troisième position, la recherche d'avantages concurrentiels (*Volonté d'anticipation*) avec 18%.

Quant au plan interne, les résultats obtenus montrent que la seule motivation relativement évoquée concerne l'amélioration des produits et services.

3.2. Résultats sur l'impact de la certification sur les performances

Les résultats obtenus de la question relative à l'impact de la norme sur les performances des entreprises sont résumés dans la figure ci-dessous. Nous avons testé cette question sur onze éléments d'amélioration possibles suite à la mise en œuvre d'un système qualité et à l'obtention d'une certification ISO 9001. Les domaines d'amélioration intégrés représentent ceux qui ont été les plus évoqués durant nos entretiens semi-directifs réalisés au préalable.

Figure n° 5: Impact ISO 9001 sur les performances



Source : Notre élaboration à partir des données de l'enquête

Les résultats résumés dans ce graphique nous permettent de constater, en globalité, que les entreprises affirment que le système qualité a eu un impact positif considérable sur leurs performances. Ces résultats s'accordent avec ceux enregistrés dans la plus grande partie des études évoquées dans notre revue de la littérature.

L'observation de ces résultats montre que les améliorations sont constatées en interne et en externe :

En externe, les plus importantes améliorations des performances sont perçues sur l'image de l'entreprise et la position compétitive, alors qu'il semble que les répondants sont plutôt déçus sur les performances commerciales.

En interne, les améliorations sont plus ressenties dans la gestion documentaire, la qualité des produits/services et la maîtrise des procédés de production. Les améliorations, également, assez évoquées concernent la mobilisation des travailleurs et la communication interne, alors que les domaines de l'organisation, de la délégation du pouvoir et de l'approvisionnement, restent moins évoqués.

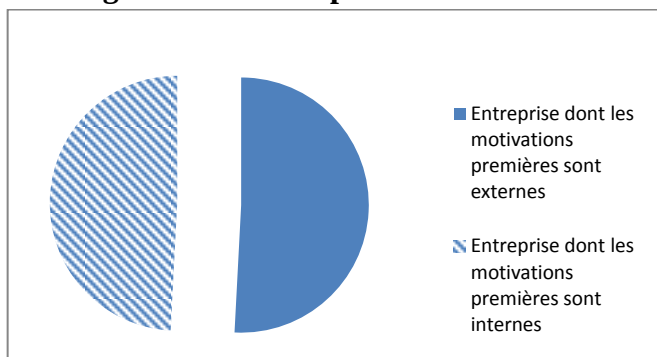
3.3. Influence des facteurs de contingence

Dans cette deuxième phase et dans la mesure où nous disposons de données nécessaires (premières motivations de certification et degré d'effet positif de la norme sur les performances), nous tentons de tester l'influence des deux facteurs de contingences retenus, à savoir, l'influence des motivations premières et du degré d'implication des travailleurs sur l'effet positif de la norme sur les performances.

3.3.1. Influence des motivations sur la nature des effets de la norme ISO 9001

Comme nous le montre la figure ci-dessous, le teste à montrer que, dans notre cas, le degré d'effet positif de la norme n'est pas étroitement lié aux premières motivations de certification. Même si certaines études ont pu établir ce lien, dans notre cas, les effets positifs de la norme restent indépendants des premières motivations.

Figure n° 6 : Effet positif interne



Source : Notre élaboration à partir des données de l'enquête

3.3.2. Influence du degré de participation des travailleurs sur la nature des effets de la norme ISO 9001

Il s'agit dans ce cas de tester l'influence du degré d'association des employés au processus d'implantation du système qualité sur le degré d'effets ce système.

Pour ce faire, nous avons administré dans le questionnaire une section dont l'objectif été d'identifier les modes de participation des travailleurs dans le processus d'implantation de la norme dans les entreprises en nous inspirons des travaux de (DOMENC et MARQUIE, 1998)¹⁷. Nous avons considéré la participation à l'élaboration et à la mise en œuvre du système documentaire comme l'indicateur majeur du degré de participation, dans la mesure où cette activité constitue le volet majeur du projet qualité. Le traitement des réponses à cette question a permis de distinguer trois catégories d'entreprises selon le mode d'association des employés :

- Un mode non participatif (consultant seul)
- Un mode faiblement participatif (consultant avec le RMQ¹⁸)
- Un mode participatif (consultant, RMQ et les membres de l'entreprise)

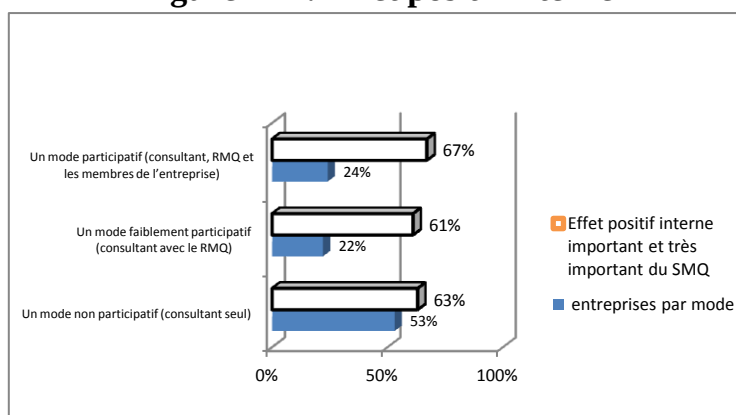
Sur la même logique des résultats précédents, le teste montre également que le degré d'effet du système qualité et totalement indépendant

¹⁷ Domenc, M., &Marquié, H. (1998). Les procédures qualité et coproduction par les acteurs. *Performances humaines& techniques*, (94), pp.24-29.

¹⁸ RMQ : Responsable management qualité

du degré d'association des employés au processus d'implantation du système. Comme nous pouvons l'observer sur la figure ci-dessous et bien que plusieurs études ont démontré un lien entre le degré de participation des travailleurs au processus d'implantation du SMQ¹⁹ et le degré d'effet positif de la norme, les résultats de notre recherche montrent que quelque-soit le degré d'association des employés, les apports de la certification restent pareillement important.

Figure n°7 : Effet positif interne



Source : Notre élaboration à partir des données de l'enquête

Ces deux derniers résultats montrent donc que les résultats sur ces deux facteurs de contingences ne suivent pas ceux constatés dans la littérature.

Par ailleurs, la structure et la nature de notre échantillon (non-probabiliste) ne nous a pas permis de tester l'influence de la taille et du secteur d'activité sur l'effets de la norme.

Conclusion

En conclusion, d'abord nous avons constaté que les normes internationales investissent la majorité des activités lucratives et non-lucratives et jouent un rôle majeur dans la mondialisation des échanges de biens et des prestations de services. L'ISO restent le plus grand producteur de normes et celles-ci sont les plus adoptées dans le monde. L'ISO a depuis

¹⁹ SMQ : Système de management de la qualité

ses début montré un grand intérêt aux pays en développement. En établissant des programmes spécifiques pour les intégrer dans le processus de normalisation, l'ISO plaide pour les retombées positives de la normalisation. En effet, pour les pays en développement, les normes internationales peuvent être une source importante de savoir-faire technologique et de facilitation d'accès aux marchés mondiaux, mais plusieurs chercheurs²⁰, restent sceptiques à cette plaidoirie et remettent en cause cette engagement bienfaisant et idéal de l'ISO envers les pays en développement. L'idée développée par ces auteurs est que l'ISO, déployé par les ambitions impérialistes de grandes nations et dans un objectif de domination et de contrôle de ces pays, produit chez eux un sentiment de nécessitarisme fort qui consiste à être convaincu que la normalisation internationale constitue la condition de leur insertion dans le marché mondial et donc de leur développement.²¹

Ensuite et à l'issue de la revue de la littérature, le travail montre qu'en dépit de l'ampleur que prend la certification dans le monde économique et de l'intérêt grandissant que lui accorde la recherche scientifique, nous connaissons encore peu de choses sur les implications de la certification. Cette problématique reste pertinente et a besoin d'être alimentée par de nouvelles recherches, notamment provenant de pays en développement.

Enfin, Sur un plan empirique et à la lumière des résultats de l'enquête, notre recherche confirme la tendance internationale et le consensus qui se profile concernant les premières motivations de certification et l'impact positif de la norme sur les performances des entreprises. Par contre, nos résultats infirment la sensibilité de l'impact de la norme aux premières motivations et au degré d'association des employés au processus d'implantation.

²⁰ Boiral, O. (2008). Les pays du sud à l'épreuve des normes ISO: vers un sous-développement durable?. *Management international*, 12(2), pp.49-54.

²¹ Niang, N. (2014). Normes Iso, Droit International et Emancipation des Pays en développement: Eclairages (et Impasses) de Perspectives d'Economie Politique Internationale. *Rev. Québécoise de Droit Int'l*, N° 117.

Cette dissemblance peut être expliquée, à notre avis, par, non seulement le caractère fédérateur et mobilisateur du processus qualité, qui contient dans les conditions de sa mise en œuvre des éléments capables de générer des motivations individuelles et une dynamique collective d'amélioration des performances, mais également par la situation de beaucoup d'entreprises algériennes. C'est-à-dire, des entreprises avec des tailles importantes sur le plan technique et marché, mais avec un important déficit en organisation et système de gestion. Le processus de mise en œuvre du système qualité, dans ce cas, dépasse les contours des objectifs qualité pour jouer le rôle d'un processus de mise à niveau globale de l'entreprise. Cette impact positif non attendu, qui va au-delà des objectifs qualité, poussera probablement la perception très positive des répondants et peut également être à l'origine de l'atténuation des effets de certains facteurs de contingences.

Quant aux limites de ce travail que nous identifions, la première est relative à la nature de notre échantillon qui limite les possibilités d'analyses notamment dans l'étude de l'influence de certains facteurs tels que la *taille* et le *secteur* de l'entreprise. Aussi, il pourrait être peu pertinent de prétendre à la généralisation des résultats sur l'ensemble des entreprises algériennes certifiées. La seconde limite est relative au profil des répondants (RMQ et managers). Même si ce choix est justifié par leur position qui leur permet de répondre à la nature de nos questions, leur perception peu souffrir de biais. Compte tenu de leur engagement et responsabilité dans le projet, ils peuvent considérer les résultats de la certification comme le fruit de leur propre effort et donc, de manière volontaire ou pas, ils peuvent majorer les résultats et passer sur certains échecs. La troisième est relative à la difficulté d'identifier les effets et améliorations liées exclusivement au processus de certification.

Bibliographie

1. Boiral, O. (2008). Les pays du sud à l'épreuve des normes ISO: vers un sous-développement durable?. *Management international*, 12(2), 49-54.
2. Capron, M., Chiapello, E., Colasse, B., Mangenot, M., & Richard, J. (2005). Les normes comptables internationales, instruments du capitalisme financier. La Découverte.
3. Christmann, P. et G. Taylor (2006) "Firm Self-Regulation Through International Certifiable Standards: Determinants of Symbolic Versus Substantive Implementation", *Journal of International Business Studies*, vol. 37, no. 4.
4. Conca, F., Llopis, F. and Tari', J. (2004), "Development of a measure to assess quality management in certified firms", *European Journal of Operational Research*, Vol. 156 No. 3.
5. Corbett C.J., Montes-Sancho M.J., Kirsch D.A. (2005), « The Financial Impact of ISO 9000 Certification in the US: An Empirical Analysis », *Management science*, vol. 51, No.7.
6. DU CO COMMERCE, C. P. L. D. (2000). Conseil économique et social.
7. Gotzamani, K. and Tsiotras, G. (2002), "The true motives behind ISO 9000 certification: their effect on the overall certification benefits and long term contribution towards TQM", *International Journal of Quality & Reliability Management*, Vol. 19 No. 2.
8. Graz, J. C., & Niang, N. (2013). La normalisation des services dans la mondialisation. *Académique*.
9. Jang, W. and C., Lin (2008) "An Integrated Framework for ISO 9000 Motivation, Depth of ISO Implementation and Firm Performance: the Case of Taiwan", *Journal of Manufacturing Technology Management*, vol. 19(3).
10. Llopis, J. and Tari', J. (2003), "The importance of internal aspects in quality improvement", *International Journal of Quality & Reliability Management*, Vol. 20 No. 3.
11. Marcjanna, M. A., et John, D. P. (2000). "ISO 9000 and performance of small tourism enterprises: a focus on Westons Cider Company"

- Managing Service Quality, 10(6).
12. Martinez-Costa, M. et A. Martinez-Lorente (2007) « A triple analysis of ISO 9000 effects on company performance » *Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 56, No. 5-6.
 13. Niang, N. (2014). Normes Iso, Droit International et Emancipation des Pays en développement: Eclairages (et Impasses) de Perspectives d'Economie Politique Internationale. *Rev. Québécoise de Droit Int'l*, N° 117.
 14. Poksinska, B., Dahlgaard, J. and Antoni, M. (2002), "The state of ISO 9000 certification: a study of Swedish organizations", *The TQM Magazine*, Vol. 14 No. 5.
 15. Quazi, H. A., & Jacobs, R. L. (2004). Impact of ISO 9000 certification on training and development activities: an exploratory study. *International Journal of Quality & Reliability Management*, 21(5).
 16. Rolland, S. (2009). Un bilan de 20 ans de certification des systèmes de management de la qualité: les apports perçus de la certification ISO 9000 par les managers. *Management & Avenir*, 29(9).
 17. Terziovski M., Samson D., Dow D. (1999), « The Business Value of Quality Management Systems Certification.Evidence from Australia and New Zealand », *Journal of operations management*, vol. 15.
 18. Touraine, A. (2001). *Beyond neoliberalism*. Cambridge: Polity Press.
 19. Walgenbach, P. (2001), "The Production of Distrust by Means of Producing Trust", *OrganizationStudies*, Vol. 22 No.4.
 20. Williams, J. (2004), "The impact of motivating factors on implementation of ISO 9001:2000 registration process", *Management Research News*, Vol. 27 N° 1/2.

• Webographie

- ISO Survey, 2010 (<http://www.iso.org/iso/iso-survey2010.pdf>)
- ISO Survey, 2011 (<http://www.iso.org/iso/iso-survey2011.pdf>)
- ISO Survey, 2012 (http://www.iso.org/iso/iso-survey_2012.zip)
- ISO Survey, 2012 (http://www.iso.org/iso/iso-survey_2013.zip)

- <http://www.iso.org/iso/fr/>
- <http://www.afnor.org/>
- <https://www.ilac.org/>
- <http://www.ianor.dz/>
- <http://www.algerac.dz/>
- <http://www.mdipi.gov.dz/>

Corporate social responsibility in the hospitality industry: Five-star hotels at Medina, Saudi Arabia

Dr. MOHAMMED, Kassim M.

Associate Professor, Department of Management,
Business Administration College

Taibah University, Medina, Saudi Arabia

E-mail: k_nofal@hotmail.com

Abstract

This study aims to understand the perception of CSR on five-star hotels in Medina, Saudi Arabia. This involves recognizing the extent to which hotels espouse and the initiatives they implement to meet the social responsibility of their organizations.

The paper opted for an exploratory study using in-depth face-to-face interviews with managers from different involved in corporate social responsibility in their organizations. The findings suggest that the concept of CSR, among other issues, is a perceptual notion that is influenced by its context; thus, it is an individualistic, subjective and culturally constructed concept.

Keywords: Corporate Social Responsibility (CSR); Five-star hotels; Medina-Saudi Arabia; Perception.

ملخص

إدراك ومعرفة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) يتطلب فهم شامل للمسؤولين عن الأنشطة المتعلقة به، ويتطلب استكشاف وجهات نظرهم الكامنة وطريقة فهمهم له. تهدف هذه الدراسة إلى فهم تصور المسؤولية الاجتماعية للشركات في فنادق الخمس نجوم في المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. وينطوي هذا على الوقوف على مدى تبني هذه الفنادق للمسؤولية الاجتماعية والمبادرات التي تنفذ من قبلها لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة والجهات المعنية الأخرى.

البحث هو دراسة استكشافية نوعية وقد تم استخدام طريقة المقابلات الشخصية القائمة على الأسئلة المفتوحة مع وجود قائمة إرشادية بموضوع الأسئلة والمقابلة التي تمت مع المديرين من مستويات مختلفة ممن يتولون ملف وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في منظماتهم. تشير النتائج إلى أن مفهوم

المسؤولية الاجتماعية للشركات، هو مفهوم يعتمد على الإدراك الشخصي ويتأثر بثقافة المسؤولين عنه والمعنيين به.

INTRODUCTION

While CSR is increasingly employed in the business world today and has become a crucial issue in management systems, it is both remarkable and regrettable that there is no universal definition of CSR. The concept and attitudes of CSR have been through much debate; in some cases, controversial. Indeed, one of the inevitable questions about CSR is what it means. CSR (also known as corporate social accountability and socially responsible behavior of business) is seen as a form of business accountability to a wide range of stakeholders, along with shareholders and investors (Azmat & Zutshi, 2012).¹ Foremost areas of interest include social welfare, environmental protection and the wellbeing of employees.

Although, CSR, in general, remains a set of efforts that aim to develop the public contributions of private business, it is viewed as an umbrella concept that does not have a universally accepted definition. The term CSR has evolved from being viewed as an economical device that aims to improve the competitive position of business to a legal and ethical issue, and later as a form of citizenship and social participation (Benn and Bolton, 2011).

Purpose – Recognizing corporate social responsibility (CSR) and ascertaining a comprehensive understanding of the drivers of such activities requires an exploration of the underlying perspectives in determining how they think and feel. This study aims to understand the perception of CSR on five-star hotels in Medina, Saudi Arabia. This involves recognizing the extent to which hotels adopt and the initiatives they implement to meet the social responsibility of their organizations towards their community, environment, society and other stakeholders.

Design/methodology/approach – The paper opted for an exploratory study using the open-ended approach of grounded theory,

¹ Azmat, F. & Zutshi, A. (2012). Perceptions of corporate social responsibility amongst immigrant entrepreneurs. *Social Responsibility Journal*, 8(1): 63-76.

including 18 in-depth face-to-face interviews with managers from middle and senior management levels involved in corporate social responsibility in their organizations (five-star hotels). The data analysis process was based on a phenomenological approach in analyzing collected data. This was achieved through the employment of an inductive reasoning process. The data was complemented by archive and documentary analysis, including a description of CSR activities and initiatives.

Findings – The findings suggest that the concept of CSR, among other issues, is a perceptual notion that is influenced by its context; thus, it is an individualistic, subjective and culturally constructed concept. The paper suggests that successful CSR implementation requires the communication, involvement and participation of all managers and staff in all levels, as well as, fundamentally involving all stakeholders.

Practical implications – The paper includes implications for the development and comprehension of the context through which managers deal and view the concept of CSR. The paper argues that the hospitality industry should be socially proactive and an initiator in adopting and implementing their social responsibility; where CSR becomes a crucial part of any strategic plan of the organization.

Originality/value – This paper addresses the concept of CSR and encompasses a more comprehensive meaning to those who engage in it. This is achieved by understanding their perception and recognizing the extent they adopt and put into action initiatives to meet the social responsibility of their organizations.

1. THEORETICAL PERSPECTIVE

The concept of CSR is a notoriously difficult term to define, probably because CSR is learned and derives from one's organizational culture and personal perception. The individualistic nature of perception and its related components such as culture and feelings underline differences in perspectives among people, and thus highlight the key role of personal points of view in formulating a common meaning of CSR.

Giannarakis and Theotokas (2011)² support this argument and point out that CSR is elaborated in its unique way depending on the stakeholder's perception and expectations.

Perception is our sensory experience of objects that involves both the recognition of environmental stimuli and actions in response to these stimuli (Cherry, 2014)³. Much of the complexity of understanding the concept of CSR comes from the different usages of the term. People from different fields, backgrounds, organizations, and even those who belong to the same field or organization, may have different perspectives regarding the meaning of CSR, its types and its classification.

The lack of a universally agreed definition of CSR has resulted in many interpretations that have perhaps created obstacles in its applications. Building on this argument, further research has demonstrated the powerful impact that perception can have on behavior. For example, Mohammed (2010)⁴ found that the perception-behavior relationship regarding objects plays a major role in shaping and explaining the way that firms behave and act toward these objects; including their social agenda. Perception is an essential part of awareness and behavior with its inclusive active role in identifying some social phenomena, such as the concept of CSR phenomenon. For this reason, it is not surprising that the extent corporations commit with and have programs related to social responsibility depends widely on the perception of those corporations' management body who deal with this issue (CSR).

As a result, the concept of CSR was used in diverse approaches; all of which are still used until today. Accordingly, CSR has become complicated than previously thought with a proliferation field of approaches

² Giannarakis, G. & Theotokas, I. (2011). The effect of financial crisis in corporate social responsibility performance. *International Journal of Marketing Studies* 3(1): 2-10.

³ Cherry, k. (2014). Perception and the perceptual process. Retrieved March 6, 2015, from <http://psychology.about.com/>.

⁴ Mohammed, K. 2010. Perceptual Aspect of Risk: The Concept and Management- A Qualitative Study. *An-Najah National University Journal*, 24 (3): 985-1016.

and theories (Brusseau, 2012⁵; Shamir, 2011⁶). CSR, indeed, is not only a landscape of theories but also an abundance of approaches that are, in many instances, debatable whether in terms of definition or applications. These approaches/theories may be classified into groups as following: (i) Economical Device Theory (Leon & Arana, 2014)⁷; (ii) Legal-Legislation Theory (Birch, 2003)⁸; (iii) Business theory (Murphy, Oberesder & Laczniak, 2013)⁹; (iv) Ethical/Stakeholder Theory (Caroll and Buchholtz, 2015)¹⁰; (v) Citizenship Theory (Rapp, Hill & Lehmann, 2014)¹¹; and (vi) Political theory (Scherer and Palazzo, 2011)¹².

With respect to these changes and diverse visions of CSR, the different approaches and theories in describing CSR prompt many researchers to link CSR with perception. They refer to the variables of perception (such as cognition, values, feeling, attitudes, experiences, knowledge, context, and sensations) to explain why CSR is described differently by different people. These variables are different from one individual to another, and thus perception can be viewed differently.

⁵ Brusseau, J. 2012. The business ethics workshop. Washington D.C.: Flat World Knowledge.

⁶ Shamir, R. 2011. Socially responsible private regulation: World culture or world-capitalism? *Law and Society Review*, 45 (2): 313-336.

⁷ Leon, J. & Arana, J. 2014. Impact of different dimensions of corporate social responsibility on tourism demand: Does the status quo matter? *Tourism Economics*, 20(3): 493-507.

⁸ Birch, D. 2003. Corporate social responsibility: Some key theoretical issues and concepts for new ways of doing business. *Journal of New Business Ideas and Trends*, 1(1): 1-19.

⁹ Murphy, P., Oberesder, M. & Laczniak, G. (2013). Corporate societal responsibility in marketing: Normatively broadening the concept. [*Academy of Marketing Science Review*, 3\(2\): 86-102.](#)

¹⁰ Caroll, A. & Buchholtz, A. (2015). *Business and society: Ethics, sustainability, and stakeholder Management*. Connecticut, USA: Cengage Learning.

¹¹ Rapp, J., Hill, R. & Lehmann, D.(2014). Modeling non-consumer behavior: Consumption-as-restriction and corporate social responsibility. In R. P. Hill and R. Langan (Editors), *Handbook of research on marketing and corporate social responsibility*: 198-218. London: Edward Elgar Publishing Limited.

¹² Scherer, A. & Palazzo, G. (2011). The new political role of business in a globalized world: A review of a new perspective on CSR and its implications for the firm, governance, and democracy. *Journal of Management Studies*, 48(1): 899-931.

Consequently, recognizing CSR and ascertaining more completely its meaning to those who deal with it, requires examining the underlying perceptive of them and determining how they think and feel.

2. RESEARCH METHODOLOGY

As the aim of this research is to examine the way the concept of CSR is understood by those who are in the management of hotels and in the hospitality industry, it used the qualitative research methodology. Qualitative research is an appropriate methodology when collecting data to explain and interpret a particular phenomenon, and to explore and find out the actual knowledge, meanings and interpretation held by individuals, thus, answering ‘how’ and ‘why’ questions in a naturalistic and holistic way (Yin, 2014)¹³.

Qualitative approach is a context-bound framework through which the researcher engages in, and becomes sensitive to, the phenomenon without predetermining themes; instead, themes are derived unswervingly from collected data (Holloway & Wheeler, 2010)¹⁴. However, it is not straight forward to assess qualitative research without numerical data that supports some explanations and descriptive issues. In fact, it is unlikely to avoid pointing to some statistical figures and evidences when analyzing collected data, even though these data obviously exist in qualitative form (Silverman, 2013)¹⁵.

2.1. Data Collection Technique:

In line with key qualitative approaches, this research used the in-depth person-to-person interviews collection techniques. Yin (2014) argues that interviews are effective tools to find out from people those things we cannot directly observe, especially those things that are related to the inner-self, and includes feelings, attitude and sensations, rather than

¹³ Yin, R. 2014. Case study research: Design and methods (5th ed.). California: Sage Publications, Inc.

¹⁴ Holloway, I. & Wheeler, S. (2010). Qualitative research (3rd ed.). Iowa: Wiley-Blackwell Publishing.

¹⁵ Silverman, D. (2013). Doing qualitative research: A practical handbook (4th ed.). California: Sage Publications, Inc.

visible aspects of manner. Along with the in-depth interview technique, this research used another two qualitative data-collection techniques. These were: (i) observation and field visits and (ii) archival records and document search. Using multiple research methodology and sources of data were useful in collecting data and, most importantly, in maintaining validity and reliability through the triangulation process (Yin, 2014). However, the main communication technique that used was comprehensive person-to-person interview technique.

2.2. Selection of Subjects: the research setting, Sample Selection, Size and Structure

In this research, the target participants were five-star hotels. The research targeted one type of hotels rather than all other types of hotels due to the main aim of the research: to conduct an in-depth study of how hospitality industry perceive CSR. Otherwise, the study would lose its navigation and might become a comparative study rather than an in-depth phenomenological study that endeavors to understand the incident and its context from the perspective of participants.

The number of participants was 25 which represented almost all the five-star hotels in the Medina District. At the end, due to different reasons related to the participants and some apologies for participation, the total number of research participants was 18; all of them from the senior managerial level. All the participants were asked to give 1–2 hours of their time to participate in the interview. The participants were provided with the information sheet on the research process and its aims. The researcher then contacted the participants to check who was interested in participating in the study.

2.2.1 Data Analysis

The data analysis process in this research is based on thematic analysis. By using the data collected from the interviews, analysis in this research was carried out to identify themes that arose from the data. This analysis was based on the phenomenological approach in analyzing collected data and generating the themes of this research. The phenomenological strategy is an appropriate analytical approach for this

research rather than other analytical strategies as it allows seeking and finding out the basic details about the phenomenon.

2.2.2. Interviews Guidelines

CSR interpretation was explored throughout the in-depths interviews. Therefore, the participants were asked to indicate their understanding of the term. In particular, the main question focused on demanding from participants to explain what they understand by the term CSR, and their initiatives to be socially responsible. The interview protocol guidelines/questions included:

- What do you understand by the term “Corporate Social Responsibility” in hotels and hospitality organizations?
- Provide an example of CSR in your area.
- How do you manage CSR in your organization?
- Who is responsible for managing CSR in your organization?
- What are the mechanisms (programs) and initiatives in your organization that enables you to carry out CSR?

3. FINDINGS

By analyzing the feedback from the participants on the term ‘CSR’ and their perspectives regarding its meaning, it was apparent that the participants had common perspectives, yet showed some different viewpoints, though both commonalities and differences were not absolute. However, in many instances the participants demonstrated diversity rather than contradiction.

The interviews revealed similarity regarding participants' interpretation of CSR. All participants viewed CSR as altruistic and voluntary activities in which they are directed towards serving community. This trend was articulated by one of the participants who maintained that: *“CSR is about serving community, offering help and giving donation to it.”*

The participants agreed that CSR is a significant part, or at least should be a part, of organization's core business. As organizations are working within a society, then they should support it. In addition, the

participants used to correlate between CSR and ethics. They expressed, consciously and spontaneously, that CSR is a face and a phase of the ethical side of management.

What was evident was a common sense approach among participants which in-turn highlighted variations in their response when they explained who should benefit from business social activities. One participant pointed out that: *“CSR is a broad term and hard to analyze. The hospitality sector has many stakeholders and it is difficult to identify CSR or its forms or what it covers.”*

Despite there was an agreement in perspectives among interviewees regarding voluntary and charitable aspects of CSR, the participants demonstrated different interpretations about the meaning of word ‘social’ in CSR, and to whom the corporation is socially responsible. Some participants, in particular eight of them, had a very narrow perspective, as they limited CSR to one field: supporting and providing aid and donations to charitable institutions in society. The participants believe that no other stakeholder is eligible to be involved or considered when talking about social activities of business. Thus, the main inconsistency was whether CSR is regarded as a charity-based business, or whether it could take other forms and cover other stakeholders. However, there were two participants who believed that it was not a problem if businesses used CSR as a promotional tool.

Regarding other stakeholders, there were participants who agreed with the previous eight participants that CSR is a charity business. However, they also believed that CSR may involve some other aspects and forms too. In addition, they pointed to other stakeholders that may be involved in CSR; in particular: customers, environment, employees, and government.

What became apparent was that four of the eighteen participants interviewed pointed out that the principle of the ‘customer’ could be a significant principle of CSR. They supposed that dealing with customers politely, respectfully and responding to their concerns are forms of CSR. These participants considered helping customers in finding shopping

centers and advising them about some places to visit are voluntary that is not part of their core business. On the other hand and regarding the environment, there were three respondents who believed that keeping the environment clean is a form of social responsibility. They pointed out that using disposable materials and the rationalized use of water and electricity are forms of CSR too.

With regards to the factor of hotel's human resources, an additional three respondents highlighted the principle of human resources as a factor involved in CSR. They suggested that delivering training programs and developing employees' skill sets would witness greater self-esteem and career development within the hotel industry.

Related to the issue of staff, one of the interviewees believes that following the government employment policy in recruiting and hiring local people is one main form of CSR, although adhering to government rules and policies in recruiting and employing the compulsory quota of local people in the hotel will avoid the hotel from governmental penalties.

On the other hand, it was noticeable that most participants related the social responsibility of their organizations to spiritual issues and faith; in particular to Islamic values. The participants, therefore, identified CSR as an ethical issue that was related tremendously to the religious belief and faith rather than just a social activity and positive behavior.

Unfortunately, none of the participants identified additional stakeholders such as suppliers and shareholders as points worth addressing with regards to the CSR of their organizations. Conversely, With the exception of two participants, all respondents declared that they did not think there was a plan or specific budget regarding the social responsibility of their hotels. Even for these two participants who mentioned that there is a pre-plan and budget regarding social contributions of their hotels, they pointed out that this was related to their regional managements' plans, rather than specifically to their hotels.

4. DISCUSSION

A comprehensive analysis of the concept of CSR, from the perspective of the participants, was addressed in the Findings section of this

research. However, while the participants demonstrated commonalities about the voluntarily aspect of CSR, especially towards society and charitable institutions, the differences between the participants presented, were useful in explaining and describing the social initiatives, scope and implementation of CSR. Furthermore, it was helpful in understanding and identifying those stakeholders who might be included and considered in CSR activities.

Six major themes have emerged from reviewing and analyzing the data collected from the participants. These themes will be discussed in next paragraphs with regard to relevant literature. However, these themes are not rigid. They are tools to help in organizing and recognizing the participants' perspectives. These themes involve (see table 1):

4.1. CSR is Altruistic, Voluntary and a Charitable Business

The charitable dimension of CSR was apparent in all interviewees' responses in relations to the core meaning of CSR from their perspectives. There was a commonality among participants that social activities involved donations to the community and its social institutions. This notion was dominant over the participants' viewpoints. The participants, also, pointed to the necessity that donations and charitable activities should be voluntary not compulsory. These two aspects of CSR were present at all times.

In the literature, business stakeholders are defined as all groups, persons, or organizations that can place a claim on a business's attentions (Jamali, 2008)¹⁶. However, many participants, in terms of CSR, did not agree with this perspective. In their perception, some sectors such as government, competitors and suppliers are not, and should not be, among those who may be included in and benefit from CSR's activities. With this point of view, the participants went with Soydan (2012)¹⁷ in considering social activity, in one of its forms, as a donation or any related work to people and society; whether it was a personal effort or an organizational

¹⁶ Jamali, D. (2008). A Stakeholder approach to corporate social responsibility: A fresh perspective into theory and practice. *Journal of Business Ethics*, 82: 213-231.

¹⁷ Soydan, H. (2012). Understanding social work in the history of ideas. *Research on Social Work Practice*, 22(5): 468-480.

action. In fact, all participants generally identified CSR as charitable work toward society; although Soydon (2012) pointed to other additional subdivides.

Regarding the voluntary aspect of CSR, the participants had the same opinion of Ikejiaku (2012)¹⁸ when pointing out that CSR is a concept whereby businesses make a decision voluntarily to contribute to a better society. From their point of view, CSR is a voluntary commitment rather than a mandatory action. However, some researchers, such as Epstein and Buhovac (2014)¹⁹, deemed that the social activity of organizations did not necessary mean it was a charitable one. They considered charity as one part of the many factors of CSR; and there is a need to modify the perception of laypersons towards the concept of CSR from charity to social services. In this study, none of the participants differentiated between the charitable contributions and social activities of CSR. Despite the diversity in perspectives regarding CSR, the philanthropic dimension of CSR in the literature remains the dominant one; in similarity with the participants' believe.

4.2. CSR as an Ethical Issue

In 2005 the World Bank surveyed business leaders in Estonia, Latvia, and Lithuania to recognize their viewpoints on CSR. The findings showed that the most important factor encompassed by the social responsibility of corporations was to behave ethically (The World Bank, 2005)²⁰. In this regard, Ikejiaku (2012)²¹ emphasized that for any operation to be considered among business social contributions, it should involve a

¹⁸ Ikejiaku, B. (2012). Consideration of ethical and legal aspects of corporate social responsibility: The issue of multi-national corporations and sustainable development. *Nordic Journal of Commercial Law*, 1(1): 2-33.

¹⁹ Epstein, M. & Buhovac, A. (2014). *Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental, and economic impacts*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.

²⁰ The World Bank (2005). *What does business think about corporate social responsibility?* Washington D.C.: The World Bank.

²¹ Ikejiaku, B. 2012. *Consideration of ethical and legal aspects of corporate social responsibility: The issue of multi-national corporations and sustainable development*. *Nordic Journal of Commercial Law*, 1(1): 2-33.

voluntary commitment as well as ethical aspects toward the local community and entire society.

Dimitriades (2007, p.11)²² went beyond this by proclaiming that “the concepts of business ethics and social responsibility are often used interchangeably, although each has a distinct meaning”. Ikejiaku (2012) Claimed that when CSR is permeated with ethics, it helps in guiding corporate activities, and practically goes on to maintain a moral course that favors the larger public.

From the research findings, it was obvious that participants agreed with Dimitriades (2007) and Ikejiaku (2012) in their statements that ethics and CSR are inter-related concepts that may be, in many instances, synonymous with each other. They believed that both societal ethical norms and CSR have a common aim which is to respect and meet standards, norms, and expectations that reflect the concern of the society and its components. All participants in this research were in a harmony with previous perspectives and described CSR as strategies through which firms conduct their business in a way that complies with societies’ norms and requirements.

4.3. CSR as a Promotional Tool versus Unethical Use of CSR

The ideal image of CSR may be to promote social welfare, without any business intention; thus, the main stakeholder of CSR is society and social institutions (Jamali, 2008)²³. This concept of CSR limits social contributions to philanthropic activities. Many participants (eight out of eighteen) adopted this notion as they highlighted that CSR should be purely a voluntary and charitable activity that does not aim or is used as a tool for business development. In their perception, if social contributions involve economical targets or promotional intentions, then it is an investment tool; whether or not it may involve benefits for society. Furthermore, some

²² Dimitriades, Z. (2007). *Business ethics and corporate social responsibility in the e-economy: A commentary*. *Business and Organization Ethics Network*, 12(2): 11-18.

²³ Jamali, D. 2008. A Stakeholder approach to corporate social responsibility: A fresh perspective into theory and practice. *Journal of Business Ethics*, 82: 213-231.

participants considered utilizing social contributions for achieving other economical goals is an unethical issue.

Contradictorily, the business and the economical theory of CSR illustrate that when a business serves the community and provides good value for money, then the business becomes socially responsible (Jenkins, 2009). Therefore, there is no contradiction between serving society and improving business image. In addition, Taylor, Bowen and Ryu (2014)²⁴ see no harm if the corporate employs its social contributions and promotes its social awareness and practice as a part of its efforts to reinforce the positive feelings about the firm or brand, which will be used as a competitive instrument.

The findings of this research pointed to two participants who agreed with Taylor, Bowen and Ryu (2014) when they declared that there is no problem if CSR is used as a tool for improving a business's image, and hence directed some benefits and contributions. Firms which promote their socially conscious business practices do so in part because they believe that this will lead to positive feelings about the firm or brand, which in return, can be used as a revenue driver. Furthermore, Garriga and Mele (2004)²⁵ explained that some theories of the social responsibility of firms suppose the main stakeholder that CSR activities should focus on and consider is shareholders and their financial interests (i.e.; profit). Garriga and Mele (2004, p.5) called these theories 'instrumental theories' as they view and understand CSR as "a mere means to the end of profits." In view of that, and in contrast to most participants, Epstein and Buhovac (2014)²⁶ urged that an effective CSR should lead to competitive advantages.

²⁴ Taylor, C., Bowen, C. & Ryu, H. 2014. Corporate social responsibility: A look at Eastern nations. In R. P. Hill and R. Langan (Editors), *Handbook of research on marketing and corporate social responsibility*: 234-251. London: Edward Elgar Publishing Limited.

²⁵ Garriga, E. & Mele, D. 2004. Corporate social responsibility theories: Mapping the territory. [Journal of Business Ethics](#), 53 (1): 51-71.

²⁶ Epstein, M. & Buhovac, A. (2014). *Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental, and economic impacts*. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.

Whether CSR is an issue of ethics or economic growth, its significance should not be understated. CSR can have profound effects on business success. As such, the issue of poor CSR can have a severe impact on an organization, with regards to negative publicity, loss of potential sales, and to the damage of a reputable brand image.

4.4. CSR as a Form of Citizenship

The citizenship theory, which considers corporations as individuals who have commitment toward their society, urges that corporations should contribute and serve their society as they generate their profits from these societies (Kotler & Lee, 2004)²⁷. Participants were in harmony with this theory when one of them stated that *“It is simply not possible to separate the business from its social context ... CSR exists, and should be available, in every action or decision that is taken by management.”* In this regard Brich (2003)²⁸ noted that corporations have become more demanded to contribute to society as part of their belongingness.

4.5. CSR and Stakeholders

Firms' stakeholders, as mentioned earlier, are those parties who can affect or be affected by firms' activities, policies, decisions and operations (Brown and Forster, 2013)²⁹. The participants in this research were in agreement about the community and the entire society as stakeholders in term of CSR. This involved societal charitable institutions, such as orphanages. When analyzing the scope of CSR, what was evidenced by the responses of eight of the participants was that no other stakeholders were highlighted, other than those mentioned earlier. What later became apparent was that although these participants believed CSR to be an ethical issue and moral action of all aspects of work, they supposed that social responsibility related activities should be directed toward society, while other

²⁷ Kotler, P & Lee, N. (2004). Corporate social responsibility: Doing the most good for your company and your cause. New Jersey: Wiley & Sons, Inc.

²⁸ Birch, D. (2003). Corporate social responsibility: Some key theoretical issues and concepts for new ways of doing business. Journal of New Business Ideas and Trends, 1(1): 1-19.

²⁹ Brown, J. & Forster, W. (2013). Corporate social responsibility and stakeholder theory: A tale of Adam Smith. [Journal of Business Ethics](#), 12(2): 301-312.

stakeholders must be excluded. In this estimation, the participants demonstrated a contradiction with the stakeholder theory which urges that there are many stakeholder groups that should be involved and considered. These involve: society, employees, trade unions, suppliers, customers, political groups, communities, governmental bodies, and even competitors (Miles, 2012)³⁰. Many researchers, such as Duckworth and Moore (2010)³¹, consider stakeholders theory as a framework to CSR, through which all parties are, and should be, parts of business social activities and plans. However, the other ten participants, as findings showed, mentioned four types of stakeholders; these are customers, employees, environment, and government.

4.5.1. Customers

In a research conducted by Peloza and Shang (2011)³² the findings demonstrated that CSR activities in the form of customer help practices carry the potential to enhance satisfaction of customers. The participants in this research differentiated between serving customers as a core business of their jobs (i.e.; customers' routine services) and helping customers as a part of social activities (i.e.; answer their questions about Medina's features and shopping malls). In general, there were many issues regarding customer-CSR relationship that had been ignored by the participants. Examples include level of trust, customer satisfaction, and customer retention.

4.5.2. Employees

Two participants considered organizations' interests in staff as a form of CSR. These two participants agreed with Dawkins (2012)³³ when they pointed to employees' rights in training as CSR related issues. In the literature, researchers noted that CSR has become a crucial part of

³⁰ Miles, S. (2012). Stakeholders: Essentially contested or just confused? *Journal of Business Ethics* 108 (3): 285–298.

³¹ Duckworth, A. & Moore, A. (2010). *Social responsibility: Failure mode effects and analysis*. Florida: CRC Press.

³² Peloza, J. & Shang, J. (2011). Investing in CSR to enhance customer value. *Director Notes*, 3(3): 1-9.

³³ Dawkins, C. E. 2012. Labored relations: Corporate citizenship, labor unions, and freedom of association. *Business Ethics Quarterly*, 22(3): 473-500.

corporations' human resources strategies such as career development and training rather than payment (Duckworth & Moore, 2010)³⁴.

4.5.3. Environment

Two participants went with McLachlan and Binns (2014)³⁵ perspective of the significance of social environmental activities and CSR. When looking at the extent of corporate responsibility work in the private sector, it is common to realize a push towards environmentalism. In this regard, one of the participants mentioned that the hotel, where he is employed, at engaged in the use of green recyclable products.

4.5.4. Government

In many instances, CSR, which is seen as a societal obligation, is viewed in terms of the scope of respecting society's law and acts represented by governmental regulations. In this meaning, three participants pointed to legal responsibilities of CSR and stated that their organizations performed CSR through committing with laws and the labor regulations. Hassan, Nareeman and Pauline (2013)³⁶ noted that the ethical aspect is not enough for good CSR practice if it does not attach with legal requirements.

4.6. CSR: Reactive versus Proactive Behavior

In their responses, the participants described CSR activities as reactive rather than proactive in form. Many participants mentioned that their organizations' social contributions came, in general, as a response to charitable institution demands. One of the participants stated that "when a charitable organization approaches the hotel and asks for donations, then the management assesses its demand and makes contributions". This participant added "we do not go to society and offer our contributions". Relatively, the participants mentioned that there is no predetermined plan or budget of their CSR related activities. In contrast to this depiction, there is a

³⁴ Duckworth, A. & Moore, A. (2010). *Social responsibility: Failure mode effects and analysis*. Florida: CRC Press.

³⁵ McLachlan, S. & Binns, T. (2014). *Tourism, development and corporate social responsibility in Livingstone, Zambia*. *Local economy Journal*, 29(2): 98-112.

³⁶ Hassan, Z., Nareeman, A. & Pauline, N. (2013). Impact of CSR practices on customer satisfaction and retention: An empirical study. *International Journal of Accounting, and Business Management*, 1 (1): 63-81.

consensus among researchers, such as Torugsa, O'Donohue and Hecker (2012)³⁷, that CSR should be a proactive approach, especially in terms of social and environmental concerns.

5. RESULTS and CONSEQUENCES

In this study, the prime theme was CSR. The business case was concerned with the primary question: How do participants (in this research: hotel corporations) understand the concept of CSR? Then, how do their perceptive affect their engagement and practice in CSRs including organization policies, activities and initiatives?

The results (see table 2) revealed that 100% of the interviewees related the concept of CSR to charity and voluntarily contributions. The same percentage was also seen regarding the ethical aspect of CSR. In addition, all participants agreed that CSR is considered a main component of the core business of their organizations. On the other hand, 88.9% of participants reported that CSR was a form of corporate citizenship, while 83.3% were reported that CSR is a reactive activity rather than proactive issue with no specific budget or pre-determined plan.

In terms of stakeholders, 44.4% of participants declared that CSR efforts should be directed only towards serving society as a sole stakeholder, and no other stakeholder should be covered. However, the remaining participants (10 participants), who represent 55.6% of the total number of the total participants, believed that other stakeholders might be included, such as: (i) customers (22.2% of participants); (ii) environment (16.7%); (iii) employees (16.7%); and (iv) government (11.1%). Finally, 11.1% of participants believed that CSR could be a promotional tool that used to serve society while profiting business.

The findings of the research highlighted a number of significant trends with regards to the appreciation and perception of CSR on five-star hotels in Medina, Saudi Arabia. The results illustrated the notion of CSR as

³⁷ Torugsa, N., O'donohue, W. & Hecker, R. 2012. Capabilities, proactive CSR and financial performance in SMEs: empirical evidence from an Australian manufacturing industry sector. *Journal of Business Ethics*, 109(4): 483-500.

subjective and individualistic in the sense that people react to CSR through their own personal interpretations and perceptions of what CSR actually means. It was realised that if individuals did not identify with a particular behaviour as one of the principles of CSR, then such an action would not be acknowledged when engaging in a social activity.

Furthermore, the issue of CSR was found to be a culturally conceived concept that is inevitably influenced by the context in which it is set in, and thus becomes a factor of an individual's mindset based on his/her values and beliefs. However, the most universal notion of culture in this research related to the concept of CSR as being encompassing the voluntary or charitable contribution paradigm, in contrast to the idea of being a compulsory action of necessity and obligation to the needs of society. In many instances, the research highlighted participants' reliance on their own perceptions, beliefs and value judgments in identifying what activity constituted as a contribution to the environment or to charitable institutions.

The majority of participants did universally concur that CSR is indeed a voluntary act that rests on the foundations of charitable activities. Nevertheless, as the research highlighted significant variances in the perception of CSR by participants, even though when there were degrees of similarities in certain cases, differences in CSR perception always surfaced.

Differences between participant perspectives emerged when CSR implications were discussed. This was particularly evident when participants illustrated their views with regards to whether or not CSR was exclusively a charitable voluntary action or as an action based on business notions of profit. This was similarly the case when participants highlighted their beliefs on whether CSR was an issue based on ethics or as a promotional tool to further advance an organisations reputation, and to differentiate between the inclusion and exclusion of certain groups of stakeholders from CSR activities.

The research concluded that CSR activities was initiated by individuals where the activity ran besides their other core duties and responsibilities. As opposed to delivering CSR activities through a specific

unit that was responsible for the social activities of an organisation, the research did identify only two hotels that had established department/unit responsible for CSR activities.

RECOMMENDATIONS

What can be deduced from the research conducted is that CSR is a social occurrence that is significantly influenced by the environment and context in which it is situated in. As such, fully conceptualising the significance of the environment and its interaction with time, space and individuals becomes of fundamental importance if managers are to truly understand the notion and underlying fundamental principles of CSR. In such case, the concept of CSR should not only involve executives and employees of all levels of management, but should also actively involve stakeholders too. Concurrently, the creation of a plan and budget for such activities should be created to cater for this. Thus, as part of any future CSR strategic plan, the hospitality industry should be viewed and work as a proactive social partner, engaging in CSR activities in order to fulfill their social responsibilities. Perhaps creating an independent department responsible for all CSR activities as well as the establishment of training initiatives may create further awareness and place greater importance in the need for CSR activities in business establishments.

CONCLUSION

Themes that emerged from analyzing the data pointed out and indicated that business social responsibility (CSR) is a matter of perception and a product of culture and context. The results showed the notion of CSR as subjective and individualistic in the sense that people react to CSR through their own personal interpretations and perceptions of what CSR actually means. Differences in the perception of CSR by participants existed in many instances. Even when there were commonalities on particular points, degrees of difference surfaced. Indeed, there was no absolute commonality and there was, always, room for variation. In addition, the participants in this study described their own forms of CSR

rather than selecting from a pre-determined list. In many instances, personal attributes and attitude of participants had a significant role in describing CSR types and forms. This highlights the role of perception in determining the understanding of CSR. As a result, some types and forms of CSR that were described by participants or a group of participants were not described by others.

Although all participants were in agreement that CSR is voluntary and charitable activity, and the participants frequently connected CSR with ethics, differences between participants were seen to be more obvious when they talked about CSR's implications. In particular, the participants had different opinions about the following issues: whether CSR is, exclusively, voluntary and charitable or a variable in gaining profits; whether there was a contradiction between the notion of CSR as an ethical issue and the employment of CSR as a promotional tool to improve the organization's image; and the stakeholders who could be included, and those who should be excluded, from CSR.

REFERENCES

1. Azmat, F. & Zutshi, A. 2012. Perceptions of corporate social responsibility amongst immigrant entrepreneurs. *Social Responsibility Journal*, 8(1).
2. Benn, S. & Bolton, D. 2011. *Key concepts in corporate social responsibility*. London: SAGE Publications Ltd.
3. Birch, D. 2003. Corporate social responsibility: Some key theoretical issues and concepts for new ways of doing business. *Journal of New Business Ideas and Trends*, 1(1).
4. Brown, J. & Forster, W. 2013. Corporate social responsibility and stakeholder theory: A tale of Adam Smith. *Journal of Business Ethics*, 12(2).
5. Brusseu, J. 2012. *The business ethics workshop*. Washington D.C.: Flat World Knowledge.

6. Carroll, A. & Buchholtz, A. 2015. *Business and society: Ethics, sustainability, and stakeholder Management*. Connecticut: Cengage Learning.
7. Cherry, k. (2014). Perception and the perceptual process. Retrieved March 6, 2015, from <http://psychology.about.com/od/sensation>.
8. Dawkins, C. E. 2012. Labored relations: Corporate citizenship, labor unions, and freedom of association. ***Business Ethics Quarterly***, 22(3).
9. Dimitriadis, Z. (2007). Business ethics and corporate social responsibility in the e-economy: A commentary. ***Business and Organization Ethics Network***, 12(2).
10. Duckworth, A. & Moore, A. 2010. ***Social responsibility: Failure mode effects and analysis***. Florida: CRC Press.
11. Epstein, M. & Buhovac, A. (2014). ***Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental, and economic impacts***. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
12. Garriga, E. & Mele, D. 2004. Corporate social responsibility theories: Mapping the territory. ***Journal of Business Ethics***, 53..
13. Giannarakis, G. & Theotokas, I. 2011. The effect of financial crisis in corporate social responsibility performance. ***International Journal of Marketing Studies*** 3(1).
14. Hassan, Z., Nareeman, A. & Pauline, N. 2013. Impact of CSR practices on customer satisfaction and retention: An empirical study. ***International Journal of Accounting, and Business Management***, 1 (1).
15. Holloway, I. & Wheeler, S. (2010). ***Qualitative research (3rd ed.)***. Iowa: Wiley-Blackwell Publishing.
16. Ikejiaku, B. 2012. Consideration of ethical and legal aspects of corporate social responsibility: The issue of multi-national corporations and sustainable development. ***Nordic Journal of Commercial Law***, 1(1).

17. Jamali, D. 2008. A Stakeholder approach to corporate social responsibility: A fresh perspective into theory and practice. ***Journal of Business Ethics***, 82.
18. Kotler, P & Lee, N. 2004. ***Corporate social responsibility: Doing the most good for your company and your cause***. New Jersey: Wiley & Sons, Inc.
19. Leon, J. & Arana, J. 2014. Impact of different dimensions of corporate social responsibility on tourism demand: Does the status quo matter? ***Tourism Economics***, 20(3).
20. McLachlan, S. & Binns, T. 2014. Tourism, development and corporate social responsibility in Livingstone, Zambia. ***Local economy Journal***, 29(2).
21. Miles, S. 2012. Stakeholders: Essentially contested or just confused? ***Journal of Business Ethics*** 108 (3).
22. Mohammed, K. 2010. Perceptual Aspect of Risk: The Concept and Management- A Qualitative Study. ***An-Najah National University Journal***, 24 (3).
23. Murphy, P., Oberesder, M. & Laczniak, G. 2013. Corporate societal responsibility in marketing: Normatively broadening the concept. ***Academy of Marketing Science Review***, 3(2).
24. Peloza, J. & Shang, J. (2011). Investing in CSR to enhance customer value. ***Director Notes***, 3(3).
25. Rapp, J., Hill, R. & Lehmann, D. 2014. Modeling non-consumer behavior: Consumption-as-restriction and corporate social responsibility. In R. P. Hill and R. Langan (Editors), ***Handbook of research on marketing and corporate social responsibility***: 198-218. London: Edward Elgar Publishing Limited.
26. Scherer, A. & Palazzo, G. 2011. The new political role of business in a globalized world: A review of a new perspective on CSR and its implications for the firm, governance, and democracy. ***Journal of Management Studies***, 48(1).
27. Shamir, R. 2011. Socially responsible private regulation: World culture or world- capitalism? ***Law and Society Review***, 45 (2).

28. Silverman, D. (2013). *Doing qualitative research: A practical handbook (4th ed.)*. California: Sage Publications, Inc.
29. Soydan, H. 2012. Understanding social work in the history of ideas. *Research on Social Work Practice*, 22(5).
30. Taylor, C., Bowen, C. & Ryu, H. 2014. Corporate social responsibility: A look at Eastern nations. In R. P. Hill and R. Langan (Editors), *Handbook of research on marketing and corporate social responsibility*: 234-251. London: Edward Elgar Publishing Limited.
31. The World Bank (2005). *What does business think about corporate social responsibility?* Washington D.C.: The World Bank.
32. Torugsa, N., O'Donohue, W. & Hecker, R. 2012. Capabilities, proactive CSR and financial performance in SMEs: empirical evidence from an Australian manufacturing industry sector. *Journal of Business Ethics*, 109(4).
33. Yin, R. 2014. *Case study research: Design and methods (5th ed.)*. California: Sage Publications, Inc.

TABLES

Table 1: Categorization of CSR activities as revealed by the participants

CSR Category	Examples of Specific CSR Activities
Philanthropy	Donations. Sponsoring charity events. Free nights in a hotel for orphans.
Voluntary Activities	Voluntary employee work in community activities, like participating in cleaning campaigns.
Business Practices	Recycling (environmental issue). Customer relations. Employees' training and development. Comply with government regulations and labor law in terms of recruiting local people. Ethical Manners.
Product-related Activities	Services quality.

Table 2: Themes: CSR forms, as viewed and described by the participants, in order of rank according to frequency

Themes	Percentage
Voluntary activities	100%
Philanthropic and charitable contribution	100%
Ethical issue and should be a part of core business of the hotel	100%
CSR as a form of corporate citizenship	88.9%
Response on CSR by the organization is reactive not proactive with no specific plan	83.3%
Society as the sole stakeholder that should be benefited from CSR activities	44.4%
Customers as a beneficiary stakeholder from CSR	22.2%
Environment as a beneficiary stakeholder from CSR	16.7%
Employees as a beneficiary stakeholder from CSR	16.7%
Government as a beneficiary stakeholder from CSR	11.1%
CSR could be a promotional tool	11.1%

REVUE
STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT



**Les articles rédigés
en langue arabe**